

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مدرسة الدكتوراه

العنوان

الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية
بين الوعي الاستمولوجي والواقع الاجتماعي

دراسة تحليلية لعينتين: (أطروحات الدكتوراه، أساتذة علم الاجتماع)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع التنظيم

إشراف الأستاذ الدكتور:

رميته أحمد

إعداد الطالب:

❖ دناقة أحمد

السنة الجامعية — 2016/2015 —

مقدمة

مقدمة:

قد ينظر عموماً إلى تخصص معرفي ما بأنه بناء فكري أو أداة تساعد على الكشف، أي طريقة تعطي القدرة على دراسة موضوع ما في مجاله الخاص ومناهجه الملائمة وحدوده المعينة كنتيجة لذلك. وذلك ينطبق على علم الاجتماع تماماً، فالقول بأن علم الاجتماع هو تخصص معرفي يجزنا إلى الحكم بأنه ليس علم الاقتصاد أو علم الانثروبولوجيا، فهو لا يسمى بتلك الأسماء الأخرى لأنه له مجالاً مختلفاً للدراسة، ومنظومة مختلفة نوعاً ما من المناهج واتجاهها فكرياً مختلفاً نسبياً بالنسبة إلى المعرفة الاجتماعية. رغم ذلك لا يعترف لعلم الاجتماع بالطابع العلمي خصوصاً من طرف أولئك الذين يحتاجون إلى تفشي جو من الجهل وقلة الوعي أو الوعي الزائف كي يفرضوا علاقاتهم الرمزية. على اعتبار أن السوسيولوجيا تساهم في إضفاء نوع من التفسير الذي يوضح شروط التحكم، ووسائل ذلك التحكم.

بالإضافة إلى الإنكار السحري للواقع الذي يساهم بدوره في خلق الشروط السياسية للفضاء العملي على ما تكتفي النزعة الواقعية بوصفه وتقريره والأهم من ذلك كله تولد المعرفة السوسيولوجية في حد ذاتها وسيلة تحرر. ارتأينا أن نسلط الضوء على الممارسة السوسيولوجية داخل الحقل الجامعي، والوقوف على ما يتوفر للأساتذة الباحثين من وسائل من أجل ممارسة سوسيولوجية قادرة على تشخيص المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، كما نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على المعوقات التي جعلت الممارسة السوسيولوجية لا تعبر ولا تستجيب للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي وإنما تقدم في غالب الأحيان تفسيرات في قوالب جاهزة ومستوردة وجدت لتفسر واقع اجتماعي غير الواقع آخر ومشكلات اجتماعية في مجتمعات أخرى تم استنساخها ومحاولة إسقاطها على واقعنا دون جدوى.

ومحاولة منا للإحاطة بهذا الإشكال قسمنا دراستنا إلى عشر فصول، تناولنا في الفصل الأول: المقاربة المنهجية للدراسة وشملت: (أسباب تناول الموضوع وأهداف الدراسة وأهمية الدراسة والإشكالية والفرضيات، تفكيك لمفاهيم الدراسة، صعوبات الدراسة).

وتناولنا في الفصل الثاني تحليل للبناء المفاهيمي للدراسة، وقد شمل هذا التحليل المفاهيم التالية: (الممارسة السوسيولوجية، الجامعة الجزائرية، الواقع الاجتماعي، الوعي الاستمولوجي).

أما الفصل الثالث: فقد حاولنا من خلاله تقديم وعرض شامل ووافي لأهم الدراسات السابقة والمشابهة لموضوع دراستنا حيث وجدنا نوعين من الدراسات التي حامت حول موضوع الممارسة السوسيولوجية، النوع الأول: يحمل طرح إبستمولوجي نظري بحت. والطرح الثاني: إبستمولوجي ميداني، وهي سبع دراسات نسردها كما يلي:

الدراسة الأولى: بعنوان مدخل لعلم الاجتماع العلوم لـ "ميشال دوبوا"، الدراسة الثانية: علم الاجتماع العلوم لـ "دومنيك فنك" استعرض الباحث في هذه الدراسة الظروف المحيطة بالعلم من خلال واقعي لبداية ظهور اكتشاف علمي وما صاحبه من متغيرات.

الدراسة الثالثة: وهي دراسة عربية حول الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية حاول الباحث من خلالها تقديم تحليل نقدي لخطاب إنتاج واكتساب المعرفة السوسيولوجية كما يظهر في الرسائل الجامعية المجازة في مجموعة من الجامعات المصرية.

الدراسة الرابعة: حول إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر الواقع العربي بين ماضي الأنا وحاضر الآخر- دراسة تحليلية نقدية وهي دراسة تطرح إشكالية حالة علم الاجتماع الذي اعتبرها الباحث امتداد لإشكالية الفكر العربي المعاصر.

الدراسة الخامسة: حول التغير الاجتماعي ومحاولات تجديد علم الاجتماع وهي عبارة عن دراسة وثائقية تحليلية لدلالة الفكر الاستراتيجي والنظريات الحديثة الأخرى في هذا المضمار.

الدراسة السادسة: حول واقع وأفاق علم الاجتماع في المغرب العربي حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الكشف عن العوائق التي تقف أمام تطور علم الاجتماع في المغرب العربي بصفة عامة وفي الجزائر على الخصوص.

الدراسة السابعة: حول نشأة علم الاجتماع واتجاهاته المعاصرة وقد حاول الباحث التركيز على الأسس والدعائم النظرية من خلال البحث عن خصائص الفكر السوسيولوجي عبر تاريخ علم الاجتماع منذ نشأته إلى آخر محطاته.

ثم حاول الباحث أن يوضح كيف استفاد هذا البحث من الدراسات السابقة.

وقد كان الفصل الرابع كمحاولة للبحث عن مقارنة سوسيولوجية للدراسة إذ لم نجد مقارنة شاملة نفس من خلالها كل جوانب موضوع بحثنا فاعتمدنا طريقة تعدد المقاربات وحاولنا أن نبني توليفا بين المقاربات المتبناة في هذا البحث، استعنا بخمس مقاربات هي: (الممارسة الاجتماعية لبيار

بورديو، تشكل البنى لأنتوني غيدنز، الممارسة الاجتماعية عند ألان تورين، المدرسة النقدية، طرح ما بعد الحداثة).

وتناولنا في الفصل الخامس: علاقة الممارسة السوسيولوجية بالوعي الاستمولوجي حيث تطرقنا إلى المعرفة العلمية بين المفهوم والممارسة، وحاولنا حصر حدود ومجال الاستمولوجيا والعلوم المجاورة لها وكذا تجليات الاستمولوجيا في وعي العقل العربي. وأخيرا حاولنا ربط كل ذلك بفرع علمي يهتم بهذا المجال ألا وهو علم الاجتماع المعرفة.

أما الفصل السادس: فحاولنا من خلاله تشريح دور الأستاذ الباحث كمتهم للممارسة السوسيولوجية، وكمارس للبحث في مجال المعرفة السوسيولوجية وارتباط تلك الممارسة بالمنهج العلمي في المجال السوسيولوجي.

وتطرقنا في الفصل السابع: الإجراءات المنهجية وحدود الدراسة الميدانية، بدءا بالبحث الاستطلاعي والمنهج وتقنيات جمع البيانات وكيفية سحب عينة البحث ومجالات الدراسة بأبعادها الزماني والمكاني والبشري، وخصائص عينة البحث.

أما الفصل الثامن: فخصص لعرض وتحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستمارة وتفسير البيانات على ضوء الفرضيات المقترحة حيث شمل هذا الفصل ثلاث محاور المحور الأول دار حول واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث التكوين، والمحور الثاني حول واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث البحث أو ما سميناه الوعي بالممارسة، أما المحور الثالث فخصص للعلاقة بين الممارسة السوسيولوجية و الواقع الاجتماعي.

أما الفصل التاسع: فخصص لتحليل أطروحات الدكتوراه حيث قمنا ببناء مجموعة من المعايير تمت على أساسها عملية تحليل خطاب الأطروحات، وقد راعت المعايير المحطات الأساسية التي يمر بها الباحث في انجاز الأطروحة أو البحث، وهي ثمانية: (طريقة تبرير اختيار الموضوع، مدى الانسجام بين الإطار النظري والميداني، كيفية صياغة مشكلة البحث، مدى انسجام أهداف البحث مع النتائج، مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص، مدى وعي الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة، ملائمة نتائج البحث، مدى ثراء وجدة وملائمة المراجع).

أما الفصل العاشر فخصص لعرض وتحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها من العينتين (عينة الاستمارة، وعينة أطروحات الدكتوراه).



مدخل مفاهيمي منهجي ابستمولوجي

المفصل الأول:

مدخل منهجي وابستمولوجي

تمهيد

أولاً: أسباب تناول الموضوع

ثانياً: أهداف الدراسة

ثالثاً: أهمية الدراسة

رابعاً: الإشكالية

خامساً: الفرضيات

سادساً: تفكيك المفاهيم على ضوء المقاربة السوسيولوجية

خلاصة

تمهيد:

يحاول الباحث من خلال هذا المدخل المنهجي وضع نقطة وصل بين الأساليب "العملية" (Opérationnelles)، التقنية التي يتعامل بها في بحثه مع الواقع المدروس، وبين الإطار المرجعي النظري. وذلك من أجل الاقتراب المتبصر من الواقع. لأن المدخل المنهجي -المحدد بدقة ووضوح- يسمح للباحث الاقتراب الدقيق و"المحسوب" من الواقع، ويمنحه القدرة على تحليل وإدراك وتفسير أبعاده، بحيث يعد نقطة أو حلقة الوصل بين الإطار المرجعي النظري والمنهجية المتبعة. على المستوى التصوري يساعد على تحقيق التناسق المنطقي، وعلى تبصر جوانب الظاهرة المدروسة، وتبيان أبعادها المختلفة، والاستفادة مما قدم في ذلك من تحليلات ومفاهيم وقضايا. وهو يسمح على المستوى العملي باختيار المناهج الملائمة للدراسة التي تجرى عن واقع بعينه وفق المنظور المتبنى.

ترتبا على ذلك، نستنتج أن المدخل بمعناه الأولي يشير إلى الطريقة المرنة لتناول البحث من منطلق نظري (اتجاه فكري أو مدرسة)، بحيث يشكل خلفية فكرية للباحث، وإذا كان التعامل من هذا المنطلق يتطلب قدرا من المرونة فإن عملية التبنى لأي تصور تحتاج إلى كثير من الصرامة والدقة والتنظيم، حتى يتوفر الباحث على الوضوح النظري الكافي، والقدرة على رسم الخطوات المنهجية اللاحقة.

فهو يحقق الانسجام بين الجانب التصوري للبحث والجانب التطبيقي والجانب التفسيري. عن طريق تقديم أرضية منهجية وابستمولوجية حول إشكالية: "الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالواقع الاجتماعي".

وسوف نقوم في هذا الفصل بعرض الإجراءات المنهجية للدراسة من أهمية الدراسة والهدف منها، ثم إشكالية الدراسة وفرضياتها، ثم نتطرق إلى تحديد مختلف أبعاد المفاهيم التي تتضمنها الدراسة والتي تظهر إما في عنوان الدراسة أو من خلال إشكالية الدراسة أو فرضياتها مثل: مفهوم الممارسة السوسيولوجية، الجامعة الجزائرية، الحقل السوسيولوجي، الوعي الابستمولوجي، الواقع الاجتماعي.

أولاً: أسباب تناول الموضوع

توجد عدة أسباب موضوعية، وأخرى ذاتية جعلت الباحث يقدم على هذا الموضوع:

1/ **الأسباب الذاتية:** لعل من أهم الأسباب الذاتية التي جعلت الباحث يهتم بهذا الموضوع هو الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نظراً لأهميته العلمية والعملية، فرأى الباحث ضرورة التطرق لهذا البحث ضمن هذه الدراسة، بغية معالجة هذا الإشكال وفق طريقة منهجية سليمة، وأسلوب علمي أصيل يسمح لنا بتسليط الضوء على موضوع مهم في الحقل السوسيولوجي ألا وهو الممارسة السوسيولوجية.

2/ **الأسباب الموضوعية:** لعل من الأسباب الموضوعية التي جعلت الباحث يهتم بهذا الموضوع ما يلي:

✓ قلة الدراسات التي اهتمت بموضوع الممارسة السوسيولوجية داخل النسق الجامعي الجزائري سواء مقارنة بالحقول الاجتماعية الأخرى، أو بالدراسات في نفس الحقل، أي الحقل السوسيولوجي في مجتمعات أخرى.

✓ محاولة التطرق إلى مسألة الممارسة السوسيولوجية داخل النسق الجامعي الجزائري من وجهة النظر السوسيولوجية، سوسيولوجيا السوسيولوجيا.

✓ محاولة بناء قاعدة نظرية حول واقع الممارسة السوسيولوجية داخل النسق الجامعي الجزائري.

✓ الأهمية المتزايدة للسوسيولوجيا في عالم يتميز بسرعة بتعدد البنى والتشكلات الاجتماعية وسرعة تظاهراتها.

ثانياً: أهداف وأهمية الدراسة

لاشك أن لهذه الدراسة عدة أهداف تسعى لتحقيقها، وكذا أهمية تظهر من خلال ما سيقدمه هذا البحث سواء للباحثين، أو لطلبة العلم، أو للقارئ بصفة عامة.

1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

✓ محاولة تحليل مؤشرات الممارسة السوسيولوجية في الحقل السوسيولوجي في ضوء البناء المنهجي والمفاهيمي والمقاربة النظرية المتبناة في هذا البحث.

✓ محاولة تحديد مفهوم سوسيولوجيا العلم بين الممارسة النظرية الابستمولوجية والواقع الفعلي.

✓ تحديد علاقة الممارسة السوسيولوجية بالوعي الابستمولوجي، من خلال محاولة تحديد المهمة الأساسية للابستمولوجيا، حيث يرى البعض أنها لا تهتم بدراسة مناهج العلوم، ويرى البعض الآخر أنها لا تعطي صياغة نظرية للمعرفة. وبالتالي لا يمكن التركيز فقط على العوامل الإيديولوجية، ولهذا يمكننا القول أن الإبستمولوجيا قد تكون إبستمولوجية داخلية (Internaliste)، ما دامت تقرر وجوب البحث عن أصل الفكرة العلمية بداخل نسق الأفكار في عصر محدد. أو تكون إبستمولوجيا فينومينولوجية، أي وصفية، لها حدودها، بحيث موقفا خارجيا يعطينا نظرة أكثر تكاملية عن تاريخ العلم.

✓ تحديد علاقة الممارسة السوسيولوجية بالواقع الاجتماعي. بحيث تظهر عند مطابقة النظرية بالواقع بعض الأخطاء والكبوات يجب أن ندرسها بنفس الاهتمام الذي ندرس به النجاحات؛ فالأخطاء هي أيضا كشف للصعوبات التي كان من الواجب الانتصار عليها، والعوائق التي كان لا بد من تجاوزها.

2. أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في جانبين أساسيين: جانب علمي، و جانب عملي.

✓ الجانب العلمي: ويشمل أساسا

- 1- محاولة إثراء رصيد المعرفة العلمية بإبراز أحد أهم جوانب واقعها داخل الحقل السوسيولوجي.
- 2- وجود حاجة إلى وصف وتحليل وتفسير الممارسة السوسيولوجية من منظور سوسيولوجي على مستوى المؤسسة الجامعية نظرا لقلّة الدراسات ذات التناول السوسيولوجي في هذا المجال.
- 3- نأمل أن تساهم هذه الدراسة في التراكم العلمي و إثراء المكتبة العلمية.
- 4- نأمل أن تكون نتائج هذه الدراسة كقاعدة نظرية لدراسات أخرى في هذا المجال، وبالتالي يتحقق مبدأ المراكمة العلمية.

✓ الجانب العملي: يتضمن أساسا

- 1- نحاول أن تساهم نتائج هذه الدراسة في إظهار بعض جوانب القصور في السياسات المتبعة في مجال البحث العلمي في الجزائر فيما يخص الاهتمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة و مجال السوسيولوجيا بصفة خاصة. على اعتبار أن هذا العلم في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب ولم يثبت وجوده على الساحة الأكاديمية من خلال إقامة الدراسات وتوجيه البحوث في خدمة المجتمع، لهذا من واجبا إعادة الاعتبار لهذا العلم من خلال تكوين أساتذة وطلبة على أعلى

مستوى وإنشاء المخابر المتخصصة ونشر البحوث والدراسات الأكاديمية الجادة التي ترقى إلى المستوى الأكاديمي المطلوب، وكل الإمكانيات موجودة ومتوفرة ويبقى على الباحث السوسيولوجي أن يقدم دراسات جادة ترقى إلى المستوى المطلوب لتساهم في التنمية الاجتماعية.

2- تحاول هذه الدراسة أن تشخص واقع الممارسة السوسيولوجية داخل النسق الجامعي الجزائري. حيث أن المؤشرات تدل على أن علم الاجتماع في الجزائر يسير نحو الأفضل مما كان عليه سابقا حتى وإن كان بوتيرة بطيئة إلا أن المستقبل لهذا العلم ينبئ بأفق واعد، ويبقى الأمر مرهون بالمنشغلين والمشتغلين بهذا العلم ليثبتوا وجودهم و يدافعوا علم الاجتماع ليواكب العلوم الأخرى ويساهم في التنمية الاجتماعية.

3- محاولة إيجاد مقارنة نظرية مناسبة من أجل تناول هذا الموضوع بطريقة علمية سوسيولوجية دون تجاوز التراث العلمي السوسيولوجي والاستفادة منه. ومحاولة الإسهام في رسم قاعدة نظرية ابستمولوجية و سوسيولوجية.

ثانياً: الإشكالية

لعل أحد المآزق الكبرى للعلوم الاجتماعية هو أنها تميل إلى وضع قاعدة للسلوك الاجتماعي، ثم تحاول تفسير الظواهر الاجتماعية انطلاقاً من تلك القاعدة مما يؤدي إلى اختزال الظواهر لتتلاءم مع القاعدة الموضوعية، ما ساهم في تخلفها النسبي مقارنة بالعلوم الطبيعية، لأنه نادراً ما نلقى عملاً يتناول فلسفة العلوم أو مناهجها دون أن يتطرق إلى قصورها وتخلفها مقارنة بالعلوم الطبيعية التي وجدت على أساس منطقي مقنن ومنهجي راسخ.

حيث هناك من حصر مشكلة العلوم الاجتماعية في أنها يعوزها تصور واضح متفق عليه في أهدافها ومناهجها المشتركة والعلاقات فيما بينها، إذا ما قورنت بما هو سائد في العلوم الطبيعية، بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة تثبت وجودها بوتيرة متسارعة قد لا تتلاءم مع التطور البطيء الذي تسير به العلوم الاجتماعية، باعتبارها شديدة التباين تطبيقاً ومنهجاً، كونها نسبية ومتغيرة وشديدة الارتباط بالسياقات السوسيوثقافية المختلفة للمجتمعات.

حيث شهد منتصف القرن التاسع عشر الميلاد الرسمي لكثير من فروع العلوم الاجتماعية على نفس الأسس الابستمولوجية التي يلخصها ويلورها مبدأ: "الحتمية الميكانيكية"^{*}، وقد كانت هذه الحتمية هي عقيدة العلم الكلاسيكي، ديدن العلماء وعملهم ابستمولوجياً وإطار عالم العلم انطولوجياً، خاصة بعد أن وضع نيوتن تفسيره وتأكيد نجاحه، فلم يعد على العلوم الإنسانية إلا اقتفاء مثالياته الآمنة والموثوقة آنذاك، فنزع أصحاب العلوم الاجتماعية هذا الحلم الطوباوي بالظفر بمنزلة تساوي منزلة الفيزياء، بمناهجها الرياضية وتطبيقاتها القوية⁽¹⁾، قبل أن يتم دحض هذا المبدأ من طرف الابستمولوجيا المعاصرة.

والملاحظ أنه نادراً ما استعملت فلسفة العلوم في العلوم الاجتماعية -على الرغم من منطلقاتها العلائقية- ذلك أنها تتعارض مع التفكير العادي وهي أيضاً شديدة التعارض مع الافتراضات المسبقة التي يلجأ إليها الفاعلون من أجل فهم الممارسة⁽²⁾. فليست الممارسة البحثية في مجال العلوم الاجتماعية مجرد ترف فكري، إنها مهمة علمية لا تقتنع بالمقاربات الكسولة والمطمئنة،

* وهي تعني نظاماً شاملاً لا تخلف فيه ولا مصادفة ولا استثناء ولا احتمال، فكل حدث لابد أن يحدث بالضرورة ويستحيل ألا يحدث، أو أن يحدث سواء فئمة قوانين ميكانيكية يقينية دقيقة رياضية، تحكم هذا الكون وتجعل أحداثه في صورة شبيهة بالسلسلة محكمة الحلقات، وهذه الحتمية شبيهة بمبدأ آخر وهو "العلة": التي تضيف على الطبيعة انتظامها الحتمي، وهي بدورها مبدأ كوني يعني أن كل حادثة في الكون لها علة أحدثتها، ولكل علة معلول ينشأ عنها.

(1) يبنى طريف الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية تقنياتها وإمكانية حلها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1996، ص58.

(2) بيار بوديو، أسباب عملية "إعادة النظر بالفلسفة"، ترجمة: أنور مغيث، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، ط1، 1998، صص15-20.

و لا تقف عند حدود الجاهز و اليقيني، لذا يقتضي الالتزام من أجل تحقيق الحد الأدنى من القطيعة تجاه الذات و تجاه الجماعة.

يخضنا علم الاجتماع كفرع ينتسب إلى العلوم الاجتماعية بنظرة مزدوجة بين من هم خارج التخصص وبين من هم داخله. حيث يتبادر إلى من هم خارج هذا التخصص على أنه علم ثوري يسهم في تشجيع التمرد والمطالب الحادة والمتطرفة و النقد الفوضوي... الخ. بينما ينظر له من طرف الممارسين له و ممن اطلع على موضوعاته بأنه علم جامد و متعال نوعا ما عن الواقع يبعث على الملل كونه يهتم بالتفاهات ولا يرقى إلى أن يكون فضاء تنويري أو تنقيفي على غرار التنوير الذي تضطلع به العلوم الطبيعية.

هذا الغموض فرض على الممارسة السوسيولوجية ضرورة اكتشاف شروط إنتاج و إعادة إنتاج "الاجتماعي" و التمكن من منطق العلاقات و الأدوار و المؤسسات المجتمعية، و إضفاء معنى منطقي على حركاتها و سكناتها، و هكذا مطمح علمي لا يكون إلا باستدماج و استلهاهم فهم خاص لهذه الممارسة، فالبحت عن منطق "الاجتماعي" لا يتجسد إلا بتفجير السؤال السوسيولوجي، ألم يقل "بيير بورديو" أن مهمة السوسيولوجيا هي تفجير السؤال النقدي؟، إذ يعتبر أنه "لا يمكن فهم المنطق العميق للعالم الاجتماعي إلا بالغوص في خصوصية واقع تجريبي معين، محدد تاريخيا في الزمان والمكان"⁽¹⁾.

فموضوع السوسيولوجيا كما يقول "ألان توران" (Alain Touraine): "ليس ما هو ماثل أمام أعيننا، بل ما هو مخفي باستمرار". وسيظل السؤال دوما متمحورا حول هذه الشروط التي تصنع الفعل الاجتماعي و تعيد صوغه من جديد بطبيعته الإشكالية الشرط الوجودي للانتماء التخصصي إلى هذا العلم، فهو الذي يعطي للممارسة السوسيولوجية معناها و مبنائها المعرفي. فعندما يتوجه السوسيولوجي بأسئلته إلى الواقع الاجتماعي فهو لا يتغني من وراء ذلك غير الفهم و التعرية، فعالم الاجتماع ليس بالضرورة مصلحا اجتماعيا، فقط يريد أن يشرح و يفكك النسق العام و يقرأه بعيدا عن لغة الحس المشترك.

إن فهم منطق الوقائع الاجتماعية يجب أن يظل الهاجس المركزي في حقل السوسيولوجيا لأن الفهم يساعد على تنشيط واستحضار الوعي الإستيمولوجي، و يساعد أيضا على القراءة الواعية لا المتسرفة لذات الواقع الاجتماعي، فمطلب الفهم و التفهم، يجعل المسافة الموضوعية بين الهدف

(1) نفس المرجع السابق، ص 25.

العلمي و المصالح و الامتيازات التي تفضحها الأسئلة العميقة و القلقة. لهذا لا يمكن تصور معرفة سوسيولوجية أصيلة ما لم تكن منشغلة بالفهم، الذي يربك و يفكك و يقطع أولا و أخيرا مع الحس المشترك والأحكام القيمية.

فإذا كانت النظريات الغربية تشهد مفاهيمها باستمرار حالة من حراك المفاهيم، فمن باب أولى أن يحدث هذا الحراك في مفاهيم النظريات أثناء محاولة تطبيقها على الواقع الاجتماعي العربي نظرا لاختلافه عن الواقع الاجتماعي الذي نشأت فيه هذه النظريات. أضف إلى ذلك أن الواقع أصبح يتحرك بوتيرة متسارعة تفوق النظرية، مما أربك المختصين في العلوم الاجتماعية وتحولوا إلى شبه صحفيين يصورون الواقع ويتابعونه، لكن لم يعد بمقدورهم التنظير على غرار الرواد وصياغة نظريات يمكن الاحتكام إليها في فهم التطور التاريخي للمجتمعات.

العلوم الاجتماعية في العالم العربي التي مر عليها حينا من الزمن ظلت طيلة هذه الفترة تقريبا تستهلك ما تنتجه الآلة الأجنبية من مفاهيم وتنظيرات اجتماعية. بل وحتى التفسيرات وتوظيفها لفهم واقع المجتمع الجزائري وعلاقة الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية به، نجد بأننا

ننطلق من موضوعات لنبحث عن مجتمع لا ننطلق من مجتمع نرافقه ونقوم ببحث مشكلاته وحاجاته؟.

الممارسة السوسيولوجية التي يتم تداولها داخل النسق الجامعي الجزائري استندت إلى نظريات تمت صياغتها في مجتمعات ذات خصوصية تختلف عن خصوصية مجتمعاتنا، وفي واقع غير واقعنا ونقوم بعملية الإسقاط دون مراعاة لهذا الاختلاف والتباين، ثم نصل لنتائج إما تكون نفيا أو إقرار بوجود الظاهرة أو الحدث، دون البحث عن تغير نمط التفكير وأساليب البحث أو ممارسة نظرائية بغض النظر عن شكلها كلياوية أو جزئية. وتخذ النتائج المتوصل إليها على أنها حقائق ثابتة، وتوارثتها أجيال الدارسين دون تغيير أو فحص أو مراجعة. ودون مراعاة الفوارق بين المجتمعات المستهدفة، من حيث الشروط البنيوية، والخبرات التاريخية الخاصة، والعوائق المحلية أمام استيعاب وتبني النظريات والتفسيرات المستوردة من بيئات اجتماعية وثقافية مغايرة.

والإشكالية المطروحة في هذا المقام: هل تعتبر الممارسة السوسيولوجية المتداولة داخل النسق الجامعي الجزائري واعية بالشروط الابستمولوجية لإنتاجها، وهل تستجيب هذه الممارسة لانشغالات الواقع الاجتماعي الجزائري وتعبّر عنه؟.

ثالثا: الفرضيات

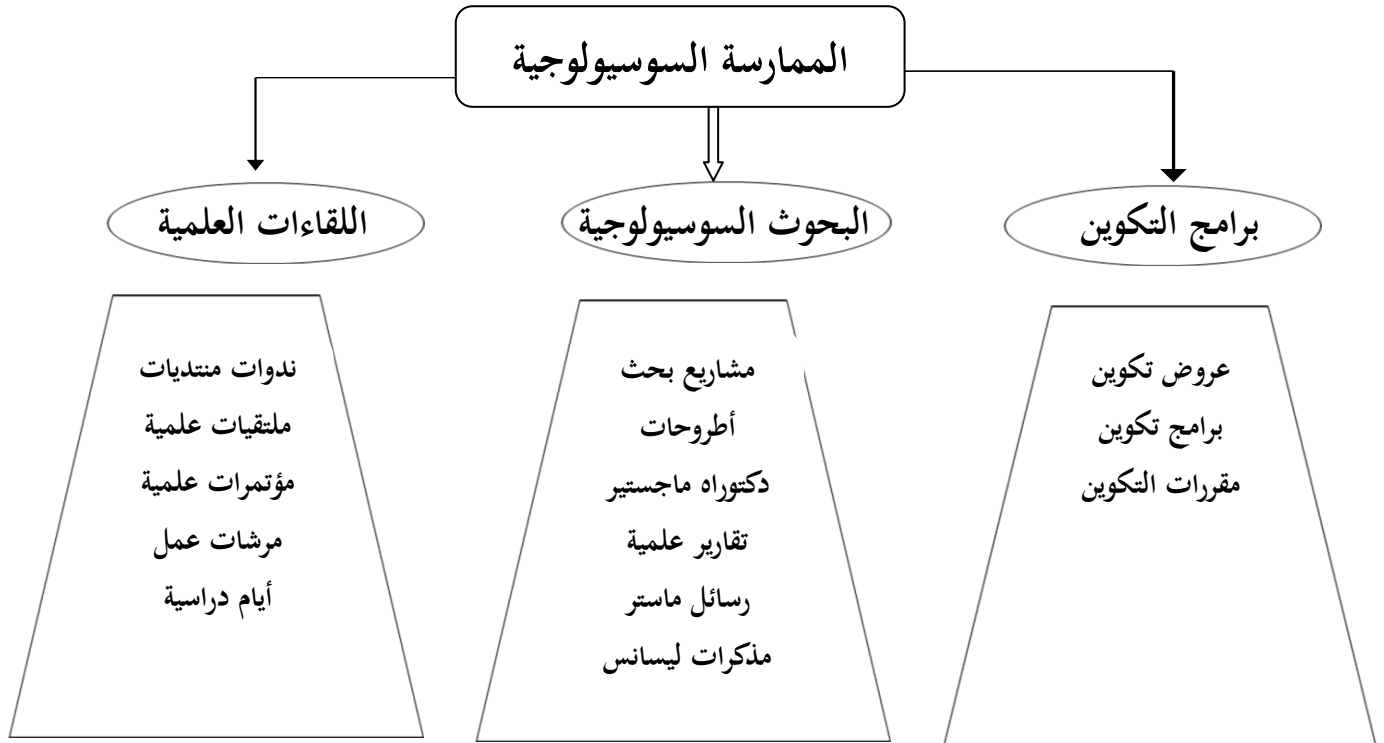
سوف نحاول الإجابة على التساؤل الذي طرحناه سابقا من خلال الفرضيات التالية:

1. الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية غير واعية بالشروط الابستمولوجية التي أنتجتها.
2. غياب الوعي الابستمولوجي لدى الأساتذة الباحثين في الحقل السوسيولوجي جعل الممارسة السوسيولوجية رهينة العلاقة المزيفة التي يقيمها الباحث السوسيولوجي مع الواقع الاجتماعي.
3. هذا الانقطاع عن التجربة الملموسة جعل الممارسة السوسيولوجية لا تستجيب لانشغالات الواقع الاجتماعي الجزائري ولا تعبر عنه.

رابعا: تفكيك المفاهيم:

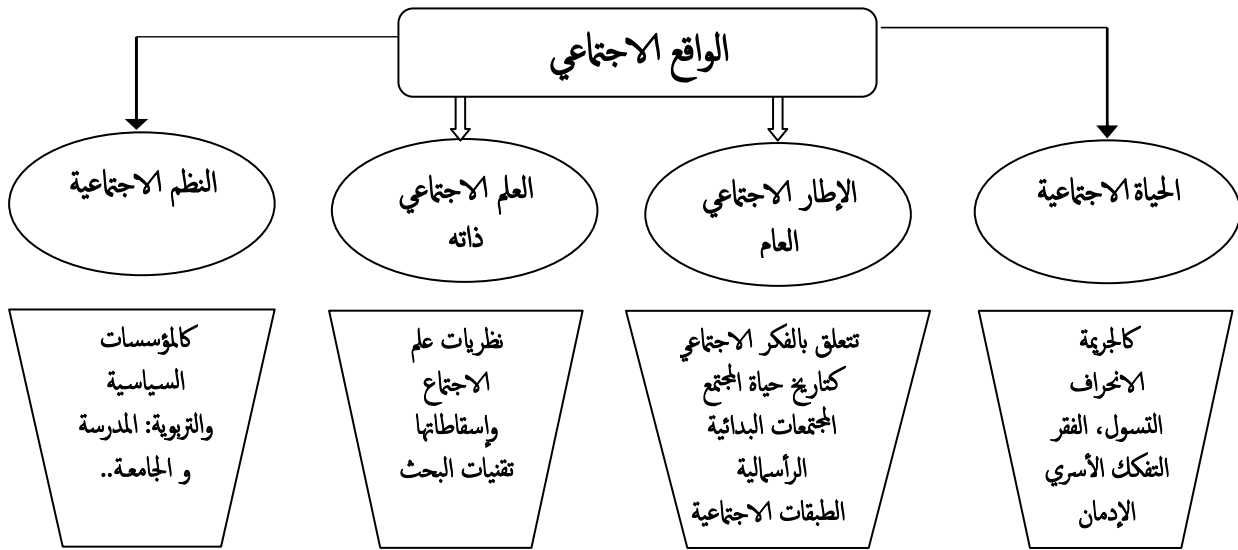
بما أن المفاهيم تنتمي إلى نظرية سوسيولوجية، فنجد أن هذه النظرية تحتوي على نموذج تحليل تتوفر فيه مجموعة من المفاهيم تشكل سلسلة مترابطة تكون النسق العام للنظرية، لذلك سوف نحاول تفكيك مفاهيم فرضيات هذا البحث على ضوء المقاربة السوسيولوجية للدراسة وذلك من اجل الاستعانة بها كموجه للبحث.

الشكل رقم (01) يبين تفكيك مفهوم الممارسة السوسيولوجية



المصدر: من تصميم الباحث

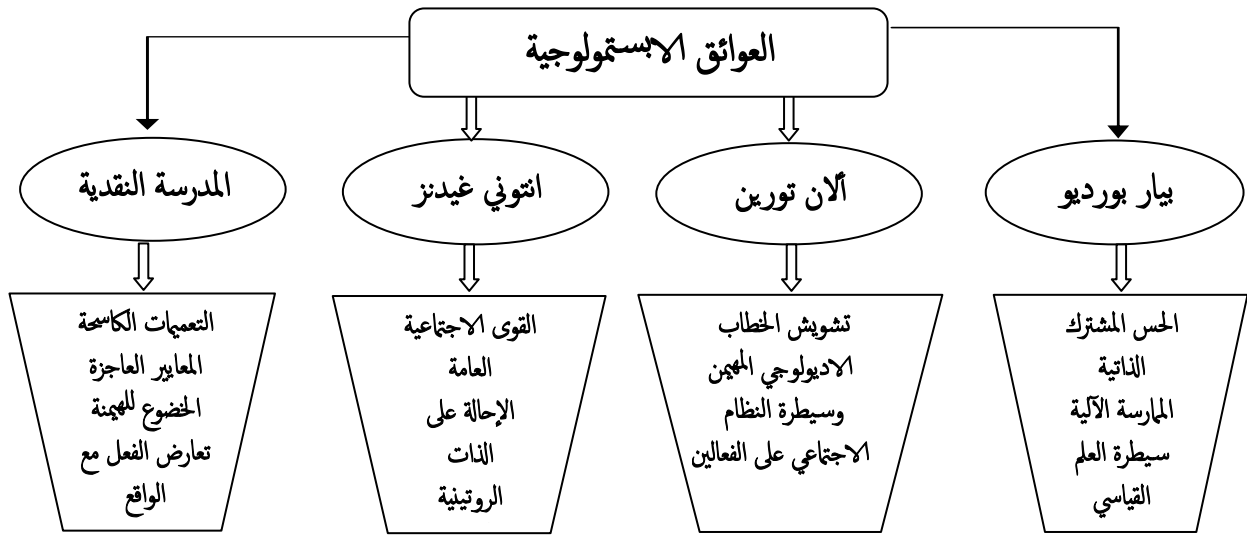
الشكل رقم (02) يبين أبعاد مفهوم الواقع الاجتماعي



المصدر: من تصميم الباحث

يعتبر الواقع الاجتماعي مفهوم معقد وشديد الارتباط والتداخل ما مفاهيم أخرى فهو يرتبط بالقيم المتداولة في حياة الناس وظروفهم ومستوياتهم المختلفة، وقد يشكل تجربة الناس اليومية ونظام علاقاتهم فيما بينهم وبينهم وبين الآخرين، والوعي الاجتماعي بهذا الواقع هو دائم التحول والتطور من جراء تحولات المجتمع المختلفة، لذلك فإن بقاء الوعي بالواقع ذات في وجود واقع متغير هو الذي يؤسس للفهم المغلوط والعي المزيف بهذا الواقع. لذلك فإن نظرة تشاؤم إلى الأفكار النقدية للعوائد والمسارات الاجتماعية قد تكون غير مجدية، وإنما من الأجدى والأجدر استيعاب تلك الأفكار النقدية ونوفر لها الأطر الاجتماعية الطبيعية، لكي تتفاعل مع الواقع الاجتماعي. فشيوع المفاهيم النقدية الهادفة في الواقع الاجتماعي تبعد الجمود وتبث الحيوية والحياة في أرجاء المجتمع ويساهم في بلورة وإنضاج قوى اجتماعية جديدة، وإن شيوع الفوضى في الحياة الاجتماعية أو الإطار الاجتماعي العام هو من جراء غياب "الوعي الابستمولوجي" الذي يجعل ردود الأفعال تجاه النقد سلبية وتأخذ طابع الارتجالية.

الشكل رقم (03) يبين أبعاد العوائق الابستمولوجية على ضوء المقاربة السوسيولوجية



المصدر: من تصميم الباحث انطلاقاً من المقاربة المتبنية

نستنتج من خلال الشكل أعلاه أن المقاربات السوسيولوجية المتبنية في هذه الدراسة تتفق من حيث الهدف ولكنها تتباين نوعاً من حيث طريقة الوصول إلى الهدف، فهي تعطي لنا وصفات مختلفة من أجل تخطي العائق الابستمولوجي.

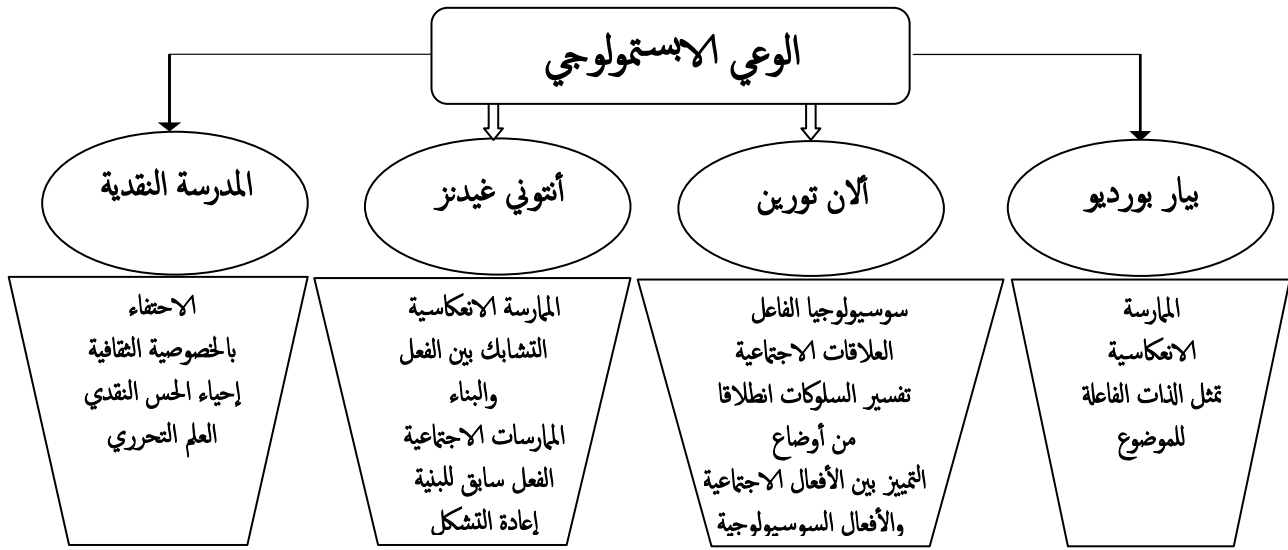
فنجدها عند بورديو تتشكل أساساً من الحس المشترك وسيطرة الذاتية على حساب الموضوعية وكيف تتولد الممارسة السوسيولوجية تحت تأثير هذه العلاقة، وشيوع الممارسة الآلية بدل الممارسة العلمية الانعكاسية، وطفان العلم القياسي بدل العلم الانعكاسي.

وعند ألان تورين تتمثل أساساً في سيطرة وتشويش الخطاب الادبولوجي للسلطة والذي يهيمن على الإنتاج الفكري خاصة، وجود علاقات اجتماعية في حالتها الأولية تمتاز بالتأزم والفوضى، بالإضافة إلى صعوبة تمييز الممارسة السوسيولوجية بين الأفعال الاجتماعية والأفعال السوسيولوجية.

أما لدى أنتوني غيدنز فتمثل في تدخل وسيطرة القوى الاجتماعية العامة التي لا نملك السيطرة عليها، وعدم القدرة على التمييز بين حدود الفعل والبناء لأنهما يتداخلان إلى حد التلاحم والتشابك، هذا التشابك يعيق حركة التشكيل المستمرة التي تتجه من الفعل إلى الممارسة.

وهي عند المدرسة النقدية تتمثل أساساً في المعايير العاجزة للمجتمع، التمسك على مستوى الممارسة السوسيولوجية بالنظريات الكبرى والتفسيرات الكاسحة والشمولية، و تعارض تلك الأفكار والوقائع والأفعال مع هذه المعايير التي أصابها العجز والفساد، والحل حسبهم إما العمل على تطويرها أو تجاوزها، عجز الممارسة السوسيولوجية الحالية عن تفسير التغيرات الطارئة على المجتمع الرأسمالي في مراحله المتقدمة، وعلى المستوى الابستمولوجي عجز التوجه الامبيريق في البحث السوسيولوجي.

الشكل رقم (04) يبين أبعاد الوعي الابستمولوجي على ضوء المقاربة السوسيولوجية



المصدر: من تصميم الباحث على ضوء المقاربة المتبنية

من خلال تفكيك أبعاد الوعي الابستمولوجي على ضوء المقاربة السوسيولوجية يفهم على أنه، علاقة يصنعها الباحث مع موضوعه وما ينتج عن ذلك من وعي الذي يتشكل لدى الفاعلين السوسيولوجيين كباحثين ممارسين للسوسيولوجيا بما يحقق حلقة الوصل التي تربط الممارسة السوسيولوجية كما هي موجودة انطلاقاً من تراكماتها وخبراتها، وقد حاولنا إظهار أبعاده من خلال المقاربة النظرية التي تم تبنيها في هذه الدراسة.

خلاصة:

حاولنا بناء الموضوع من خلال الاعتماد على نموذج تحليلي خاص، وهو عبارة عن مفاهيم مستقاة من نظريات. وهذا من أجل خلق نسق مفاهيمي يسمح لنا بالتعبير عن المنطلق الذي نفترضه في هذا البحث على أساس المشكل المطروح للدراسة. وبما أن النسق المفاهيمي يرتبط مباشرة بالنظرية فإن الباحث يحاول أن يبنى موضوعه وفق هذا النموذج ويتنبأ بخطط وعمليات البحث التي سيتم تنفيذها ثم النتائج التي يجب أن يتوقعها.

من خلال تفكيكنا للمفاهيم وجدنا أن المقاربات النظرية المتبناة في هذه الدراسة تشترك كلها في مفهوم الممارسة الانعكاسية، ويمكن إدراج هذه المقاربات في اتجاه جديد في علم الاجتماع يبحث في العلاقة بين الفعل والبناء. رغم أن هذا الاتجاه الجديد الذي تمثله المقاربات التي تكلمنا عنها وتبنيها في هذا البحث كمدخل للدراسة لم يأتي لنا بتنظير جديد، فكل المقولات تقريبا التي صدرت عن هذا الاتجاه هي مطروحة لدى: (اتجاه ونظريات الفعل الاجتماعي، اتجاه النظريات البنائية). ولكن المختلف في هذا الاتجاه هو أنه أعاد تركيب القضايا بطريقة جديدة.

فقد أعطى هذا الاتجاه للنقد والنقد الذاتي أهمية كبيرة سواء من حيث النظرية أو الممارسة، من أجل إعادة الاعتبار للذات الإنسانية. ووجهوا سهام النقد للعقل الشمولي وتخليصه من برائن الهيمنة مؤكدين على ضرورة الابتعاد في ذلك عن الأحكام المسبقة والحس المشترك وأن تكون الأحكام موضوعية. كان المحور الأساسي للنقاش يدور حول العلاقة بين التنظير والممارسة.

فهم يشتركون في الهدف وذاك بأن تصل السوسيولوجيا دوما إلى طرح الأسئلة الممنوعة من التداول، و تحرك المياه الراكدة وتبعثر الأوراق والحسابات بأسئلتها الشقية، فإن طرحهم يجعل من علماء الاجتماع "مصلحين اجتماعيين" يعول عليهم كثيرا في إحداث التغيير نحو الأفضل.

كما أنهم يحاولون الوصول بالسوسيولوجيا إلى التحرر من أوهام الحس المشترك، وتجعلنا نتأمل الظواهر والتحويلات بعين نقدية خالصة، ويدعوننا إلى التحرر شرعيا من اعتناق اليقينيّات الجاهزة، حتى نتمكن من تفجير الأسئلة الملتهبة. وذلك من أجل فهم التحويلات المجتمعية المتسارعة، طبعاً هذا الفهم لا يكون متاحاً إلا بممارسة السوسيولوجيا الانعكاسية.

الفصل الثاني:

تحليل البناء المفاهيمي للموضوع

تمهيد

أولاً: الممارسة السوسولوجية

ثانياً: الجامعة الجزائرية

ثالثاً: الواقع الاجتماعي

رابعاً: الوعي الاستمولوجي

خلاصة

تمهيد:

تعتبر المفاهيم جهازاً نظرياً ذو طابع رمزي ومنطقي يستجيب لعدة شروط منها الموائمة في مواجهة إشكالية محددة وموضوعات معينة، والتماسك فيما بينها وبين القضايا التي تستعملها النظرية⁽¹⁾.

إذ لا بد من أن نتفق على الحدود التي تفصل الواقع الاجتماعي و فهمنا له عن الواقع السوسيولوجي و هي أحد أكبر و أهم الجوانب ذات الصلة بفهم الظاهرة الاجتماعية و إخضاعها لعملية البحث، لأننا لا نستطيع أن نتكلم عن بحث سوسيولوجي ميداني دون أن نحدد مجاله الإجرائي و هو مقارنة واقعية للبحث تتحد فيها تطلعات الباحث الاجتماعي مع الواقع و الذي يمثل المجتمع كبعد آخر لحدوث الظاهرة الاجتماعية فبدون مجتمع لا وجود لظاهرة اجتماعية و التي تحدث في سياق اجتماعي و سوسيولوجي، و هذا ما يدفع بالباحث الاجتماعي إلى تناولها باتجاهات مختلفة و بالنظر للمشكلات التي تطرحها.

وعليه سنحاول أن نلم ببعض العناصر التي ربما تلقي الضوء على هذا الموضوع الأساسي و كلبنة أولى للتأسيس لعملية البحث السوسيولوجي، من خلال تقديم مفاهيم تتعلق بالممارسة السوسيولوجية وعلاقتها بالوعي الاستمولوجي من جهة والواقع الاجتماعي من جهة أخرى في إطار النسق الذي تتم من خلاله العلاقة التفاعلية والذي هو الجامعة، عن طريق محاولة تحديد المفاهيم وجوانبها الإجرائية وارتباطاتها التفاعلية المختلفة عن طريق إبراز أبعادها المختلفة أو ما نود دراسته والتركيز عليه في هذا الجانب.

(1) جاك هارمان، خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية، ترجمة: العياشي عنصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2010، ص15.

أولاً: الممارسة السوسيولوجية:

هي الممارسة التي يقوم بها الباحثون السوسيولوجيون من أجل محاولة فهم الحياة الاجتماعية في العلاقة بين الفعل والبناء، فتحاول الممارسة أن تنبع من خصوصية الواقع الاجتماعي تفهمه وتشخصه لمحاولة الخروج من تناقضاته. ونقصد بها في هذا البحث التكوين في مجال علم الاجتماع بما يشمل البرامج والرسائل والأطروحات التي تنجز في إطار التحضير لشهادة الدكتوراه بالإضافة إلى البحوث التي تنجز للنشر في مجلات علمية محكمة ومعترف بها من طرف الجماعة العلمية والأكاديمية في هذا المجال من البحث وقد يعبر عنها بالطريقة السوسيولوجية وتعتمد على المقاربة السوسيولوجية.

1. الطريقة السوسيولوجية:

في كتاب نشره "بورديو Bourdieu" مع "كلود باسرون J.C.Passeron" وجان كلود "شامبوردون J.C.Chambouredon" عنوانه: "مهنة عالم الاجتماع" (Le Métier De Sociologue) والذي صدرت أول طبعة منه سنة (1961) يطرح بورديو أسس الممارسة السوسيولوجية التي تفترض من جهة إحداث القطيعة مع الحس المشترك* ومن جهة أخرى بناء الموضوع السوسيولوجي، وتفسر ضرورة إحداث القطيعة مع الحس المشترك من خلال الأخطار التي يحملها، ويتطابق الحس المشترك مع الأحكام المسبقة الذي ذكرها "دوركهايم Durkheim" وهو متكون أساساً من التمثيلات التي تكون متعددة وتتمثل في أساليب إدراك العالم والدوافع وقواعد السلوك وتحليل المعيش والأحكام القيمية والعقائد المنظمة في مجموعة متجانسة على الأقل على المستوى الشكلي وتهدف إلى الاعتمال في الواقع وتشكل بالتالي اديولوجية.

كلنا نحمل تمثيلات حول الواقع المحيط بنا، فهي تعطينا التفسيرات التي نعتقد إنها مقبولة وصحيحة للظواهر التي نشاهدها، فهي بمثابة مرشد ومعلم في نشاطنا الاجتماعي اليومي كما تعطينا الشعور بفهم العالم المحيط بنا. وهكذا فهي الوضعية العادية للتفاعل مع شخص لا نعرفه، فإننا نستحضر كل أنواع التمثيلات الهادفة إلى تشخيصه ابتداء بالمظهر الخارجي الذي يهدف إلى معرفه سنه ولباسه لتحديد أصله الاجتماعي وطريقه كلامه ونبرته التي تكشف عن أصله الجغرافي لكن تصورنا للعالم تشكله كذلك التمثيلات المنظومات الدينية والاديولوجيات السياسية والصياغات العلمية

* يمكن أن يفسر كمجموعة المعتقدات المقبولة في جماعة معينة أو عند جماعات اجتماعية خصوصية هذه الآراء والمعتقدات تعتبر وكأنها مفروضة على كل تفكير عاقل.

هي بدورها منظومات للتمثل تتغير حسب المجتمعات والمراحل الزمنية ولكن كذلك حسب الأفراد والجماعات الاجتماعية.

إذن إن الحس المشترك يعرض للمخاطر على أساس أن الأماكن المشتركة والعمومية والأفكار الجاهزة حول الواقع الاجتماعي هي كذلك عوائق للمعرفة العلمية وقد حذرنا دوركايم من البديهيات الزائفة حول الواقع الاجتماعي، التي توقعنا في تفسيرات هي في صلب علم الاجتماع التلقائي (Sociologie Spontanée). حيث يرى أن: "الحياة الاجتماعية يجب تفسيرها ليس من خلال الطريقة التي يفهمها المشاركون وإنما من خلال النظر إلى عوامل جوهرية قد يفوتنا إدراكها... عند النظر إلى نمط تجمع أفراد المجتمع يجب التمعن في حيثيات هذه العوامل الجوهرية. هذا هو المطلب الأساسي الذي فقط في حال تحقيقه يمكن أن يكون هناك علم للتاريخ وتلقائيا يتواجد علم الاجتماع"⁽¹⁾.

إن علم الاجتماع التلقائي خلافا لعلم الاجتماع العلمي يقوم على استدلال مؤسس على الإدراكات الخاصة بكل فرد والمعبّر عنها في كلام الحياة العادية، فعالم الاجتماع يحاول إعطاء تفسير قائم على متغيرات مختلفة غير مدركة من طرف الأفراد ومذاك تكمن مهمته في استبعاد الأفكار المسبقة. حيث أن المقولات التي نصف بها الواقع الاجتماعي أو ممارساتنا وتمثلاتنا ليست بإنتاجات فردية ولكنها انتاجات اجتماعية ومنه لا بد من التساؤل حول أسلوب تشكيلها لان الكثير من المؤسسات والتي غالبا ما تكون متنافسة تساهم في خلق أو تعديل مقولات الإدراك وان إرادة فرض صيغة أو أسلوب شرعي لرؤية الواقع الاجتماعي هي في حد ذاتها رهان للصراعات، إلا أن المؤسسة التي تملك أكثر من غيرها هذه القدرة ليست سوى الدولة لان عملها المتمثل في التقنين سواء على المستوى التشريعي أو الإداري ينتج بنى للإدراك جديدة لتعين الواقع والتحكم فيه، وبصفة غير مرئية تدخل هذه التعابير في الكلام اليومي لدرجة أنها تصبح تمتلك قوة البداهة ووفق هذا التصور فان الكلام الذي نستعمله ليس محايدا سوسيولوجيا بل يحتوي في تعابيره وفي نحوه على تصور للعالم.

وإذا سألنا الأفراد من خلال صبر معين حول أفعالهم فإنهم ليس دائما يعطونا الأسباب الحقيقية التي تبررها، ولكن على عالم الاجتماع أن يكون دائما حذرا تجاه الدلالات التي يعطيها الأفراد لتصرفاتهم هذه الدلالات ليس خاطئة ولكن تعتبر غير مكتملة. وعدم الاكتمال هذا يفسر بكون إنتاج الخطاب عند الأفراد ليس مستقلا عن خصوصياتهم الاجتماعية. وهكذا فحسب

(1) إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، دار موفم للنشر، القاهرة، 1985، ص 6.

الممارسات المستهدفة، فإن التفسيرات مرتبطة دوماً بمتغيرات مثل السن والجنس والوضعية العائلية والمهنة والممارسة. إن إحداث القطيعة مع الأحكام المسبقة في الخطاب المشترك يبرر بكون الأفراد غير واعين بالاحتميات التي تنتج خطابهم وهذا يتطابق مع مبدأ اللاوعي. وهكذا فإن: "معنى الأفعال الشخصية جداً والأكثر شفافية ليس ملكاً للفاعل الذي يقوم بها ولكن للمنظومة الكاملة للعلاقات التي تتم داخلها ومن خلالها"⁽¹⁾.

إذا سألنا زوجين حول أسباب الانجذاب المتبادل بينهما فإن المقولات الجندة للحديث عن ذلك ترجع أساساً إلى ميدان الذاتية الفردية كالجمال والتفاهم والحب المتبادل، واللقاء يوصف غالباً بأنه نتاج الصدفة أو الحب الأعمى. إن مثل هذه الخطابات لا يمكن اعتبارها موضوعية لأنها لا تعطينا سوى تمثيلات للواقع مبنية على أفكار مسبقة والتي تحاول تفسير سلوكيات ضمن علم النفس العامي، بينما هي تخفي في الواقع الاحتميات الاجتماعية في اللقاءات، وإذا كانت هذه التفسيرات ملائمة فلا نفهم لماذا لا يغرم أبناء الإطارات بصفة مطلقة بنات العمال في الفلاحة في حين تؤكد الدراسات أن اختيار الزوج يتم عادة في وسط قريب أو مماثل للوسط الأصلي.

هذا التفسير السوسيولوجي يتعارض إذن مع خطاباتنا العامة التي تؤسس أفعالنا حول رغباتنا ودوافعنا النفسية وأهواءنا كما يسمح كذلك بفهم ردود الأفعال المناوئة لعلم الاجتماع الذي بكشفه عن الاحتميات التي تثقل كاهل الأفراد يتعارض مع كل فلسفة إنسية وعقلانية التي ترى أن الإنسان كائن له عقل قادر على التحكم في مصيره بكل حرية. يمكن القول إذن أن عالم الاجتماع هو في صراع دائم مع الأفكار المسبقة التي تتكون لديه وكي تتمكن الانعكاسية (Réflexivité) ومراجعة الذات العارفة من أن تتخذ مجراها يدعو فيلسوف العلوم غاستون باشلار (Gaston Bachelard) إلى ما يسميه: "الحياة الجدلية اللامتناهية للتفكير العقلاني"⁽²⁾.

عالم الاجتماع تعترضه صعوبة أخرى لإحداث القطيعة مع الحس المشترك فهو نفسه محدد اجتماعياً، هذه الصعوبة تعتبر خصوصية تكمن في اندماجه الاجتماعي، بوصفه عضو في مجتمع فهو لا يفلت من ضغوطات واحتميات المجتمع ولكي يتفادى أن يطبع خطابه العلمي بمقترحات نابعة بصفة لا شعورية من خصوصيات موقعه الاجتماعي لابد أن يكون يقضاً جداً، هذه اليقظة تسمح

(1) بيار بورديو وآخرون، مهنة عالم الاجتماع، ترجمة: نظير جاهل، دار الحقيقة، بيروت لبنان، ط1، 1993، ص 12.

(2) روجر هيكوك وآخرون، البحث النقدي في العلوم الاجتماعية مداخلات شرقية غربية عابرة للاختصاصات، ترجمة: ليزا اغزيان، معهد علم الإنسان، الأكاديمية النمساوية للعلوم، 2011، ص 12.

له بالانفلات من المركزية الطبقيّة بمعنى النزعة اللاشعورية إلى الحكم على كل فرد أو جماعة طبقاً لقيم وقواعد وسلوكات الجماعة (الطبقة الاجتماعية) التي ينتمي إليها.

لعالم الاجتماع خصوصية وهو أن مواضيعه هي حقول للصراعات وخاصة الصراعات العلمية وعالم الاجتماع يشغل مكانة في هذه الصراعات بحكم امتلاكه لرأس مال اقتصادي وثقافي في حقل الطبقات وكذلك باحث له رأس مال خصوصي في حقل الإنتاج الثقافي بالخصوص في الحقل الفرعي لعلم الاجتماع. كل هذا لا بد أن يكون حاضراً عنده حتى يستطيع التحكم في ممارساته كالمواضيع التي يختار دراستها والتي لها علاقة بموقعه الاجتماعي.

يبدو أن أحد الأسباب الرئيسية للخطأ في علم الاجتماع يكمن في العلاقة غير المتحكم فيها مع الموضوع وبالضبط في تجاهل لكل ما تدين رؤية الموضوع لوجهة نظرنا، بمعنى إلى الموقع الذي نحتله في الفضاء الاجتماعي وفي الحقل العلمي. إن الحظوظ التي نملكها في المساهمة في إنتاج المعرفة السوسيولوجية تبدو رهينة عاملين أساسيين يتصلان ويرتبطان بالموقع الذي نحتله المصلحة التي نود من خلالها أن نعرف ونعرف بالحقيقة (أو عكس ذلك إخفاءها وتجاهلها)، والقدرة التي نملكها على إنتاجها.

هذا العمل في علم الاجتماع يستلزم إذن تفكيراً إبستمولوجياً بمعنى القيام بدراسة نقدية للمبادئ والفرضيات ولنتائج العلم لتحديد أصلها المنطقي وقيمتها ومغزاها الذاتي هذه اليقظة الإبستمولوجية تبدو أكثر أهمية إلى درجة أن عالم الاجتماع مضطر إلى دراسة حقله الخاص أي حقل الإنتاج العلمي بصفة أدق العالم الجامعي، وقد أكد بورديو أنه: "عندما نأخذ كموضوع للدراسة العالم الاجتماعي الذي نوجد فيه، نجد أنفسنا مضطرين إلى لقاء -في شكل يمكن القول عنه بأنه مأساوي- عدد من المشكلات الإبستمولوجية الأساسية مرتبطة كلها بمسألة الفرق بين المعرفة العملية والمعرفة العلمية ولا سيما بالصورة الخصوصية وبالقطيعة مع التجربة الأولى ومع إعادة هذه المعرفة التي تحصلنا عليها بواسطة هذه القطيعة إننا نعرف الصعوبة التي تواجهها المعرفة العلمية وكل ما يمثل الإفراط في القرب من الموضوع أو مجاورته كما هو الحال بالنسبة للتماسف منه⁽¹⁾".

إن التفكير الإبستمولوجي يصبح شرطاً ضرورياً حيث يناضل بورديو في هذا الصدد من أجل إقامة علم اجتماع لعلم الاجتماع بغية تطويره كعلم.

⁽¹⁾Pierre Bourdieu, *Questions De Sociologie*, Minuit;1984, P2.

2. المقاربة السوسيولوجية تفترض بناء الموضوع:

وفي هذه الحالة لا بد أن تكون الممارسة السوسيولوجية في قطيعة مع المقاربات التقليدية للوصول إلى هذا الهدف إن علم الاجتماع يجب أولاً أن يفلت من وصية المقاربات المتنافسة التي تفكر حول نفس الموضوع وهنا نتذكر المبدأ الدوركايمي "تفسير الاجتماعي بالاجتماعي". واستبعاد كل تفسيرات الاجتماعي التي ترجع إلى المقاربات الأخرى. ويتوجب على علم الاجتماع كذلك أن يبين أنه تخصص علمي وإن يكون له موضوع خصوصي فهو يعرف من خلال مساره ومن خلال أفاق واستدلال خاص في حين نلاحظ أن نقد علم الاجتماع قد غالباً حول قدرته في أن يكون علماً، إن مثل هذا الاقتراح ينتج عنه حصر العلم في علوم الطبيعة أو في العلوم المسماة بالدقيقة. يمكن إثبات علمية علم الاجتماع إذا عرفناه بأنه مشروع يهدف إلى إقامة (حول الظواهر الاجتماعية) جملة من الاقتراحات القابلة للاختبار امبيريقياً ومعرضة دائماً لقابلية التكذيب، وهنا يدافع بورديو عن علمية علم الاجتماع "يبدو أن لعلم الاجتماع كل الخصائص التي تحدد العلم.. إن جل علماء الاجتماع الجديرين بهذا الاسم متفقون حول رأس مال مشترك من المكتسبات والمفاهيم والمناهج والإجراءات الخاصة بالاختبار.. إذا كنا حريصين إلى هذه الدرجة على علمية علم الاجتماع فلأنه يزعم.. إن لعلم الاجتماع الامتياز التعس الذي يجعله دائماً معرضاً لمسألة العلمية بينما نكون أقل صرامة ألف مرة عندما يتعلق الأمر بالتاريخ أو بالاثنولوجيا دون الحديث عن الجغرافيا أو فقه اللغة أو الأركيولوجيا⁽¹⁾.

توجد في علم الاجتماع منظومات متجانسة من الفرضيات والمفاهيم ومناهج الاختبار أي كل ما يرتبط عادة بفكرة العلم وعليه لماذا لا نقول أنه علم إن كان كذلك لا سيما وإن الأمر يتعلق برهان هام جداً إن إحدى الطرائق للتخلص من الحقائق المزعجة هو أن نقول أنها غير علمية الأمر الذي يؤدي إلى القول بأنها سياسية منتجة عن طريق المصلحة والتحمس وبالتالي تكون نسبية وقابلة لتكون نسبية".

ثانياً: مفهوم الجامعة:

1. الجامعة اصطلاحاً: يرى "ألان تورين" (Alain Touraine) أن الجامعة هي: «مؤسسة تضمن التعليم والتكوين العالي العلمي أو المهني وقد تكون عمومية أو خاصة... وعالم الجامعة هو المكان

⁽¹⁾Ibid. P9

الذي يمتاز بإعداد نمط ثقافي جديد، كما أنها تمثل منظمة أو مجموعة منظمات، تقوم بمختلف الوظائف الاجتماعية، وتلاقي المشاكل الوظيفية لمختلف المنظمات الأخرى»⁽¹⁾.
و يعرف "ألان تورين" النسق الجامعي بأنه: "ليس تعاونية أو مجتمع مصغر، إنه جهاز إنتاج يختلف عن المؤسسات الأخرى، لكنه يؤدي وظائف خاصة تخضع للتنظيم العام للمجتمع، كما يتوقف على وظائف مصالحه الخاصة، وتراكم قوته"⁽²⁾.

لقد تبلورت ملامح الجامعة أيام الإغريق وفي عصور تدعّمت مقوماتها وصارت عبارة عن أكاديميات تضم أساتذة وطلبة، ولها مناهج وميزانية مستقلة، وأصبحت تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث والتعليم ونشر المعرفة وإنتاجها من أجل خدمة المجتمع الذي تنتمي إليه وتتفاعل معه⁽³⁾.
و توجد عدة تعريفات للجامعة تتباين أو تتشابه حسب الزاوية التي يرى من خلالها المفكر أو الباحث وكذا حسب الحقل الذي ينتمي إليه صاحب التعريف، وسوف نورد بعض التعريفات للجامعة حسب بعض الحقول المعرفية مع مراعاة أن لا تبتعد التعاريف المقدمة عن موضوع وهدف الدراسة.

ويرى "جورج جيسدورف" (Georges Gusdorf)، أن المؤسسة الجامعية هي أهم مكتسب دائم ومستمر للإرث الثقافي العالمي. وفكرة الجامعة تعني: «بنية قانونية ويحمل مخططها منظمة للتعليم ونسقا للمعارف»، ويذكر المظاهر الأساسية للجامعة والمتمثلة في «خاصية الاشتراك، الانضباط، النظام واتفاق الجماعة المكونة من الأساتذة والطلبة في وحدة الوظيفة التعليمية من أجل الخدمة العليا للقيم الثقافية»⁽⁴⁾.

وهكذا فإن (Gusdorf)، يعطي للمؤسسة الجامعية طابعا معرفيا ثقافيا انطلاقا من الإطار الوظيفي الذي تمارس فيه صلاحيتها، ولكنه يقتصر التفاعل على الأستاذ والطالب ويهمل دور الأطراف الأخرى الفاعلة في عملية التفاعل، كالإدارة والنسق الخارجي الذي تتفاعل معه الجامعة والذي يؤثر فيها وتؤثر فيه.

2. مفهوم الجامعة الجزائرية: تعرفها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأنها: «مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي مهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتم إنشاؤها بمرسوم

⁽¹⁾ Alain Touraine, université et société aux états unis, paris ;éd du seuil, collection sociologie, 1972, p196.

⁽²⁾ Ibid, p125.

⁽³⁾ أحمد بوملحم، أزمات التعليم العالي، الفكر العربي، عدد 98، بيروت، 1999، ص 21.

⁽⁴⁾ مساك أمينة، علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين الأكاديمية والخصوصية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2001، ص 87.

تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، وتوضع تحت وصايته، يحدد المرسوم إنشاء الجامعة ومقرها وعدد الكليات والمعاهد التي تتكون منها وكذا اختصاصها، ويمكن أن تكون للجامعة ملحقة تنشأ بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي ووزير المالية⁽¹⁾».

و يعرفها القانون التوجيهي الخاص بإنشائها بأنها: "مؤسسة عمومية خصوصية ذات طابع علمي تكنولوجي، لتحقيق نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. تتمتع هذه المؤسسة العمومية ذات الصبغة القطاعية أو المشتركة بين القطاعات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تتمثل مهمة هذه المؤسسة العمومية في تنفيذ برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الميادين المحددة لها في النص المتضمن إنشاءها. يمكن لهذه المؤسسة "الجامعية" إنشاء مؤسسات فرعية ذات طابع اقتصادي والمساهمة في مؤسسات أخرى تعنى بترتين نتائج البحث"⁽²⁾.

3. نشأة الجامعة الجزائرية

أرست معالم الجامعة، في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي مع إنشاء المدرسة الأولى للطب (سنة 1832)، والتي اكتملت مع تأسيس الأربع مدارس العليا (الطب، الأدب، الحقوق، العلوم) عام 1909، وأنشئت هذه المدارس العليا مبدئياً لتلبية الاحتياجات الاستعمارية، و احتياجات العملاء الذين كانوا يتوسطون بين الاستعمار والأهالي⁽³⁾. أنشأ معهد الآداب والعلوم في الجزائر في سنة 1887، كبذرة لجامعة بأكملها، وتم إنشاء فرع للطب وفرع آخر للحقوق، وبتاريخ 11 ماي 1909، لم تتردد الحكومة الاستعمارية في وضع قانون مشروع إنشاء جامعة للتعليم العالي في الجزائر، حتى تتمكن من تجذير وجودها وبسط هيمنتها على مختلف العناصر الثقافية للمجتمع الجزائري وبفرض السيطرة على مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.. الخ. وهكذا أسست الجامعة الجزائرية لتكون نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية، ورغم ذلك فطوال عهد الاستعمار لم يكن يسمح لأغلب الجزائريين بالدخول إلى تلك الجامعة⁽⁴⁾.

(1) مرسوم تنفيذي رقم 03-279، المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424، الموافق ل 23 غشت 2003، يحدد: مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 51، ص 5.

(2) القانون رقم 11-98، المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1419، الموافق ل 22 غشت 1998، يتضمن: القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، المعدل والمتمم، المادة 17.

(3) Djamel Guerid : l'université d'hier et aujourd'hui. 8 édition crasec, Oran, 1998, p7

(4) مسالك أمينة، مرجع سابق، ص 97.

أما بعد الاستقلال فقد تضاعف عدد الطلبة المنتمين إلى الجامعة بين سنوات 1962/1961 و1965/1966.

4. الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال

أهم ما تميزت به الجامعة في هذه المرحلة هي التبعية الفكرية، والإيديولوجية فقد بقيت هذه الأخيرة فرنسية الطابع من حيث (البرامج، التعليمية، طاقم الأساتذة، ونظام الامتحانات والشهادات) واعتبرت هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الجامعة الجزائرية فقد كانت انشغالاتها مركزة على:

أولاً: استرجاع مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسات السياسية، والإقتصادية ومحاولة مواجهة التركة الاستعمارية بكل ثقلها وصعوباتها.

ثانياً: إدخال الجامعة في مشروع المخطط الثلاثي الأول للتنمية (1967-1970) وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً محسوساً في أعداد الطلبة الذين قدر مجموعهم بـ (10.756 طالب وطالبة).

وأثر هذا التطور في أعداد الطلبة وربطها بعملية التنمية مشاكل مختلفة سواء على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية، أو على مستوى التنظيم الهيكلي، فأصبحت الجامعة هنا غير قادرة على تلبية حاجات المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، لذلك تطلب الأمر إيجاد حلول متعجلة حيث تنازلت وزارة الدفاع عن بعض ثكناتها العسكرية في وهران والتي تحولت إلى جامعة وهران، كما تنازلت وزارة الصناعة عن معاهد التعدين في عنابة والتي أصبحت جامعة عنابة... الخ⁽¹⁾.

ولكن عملية الإصلاح هذه، وضعت أمام الجامعة الجزائرية الموروثة إتحادين مثلثهما النخب المثقفة، والتي دافعت عن مشروعات ثقافيين متباينين، وذلك حول المسار الذي ستسلكه الجامعة مستقبلاً:

1.4. الاتجاه المعاصر: يدعو مناصروه إلى ضرورة الاستمرار في التعليم الجامعي على خطى الجامعة الفرنسية، كشرط للحفاظ على مستوى علمي، وفكري أرقى وأعلى، وقد دعم هذا النموذج في مؤتمر إيفيان دعماً تاماً.

2.4. الاتجاه العربي الإسلامي: يرى أصحابه وجوب قطع الصلة نهائياً مع الاستعمار، وبدء مرحلة ثقافية جديدة عن طريق التعاون مع مصر للاستفادة من الأساتذة العرب. ولقد أبتج هذا التيار إلى تحمل مسؤولية بعث القيم العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري.

(1) Djamel Guerid, Op cit, p153.

ومهما اختلفت الاتجاهات المعارضة، والمؤيدة لمستقبل الجامعة الجزائرية، فقد أبرزت هذه المرحلة بداية بناء معالم جامعة جزائرية تحاول الاستقلال تدريجيا عن المخلفات الاستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى، تحاول تسطير خطط تنموية واضحة يكون للجامعة دور ديناميكي في تفعيلها، لذلك فقد تطلب الأمر انتظار المرحلة التالية، والتي عرفت بمرحلة الإصلاحات⁽¹⁾.

مرحلة (1970-1974): تميزت هذه المرحلة بإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وشهدت تقسيم الكليات إلى معاهد تضم الدوائر المتجانسة، وتعديلات على مراحل الدراسة الجامعية:

1. مرحلة الليسانس،

2. مرحلة الماجستير،

3. مرحلة الدكتوراه.

5. مرحلة وضع الجامعة في مشروع التنمية:

ارتبطت هذه المرحلة بظهور السياسة الاشتراكية، وبحركة التغير الاجتماعي، الاقتصادي الشامل كحركة التأمين للثروات الوطنية، وتوزيع العقار الفلاحي على عمال الأرض، وتنفيذ المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، الأمر الذي دفع بالجامعة لتجديد كواردها، والارتباط أكثر بالمجتمع، وقضاياها المصيرية.

ومن الملفت للانتباه القول أن كلا التياران حاولا التغلغل بسرعة في الجامعة، فالتيار الأول "التقدمي"، حاول رفع شعار التخطيط للتنمية، وهذا التخطيط لا ينجح إلا بإصلاح الجامعة، بينما أكد التيار العربي الإسلامي على ضرورة إعادة الاعتبار لتشديد الشخصية الوطنية، فكلا التياران قدما مشروعا ثقافيا، واجتماعيا متكاملين يعبر عن رؤيته لعلاقة الجامعة بالمحيط.

إن الجامعة في هذه الفترة، أصبحت الشغل الشاغل للمخططين والمعتمين بالتنمية كونها الأداة الحقيقية لتحقيقها، فأصحاب التيار التقدمي يرون في الجامعة أنها تمثل وظيفة اقتصادية، أما بالنسبة للتيار العربي الإسلامي فهو يرى أن الجامعة يجب أن تؤدي وظيفة ثقافية. ولكن الواقع يبين أن عملية إصلاح الجامعة لا يمكن أن يتحقق بإجماع مركبات النخب المثقفة حول مشروع موحد للمدرسة والجامعة، وذلك نظرا لوجود تناقضات مختلفة. ومن هنا فقد أتبج كل تيار نحو تحقيق مشروعه، وتجسيد نظامه التربوي فسعى التيار العربي -الإسلامي إلى خلق مؤسسات تعليم ثانوي، ومعاهد التعليم الأصلي ببيكالوريا شكلية بدءا بالتاريخ، وخلق مؤسسات التعليم العالي للعلوم الدينية. أما

⁽¹⁾Ibid, p10.

الاتجاه التقدمي فقد كان أوفر حظا حيث نجح في وضع مشروعه الخاص، والمتمثل في إنشاء معاهد التكنولوجيا، ثم إصلاح الجامعة، وبعدها إنشاء المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات⁽¹⁾.

وتعتبر مرحلة تطبيق الخريطة الجامعية سنة 1984، أول منعرج في تاريخ الجامعة الجزائرية، وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم العالي حتى سنة 2000 حسب حاجة الإقتصاد الوطني. ولقد كان للشعارات التي أعلنتها الحكومة الجزائرية حول ديمقراطية التعليم، والجزارة، والتغريب تأثير واضح على مستوى تنظيم الجامعة⁽²⁾:

✓ **الديموقراطية** : ترمي الجامعة إلى السماح لأفراد الطبقة الشعبية بالتعلم من أجل تكوين أكبر قدر ممكن من الإطارات لتساهم في عملية التنمية.

✓ **الجزارة**: تسعى الجامعة الجزائرية إلى تحرير البلاد من التبعية الثقافية، والتكنولوجيا وجزارة نظام التعليم الجامعي، وخططه، ومناهجه، إضافة إلى جزارة الإطارات بصورة مستمرة غايتها إعتداد البلاد على أبنائها. واختيار أهداف التعليم الجامعي، وقيمه، ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر.

✓ **التغريب**: فكانت غايتها (الجامعة)، تحقيق إحدى مقومات الشخصية الوطنية، ومعنى ذلك استعادة اللغة العربية لمكانتها التاريخية، والطبيعية في التعليم الجامعي.

✓ **الاتجاه العلمي والتقني**: فإنها تسعى إلى محاولة التركيز على التعليم التكنولوجي، والتوسع فيه، وتشجيع الدارسين على الالتحاق بمدارسه، ومعاهده العليا، والمزج بين الدراسة النظرية، والعلمية في التعليم الجامعي بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية في الصناعة، والزراعة، والطب، وغيرها.

ومنذ هذه المرحلة بدأت الجامعة الجزائرية تشهد نموا معتبرا، وتغيرا تدريجيا على مستوى الهياكل، أو التنظيم، أو من حيث طريقة التسيير.

ثالثا: الواقع الاجتماعي:

1. **المفهوم الإجرائي**: يصعب إيجاد مفهوم جامع يضم عناصر الواقع الاجتماع، لذا سوف نكتفي بتوضيح القصد منه في هذا البحث. لان هذا الواقع هو في الحقيقة غير مرئي، إذ لا نستطيع أن نلمسه بالأصابع مثلا. فهو ذلك النمط الكامن الذي تنبثق عنه العلاقات

⁽¹⁾ Ibid, p10

⁽²⁾ تركي رايح : أصول التربية والتعليم (طلبة الجامعات والمفتشين والمشتغلين بالتربية والتعليم في مختلف المراحل التعليمية). ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص159، 160.

الاجتماعية النمطية التكرارية بين الناس و التي يستطيع الممارسين للسوسيولوجيا من خلالها تحديد السلوك المتوقع، وتنتج الممارسة السوسيولوجية حولها.

هناك مفاهيم قريبة من هذا المفهوم أحيانا تتداخل معه وقد يحتويها الواقع الاجتماعي او يتداخل معها أو يتفاعل معها. كما هناك ارتباطات وعمليات ذهنية تتم حول الواقع الاجتماعي من طرف الفاعلين، خاصة عندما نتناوله كمادة للدراسة السوسيولوجية.

1. **البنية:** وهي النمط المستقر نسبياً من السلوك الاجتماعي. السلوك الاجتماعي، وليس الفردي، إذ أن السلوك الاجتماعي هو السلوك الفردي الذي تحول إلى نمط عبر تكراره من قبل الفاعلين الاجتماعيين، فأضحى نموذجاً اجتماعياً معتمداً. هذا السلوك الاجتماعي، ليس وراثياً، بل هو مكتسب بالتعلم، وعبره نتعلم البعدان الأساسيان للبنية الاجتماعية⁽¹⁾:

الأول: هو "الوضع الاجتماعي" (Status)، ويمكن ترجمتها بالمكانة، الرتبة، المرتبة، المركز، الحالة! وأفضل تشبيه له هو دور الممثل على المسرح فالممثل يؤدي دور فارس أو أمير أو فقير، هذا دوره، فقط، لا كينونته.

الثاني: هو "الدور" (Role)، وهو الحقوق والواجبات المعرفة (ثقافياً - اجتماعياً)، المرتبطة بوضع ما والتي تحدّد السلوك المتوقع من الفرد صاحب هذا الوضع. والدور بالمماثلة المسرحية هو النص الذي تمثله على المسرح.

مثال للتوضيح: وضعك كطبيب، يتطلب منك عدّة أدوار منها: أن تحافظ على المواعيد، أن تتابع الدورات والمؤتمرات لتبقي معطياتك محدّثة، أن تشخص الداء، وأن تصف الدواء. لكل وضع، كما توضّح مع مثال الطبيب، عدّة أدوار. وفي المماثلة مع المسرح، لديك عدّة مونولوجات أو حوارات أو حركات ستؤديها بدورك كفارس أو سارق!.

هذا الجانب تهتم به الوظيفية - البنائية، لأنه يتمأسس على نظام صريح ومتوقع! فالفوضى ليست محبذة (وبالتبعية التغيير)، بل معرفة وضع كل فرد والدور المترقب منه، هو أساس الحياة الاجتماعية السليمة.

ينقسم الوضع إلى قسمين أساسيين، يعتمدان على المجتمع وثقافته، الأول هو الوضع الكسبي الحسولي، الذي يحصل عليه الفاعل الاجتماعي (يكتسبه) عبر جهوده وقدراته. والثاني هو الوضع غير الكسبي، الذي ينسب للطفل حال ولادته، كلون البشرة، أو الطبقة التي يولد بها (في حال مجتمع

(1) علي هاشم، مبادئ أساسية (البنية الاجتماعية)، مقال على شبكة الانترنت، على الرابط: WWW.ONTHROPOS.COM، بتاريخ 15 جويلية 2015 الساعة 10 صباحاً.

منغلق الطبقات). فهذا الوضع، لا يتم اختياره أو كسبه، ولا علاقة له بالكفاءة أو القدرات، وفي أحيان كثيرة لا يمكن تخطيه أو التنازل عنه!

هذا الجانب الثاني تقوم بدراسته المقاربة الصراعية، ليس من حيث ذاتيته بل من خلال توظيفاته وتداعيتها! فاللون الأسود مثلاً في مجتمع يضطهد السود يعتمد على استفادة مجموعة من حرمان أخرى! هناك من يحقق طموحاته بسهولة، وهناك من لا يقدر على ذلك، ليس بسبب قصور ذاتي، بل بسبب ظروف اجتماعية قاهرة! وهدف الباحث ضمن هذا المنظور، ليس التشخيص فقط، بل التنشيط والتنوير فالتغيير.

2. الواقع الاجتماعي و الواقع السوسيولوجي

الباحث في علم الاجتماع عموماً و المبتدئ خصوصاً يخلط بين ما يطلق عليه اسم الواقع الاجتماعي و الواقع السوسيولوجي في العلوم الاجتماعية، فالواقع الاجتماعي: "هو الذي ينشأ عن فكرة أو تصور مسبق (نظن أن الظاهرة قائمة على الشكل -أ- و ليس على الشكل - ج - مثلاً دونما التأكد من واقع هذه الفكرة ميدانياً). فالواقع الاجتماعي هو في الحقيقة ما نتصور غريزياً فهو الواقع حين يكون ذلك صورة الواقع ذهنياً.

لكثرة قرب هذه الفكرة منا حيث أنها تصدر من وعينا الذي نثق به تلقائياً، لنلحقها بالواقع مباشرة كما هي دون تمحيص و كأننا نجبر إنساناً على ارتداء لباسا ليس على مقاسه و رغبته و ما نجني هنا إلا حلقة لا متناهية من النفور و الرفض (وأننا نقوم بهذا بشكل عفوي لضنا الغير قطعي انه الصواب).

كما أن منشأ الواقع الاجتماعي قد يكون إما محيطنا وهنا يحمل الصفة الذاتية التي تلحق بتصوراتنا، و إما محيط الظاهرة وما يحمله من إيجاءات حولها و يجعلها تتمظهر بكثير من المظاهرة وخطر الواقع الاجتماعي أنه يشوش على عملية البحث، حيث أن الأفكار التي ينطلق منها الباحث الاجتماعي هي بمثابة الأعمدة التي تقو عليها البنية، فأى خطأ في تلك الأفكار يؤدي لا محالة إلى انهيار التحليل بكامله⁽¹⁾.

أما الواقع السوسيولوجي، فنظرياً هو عكس الواقع الاجتماعي على اعتبار أنه هو الواقع الذي تم قياسه و اختباراه بواسطة تقنيات سوسيولوجية متفق عليها، و لكن هذا لا يطرح مسألة نفيه

(1) فردريك معنوق، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب و في الغرب، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع: بيروت، لبنان، 1985،

للواقع الاجتماعي، حيث يمكن أن يثبت تطابقه مع الواقع الاجتماعي بشكل تام، فالاختلاف جوهرى بينها كون الأول صادر من تصور مسبق و بأحكام مسبقة غدت عناصر أخرى زادت من مشكلة التصور المسبق هذه أما الثاني فيصدر عن تصور لاحق أي بعد القياس و الاختبار و هو إلى حد ما تصور مركب من الناحية العلمية، ويمكننا هنا نسوق مثالين لذلك من خلال أعمال (بيار بورديو) وفي دراسة بنيوية و جدلية عنوانها "الورثة" 1964، حول نظام التدريس في فرنسا و الذي كان التصور العام حولها أنها تضمن التدريس دون تمييز طبقي أو عرقي أو إيديولوجي... و هذا هو ما يوجد في أذهان عامة الناس و كسياسة معلنة سواء في فرنسا أو في أوروبا عامة ولكن ما توصل إليه (بورديو) إلى أن هذا النظام رغم إدعائه المساواة و الديمقراطية بين جميع الفرنسيين يعمل في الواقع على فرز الطلاب إلى فئتين، فئة اليدويين و فئة غير اليدويين (المثقفين فيما بعد) بشكل يتطابق مع أصولهم الطبقية، أبناء الأطباء و الأساتذة و الأثرياء يتم توجيههم بشكل مباشر و انطلاقا من المؤهلات التي يكونون قد اكتسبوها في بيئتهم نحو التعليم العالي (التعليم الجامعي)، أما أبناء الطبقات العاملة فيتم توجيههم انطلاقا من مؤهلاتهم الطبيعية أي الناشئة عن بيئتهم العائلية و الاجتماعية، نحو المدارس المهنية، فهذه الحقيقة التي أثبتها (بيار بورديو) جاءت سوسيولوجيا⁽¹⁾.

فمسألة الفرق بين الواقع الاجتماعي و السوسيولوجي، فيها من الأمثلة الكثيرة فأنظمة المستشفيات وواقعها الاجتماعي لا تتطابق مع واقعها السوسيولوجي، و كذلك بالنسبة للسجون و العديد من المؤسسات الاجتماعية و هذا ما يدفع أحيانا القائمين عليها إلى لعب أدوار تعرقل البحث أو تحرف مساره و ربما ما نسجله في باب صعوبات البحث الميداني (السوسيولوجي)، و لكن الهدف ليس فقط استعراض الأمثلة بقدر ما هو ضرورة التقيد بهذا المفهوم و تطبيق خصوصياته و حدوده لعدم الوقوع في مغالطات منهجية تضر بمصداقية البحث و تنسف الكثير من الجهود الجبارة في هذا الميدان.

(1) نفس المرجع السابق، ص 109.

رابعاً: المفهوم الإجرائي للوعي الاستمولوجي:

هو العلاقة التي يصنعها الباحث مع موضوعه، أو الموضوعة التي يضيفها الباحث في علم الاجتماع في موضوعه بمعنى الوعي بالموضوع دون التجرد من الموضوعية حتى تصبح سوسيولوجيا علم الاجتماع كمبدأ أساسي لاستمولوجية علم الاجتماع. وما ينتج عن ذلك من وعي الذي يتشكل لدى الفاعلين السوسيولوجيين كباحثين ممارسين للسوسيولوجيا بما يحقق حلقة الوصل التي تربط الممارسة السوسيولوجية كما هي موجودة انطلاقاً من تراكماتها وخبراتها، وبين الممارسة كما يجب أن تكون عليه في المستقبل من تصحيح للأخطاء الحاصلة في المبادئ والفرضيات والنتائج العلمية للبحوث السوسيولوجية من أجل ارتباطها أكثر بالمشكلات الاجتماعية المنتجة في نفس الواقع الذي أنتج الظاهرة. باختصار هو الوعي بشروط إنتاج المعرفة العلمية المتواجدة حالياً - والتي هي في الأصل غريبة - ومدى إمكانية إسقاطها على الواقع الاجتماعي الجزائري؟. على اعتبار أن كل معرفة بالنسبة للعقل تعتبر جواباً عن مسألة، فإذا لم يحصل الجواب على المسألة لم تكن ثمة معرفة علمية.

1. **الوعي الاستيممي بالواقع:** هو ذلك الوعي الذي لا يتحرك إلا من خلال السؤال السوسيولوجي الذي ينبثق عنه الفكر العلمي من خلال البحث عن الأسباب الموضوعية والذاتية للظواهر الاجتماعية والتاريخية، الشيء الذي أدى إلى ظهور علم الاجتماع في الغرب ونجاحه في الإجابة على مشكلات الواقع الاجتماعي هناك. وقد عبر عن ذلك صراحة الرواد الغربيين لعلم الاجتماع حين أعلنوا أن علم الاجتماع هو المعبر عن الواقع الاجتماعي.

لم يكن لعلماء الاجتماع الغرب أن يطرحوا السؤال السوسيولوجي إلا بتوفر عوامل مساعدة كانت قد بدأت إرهاباتها في عصر النهضة مع تحرر الفكر من هيمنة الكنيسة، ما جعل الفكر يتبع الواقع من خلال الدراسة والتحليل وينتج الخطاب السوسيولوجي الذي مثل موقف الفكر حيال الواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة من خلال الوعي الاستمولوجي من حيث أن هذا الفكر هو مصدر المعرفة. وعندما يتميز هذا الواقع بالحركة فإنه يطرح على الفكر إشكالات جديدة تجعل هذا الفكر دائماً يتابع التغيرات ويرصدها قراءة وتحليلاً وتفسيراً.

والإشكال الذي يطرح على بساط البحث الاستمولوجي في العالم العربي هو البحث عن نظرية علم الاجتماع قادرة على فهم وتفسير المشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي، من هذا المنطلق يمكن القول عن العالم العربي وهو يبحث عن شروط تأسيس علم الاجتماع فهو لا يسعى إلى إعادة تأسيسه من جديد - علم اجتماع عربي أو إسلامي أو حتى جزائري - بقدر ما

يحاول إعادة تكييفه حتى يكون قادرا على تفسير هذا الواقع. لأنه إذا حاولنا البحث عن نشأة علم الاجتماع يكون من خلال البحث أولا عن شروط تأسيسه كنظرية سوسيولوجية تتحدد من خلال الشروط الابستمولوجية والمعرفية للفكر العربي.

إن القلق الابستمولوجي ومحاولة البحث عن علم اجتماع عربي والتعبير عن حالة الأزمة التي تعانيها الممارسة السوسيولوجية في الجامعات والمؤسسات البحثية، قد تم التعبير عنها في عدة ندوات وملتقيات ومؤتمرات وكتابات ومؤلفات والتي دعت وتدعو كلها إلى إعادة تأسيس هذا العلم. وهذا المسعى رغم جديته ومشروعيته إلا أنه لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت الشروط والظروف الملائمة لوجوده.

فعلم الاجتماع على أنه الوسيلة الأنسب التي يستعملها الفكر لتحليل الإشكالات التي يطرحها عليه الواقع الاجتماعي بات في أزمة منذ أن عرف أول نشأة له في العالم العربي إذ أن كل الدراسات التي أخذت على عاتقها دراسة وضعية هذا العلم تكاد تجمع بطريقة أو بأخرى على أنه مغترب عن واقعه وانحاز منذ البداية إلى النظريات الاجتماعية الغربية⁽¹⁾. وحتى وجوده في الجامعات العربية ما هو - في الغالب - إلا لتدريس هذه النظريات والتحكم في نسقها المفاهيمي، حتى أصبح عالم الاجتماع هو ذلك الذي يتحكم في هذه النظريات وليس الذي يرصد ويحلل ويفسر الواقع. أما الدراسات الموجودة على قلتها وضعف جودتها - فهي لا ترقى إلى مستوى التنظير.

ولد علم الاجتماع من رحم الجدل والاختلاف حيث أثار علم الاجتماع منذ تأسيسه كفرع مستقل العديد من الانتقادات والتي سببها التأكيد على إحداث العديد من القطاعات مع الفروع العلمية الأخرى التي تهتم بدراسة الاجتماعي، وكذا القطيعة مع المعرفة العامة ومع كل المؤسسات والهيئات والتنظيمات التي لا تجد مصلحتها في عمل يسعى إلى تحقيق الموضوعية. حيث أن الأنظمة التوتالتارية (الشمولية) حاربت دائما ممارسة علم الاجتماع مستقل ولم تسمح سوى بخطاباته الرسمية. بسبب طريقتة التي تهدف إلى موضعة الممارسات وبالتالي الكشف لـ: "الأعوان الاجتماعيين"* عن الحتميات الاجتماعية لسلوكاتهم وتمثلاتهم وخطاباتهم، وكذلك بسبب نوعته إلى نقد كل الآليات الخاصة بالهيمنة.

(1) يوسف حنطابلي، إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر الواقع العربي المعاصر "بين ماضي الأنا وحاضر الآخر"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2008، ص 21.
* يستعمل بورديو مصطلح عون اجتماعي Agent Social بدل فاعل اجتماعي Acteur Social لان العون بتأثير ويؤثر في البنى الاجتماعية.

2. مفهوم الاستمولوجيا والمفاهيم القريبة منها

الاستمولوجيا (Épistémologie): فرع من فروع الفلسفة يهتم بنظرية المعرفة وهو مصطلح ذو أصل إغريقي مؤلف من كلمتين: (Epistemo) وتعني المعرفة و (Logos) وتعني علم. ويعني المصطلح حرفياً علم المعرفة أو علم العلم. وهو دراسة طبيعة الأشياء، وقد كانت الأولوية النسبية للوجود والمعرفة موضع جدل منفصل في تاريخ الفلسفة، وفي هذا المنهج يتم التساؤل عن الأشياء التي ينبغي أن تكون ملائمة لنا لنحصل على المعرفة التي نقوم بها، ويوجد داخل الاستمولوجيا تعارض تقليدي بين الامبريقيين الذين يؤكدون على أهمية التجربة في المعرفة وبين العقلانيين الذين يؤكدون أهمية المقولات المسبقة للفكر⁽¹⁾.

وكان أول من وضع هذا المصطلح الفيلسوف الاسكتلندي جيمس فريدريك فيرييه (James Fredrick Ferrier) حين ألف كتابه مبادئ الميتافيزيقا. إذ قسم الفلسفة فيه إلى قسمين: أنطولوجية وإبستمولوجية⁽²⁾.

أما المعنى المعاصر لمصطلح إبستمولوجية في الفلسفة العربية والفرنسية فهو: الدراسة النقدية للمعرفة العلمية.

3. نظرية العلم ونظرية المعرفة

نلاحظ بوضوح من استقراء آراء المختصين نقلاً في وجود تصور واضح لنظرية المعرفة، ويقصد بنظرية المعرفة: البحث في طبيعة المعرفة ومداها ومصدرها، أو البحث في العلاقة بين المحسوسات والعقليات، أو بمعنى البحث في كيفية التوصل إلى الآراء العقلية المتعلقة بالوقائع المحسوسة أو العلاقة بين ما هو مادي "المحسوسات"، وما هو عقلي "المعرفة"⁽³⁾.

إذ أن نسبة نظرية العلم إلى المعرفة هي نسبة النوع إلى الجنس، على أساس أن نظرية العلم تنحصر في تلك الصورة الوحيدة من صور المعرفة، والتي هي المعرفة العلمية، فهناك من لا يعترف لنظرية المعرفة بالقبول إلا بقدر ما ترجع إلى نظرية العلم، ويرون أنه لا معرفة إلا المعرفة العلمية.

وبناء على ذلك يمكن أن نلاحظ أن هذه الأطروحة هي أكثر فلسفية منها علمية بالمعنى الحقيقي. إذ يحق للعلم أن يعين حدوده الخاصة، وأن يقبل أو يرفض هذا النوع أو ذاك من التأملات، فهناك:

(1) ميشيل مال، موسوعة العلوم الاجتماعية، تر: عادل مختار الهواري، سعيد عبد العزيز مصلوم، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص228.

(2) د.م، الاستمولوجيا، الموقع على الانترنت: www.arab-ency.com، بتاريخ: 2011/04/01، على الساعة 10:00 سا.

(3) يوسف محمود، سوسيولوجيا العلم والتكنولوجيا "دراسة التأثيرات المجتمعية على العلم والتكنولوجيا"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص11.

"علوم كاذبة" وقع البت في أمرها منذ مدة طويلة، وقد سبق لـ: "ديكارت" (R.Descartes) أن افتخر بأنه: « لم تخدعه وعود كيميائي، ولا تكهنات منجم، ولا تظليلات ساحر». ومع هذا فإن "ديكارت" بهذه الطريقة قد أتبع العلم للميتافيزيقا.

واليوم أيضا فإن العلم هو الذي يقول كلمته إن كان يعترف بالطابع العلمي للأبحاث حول التخاطر، أو حتى علم الفراسة (Physiognomonie)، أو علم الخطاطة (Graphologie)، وفي المقابل ليس من مسائل العلم معرفة إمكانية أو عدم إمكانية وجود معرفة خارج العلم، إن مثل هذه المسألة تتعلق بنظرية عامة في المعرفة، لعلها الاستمولوجيا. وإذا ما قبلنا الفصل بين نظرية العلم ونظرية المعرفة، فإنه ينبغي أن نعتز بأن التمييز بينهما ليس مراعى دائما. إذ أن عبارة نظرية المعرفة سهلة التعويض بكلمة ابستمولوجيا (épistémologie). وهناك من يتدارك هذا النقص بنحت كلمة: (Gnoséologie) "نظرية المعرفة". ولكن هذا المصطلح المولد لم يرسخ، وهو يستعمل أحيانا في اللغة الإيطالية. وتستعمل بشكل استثنائي في اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، حيث تدل بشدة على التظاهر بالمعرفة، لهذا يمكن مطابقة النظرية الابستمولوجية بالنظرية الاثنولوجية، والثنائية الابستمولوجية بين الذات العارفة والموضوع المعروف، بالثنائية الاثنولوجية بين النفس والجسم⁽¹⁾.

إن للخلط بين الابستمولوجيا ونظرية المعرفة أسبابا أكثر عمقا من مجرد خلط لغوي عارض ولهذا فإننا قد نتفهم لماذا جعل "بياجي" (Piaget) الابستمولوجيا ونظرية المعرفة كلمتين مترادفتين فهي: أي الابستمولوجيا نظر في المعرفة، ولكن هذا النظر يكون ضمن مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقة بين الفلسفة والعلوم، ويمكن أن نقول مع "بياجي" أن "الابستمولوجيا": هي البحث في المعرفة ضمن نسق جديد من العلوم يتطلب عند تحليل هذه العلوم اليقظة الابستمولوجية حتى لا يغفل المحلل ما بين العلوم في الموضوع والمنهج والنتائج والمشاكل⁽²⁾.

ومنه يرى "بياجي" أن الابستمولوجيا هي بحث في المعرفة في إطار التعدد والتنوع، ولذلك فهي تتميز بهذا التنوع في داخلها، فلا تنسجم مع نسق فلسفي بقدر ما تكون السير في الوصف الموضوعي لمكونات النتائج والمشاكل المطروحة، وهذا ما دفع بالابستمولوجيون الابتعاد عن كل تصريح يدل على أن هدفهم هو بناء نظرية عامة في المعرفة. مادام التنوع الواضح في العلوم والتحول السريع الذي يميزها لا يسمحان ببناء مثل هذه النظرية مثلما كان ذلك ممكنا في الماضي، ومنه تصبح كل نظرية في المعرفة ذات فائدة نسبية إذا ما أخذناها بوصفها ملائمة لمرحلة من تطور العلوم إذ أن

(1) روبر بلانشي، نظرية العلم الابستمولوجيا، تر: محمود اليقوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 19، 20.

(2) محمد وقيدى، الابستمولوجيا التكوينية عند جان بياجي، دار اقريقيا الشرق، المغرب، 2007، ص 170.

تنافي نظريات المعرفة المتزامنة أو المتعاقبة دليل واضح على عدم إمكانية تقديم وصفا تاما ونهائيا لعملية المعرفة. إذ يمكن القول أن موقف "بياجي" من العلاقة بين الاستومولوجيا ونظرية المعرفة لم يكن معزولا ونجده قابلا للتصنيف ضمن تيار الأسماء التي ساهمت في تطوير الاستومولوجيا، من خلال نقده للإستمولوجيات الميتافيزيقية، وتصنيفه لأنواع الاستومولوجيات الممكنة⁽¹⁾.

4. نظرية العلم وفلسفة العلم:

من الصعب التمييز بين فلسفة العلم ونظرية العلم، إذ لو أخذنا بمنظور واسع نجد أن نظرية العلم محتواة في فلسفة العلم كأحد أبوابها أو كأحد ممارساتها، و هناك من يذهبون إلى أبعد من ذلك ويسدون الجسور بين الفكرتين ويرغبون بالفعل إبعاد نظرية العلم عن أي صلة بالفلسفة، ويتعدون عن استعمال فلسفة العلم، وهذا ما يميل إليه الذين لا يعترفون من بين صور المعرفة إلا بالمعرفة العلمية، مستبعدين كل فلسفة لا تؤول إلى تحليل العلم، وذلك بشرط أن يجري التحليل وفق المناهج العلمية، ونجد في الوقت الحاضر أن نظرية العلم أصبحت أكثر استقلالا عن نظرية الفلسفة إذ أصبح من مميزاتها تولي العلماء المتخصصين المتزايد للمشاكل الاستومولوجية لأنه ظهرت أزمت جديدة هزت مختلف العلوم، وثورات عديدة عليها أن تھضمها قد أجبرت الذين يمارسونها أن ينقلبوا على مبادئها ويتساءلوا عن أسبابها وليس من التلاعب بالألفاظ كما يقول "برانشفيك" (Brunschvicg): أن تقدم العلم ليس دائما تقدما بل قد يكون انعكاسيا. وفي نفس الاتجاه ميز "ج.فري" (G.frey): بين التقدم الخطي والتقدم الدائري⁽²⁾ للعلم.

إن الطبيعة التأسيسية لنظرية العلم في التراث تبين أنها تشتغل على معنيين للعلم: الأول عام بمعنى مطلق الإدراك، والذي يندرج تحته التصور والتصديق بكل أصنافه من: (يقين، ظن، شك) والثاني خاص والذي يدل على خصوص اليقين من التصديقات أو الاعتقادات⁽³⁾.

(1) المرجع السابق، ص 171، 172.

(2) روبر بلانشي، مرجع سابق، ص 20، 19.

(3) زينب ابراهيم شوريا، الاستومولوجيا دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث، دار الهادي، بغداد، ط 1، 2004، ص 12.

5. الاستومولوجيا وتاريخ العلم:

إذا كانت القاعدة الأساسية لعمل "المحلل الاستومولوجي" هي التعاون في البحث مع علوم إنسانية أخرى، فإن تاريخ العلوم يمثل فرعاً من فروع العلوم الإنسانية الأقرب إلى الاستومولوجيا والأقرب إلى التقاطع معها من حيث أنه يتناول بالدرس المعرفة العلمية.

يهتم تاريخ العلوم بتطور المعرفة العلمية من حيث مجموعة من الوقائع المتعاقبة في الزمن ورغم تظهر المعرفة العلمية في فرضيات ومناهج ونظريات، فإن ذلك لا يمنع من النظر إليها بوصفها وقائع يؤطرها زمن ويقوم بها فاعلون عاشوا في زمن محدد وتجري في إطار سلسلة أو تعاقب زمني، مما ساعد على إبراز الخاصية التطورية للمعرفة العلمية ومكن من إظهار المفاهيم والنظريات العلمية من حيث هي ناتجة عن تطورات سابقة لها وهو الأمر الذي رأى فيه "بياجي" عاملاً مهماً لظهور الدراسة التكوينية للعلوم، إذ هذه الوقائع هي الصورة الأولى بين تاريخ العلوم وبين الاستومولوجيا التكوينية فالعلاقة تظهر في البحث بين علاقة المنهج التكويني الذي كان يربط البحث في شروط المعرفة العلمية بالبحث في تطورها التاريخي، لأن هذه المعرفة تتكون عبر التطور كما يرى "بياجي"⁽¹⁾.

إذن فالتحليل التاريخي هو ذلك التحليل الذي يتخذ من عتبة التنظير الاستومولوجي موضوعاً له من حيث هو نقطة انفصال بين التشكيلات الخطائية المختلفة وبين الأشكال الاستومولوجية وتبيان كيف أن قيام علم ما من العلوم وانتقاله أحياناً إلى مرحلة الصياغة الصورية وظهوره داخل تشكيلة خطائية معينة، يتعلق الأمر إذن بتحليل الأمور انطلاقاً من وصل الممارسات الخطائية وتحديد كيف استطاع أن يفسح المجال أمام تطورات التنظير الاستومولوجي كما يرى "ميشال فوكو" (Michel foucault)⁽²⁾.

6. الاستومولوجيا والتحليل الاجتماعي للمعرفة:

تبدو المعرفة في البداية من بين الأعمال الحضارية كلها هي الأكثر تجرداً وابتعاداً على أننا حينما نتحدث عن المعرفة، يخطر ببالنا ونربطها مباشرة بالفلسفة⁽³⁾. وظهرت عبارة علم الاجتماع المعرفة لتشير المخاوف لدى العلماء والفلاسفة على حد سواء، كونهم يتساءلون عما إذا كان وضع المعرفة في المنظور السوسيولوجي ليس وسيلة جديدة ابتكرتها الارتيازية والعدمية لكي ترمي رداء العجز في كل معرفة.

(1) محمد وقيدى، مرجع سابق، ص 177، 179.

(2) ميشال فوكو، حفریات المعرفة، تر: سالم يافوت، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط3، 2005، ص 175.

(3) جورج غورفيدش، مرجع سابق، ص 9.

ولقد ظهر الهلع من "باكون" (Bacon)، إلى "باريتو" (V.barito)، نظرا لأن المعاملات الاجتماعية المعرفية قد جرى تأويلها كترسبات غير منطقية تهيمن على المجتمع، وتضفي الكثير من الظلامية على المعرفة ونجد أن كونت وماركس كلاهما لم يخرج من هذه المشتقات، فالأول اختزل على ما يبدو كل علم الاجتماع في علم الاجتماع المعرفة، والثاني ألحق علم الاجتماع المعرفة بمسألة الاديولوجيا والارتقان⁽¹⁾.

ويبين "جورج غورفيدش" (G.Gurvitch) أن "سان سيمون" (S.Simon) كان أول من أشار إلى التبادل بين الطرائق المعرفية والبنى الاجتماعية. وحسب "غورفيدش"، فقد رفض "لوسيان ليفي بريل" (L.lévybruhl)، أن تستخلص خلاصات فلسفية من أعمال حول العقلية البدائية، واكتشف وجود عدة أنواع من المعارف في الوعي الاجتماعي واختلافها من تجربة ومعارف البدائية وتجربة ومعارف المتمدنين، ومن أنواع المعارف التي حصرها: «معرفة العالم الخارجي، معرفة الأنا و نحن، المعرفة التقنية، المعرفة الأسطورية، المعرفة الكونية الاعتيادية... الخ»، كما أشار إلى أن تلك المعارف تتنوع حسب المجتمعات أيضا⁽²⁾.

إذ ظهر علم الاجتماع في إطار الطموح الفلسفي إلى حد بعيد لكي يفسر الأزمات الاجتماعية في أربا خلال القرن التاسع عشر. ولكي يقدم مقاربات سوسيولوجية لترشد السياسة الاجتماعية ولقد هجر علم الاجتماع هذه التصورات خلال تطوره الحديث، وتخلّى عن كل صلة بالفلسفة وبقي نوع من الارتباط من حيث بعض الاعتبارات: باعتبار أن هناك فلسفة لعلم الاجتماع تأخذ معنى فلسفة العلم كدراسة المناهج والمفاهيم والأدلة المستخدمة في علم الاجتماع، وكذلك في مناقشة القضايا المرتبطة بالفلسفة الاجتماعية والأخلاقية، كدراسة القيم باعتبارها وقائع وربطها أيضا بسياقها الخاص وتحليلاتها في الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية، وكذلك عندما يذهب البعض في الاعتقاد بأن علم الاجتماع يؤدي مباشرة إلى الفكر الفلسفي.

كوجهة نظر "دوركهايم" (I.durkheim)، حينما كتب في مقاله عن علم الاجتماع الديني ونظرية المعرفة يقول: «إني أعتقد أن علم الاجتماع - أكثر من أي علم آخر - قد أسهم في تحديد التساؤلات الفلسفية... إن الفكر السوسيولوجي يتجه نحو الامتداد عن طريق التقدم الطبيعي لكي

(1) نفس المرجع السابق، ص 10.

(2) المرجع نفسه، ص 11.

يصبح فكراً فلسفياً». ويبدو أن "دوركايم"، قد أجرى تحول من مناقشة المؤثرات الاجتماعية على مقولات الفكر إلى مناقشات إبستمولوجية خالصة⁽¹⁾.

وقد تجاوز "دوركايم"، المفاهيم السائدة ولم يعد يعتقد أن منظور سوسيولوجيا المعرفة ينال من المعرفة فهو يرى أن نسبة الأطر الاجتماعية إلى المعرفة لا تحط من قيمتها⁽²⁾.

7. الابستمولوجيا والعلوم الإنسانية:

تبدو العلاقة بين الابستمولوجيا والمعارف المتخصصة في شكلين أساسيين على العموم، يظهر الشكل الأول في الادعاءات التي تقوم عليها الابستمولوجيا، باعتبار لا يمكن الاستغناء عنها من طرف المعارف المتخصصة إذ توفر لها المبررات الضرورية لنوع المعارف التي تتضمنها، وكذلك التصورات التي تعتمد عليها في إجراءاتها المنهجية سعياً وراء تحري الحقيقة والموضوعية وتقديم المعايير التي تقوم عن طريقها هذه العلوم بتقييم النتائج المتحصل عليها، ويتجلى الشكل الثاني في كون الابستمولوجيا تعتمد على منجزات العلوم المتخصصة التي تتراكم خلال فترات معرفية معينة لتستمد تصوراتها من طبيعة المعارف التي يمكن بلوغها لكي تصوغ المبادئ العامة التي تؤسس عن طريقها أحكامها ومعاييرها حول هذه العلوم⁽³⁾.

كما نجد أن الفكر الابستمولوجي يخضع للتطور والتغير، الذي لا يكون في معزل عن التطور والتغير الذي يحدث للعلوم، وهذا عكس رأي الفلاسفة الكلاسيكيين، الذين يعتقدون أن التطور والتغير الذي يطال الابستمولوجيا يكون بمعزل عن التطور الذي يحصل للعلوم. ذلك أن المعرفة تنمو وتتطور خلال صيرورة الممارسة الاجتماعية، وتتجاوب مع المشكلات التي تفرزها الحياة الاجتماعية وتطور المعرفة العلمية لا يخضع لإجراءات قبلية صارمة ومحددة لإنتاج المعرفة، بل إن مثل هذه الإجراءات الابستمولوجية والقواعد المنهجية، ومعايير التقييم يتم اكتشافها صياغتها في نفس الوقت الذي تتطور فيه المعرفة، وأحياناً يتم صقلها في مرحلة تلي إنتاج المعرفة في أحد ميادين الحياة الاجتماعية⁽⁴⁾.

ونجد أن العلوم الإنسانية تقدم لنظرية العلم أحد موضوعاتها، وصلتها بهذه العلوم تكمن في كون الابستمولوجيا تقع في مستوى أعلى منها، ومنه فهي تهيم عليها، وذلك كون التفكير الابستمولوجي قد أثارته بشكل مباشر صعوبات العمل العلمي، رغم أن نظرية العلم منطبعة انطباعاً

(1) توم بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، تر: محمد الجوهري وآخرون، سلسلة عالم الكتاب المعاصر، جامعة القاهرة، مصر، ص 80، 81.

(2) جورج غورفيدش، مرجع سابق، ص 11.

(3) العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 21.

(4) نفس المرجع، ص 22.

كبيراً بروح ومناهج الرياضيات، وتبدو غريبة تماماً عن العلوم الإنسانية، إذ أن التحليلات التي يمكن أن تقوم بها والمجادلات التي يتواجه فيها المؤرخون، وعلماء النفس والاقتصاد والاجتماع أو اللسانيين حول الكيفية التي يعالجون ويواصلون بها دراساتهم، ما تزال متأثرة بنفس الأبحاث التي هي موضوع هذه العلوم لكنها تتميز عنها بتميز العلم الشارح عن العلم الذي هو موضوعه. ونظرية العلم العامة والتي هي تناول جملة العلوم لا تنتمي إلى علوم الإنسان، كما قد تنتمي إلى الرياضيات أو الفيزياء ورغم ذلك نجد أن "غاستون باشلار" (G. bachelard)، كان له صدى في أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية وكان له كرسي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كما أن "ريشنباخ" (Reichenbach) يسند إلى نظرية العلم ثلاث مهام متعاقبة: أولها تعود إلى علم النفس وعلم الاجتماع وتندرج في "سياق الاكتشاف" ثم يأتي "سياق التبرير" عمل إعادة التبرير العقلي لسيرورة الاكتشاف، وأخيراً مهمة نقدية في جوهرها سبق الشروع فيها ضمن إعادة البناء العقلي. ومنه يمكن التمييز بين كفتين: إحداهما وصفية، والثانية نقدية لاتخاذ العلم موضوعاً للدراسة، كما نجد أن الاستمولوجيون الفرنسيون غالباً ما سلكوا الطريق الذي فتحه "هويول" (Whewell) و"ماخ" (Mach)، بالاستفادة من تاريخ العلوم ورغم أن نظرية العلم ليست في حاجة إلى روح تاريخية، لأن الأفكار من حيث استهدافها للحقيقة لا تتسلل تسلسلاً علياً على غرار الوقائع، رغم أن الأعمال ذات الطابع التاريخي والنفسي واقعة كلها خارج مجال اهتمام العالم الاستمولوجي، إلا أننا نجد أن "باشلار"، عندما قام خلال النصف الثاني من مدة احترافه، بأبحاث في التخيّل الشعري شد انتباه الكثير، إذ مهد لهذه الأبحاث بكتاب حول: تكوين الروح العلمية: مساهمة في التحليل النفسي للمعرفة الموضوعية، وقد استخلص في هذا الكتاب أحد المفاهيم الجوهرية في نظرية العلم، وهو مفهوم: "العائق الاستمولوجي"⁽¹⁾.

ومنه يمكن أن نستنتج أن اقتصار نظرية العلم على تحليل اللغة العلمية في العلوم التي نشأت في مهدها هو تصور غير كافٍ، بل لابد من اتخاذ نظرية العلم لمجالات من البحوث أوسع، وضرورة عدم الاستغناء عن العلوم الإنسانية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الأبحاث التي تتعلق بالبناء التدريجي للعلم وكذا المتعلقة بنشأة وتطور الروح العلمية وهي ترتبط بعلوم الإنسان.

(1) روبرت بلانشي، مرجع سابق، ص. 28-33.

8. الاستيمولوجيا وتطور دلالات المفاهيم السوسيولوجية:

يحدث ضمن هذا الجانب من الاستقصاء الخاص بمساهمة المقاربة الإستيمولوجية في العملية التعليمية، (أي في تبليغ المحتوى المعرفي) تقاطع كبير بين الاستيمولوجيا وتاريخ العلوم (Histoire Des Sciences).

وفي هذا الصدد، يمكن للمقاربة التاريخية أن تقدم عوناً بالغ الأهمية، بفضل إعطائها للمتلقى (أو المتعلم) خلفية واسعة حول صيرورة تشكل وتطور دلالات المفاهيم؛ وعن أبعاد تبلور مختلف مضامين المعرفة العلمية، وعلاوة على ذلك، فهي تلقي الضوء على السياق العام لمختلف الإضافات العلمية، وكذا الظروف التي رصدت فيها هذه الإضافات؛ وتُؤيد في سجل العلوم.

ويجدر بنا أن نذكر بأن التقاطع الحاصل بين مؤرخ العلوم والباحث في المجال الاستيمولوجي لا يعني بأي حال من الأحوال حصول تداخل كلي بينهما، فالباحث في الاستيمولوجيا ينطلق من تصور خاص لمسيرة المعرفة العلمية⁽¹⁾. فهو يطرح القضية من منطلق "العقبات الإستيمولوجية" (Les obstacles épistémologiques).

فكما يقول "غاستون باشلار": «فإننا عندما نبحث عن الشروط النفسانية لتقدم العلوم سرعان ما نتوصل إلى هذا الاقتناع، بأنه ينبغي طرح مسألة المعرفة العلمية بعبارات العقبات⁽²⁾». ويمكن الفرق بين تاريخ العلم والاستيمولوجيا حسب "باشلار" في أن: «مؤرخ العلوم مُطالب بدراسة الأفكار بوصفها "وقائع" (Des faits)، أما الاستيمولوجيا فهي ملزمة بدراسة الوقائع بوصفها أفكاراً (Des idées)، ثم تدججها في نظام تفكير معين... فالواقعة المفسرة خطأ في أي عصر تبقى مجرد واقعة بالنسبة للمؤرخ. هذا في حين تُسمي في عين الاستيمولوجيا عبارة عن عقبات، أي أنها تشكل فكراً مضاداً⁽³⁾ (Une contre-pensée)».

وعند استعراض قضايا ومضامين علم الاجتماع، يتضح بأنه ليس فقط أبواب ومسائل هذا العلم قد كانت موضوعاً للتدافع بين التفكير العلمي وبين التفكير ما قبل العلمي، بل أن موضوع هذا العلم ذاته قد كان عرضة لتنقيحات مستمرة، عبرت بوضوح عن حجم الإشكال المعرفي الذي يكتنف علم دراسة المجتمع، كما كشف في كثير من الأحيان عن أزمة مشروعية قيام هذا العلم ذاته⁽⁴⁾.

(1) غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي "مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية"، ترجمة: خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1982، ص 12.

(2) نفس المرجع، ص 13.

(3) Gaston Bachelard, *La formation de l'esprit scientifique*, in : Madeleine Grawitz, *Méthode des sciences sociales*, 5^e éditions, Ed Dalloz, Paris, 1981, p55.

(4) إميل دوركايم، مرجع سابق، ص 25.

ولعل ذلك ما يفسر لماذا تعتبر المشروعية (Légitimité)، هي أول إشكال يعترض أستاذ علم الاجتماع، عند شروعه في التواصل مع المتعلمين، بل يلاحظ أن هذا الأمر غالبا ما يستمر مع أساتذة التخصص طيلة مسيرة تدريس هذا العلم، حيث نجد أنهم، يبدوون من النقطة ذاتها التي شهدت انطلاق مسيرة تأسيس مشروعية هذا العلم، أي من اللحظة التي بدأ فيها يحاول شق طريقه الخاص بين دروب الفلسفة والتاريخ وعلم النفس، وطفق فيها في حل مشاكله "الحدودية" مع الفروع العلمية والمعرفية الأخرى، والتدليل على استقلالية "الواقعة الاجتماعية".

ويستمر الأمر عبر تخصصات علم الاجتماع المختلفة، ففي علم الاجتماع الحضري، على سبيل المثال، تعتبر قضية بناء النظرية من أهم معضلات هذا الأخير، الذي بحكم دراسته لمجتمع المدينة، يجد نفسه في حلبة التدافع الإبيستيمولوجي على الحدود، جنبا إلى جنب مع الجغرافية والعمارة والأنثروبولوجية وعلم الديموغرافيا... الخ.

ومن الناحية العملية، يمكن الاستشهاد بالجهود التي قام بها "دوركاييم" في "قواعد المنهج في علم الاجتماع" من أجل تخلص أرضية هذا العلم من كل أشكال التداخل مع مواضيع العلوم الأخرى وتحديد "خصائص الواقعة الاجتماعية" باعتبارها نتاج الحياة الاجتماعية وبوصفها مستقلة عن ذوات الأفراد، وبوصفها: «تنحصر في ضروب السلوك والتفكير التي يمكن تمييزها عن غيرها بالعلامة الخاصة الآتية، وهي أنها تستطيع التأثير في شعور الأفراد تأثيرا قهريا»⁽¹⁾.

ويقول في موضع آخر: «إن الظاهرة الاجتماعية هي: كل ضرب من السلوك. ثابتا كان أم غير ثابت، يمكن أن يباشر نوعا من القهر الخارجي على الأفراد، أو هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي يتشكل بها في الحالات الفردية»⁽²⁾.

يلاحظ من خلال هذه النصوص التأسيسية لعلم الاجتماع المعاصر أن التفسير السيكولوجي كان أشد عقبة إبستيمولوجية اعترضت استقلالية هذا العلم، وهي تعتبر في أي وقت أهم العقبات التي تثير الالتباس في أذهان طلاب العلم، ولذلك فمن المفيد الاستفادة من التجربة الدوركايمية التي استطاعت التمييز بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة النفسية، بين الوعي كحقيقة نفسية، وبين الوعي الجمعي كحقيقة اجتماعية.

(1) نفس المرجع السابق، ص 26.

(2) نفس المرجع، ص 57.

وكما يقول أحد المنشغلين بعلم الاجتماع في الجزائر، مينا إسهام "دوركاييم" في تأسيس علم الاجتماع: «إن رسالة عالم الاجتماع هي تفسير كيف أن "البنى الاجتماعية" (Structures Sociales) توجه سلوكيات الأفراد. لماذا معدلات الانتحار، المركبة من أفعال فردية، هي متباينة في المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة؟. لماذا تتزايد مع التصنيع؟. لماذا بعض المؤسسات تثير الاحترام أو الرهبة؟ لماذا بعض التصرفات تستوحي التقدير وبعضها الآخر يثير الاستهجان؟. ولماذا، بصورة عامة، المشاعر الأخلاقية التي تثيرها أصناف من السلوكيات تختلف حسب المجتمعات؟»⁽¹⁾.

ومن النصائح البالغة الأهمية لـ "دوركاييم" في هذا الصدد قوله: «لا يجوز لعالم الاجتماع، وبحال ما، أن يستعير من علم النفس بعض قضاياها لكي يطبقها دون تحوير، على الظواهر الاجتماعية، بل لابد له من دراسة التفكير الاجتماعي برمته، أي شكلا وموضوعا، في ذاته و لذاته ولا بد عليه أن يشعر خلال ذلك بما ينطوي عليه هذا التفكير من صفات خاصة به»⁽²⁾.

غير أن الاستفادة من هذه النصائح لا يجب أن تجرنا إلى المبالغة في ذلك، لأن التمييز الذي قدمه "دوركاييم" قد أدى - كما يقول: "غي روشي" (Guy Rocher) - إلى ظهور مسافة أكبر مما نقبلها اليوم بين النفسي والاجتماعي⁽³⁾.

أما فيما يخص، الإشكال الناجم عن تحديد نطاق العلم والبحث السوسيولوجي لشتى تخصصاته، فيفضل تتبع تطور دلالات مفاهيمها وتبلور المدارس المختلفة، بقصد استخلاص الطرق الناجعة لتفهم المتلقين أسباب وأبعاد هذا الإشكال معرفيا ونظريا ومنهجيا، وكذا التحذير العملي من الانزلاقات المعرفية، زيادة على إشراك المتلقي في الجهد الرامي لتأسيس بناء نظري متكامل فيها.

(1) الأيستيمولوجيا وتعليمية علم الاجتماع، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 121، 2000، نقلا عن: بو بكر بوخريسة، "المعرفة السوسيولوجية، المشاكل الإيستيمولوجية لعلم الاجتماع"، دراسات عربية، العدد 8، يونيو 1990، دار الطبيعة، بيروت.

(2) إميل دوركايم، مرجع سابق، ص 25.

(3) Guy Rocher, L'action sociale, Ed HMH, Paris, 1968, p33.

خلاصة:

في هذا الفصل حاولنا إبراز الأهمية العلمية والعملية التي تكتسيها المفاهيم في البحث السوسيولوجي، على اعتبار أن عملية تحديد المفهوم تسهل للباحث حصر المعلومات التي يمكنه جمعها، ويمكن القارئ أيضا من معرفة ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم. ذلك أن العديد من المفاهيم قد يكون لها أكثر من معنى أو تعطى لها تفسيرات وتأويلات مختلفة باختلاف التوجهات الفكرية والنظرية والاديولوجية.

حيث حاولنا تحليل أهم المفاهيم التي جاءت في عنوان البحث، كما حاولنا تحقيق تكامل بين مفاهيم مختلفة ليسهل علينا إبراز وتحديد أبعاد ومكونات ومؤشرات موضوع بحثنا، والنزول به إلى الميدان مع ربطها بالنظرية. على اعتبار المفاهيم تشكل حلقة وصل بين النظرية والبحث كما أن لكل منهما محددات نظرية تحيط به وأبعاد ومتغيرات إجرائية تخصه.

كما حاولنا استعمال هذه المفاهيم بعد تحديدها إجرائيا واصطلاحيا في التفسير، إذ لا يكفي تحديد مفاهيم البحث، دون توظيفها كأطر للتفسير. وهذا ما دأب عليه الباحثون المؤسسون لعلم الاجتماع، خاصة ما قام به "دوركهايم" و"ماكس فيبر" حيث قدم كلاهما بعض المفاهيم وحددا معناها حينما حاولا تطوير نظريات تفسيرية من خلالها. على اعتبار أنها تجريدات للواقع تسمح لنا بقراءة وتفسير هذا الواقع.

الفصل الثالث:

عرض وتقييم للدراسات السابقة

تمهيد

أولاً: الدراسات الأجنبية

ثانياً: الدراسات العربية

ثالثاً: الدراسات الجزائرية

رابعاً: كيف استفاد هذا البحث من الدراسات السابقة

تمهيد:

لا يمكن أن نتصور قيام بحث علمي، مهما كان التخصص الذي نشتغل عليه، من دون اللجوء إلى استعراض الأدبيات المتعلقة بهذا التخصص سواء كانت متطابقة أو مشابهة لموضوع بحثنا الذي نحن بصددده. حيث لا يوجد الموضوع من العدم، لان الباحث لا يخلق الظواهر من تلقاء نفسه وإنما يجدها في الواقع ويصل إليها عن طريق بناء المفاهيم، بحيث يعطيها زاوية التصويب ويكون فضله بأن يحول الظاهرة التي يشاهدها كل الناس أو يسمعون عنها إلى انشغال علمي أي يحولها من واقعها الاجتماعي الخام إلى واقع سوسيولوجي.

تعمل الدراسات السابقة على تدقيق وعي الباحث، ومن ثمة المساعدة على ترجمة هذا الوعي بكيفية ملموسة، عن طريق ما تضمنت دراسته من قبل من: (مقالات، دراسات، تقارير، أطروحات وأعمال جامعية، مؤلفات وكتب، ندوات، ملتقيات، ورشات بحث..الخ). وكذا الاطلاع على الفرضيات والتأويلات الرئيسية والبناءات النظرية التي تم اقتراحها قبله.

لأجل ذلك قمنا بجولة حول الدراسات السابقة أو المشابهة لموضوعنا، حيث قمنا بمجرد ما أمكننا الوصول إليه حول الموضوع ولم نكتفي بالدراسات المحلية أو الوطنية بل حاولنا الاطلاع حتى على بعض ما كتب عالميا حول الموضوع. ثم حاولنا تصنيفها حيث قمنا باستعراض الدراسات السابقة بنوع من الاستفاضة فخصصنا لها فصلا كاملا وقمنا بتصنيفها من العام إلى الخاص إذ بدأنا بالدراسات الأجنبية أولا، ثم الدراسات العربية ثانيا، ثم الدراسات الوطنية ثالثا.

أولاً: الدراسات الأجنبية:

1. مدخل إلى علم الاجتماع العلوم "ميشال دوبوا" (J.Michel Dubois) ⁽¹⁾:

أهتم الباحث في هذه الدراسة بعلم اجتماع العلوم محاولاً تتبع نشأته وظروف تشكله كفرع علمي حديث النشأة، حيث اعتبره أحد العلوم البينية الناشئة حديثاً بسبب الحاجة إلى المزيد من التخصص فهو يقع في نقطة التقاء أربعة علوم: علم الاجتماع العام والعلوم الطبيعية وفلسفة العلوم وتاريخ العلوم. وعلم اجتماع العلوم هو باختصار العلم الذي يدرس العلوم الطبيعية بشكل أساسي وبقية العلوم الأخرى انطلاقاً من اعتبارات اجتماعية. بمعنى أنه العلم الذي يقوم على مسلمة أساسية هي: أن التطور العلمي أو حركة البحث العلمي مهما كانت تبدو مستقلة إلا أنها مشروطة بالمجتمع والتاريخ ونسق الحقيقة السائد. إذن هناك - باعتبار هذا العلم - أسباب اجتماعية شاركت في صنع الحالة العلمية كما هي عليه في أي وقت من الأوقات.

هذا العلم يحمل معه منهجاً وأداة علمية مهمة جداً. فالعلم هنا يتبدى بوصفه شبكة اجتماعية داخل محيط اجتماعي يؤثر ويتأثر به. فمع المنهج التاريخي والإبستمولوجي من الضروري إدراج المنهج الاجتماعي العلمي في المساعدة على فهم هذه الحالة. ينطلق هذا العلم البيني من رحم علم الاجتماع أساساً ولكنه بسبب الاقتراب من العلوم الطبيعية فقد اكتسب بالضرورة أداة مهمة تمكنه من فهم الأجواء الاجتماعية لهذه العلوم سواء في المختبر أو في المحيط الاجتماعي داخل المؤسسة العلمية أو خارجها.

صاحب الدراسة هو باحث في المركز القومي للبحوث العلمية والأستاذ في جامعة باريس العاشرة. أنجز هذا العمل العلمي سنة 1999م وجعل هدفه التعريف بهذا العلم "علم اجتماع العلوم" من خلال خمسة فصول كبيرة قدم فيها السوابق التاريخية لهذا العلم وبالذات مساهمات: "دوركهايم" (Durkheim) و"ماكس شيلر" (M.Scheler). ثم البداية لهذا العلم بشكله الحديث مع "روبرت مرتون" (R.K.Merton) المعترف به كمؤسس لعلم اجتماع العلوم. تعد هذه المرحلة الأولى وتمتد تقريباً من منتصف الخمسينيات إلى مطلع السبعينيات من القرن العشرين وتسمى مرحلة احتكار التراث المرتوني لتوجهات هذا التخصص كانت الأولوية في هذه المرحلة في الدراسات التجريبية لدراسة تأثير المعايير المؤسسية ونسق المكافآت على نشاط العلماء. ثم يستكمل "دوبوا" الاستعراض التاريخي بعد "مرتون" من خلال دراسة فترة السبعينيات المتميزة وما بعدها إلى الآن وهي المرحلة الثانية وتحلو فيها

(1) ميشال دوبوا، مدخل إلى علم الاجتماع العلوم، ترجمة: سعود المولى، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2008.

الاهتمام إلى دراسة الممارسات التجريبية والمفاهيمية الملازمة للبحث العلمي من خلال دراسة العوامل الاجتماعية، التي تسمح بتفسير طريقة ترجيح العلماء إحدى نظريتين متنافستين كما لدراسة السياق المادي والعلائقي لبلورة الوقائع الاجتماعية. في الفصول الأربعة اللاحقة يقدم "دوبوا" استعراضاً لأهم الانجازات والمباحث في هذا العلم. ففي الفصل الثاني يقدم "منظورات سوسيولوجية حول أسس الجماعة العلمية". وفي الفصل الثالث يضيء مسألة "التراتب، التنظيم الاجتماعي للعمل" داخل المؤسسة العلمية. أما الفصل الرابع فعنوانه "النظرية السوسيولوجية عن الإطار". أما الفصل الخامس فقدم دراسة لإسهام هذا العلم في مجال الخيارات التي يتبناها العلماء والنظريات والاستدلالات العلمية من خلال كشف الجانب الاجتماعي في كل هذه التوجهات.

من خلال العدد الكبير من الاتجاهات التي استعرضها "دوبوا" في هذه الدراسة أصبح واضحاً أن هذا العلم الشاب يتمتع بعدد وافر من المناهج والقراءات المتنوعة من خلال مراكز البحث في بريطانيا وفرنسا وأمريكا. وهذا غير مستغرب فإذا كان موضوع هذا العلم هو العلوم الطبيعية والرياضيات فإن التطور والتقدم والتوسع الذي تشهده هذه العلوم يوفر مادة للدراسة لا تنضب واختباراً مستمراً لقدرة هذا العلم على إنجاز مهامه التي تعهد بها.

ولا شك أن المستقبل سيحمل معه تطورات كبيرة لهذا العلم باعتبار أن الأسئلة تزداد باستمرار حول العلوم الطبيعية خصوصاً البيولوجيا والفيزياء والكيمياء والطب. فإن علم اجتماع العلوم له كلمة هنا فهو قادر على الكشف عن الظروف والمؤثرات التي تحيط بالاكتشافات العلمية والنظريات الحديثة.

المحددات الاجتماعية لمحتويات المعرفة العلمية: انطلق "البرنامج القوي" لعلم اجتماع المعرفة العلمية لصاحبه "باري بارنز" (Barry Barnes) و"دافيد بلور" (David Blur)، كما برنامج "النسبية المبيريقية" لصاحبه "هاري كولنز" (Harry Collins) من تساؤل مشترك: هل يمكن تفسير محتوى طبيعة المعرفة العلمية بمصطلحات هي سوسيولوجية حصراً؟.

يجيب "بارنز" عن السؤال بالإيجاب وذلك في كتابه: "المعرفة العلمية والنظرية الاجتماعية"، ويعرض "بارنز" حسب تصوره في هذا الكتاب المبادئ النظرية العامة التي تسمح بأن نفهم سوسيولوجيا طبيعة المعارف العلمية. ومهمة عالم اجتماع المعرفة أن يقوم بإظهار طريقة عمل العلماء وذلك دون إدخال عنصر الحكم حول قيمتها الباطنة.

في 1976 يوسع "دافيد بلور" من مدى نظرات "بارنز" ويعطيها سياقاً أكثر منهجية. فالنسبة لـ "بلور" ليس هناك حاجة لتحديد حقل دراسة علم الاجتماع المعرفة على طريقة "مانهايم" (K.Mannheim) بأن نفصل بين "الافتراض-القضية العمومية"، والصحيحة جوهرياً ولكن غير المفسرة سوسيولوجياً وبين الافتراض-القضية العلائقية ذات الصحة المحدودة ولكن المفسرة سوسيولوجياً. هذا التمييز حسب "بلور" هو غير شرعي إذ لا توجد في الواقع أي حدود كامنة في طابع المعرفة العلمية.

ويعلن "بلور" أربعة مبادئ يميز التقاءها الفعلي ما يسميه "البرنامج القوي" لعلم الاجتماع المعرفة العلمية: (السببية، الحيادية، التناظر، والانعكاسية أي التفكير الانعكاسي*)، ويجب تفسير هذه المبادئ كما يلي:

✓ **السببية (Causalité):** يهتم علم الاجتماع بالشروط التي تؤكد المعتقدات أو أطوار المعارف المعانية.

✓ **الحيادية (Impartialité):** يجب أن يكون علم الاجتماع محايداً حيال الصحة أو البطالان، العقلانية أو اللاعقلانية، النجاح أو الفشل.

✓ **التناظر (Symétrie):** على أنماط الأسباب نفسها أن تفسر معاً المعتقدات الصحيحة والمعتقدات الباطلة.

✓ **التفكير الانعكاسي (Réflexivité):** على النماذج التفسيرية السوسيولوجية أن تكون مطبقة على علم الاجتماع نفسه.

حلل "بلور" التعيين الاجتماعي للمعرفة بمنظور ماكروسوسيولوجي (الثقافة السائدة أساساً)، أما "كولنز" فيحللها بمنظور ميكروسوسيولوجي (الثقافات المحلية لجماعة الباحثين والمصالح المرتبطة بها بشكل وثيق).

هناك محور موضوعاتي آخر يتكلم عنه الباحث وهو: "العلم بوصفه بناء"، الذي يتشكل بدراسة الممارسات البحثية في المختبرات ووصف البحث وهو قيد الاشتغال: (الإنصات إلى الأقوال، قراءة النصوص، تحليل الإنتاج ووظائف القياسات التي تولدها الأدوات.. الخ).

تبنى دراسات كل من: "برونو لاتور" (B.Latour)، "ستيف فولغار" (S.Wolgar) و"كارن كنور ستينا" (Knorr-Cetina) و"مايكل لانش" (M.Lynch) تصوراً مختلفاً للعلاقات بين المتغيرات

* الانعكاسية هي ممشي منهجي في علم الاجتماع يقوم على تطبيق أدوات التحليل السوسيولوجي على علم العالم الاجتماعي نفسه أي على تفكيره السوسيولوجي الخاص، وكان "بورديو" أهم من نظر لهذا المفهوم. وهي بشكل عام تعني الوعي الذاتي أو الفحص النقدي المعمق لمسارنا.

الاجتماعية والمتغيرات المعرفية، متأثرين بالتقليد الاثنوميثودولوجي إذ حاولوا تبيان كيف يبني العلماء ماديًا ومن خلال ممارساتهم اليومية السياق الذي تأخذ منه نتائج أبحاثهم معنى، ونتيجة لذلك تطبيقًا. حيث رأوا في هذا العمل تمفصلاً للعوامل الاجتماعية والعوامل المعرفية الباطنة صلب كل ممارسة علمية. وهذا التيار يتعين بمصطلح "البنائية الاجتماعية"، أو "علم الاجتماع البنائي للعلوم".

حيث أصدر "لاتور" و"فولغار" دراسة عنوانها: "الحياة في المخبر" تساءلوا من خلالها عن أفعال الباحثين العاملين داخل المخبر: بماذا ينشغلون؟ ماذا تراهم يفعلون؟ ماذا يتحدثون؟ إلّا ما ترمي هذه التقسيمات أو القواطع؟ ماذا يفعل العلماء؟.

ما تم عرضه في هذه الدراسة هو جزء فقط من التقصي الذي قام به الباحث بخصوص تتبع نشأة وتطور هذا الفرع العلمي الفتي علم اجتماع العلوم، وقد قمنا بسرد بعض المتغيرات التي تمنا في دراستنا دون التوسع في التحليلات التي قدمها الباحث من خلال دراسته.

2. علم الاجتماع العلوم "دومنيك فنك" (DominiQue Vinck)⁽¹⁾:

استعرض الباحث في هذه الدراسة الظروف المحيطة بالعلم من خلال واقعي لبداية ظهور اكتشاف علمي وما صاحبه من متغيرات، إذ قام الباحث ببناء مفاهيمه بطريقة استقرائية انطلاقاً من الواقع. من خبر توصل اليه العلماء إلى طريقة إنتاج تفاعلات للاندماج النووي* في درجة حرارة المحيط، بواسطة جهاز اختبار معلق على الطاولة. وقد أعلن هذا الخبر عن طريق الصحافة اثنان من علماء الكيمياء: "مارتن فليشمان" (Martin Fleischmann)**، و"ستانلي بونز" (Stanley Pons)، وكانت جريدة "الفايننشال تايمز"*** قد أعلنت الخبر بمدة قصيرة، وقد حضر المؤتمر الصحفي الذي عقد من اجل هذا الخبر مائتا صحفي.

انطلق الباحث بداية من الأسئلة التالية: هل العلم معزول عن المجتمع؟ ما هي علاقته بالعالم؟ ولماذا يهز مثل هذا الإعلان العالم بهذه الصورة؟ لماذا مؤتمر صحفي؟ لماذا يتم تعبئة مثل هذا العدد

(1) دومنيك فنك، علم الاجتماع العلوم، ترجمة: ماجدة أباضة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الاعلى للثقافة، 2000.

* لقد أعلن عن الأبحاث حول الاندماج الساخن، منذ الخمسينات من القرن العشرين إنها تسخر أدوات ضخمة من اجل إنضاج المادة في درجات حرارة تصل إلى عدة ملايين وخاصة إلى حبس البلازما المخلفة لفترة طويلة نسبياً من أجل إنتاج حرارة منبثقة، تفوق بكثير الطاقة المستخدمة.

** أستاذ بجامعة ساوث هامتن (المملكة المتحدة) يتبنى أفكار جريئة ويتابع بحوث ذات مخاطر كبيرة ويدافع عنها، عين في الجمعية الملكية في عام 1986، إلا أن سياسة إصلاح الميزانية التي تبنتها بريطانيا دفعت به إلى التقاعد المبكر مما جعله يتابع أبحاثه بشكل مستقل. أما صديقه "بونز" الذي يشغل مدير إدارة الكيمياء بجامعة الدولة بمدينة سولت ليك بالولايات المتحدة.

*** (Financial Times) صحيفة يومية بريطانية تصدر من لندن تأسست في 9 يناير 1888.

من الصحفيين على مستوى العالم؟ ما الذي يجعل من عمل علمي حدثاً صحفياً مثيراً؟ وما هو المثير في جهاز اختبار معلق على جانب الطاولة؟.

نتيجة لارتفاع تكاليف هذه الأبحاث فإن كل من: "الولايات المتحدة" و"أروبا" و"اليابان" تتعاون فيما بينها لتغطية التكاليف الباهظة لهذه الأبحاث، ولا يتوقع نتائج إيجابية قبل قرن من العمل على الأقل.

عاد الباحث إلى التساؤل: ما الذي يدفع ولماذا؟ من الذي اتخذ القرار لمثل هذه الأبحاث؟ ما هي الشبكات التمويلية والسياسية التي تحول هذه المغامرات الجماعية إلى حقيقة؟ من هم الباحثون المشتركون، من أين جاءوا، وماذا يفعلون؟.

في عام 1988 يطلب وزير الطاقة من "جونز" أن يعلق على طلب دعم مقدم من "بونز" و"فليشمان" فيكتشف جونز عندئذ أنهم يتبعان نفس الأثر ويتقابل الفريقان لكنهما لا يتفقان عن العمل المشترك ولا على مقارنة نتائجهم. ثم اتفقوا فيما بعد على نشر أبحاثهم في نفس اليوم لتقاسموا نفس النتائج، واختاروا مجلة: "الطبيعة" (Nature) ** لنشر أبحاثهم. وكان ذلك في مارس 1989، حيث تعد هذه المجلة من المحلات ذات الحجة في العلوم.

يتساءل الباحث هنا: لماذا لم يتقاسموا النتائج؟ أليس العلم نفعاً عاماً عالمياً؟ بماذا نفسر مفهوم النسب في العلوم؟ لماذا مجلة الطبيعة تحديداً؟ وكيف تكون مجلة ذات حجة دون مجلة أخرى؟.

بعدها قدم كل من "بونز" و"فليشمان" بإرسال بحثهما إلى مجلة أخرى متجاوزين بذلك اتفاقهما مع "جونز". وفي 23 مارس يعقد المؤتمر الصحفي، وفي 24 مارس يرسل "جونز" نصه فجأة إلى مجلة "الطبيعة" عن طريق الفاكس ليصل قبل نصهما ليس كما هو متفق عليه أن يرسلوا نصوصهم بالطائرة، لكن المجلة مبدئياً لم تنشر البحث اعتقاداً منها أنه نص مصغر لنسخة أخرى سيتم نشرها في مكان آخر. يظهر في العشر من إبريل نص "بونز" و"فليشمان" في مجلة "الكيمياء التحليلية"، أما نص "جونز" فيظهر في مجلة الطبيعة يوم 27 مارس.

يعود الباحث للتساؤل: لماذا وجود فارق زمني في أولوية النشر؟ لماذا هذا السباق؟.

* "ستيفن جونز" يعمل في جامعة ليبريجهام يونج، وهو يتابع أبحاثاً في نفس الموضوع مع "فليشمان" و"بونز" إلا أنهم لا يعرفون بعضهم.

** هي دورية أسبوعية بريطانية تصدر بالانجليزية تعتبر من أبرز الدوريات العلمية في العالم وقد نشرت لأول مرة في 4 نوفمبر 1869. من أهم اختصاصاتها الفيزياء والأحياء.

أصبح كل من "بونز" و"فيشرمان" معروفان لدى الجميع، أما جونز فلم يعد يعرفه أحد. وإذا كان الاكتشاف كبيرا فانه قد يؤدي إلى جائزة نوبل، وإذا كانت التطبيقات مهمة فإنها ستؤدي إلى ثراء مكتشفها.

يتساءل الباحث من جديد: ما هو محرك البحث العلمي؟.. المال؟ التنافس بين الجامعات؟ المنافسة بين المعتقدات الفلسفية والدينية هل توجه مسار العلم؟.

باعتبار أن تخصص "بونز" و"فيشرمان" هو الكيمياء الالكترونية التي يستخدمانها في التحليل الحراري فإنهما يهتمان أساسا بالجانب العملي للأشياء. أما "جونز" الذي يتخصص في الفيزياء فإنه يعتمد على المياه الثقيلة لقياس وجود فضلات نووية.

الكيمياء ليست بالعلم المرموق مقارنة بالفيزياء، وعلم الكيمياء يتلقى دعما متواضعا مقارنة بالدعم الذي يتوجه إلى علم الفيزياء والذي يعد علما متوجها يهتم كثيرا بما هو نظري، وخلال خمسين عاما أنفقت ملايين الدولارات على الاندماج الساخن الذي هو عمل الفيزيائيين، دون أن يؤدي ذلك إلى نتيجة مأمولة. وعلى النقيض فان الاكتشاف الذي توصل إليه "بونز" و"فيشرمان" لم يكلف إلا 20 ألف دولار. وقد نجح عالمان حيث فشل آلاف الفيزيائيين في سنوات عديدة من البحث.

يتساءل الباحث هنا: لماذا توجد علوم كبرى وعلوم صغرى؟ لماذا يوجد تنافس بين التخصصات العلمية وإلى أي مدى يؤثر ذلك على التطور العلمي؟.

بمجرد انعقاد المؤتمر الصحفي الذي أقامه "بونز" و"فيشرمان" قام العديد من الباحثين بإعادة إجراء التجارب للتأكد من نتائج هذا الاكتشاف. وخلال الأشهر التالية كانت هناك أكثر من أربعمئة تجربة وتسابق الباحثون للإعلان عن آخر ما توصلوا إليه من نتائج فظهرت العديد من المقالات العلمية على صفحات المجلات المختلفة عبر العالم. وحتى الرئيس بوش كان يتابع نتائج التجارب عن كثب.

يتساءل الباحث بهذا الصدد: كيف يمكن تفسير هذه الموجة من محاولات التحقق؟ هل تحول العلماء إلى باحثين عن الذهب يهرعون وراء أي أثار جديدة؟ هل يتنافسون من أجل اكتشاف مناجم جديدة؟ ولكن إذا كان الاكتشاف قد تم بالفعل، ماذا يمكن أن يجنوا من مجد جديد؟ أم أنهم يتصرفون على هذا النحو لان المؤسسة العلمية تفرض عليهم أسلوبا معيناً؟ هل توجد مقاييس ترشد

العلماء إلى طريقة محددة للتصرف؟ ما هي هذه المقاييس؟ وكيف تمارس سطوتها؟ وكيف تجذب سمعة الشخص اهتمام الناس بموضوعه؟.

كانت نتائج التحقيقات سلبية بشكل عام فقد ظهر إجماع على رفض الاندماج البارد، رغم ذلك ظل البعض يبحث في الظاهرة، لكن الغالبية أصيبوا بخيبة أمل.

كيف يستمر البعض إذا كانت النتائج سلبية؟ لماذا أصيبت الأغلبية بخيبة الأمل؟ هل العلم مرتبط بالأوهام وبخيبة الأمل؟ وما الذي يدفع الباحث أن يبحث في اتجاه معين؟.

في ابريل 1989 شكل وزير الطاقة لجنة خبراء ليقوموا بتقييم الأعمال المنجزة، تكونت اللجنة من 22 عالما ذوي مستوى رفيع. وفي خلال ست شهور تناقش اللجنة كل شيء: التجارب والنظريات والتطبيقات.

لماذا يتدخل السياسيون في هذا الموضوع؟ لماذا يستدعون العلماء ليقوموا بالتقييم؟ ألا يتم هذا التقييم بتلقائية بين الباحثين؟ لماذا علماء ذوي مستوى رفيع دون علماء آخرين؟ ما الذي يدفع إلى وجود علماء ذوي مستوى رفيع دون علماء آخرين؟ ما علاقة جائزة نوبل بالعمل العلمي؟.

توصلت لجنة الخبراء انه لا توجد أدلة مقنعة على وجود الاندماج البارد حيث شككت في التجربة الأولى ثم في القائمين عليها أنفسهم.

كيف تكون تجربة ما مقنعة؟ هل الجديد يجب أن يطابق النظريات المعترف بها؟ كيف لعلم جديد أو لنظرية جديدة أن تظهر؟

بدأ الانبهار الذي صاحب الإعلان عن الاكتشاف بالتهايوي. يتم استبعاد "بونز" و"فيشرمان" من الجماعة العلمية بالولايات المتحدة وتصبح كل دراسة عن الاندماج البارد مشينة. وأصبح الباحثين في هذا الموضوع في فرنسا يعانون من عقدة السخرية.

ما هي الجماعة العلمية التي تستبعد وتقليل؟ ما هو الخطأ الذي ارتكبه هؤلاء العلماء؟ لماذا الخجل والعقدة النفسية لمجرد أن النتائج غير مؤكدة؟ لماذا كل هذا النضال من أجل المصادقية؟.

يأخذون على "بونز" و"فيشرمان" عدم الدقة واستخدام أدوات قياس غير دقيقة ومنهج سيء. ولم يكشفوا عن الظروف المحددة للاختبار، وكانا يخفيان شيئا و يهدفان إلى الحصول على براءة اختراع لذا لم يكشفوا عن كل شيء.

هل قاما بالتدليس؟ ما هي مساحة المهارة بالنسبة للنشاط العلمي؟ ما هي شروط إعادة إنتاج تجربة؟ كيف يتم تحديد أن إحدى النتائج إيجابية؟ هل تشكك تجربة سلبية في النظرية؟ ماذا يكتب في المنشورات وماذا يحجب؟ ما هي مساحة التدليس في العلم؟.

لم يختفي جميع المناصرين للاندماج البارد من الساحة استمر المؤمنون الحقيقيون للبحث في القضية. و عموما تركزت النتائج السلبية حول الاندماج البارد في المعامل الأمريكية الجيدة وفي اربو الشمالية. أما النتائج الايجابية فكانت في اربو الجنوبية والشرقية وفي أمريكا اللاتينية وبقية الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ذهب المعلقون إلى أن الرغبة في التعريف بالذات محليا هو الذي دفع الباحثين إلى إنتاج نتائج إيجابية.

هل يوجد علم جيد وعلم سيء؟ وكيف يفرق القارئون عليه بينهما؟. هل يجب للعالم أن يخضع للسلطات العلمية أم له الحرية في أن يقوم بأبحاثه وفق ضميره؟.

يقر الباحث بأن عمله هذا يقدم طرق مختلفة لدراسة العلوم، فالأمر لا يتعلق حسبه بتاريخ الأفكار حتى ولو أن وجهات النظر المختلفة هذه قد ظهرت بالتدريج عبر الزمن. فتاريخ الأفكار يفصل عن تاريخ صانعيها ومجتمعهم أمر غير مفهوم ومتناقض مع دروس علم اجتماع العلوم يعود الباحث ليتساءل عن علم الاجتماع وعلماء الاجتماع: مع من ولحساب من يعمل علماء الاجتماع؟ ما هي حججهم التي يسوقونها للحصول على الإعانة العامة؟ ما هي شروط بحثهم؟ من يستخدم نتائجهم ولأي غرض؟ مع من يتحالفون؟ ما هي شبكة علاقاتهم ولماذا يتصارعون؟ يقر الباحث بأنه عندما نجيب عن هذه الأسئلة، سيكون من الممكن أن نقيم تاريخا اجتماعيا لعلم الاجتماع العلوم، هو غير موجود حتى الآن؟.

توصل الباحث في الأخير إلى أنه إذا تتبعنا المسارات الأساسية لعلم اجتماع العلوم، سيتم اجتذابنا إلى داخل التحليلات ذات الطابع المحلي والتي تتمركز حول المضامين وحول الممارسات والتطورات العلمية الخاصة، وقلما سنجد تمثيلات وتعليقات عامة تتجه نحو العلاقات بين العلم والمجتمع، إن علم الاجتماع الحديث نادرا ما يطرح هذا النوع من الملاحظات بشكل مرئي حتى ولو كانت الأسئلة التي تتعامل معها تشغل بهذا النوع من الهموم.

يؤيد الباحث تكرار النداء من أجل أن يترك علماء الاجتماع موقفهم الإيجابي من أسلوب تشريحهم للعمل العلمي ليقدموا للعالم صورة أخرى جديدة تعيد المعنى لهذه الأنشطة وتسمح بتقييمها.

يستقر الباحث في الأخير عند السؤال الذي ينشغل به علم الاجتماع العلوم حيث يقر بأنه يتساءل حول العلاقات بين المعارف والمجتمعات. هذا السؤال الذي يخترق كل العمل قد طرح من قبل من قبل مؤلفون آخرون (فلاسفة العلوم وعلماء علم الاجتماع المعرفة)، هناك بعض المناقشات في علم الاجتماع تأخذ معناها الحقيقي عندما نقر بها من مؤلفيها.

قدم الباحث لنا من خلال هذا العمل الطريقة التي يطرح بها بعض الفلاسفة وبعض علماء الاجتماع السؤال عن العلم بعلاقاته مع المجتمع.

يقر الباحث بأن الفكرة عن العلم ترتبط عادة بفكرة عن عالم منفصل، عالم يختلف عن المجتمع والحياة اليومية، فصورة العالم المنعزل المتحمس لأشياء غير مفهومة تشكل حتى اليوم بقوة مفهومنا عن ماهية العلوم، تحاول وسائل الإعلام القيام بتحقيقات جاذبة من أجل إدخالنا إلى المضامين العلمية دون جدوى. فالعلم يظل نشاطا غامضا والعلماء كائنات غريبة.

تظهر الدراسات التي يقوم بها الفلاسفة وعلماء الاجتماع صورا مختلفة تماما، فقد قربت تحليلاتهم بين العلم والمجتمع. فقد اقترح "كوندرسيه" (Condorcet) أن أنظمة معارفنا متطورة وأن هناك علاقة بين البناء الاجتماعي ونظام المعرفة. ونجد بالنسبة لماركس أن العلم الحديث ولد من مقتضيات رأس المال.

ويبين "كارل مانهيم" (Karel Mannheim) أن المعرفة مشروطة بوضع اجتماعي معين، وبما أن الجميع ليسو في هذا الوضع إذن ليس للجميع إمكانية المعرفة. يجب على عالم الاجتماع أن يدرس الشروط والمحددات الاجتماعية التي تحقق المعرفة الحقيقية. أما "الانتلجنسيا" * عنده فليس لها روابط بحيث تستطيع أن تفكر خارج الأطر الاجتماعية وتهرب من المحددات الاجتماعية للفكر.

ويعتبر "اميل دوركايم" أن كل مجتمع له النظام المعرفي الخاص به، فتنظيم المجتمع إلى مجموعات والصراع الذي يدور بينهم يحدد مفهوم المعارف والخبرات والتفسيرات. ويقدم "دوركايم" مؤشرات لأسلوب دراسة المعارف العلمية عن طريق منهج اجتماعي.

يؤسس العلم تمثيلات عقلية للواقع في صورة قوانين ونماذج ونظريات والتي لها صلاحيات أبدية وعالمية ومستقلة عن المجتمع الذي ينتجهم، فالمجتمع ليس سبب اكتشاف الظواهر ولا سبب إدراكها، وإنما هو يسهل فقط أو يؤخر تقدم العلم.

* مصطلح أطلقه الروس على المثقفين قبل ثورة عام 1917م والشيوعيون استخدموه في ما بعد لوصف الطبقات المتقنة البرجوازية في الدول الرأسمالية والمصطلح مشتق من الأصل اللاتيني (Intelliayers) ومعناه الفهم.

بالنسبة لـ: "باشلار" فإن المعرفة في البداية هي مرتبطة بالمجتمع، إلا أن العلم له قدرة الانفصال عن الاحتمالات الاجتماعية وعن تاريخه الخاص، هناك بعض الظروف وبعض التطورات التي تسمح لبعض الأشخاص أن يكتسبوا روحاً علمية. وفي النهاية يصبح العلم منفصلاً عن المجتمع حتى ولو لم يكن كذلك في البداية. فإن الباحث عن الدليل حسب "باشلار" يتغذى من جانب: (شخصي ديني اجتماعي). ومن جانب آخر فهو مجبور عن الانفصال عنه وتجاوزه بفضل آليات التجريب والموضوعية للعلم، ويتم التوصل إلى ذلك بإزالة العقبات التي تتعلق بأصول المعرفة، والتي تمنع الباحث من التعرف والتفكير العلمي.

يتجه الباحث المتأمل أو المراقب الخارجي إلى أسوأ صورة من صور نظرية النسبية "إذا لم يكن هناك علم عالمي إذن فكل شيء يتساوى". وبعلاقته بهذا فإن علم الاجتماع العلوم حتى أنه قلب بعض من العقلانية إلى النسبية فقد قدم تحليلات أقرب و أكثر تنوعاً إلى الممارسة العلمية، فهو يوضح للعالم لماذا لا يتساوى كل شيء حتى في غياب المعايير أو غياب المنهج العلمي.

يخاف البعض من علم الاجتماع العلوم يخشون أنه يدفع الطلاب إلى الفرار بسبب الصورة غير المبهرة وغير المشجعة التي يقدمها. الباحثون يتلذذون بقراءة الأعمال التاريخية وعلم الاجتماع العلوم. بحيث يجدون أنفسهم يفهمون ممارساتهم والمناخ الذي يعملون فيه بشكل أفضل. كما أنهم يكونون على استعداد لدفع الشباب في معاملهم لقراءة هذه الأعمال حيث أن واقعية علم اجتماع العلوم بطبيعته يفتح أعينهم ويجعل منهم باحثين يستطيعون التحرك بشكل أفضل في عالم العلم.

يصرح الباحث أن هذا العمل يتوجه إلى طلبة العلوم لأنه يسمح لهم بفهم أفضل للعلم وإلى ماذا يرتكن، كما أنه سيساعد البعض على كسر الأسطورة التي قادتهم إلى هذا التشكيل وإلى إعادة النظر في اختياراتهم، وسيوجه البعض الآخر إلى مزيد من الشغف في اتجاه البحث، كما يأمل الباحث في أنه سيساعد الأغلبية إلى مزيد من وضوح الرؤية فالعلوم والتقنيات تطرح العديد من المشاكل (الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية)، والتي لن يكون للأسطورة العقلانية المزيفة ولا للراديكالية المشككة أرض خصبة.

يصرح الباحث أن علم الاجتماع العلوم يقترح أن تنغمس دراسة العلوم والتقنيات مرة أخرى في المجتمع فيحاول أن يلتقط الديناميكيات الاجتماعية التي تنشط الفاعلين العلميين حتى يتساءلوا حول الأجزاء الأكثر صلابة للنواة الصلبة للعلوم.

ثانيا: الدراسات العربية

1. "الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية"⁽¹⁾: وهي أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث أحمد موسى بدوي، وقد نوقشت الرسالة في جامعة بنها المصرية بكلية الآداب: قسم علم الاجتماع سنة 2008. ونشرت من طرف مركز دراسات الوحدة العربية 2009.

وقد هدفت الدراسة إلى:

- ✓ تحديد وتمييز سوسيولوجيا العلم عن الاستمولوجيا وفلسفة العلم وتاريخ العلم؛
- ✓ التعرف على الخصائص العامة للإنتاج العلمي؛
- ✓ التحليل النقدي لخطاب إنتاج واكتساب المعرفة السوسيولوجية كما يظهر في الرسائل الجامعية المجازة في مجموعة من الجامعات المصرية؛
- ✓ الكشف عن تصورات الفاعلين في مجال السوسيولوجيا للأبعاد الاجتماعية والاستمولوجية المؤثرة في إنتاج واكتساب المعرفة السوسيولوجية.
- ✓ حاول الباحث التعرف على الخصائص العامة للإنتاج العلمي، بالتحليل البليوغرافي للرسائل العلمية السوسيولوجية المجازة في الجامعات المصرية، في الفترة من سنة التأسيس إلى غاية سنة 2005.
- ✓ التحليل النقدي لخطاب إنتاج واكتساب المعرفة السوسيولوجية، كما يظهر في الرسائل الجامعية المجازة بأقسام علم الاجتماع في خمس جامعات مصرية، والتحليل النقدي لخطاب المقررات الدراسية في هذه الجامعات، في ميادين مدخل لعلم الاجتماع والنظرية الاجتماعية ومناهج البحث.
- فالسؤال الرئيسي الذي يطرحه الباحث من خلال الدراسة هو: ما هي المعوقات التي تواجه إنتاج واكتساب المعرفة العلمية داخل الجامعة؟.

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة التي استنتجناها من فحوى الدراسة:

- 1- هل تقدم المقررات الدراسية معرفة سوسيولوجية كافية لتشكيل الهايتوس العلمي لطلاب علم الاجتماع، على نحو يؤسس لممارسة علمية انعكاسية في ما بعد مرحلة الليسانس؟.
- 2- ما هي الخصائص العامة للإنتاج العلمي.
- 3- كيف يتصور أعضاء هيئة التدريس والطلاب الأبعاد الاجتماعية والاستمولوجية المؤثرة في إنتاج واكتساب المعرفة في الجامعة المصرية؟.

(1) أحمد زايد، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة "حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية"، أطروحة دكتوراه (منشورة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009.

تعتبر الدراسة من البحوث التحليلية التفسيرية، ويستخدم الباحث المنهجين الكمي والكيفي في جمع البيانات، ويعتمد في التحليل على الجانب الكيفي بشكل أساسي. واستخدم الباحث منهجية التحليل النقدي للخطاب كأداة رئيسية لتحليل النص العلمي -رسالة جامعية، كتاب جامعي- وقام بإنشاء مقياسين أحدهما لتصنيف المراجع والآخر لطرق الاستشهاد، واستخدم المقابلة والاستبيان كأداتين مدعمتين وتساهمان في اختبار نتائج التحليل البييلوغرافي.

بالنسبة لطريقة المعاينة استخدم الباحث مجموعة من العينات:

أ- عينة تحليل خطاب الرسائل: التابعة لخمس جامعات وقد بلغ حجم العينة ثلاثين رسالة ماجستير ودكتوراه بمعدل ست رسائل من كل جامعة من الجامعات الخمس، معتمدا في طريقة السحب على العينة غير الاحتمالية.

ب- عينة تحليل خطاب المقررات الدراسية: من خلال تحليل مقررات مدخل علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية، ومناهج البحث وذلك للتعرف إلى نوع المعرفة السوسيولوجية التي يتم اكتسابها، من خلال التركيز على عينة قصدية مكونة من تسعة كتب، ثلاث كتب في كل ميدان، وتمثل المقرر على طلبة قسم علم الاجتماع في العام الدراسي 2007/2006.

ت- عينة المقابلة: كانت عينة الخاضعين للمقابلة تنتمي إلى العينات غير الاحتمالية، على عينة من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الخمس، من خلال اختيار ثلاث مبحوثين من كل جامعة بإجمالي خمس عشر مبحوثا، بالإضافة إلى تطبيق المقابلة على عينة مقصودة من طلاب الليسانس بإجمالي ستين متطوعا من مجموع الطلاب.

ث- عينة الاستبيان: تم تطبيق الاستبيان على خمسمائة طالب تابعين لأقسام علم الاجتماع في الجامعات الخمس، بمعدل مئة طالب وطالبة من كل جامعة. ويضم الاستبيان سؤال وحيد وهو: إذا أتاحت لك الفرصة الآن للتحويل من قسم علم الاجتماع إلى أي قسم ترغب فيه فهل تقبل؟. وقد اقتصر هذا البحث على التحليل البييلوغرافي وأهمل الجانب الميداني المبيرقي.

قدم الباحث عرض لتحليل خطاب المقررات الدراسية، وقام بمناقشة نتائجه في ضوء نتائج الدراسات السابقة، والمقابلة الكيفية البؤرية مع أعضاء هيئة التدريس، حيث استعان بها في الحصول على بيانات عن تصورات أعضاء هيئة التدريس والطلاب للعناصر التالية: (اكتساب المعرفة عن طريق المحاضرة، اكتساب المعرفة عن طريق الكتاب الجامعي، دور التدريب الميداني في عمليات اكتساب

المعرفة، الأبواب الخلفية لاكتساب المعرفة كالمملخصات والدروس الخصوصية، تصورات عامة عن خريج علم الاجتماع، وعن دراسة علم الاجتماع).

توصل الباحث من خلال نتائج الاستبيان فيما يخص الطموحات العلمية للطلاب: إلى أن استجابات الطلبة تتأثر بالعديد من العوامل، غير الطموحات الشخصية، فطبيعة الدراسة في قسم علم الاجتماع والمواد التي يدرسها الطالب في بداية مشواره، وكذلك الأساتذة القائمون بالتدريس، يمكن أن يكون لهم تأثير في تغيير اتجاه الطموح، إلى جانب عوامل أخرى كالبنية الأساسية التي يتعامل معها الطالب، والزملاء الذين يتفاعل معهم. حيث ظهر للباحث أن 25% من الطلبة يرغبون في التحويل من قسم علم الاجتماع إلى أي قسم آخر.

وجد الباحث بخصوص اكتساب المعرفة بطريقة المحاضرة أن الخطاب العلمي والاجتماعي السائد في المحاضرة يعاني صورا مشوشة عديدة، إذا أن المحاضرة لا تؤدي أهدافها العلمية. واختلفت التصورات في طبيعتها الاستمولوجية، حيث اتجهت تصورات الأساتذة حول تحديد الأسباب بينما اتجهت تصورات الطلبة نحو الوصف.

كما وجد الباحث أن تصورات أعضاء هيئة التدريس تشخص حالة المحاضرة بناء على أبعاد متنوعة وقد صنفها إلى أربعة: التصور الأول: يركز على النظام العام في الجامعة. والتصور الثاني: يركز على القدرات الخاصة بهيئة التدريس. والتصور الثالث: يركز على ضعف التجهيزات المادية التي تؤدي إلى ضعف تحقيق المحاضرة لأهدافها. والتصور الرابع: يساءل النظام السياسي والسياسات التعليمية التي تسمح لأعداد ضخمة بالالتحاق بالجامعة دون توفير الشروط الضرورية لاكتساب المعرفة.

اتضح للباحث أن المحاضرة لا تحقق أهدافها بسبب قيود بنائية عديدة منها ضعف البنية الأساسية (قاعات التدريس غير ملائمة، مكتبة لا تتسع إلا لرفوف الكتب، والأعداد الضخمة التي تأتي للجامعة كل عام بسبب السياسات المشوهة، ونظام الفصل الدراسي)، وبالتالي فإن مطالبة الأستاذ في ظل هذه الظروف بأن يقدم ممارسة علمية أصيلة هو ضرب من المستحيل.

وجد الباحث رغبة ضمنية لدى الطلاب بأنهم يريدون إثبات ذواتهم العلمية، لكن هؤلاء الطلاب ليس لديهم فرص كافية للممارسة العلمية الانعكاسية في المستقبل المهني أو البحثي. كما توصل إلى أن آليات اختيار القائمين على التدريس يجب أن يعاد النظر فيها، لأن مهنة التدريس تحتاج إلى قدرات إبداعية، ومهارات استثنائية، وقد أظهرت تصورات أعضاء هيئة التدريس والطلاب هذه المشكلة التي تحتاج إلى علاج.

أما عن اكتساب المعرفة بطرق الكتاب وجد الباحث أن كتب مداخل علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية ومناهج البحث الاجتماعي المقررة على طلاب علم الاجتماع، تقدم معرفة قديمة تعتمد على مراجع تاريخية، وان هناك ندرة في الإنتاج الجديد في ميدان علم الاجتماع، فغالبيتها الكتب المعاد طبعها يتم تغيير غلافها فقط. وان معظم الكتب المقررة لا تتبع المواصفات العلمية الواجب توفرها في المنهج من حيث الموضوع، وتصميم الكتاب الجامعي. كما توصل إلى وجود فجوة معرفية تؤثر في تشكيل "الهابلتوس" العلمي للطلاب.

أما بالنسبة لتحليل خطاب المقررات فقد توصل الباحث إلى أن أعضاء هيئة التدريس يعتبرون أن الكتاب الجامعي في الوضع الراهن غير علمي ولا يؤدي إلى تنمية أصيلة في الرأسمال العلمي للطلاب، بحيث أن أهداف بيع الكتاب تغطي على الأهداف العلمية.

توصل الباحث في الأخير إلى أن عمليات اكتساب المعرفة السوسيولوجية في الجامعة المصرية لا تؤدي إلى تشكيل الهابلتوس العلمي للطلاب تشكيلا يولد الممارسة العلمية الانعكاسية، حيث يتدهور الرأس مال العلمي الذي يتم تزويده للطلاب على مدار سنوات الدراسة، بتدهور مستوى المحاضرة والكتاب والتدريب الميداني، وان هذا التدهور يرتبط بعوامل بنائية داخل المجال العلمي وعوامل أخرى خارج المجال، كما أنه يرتبط بعوامل ذاتية خاصة بالفاعلين داخل المجال العلمي.

كما أن علاقات القوة داخل المجال العلمي، تتحكم في تحديد نوع المعرفة التي تقدم للطلاب. وعلى المستوى الاجتماعي العام تتأثر عمليات اكتساب المعرفة بالسياسات التعليمية وبالنظامين الاقتصادي والسياسي العام، حيث أن السياسات تجبر الجامعة على استقبال أعداد متزايدة وضخمة من الطلاب كل عام، دون أن يواكب ذلك تكوين البنية الأساسية للتعليم الجامعي، ودون أن يواكب إعداد الكوادر الضرورية لانجاز عمليات اكتساب المعرفة.

وعلى مستوى العوامل الذاتية فإن أعضاء هيئة التدريس يتحملون مسؤولية تدني مستوى المقررات الدراسية، وتدهور المعرفة العلمية المقدمة للطلاب خلال سنوات الدراسة، لأنهم لا يقومون بتجديد الخطاب العلمي الخاص بهم، ولانفصال منتجاتهم عن الواقع الاجتماعي المعيش.

وعليه فان التنافس داخل المجال العلمي لا يتجه نحو امتلاك الرأسمال العلمي الخالص بقدر ما يتجه نحو حيالة المكانة داخل المجال بزيادة الرأس مال العلمي السلطوي.

وظهور الإنتاج العلمي المشوش في المرحلة الراهنة يعني بالضرورة وجود عجز مزمن في عمليات اكتساب المعرفة، كما أن تشوش هذه العملية في المرحلة الراهنة يشير إلى استمرار التدهور في الإنتاج العلمي مستقبلا ما لم تتغير الظروف الموضوعية والذاتية المسببة لهذا العجز. ورغم ذلك فإن جميع الفاعلية يقرون بأن نموذج الاكتساب غير العلمي وصل إلى مرحلة الذروة المشوشة، وأنه ينبغي تغييره بشكل ثوري، وكأن المجال السوسيولوجي يتقرب هذا التغيير وينبغي أن يتحول هذا التقرب إلى مبادرات فعلية تحمل في طياتها مسؤولية التغيير. فهل ذلك ممكن؟.

ثالثا: الدراسات الجزائية

1. "إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر الواقع العربي بين ماضي الأنا وحاضر الآخر - دراسة تحليلية نقدية" (1):

الدراسة هي أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، نوقشت خلال السنة الجامعية 2008/2007. من إعداد الباحث: يوسف حنطابلي، وإشراف الأستاذ الدكتور: الهاشمي مقراني، وهي دراسة تطرح إشكالية وضع علم الاجتماع على اعتبار أن إشكالية علم الاجتماع هي إشكالية الفكر العربي المعاصر، وانطلقت الدراسة من تساؤل مفاده: لماذا لم يتحول فكر النهضة العربي إلى نظرية اجتماعية على غرار ما حدث في الغرب؟، ولماذا بقي الفكر العربي يراوح مكانه؟؛ يجتز نفسه ويستشكل إشكالاته من خلال العودة إلى أصل الإشكال أو حتى أصل الفكر أو العقل المنتج لذلك الإشكال؟.

افترض الباحث أن أزمة علم الاجتماع وأزمة الفكر العربي المعاصر عبارة عن وجهين لأزمة واحدة، ألا وهي أزمة الوعي "الابستيمي" والتي بدورها تكون نتيجة عدم انخراط علم الاجتماع في الوطن العربي في إشكالات الفكر العربي المعاصر، بالإضافة إلى عدم تحول الفكر العربي المعاصر إلى قاعدة معرفية لنشأة النظرية السوسيولوجية.

لقد حاول الباحث اتجاه منحى مغاير للتقاليد المعمول بها والإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسات الأكاديمية معتبرا أنه نادرا ما يقوم الباحث بمتابعة مزاجه النظري وميوله الفكرية لاستنطاقها وإخراجها من اللاوعي الفكري لكي يكشف النظرية التي اعتمدها أو الزاوية التي ينظر من خلالها لمقاربة موضوعه، واعتبر أنه من غير المجدي التصريح بالنظرية ولا بالمنهج؛ وهذا ما جعل الدراسة تميل إلى التحليل النظري النقدي وتبتعد عن التناول الميداني المبيرقي.

(1) يوسف حنطابلي، مرجع سابق.

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة أن يبين العلاقة بين أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي بالفكر العربي المعاصر، ووجد أن إخفاق النهضة العربية هو إخفاق معرفي، لعدم إنتاجها فكريا سوسيولوجيا على غرار ما حدث في الغرب الذي استطاع إحداث ثورة انتهت بالإعلان عن نشأة الفكر السوسيولوجي، الذي أصبح بمثابة الدين الجديد، وأصبح العلم الذي يدرس الواقع هو الذي يتكلم باسم الشرعية المعرفية والأخلاقية والتشريعية وأصبح له الشرعية ليكون بديلا عن كل تفكير سواء كان فلسفيا أو دينيا.

وتوصل الباحث إلى أن علم الاجتماع في الوطن العربي كان قد يكتب له النشأة والتطور لو أنه استطاع أن يكون ترجمة معرفية للانفعال الفكري والمعرفي الذي عرفه عصر النهضة وبالتالي تحويل قضايا العصر من قضايا فكرية فلسفية إلى قضايا علمية سوسيولوجية.

يعتبر الباحث أننا رسمنا صورة للحاضر والمستقبل والانا والآخر بكيفية سيئة رسمناها منفصلين لا فاعلين، يقودنا عقل غير واع بذاته يبحث عن تمتين علاقته بعقل الماضي بدل أن يعمل قطيعة معه ويحاول أن يربط نفسه بعقل العصر.

توصل الباحث إلى أن هناك حالة قد تحقق نشأة التقليد السوسيولوجي في العالم العربي وهو أن ينطلق الفكر العربي منذ عصر النهضة في طرح إشكالاته، من قضايا علم الاجتماع كما عرفها التفكير السوسيولوجي في الغرب. على اعتبار أن علم الاجتماع يهتم بقضايا يمكن أن نقول أنها تتسم بالعمالية كمسألة علاقة الحياة الفردية بالحياة الجماعية، وعلاقة الدولة بالمجتمع في إطار عقلنة القوانين. وهنا يعتبر الباحث أنه كان بالإمكان للفكر العربي أن يعرف نقلة نوعية في إشكالاته تكون أساسا كاستمرار للتقليد الخلدوني ومستمدة من الفكر السوسيولوجي مستجدات هذا العلم.

والمشكلة عند الباحث أن الفكر العربي يسبح في سجلاته المعرفية تتضاربه تيارات مختلفة ومتناقضة، كما أن علم الاجتماع كان لصيقا بالمؤسسة الاستعمارية في بداية الأمر. وبعد الاستقلال اهتم بقضايا لم تكن تعبر عن الواقع بقدر ما كانت تعبر عن خيارات سياسية آنذاك.

كما أن أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي ارتبطت بأزمة النهضة أساسا التي لم تتحول إلى نسق معرفي يفرز لنا نظرية اجتماعية تنطلق منها العلوم الاجتماعية في بنائها لإطارها النظري. بالإضافة إلى عدم استيعاب هذا العلم لإشكالية النهضة وتحويلها إلى نسق معرفي يزوده بالمفاهيم الأساسية لمقاربة الواقع الذي يشتغل عليه.

المجتمعات الغربية توصلت إلى ضرورة هذا العلم من خلال وعي ابستيمي بضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية الناجمة عن الحياة المشتركة وهي فكرة ناتجة أساساً عن ظهور نزعة إنسانية التي كانت ترى أن الإنسان هو خالق أفعاله وبالتالي ضرورة إيجاد علم يدرس الظواهر الناتجة عن هذه الأفعال.

فالحركة الفكرية في العالم العربي لم تدرس في جدول أعمالها ضرورة دراسة الواقع الاجتماعي قبل تغييره لقد كان الرجوع إلى الإسلام الأول رهاناً أساسياً. فحال الفكر العربي المعاصر أنه لم يخرج من ذاته حيث ظل يشغل بها في محاولة بناءها ومن ثمة البحث عن المبررات الاجتماعية التي تسمح لهاته الذات أن تجد نفسها فيها لذا لم يستطع أن يخرج ويشغل بمجتمعه على اعتبار أن هذا المجتمع هو أساس تكوينه وبالتالي يصبح هذا الأخير هو موضوع تشتغل به الذات العارفة لبناء ذاتها كونها جزء منه، وعلى هذا الأساس تستطيع أن تفهم خصوصيتها.

السؤال الحقيقي في نظر الباحث الذي يضعنا في السير نحو تأسيس علم اجتماع ينطلق من الواقع العربي هو كيف يمكن أن نحقق التواصل مع فكرنا الذي هو نتاج واقعنا، وفي نفس الوقت تحقيق التواصل مع الفكر الغربي بإحداث القطيعة معه، والتي ستكون جزء من استيعابنا له، حيث يصبح هذا الفكر موضوع للمعرفة بعدما كان مصدراً لها. ليصبح محل دراسة وتحليل لتبيان محل قصوره وعجزه في حل حتى إشكالاته التي لم يعد له إمكانية طرحها وحلها، لما يعانيه من أزمة دفعته إلى الاستقالة والإعلان عن نهاية الإنسان وموته ونهاية الحضارة والتاريخ. أنه الإعلان الرسمي عن نهاية هذا الفكر وعجزه عن تجاوز نفسه بتجاوز إشكالاته.

2. **التغير الاجتماعي ومحاولات تجديد علم الاجتماع:** "دراسة وثائقية تحليلية لدلالة الفكر الاستراتيجي والنظريات الحديثة الأخرى في هذا المضمار"⁽¹⁾، والدراسة هي أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع. أعتمد الباحث في الدراسة بداية على تتبع ومسايرة ظاهرة التغير الاجتماعي في جانبه المعرفي والاجتماعي باعتباره المحرك والدافع إلى التبدل والتحول في جميع المجالات، وقد قسم الباحث أطروحته إلى ثلاث أبواب من أجل الإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة. الباب الأول عنوانه الباحث ب: "التغير الاجتماعي والتغير السوسولوجي"، احتوى على ثمانية فصول، قام الباحث من خلالها بمسح شامل لتاريخ النظريات السوسولوجية ومقارنتها للتغير الاجتماعي. وتناول الباب الثاني قضية "التغير الاجتماعي والتغير الاستراتيجي"، من خلال ستة فصول تعرض من خلالها الباحث إلى ظهور

(1) أحمد رمينة، **التغير الاجتماعي ومحاولات تجديد علم الاجتماع** "دراسة وثائقية تحليلية لدلالة الفكر الاستراتيجي والنظريات الحديثة الأخرى في هذا المضمار"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008/2007.

وانتشار التحليل الاستراتيجي في علاقته بالايديولوجيا، بالإضافة إلى عرض أهم التحليلات الإستراتيجية للتغير الاجتماعي المستقبلي. وخصص الباب الثالث لمصير علم الاجتماع في ظل التحولات المختلفة من خلال: التغيرات الجذرية لعلم الاجتماع تحت تأثير العولمة والإشكالات المنهجية، التغيرات الموضوعاتية الجديدة التي أصبحت النظرية السوسيولوجية تواجهها وكذلك مسألة التحديات والتجاذبات الراهنة والمحتملة مستقبلا. بالإضافة إلى علاقة التحليل الاستراتيجي بالنظرية السوسيولوجية.

وقد قارب الباحث موضوعه من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي استشكلت في ذهنه في مقدمتها، هل ما زال علم الاجتماع مهتما بتناول العلاقات الاجتماعية الكبرى التي تحرك الفعل الاجتماعي التغييري؟ وهل النظرية السوسيولوجية قادرة على فهم وتفسير التغيرات المجتمعية السريعة التي تقودها قاطرة العولمة على المستوى الكوكبي؟ وهل علم الاجتماع قادر على مواجهة هذين الإشكالين على المستوى الاستراتيجي المستقبلي؟ إلى أي مدى يساهم في رسم التغيرات المستقبلية العولمية؟ وما مدى الارتباط بين الدراسات الاستراتيجية والدراسات السوسيولوجية؟. هذه الأسئلة اعتمدها الباحث كإشكالية من أجل الوصول إلى بناء فرضية علمية مستقبلية مركزة ودقيقة قصد إخضاعها للفحص العلمي الصارم والتحقق منها.

بالنسبة للمنهج المعتمد في هذه الدراسة فقد سلك الباحث مسلك جديد ومبتكر نوعا ما، حيث استخدم ما سماه بالتعقيد أو "التركيب المنهجي"، باستعماله للمنهج التحليلي الوثائقي عن طريق التركيب بين كل من المنهج التاريخي ومنهج تحليل المحتوى ووضح الباحث بدقة مبررات اختياره هذا المسلك الذي سلكه، حيث يرفض الباحث مبدأ الانقسامية بقوله: "رفض الانقسام بين (نظرية، علم، منهج)، الذي يشيد ذلك التعارض البنائي المميز للتقسيم الاجتماعي للعمل العلمي وفي لحظة معينة على أنه تعارض معرفي ذلك التقسيم الذي يؤدي إلى ادعاءين مفصولين". ومن هنا يصرح الباحث: "استعمالنا في هذه الأطروحة التركيب المنهجي بين المنهج التاريخي ومنهج تحليل المحتوى في المنهج التحليلي الوثائقي جاءت من وجهة نظرنا كضرورة منهجية لمعالجة الموضوع وليس كاختيار عشوائي أو استعراضي"⁽¹⁾.

حيث تركز استخدام الباحث للمنهج التاريخي بالأسئلة المتعلقة بماذا تقول الوثيقة؟ ولماذا عاجلت الوثيقة هذا الموضوع؟ وفي أي سياق تم إنتاج الوثيقة؟ وهذا النقد اعتبره الباحث كضرورة

(1) نفس المرجع السابق، ص 18.

منهجية في الفكر المركب، أما استعمال الباحث لمنهج تحليل المحتوى فقد تركز حسب قوله: "تفكيك النصوص وإعادة تركيبها فيما بينها حسب المقاييس التي رأيناها تخدم إشكالية هذه الأطروحة وقد تجسد ذلك في عرض النظريات والأطروحات المعرفية للمفكرين والباحثين بطريقة ذات طبيعة تركيبية تحاورية داخل الفكر الاجتماعي والتحليل السوسيولوجي من جهة وداخل الدراسات الإستراتيجية من جهة ثانية، كفاءات مركزية للأطروحة".

أما عن مسألة اختيار النصوص والوثائق المدروسة من قبل الباحث، فقد راعى فيها نوعين من النصوص (الكلاسيكية والحديثة)، شملت النصوص الكلاسيكية أهم المفكرين الاجتماعيين مثل: (ابن خلدون، فيكو، كوندورسيه، كونت، سبنسر)، وشملت النصوص الحديثة النظريات التالية: (الوظيفية، الماركسية، التحديث، التنمية)، كما تناول الباحث أهم الإشكاليات المتعلقة بتيار ما بعد الحداثة من خلال التركيز على الجوانب السوسيولوجية، لأن لتيار ما بعد الحداثة أبعاده الفلسفية الجمالية والتي هي خارج إطار الدراسة. وقد عاد الباحث إلى نقاد ما بعد الحداثة: كالنظرية النقدية لـ: "هابرماس" (Jürgen Habermas)، ونظرية التشكيل لـ: "أنتوني غيدنز" (Anthony Giddens)، ونظرية الحداثة الثانية لـ "أورليش بيك" (Ulrich Beck) في أطروحته الانتقال من الحداثة الأولى إلى الحداثة الثانية. كما عاد الباحث إلى الأطروحات التي تتناول التغيرات الاجتماعية المستقبلية: كأطروحة: نهاية التاريخ "فرنسيس فوكوياما" (Francis Fukuyama)، صراع الحضارات "صامويل هانجتون" (Samuel Huntington)، القيادة أو السيطرة "زيجينيو بريجنسي" (Z. Breginski)، تحويل السلطة "ألفريد توفلر" (Alfred Toffler).

وصل الباحث في ختام دراسته إلى أن مسألة التغير الاجتماعي تجعل بطبيعتها التجديد المعرفي السوسيولوجي أمراً ضرورياً من أجل الاقتراب أكثر نحو الفهم وتصحيح الأخطاء، وسرعة التغير والتغير جعلاً النظرية الاجتماعية تواجه صعوبات حمة ابستمولوجية من حيث المنهج والاجتماعية من حيث الفعالية في متابعة وملاحقة الغير وتوجيهه، وهو ما جعل الدراسات الإستراتيجية كشكل جديد للمعرفة الاجتماعية تظهر إلى الوجود من أجل رسم معالم التغير القادم والمستقبلي، فقد لاحظ الباحث أن النظرية الاجتماعية الكلاسيكية قد فهمت التغير على أنه دوراني في حين النظرية الاجتماعية الحديثة بمختلف اتجاهاتها ترى أن التغير يسير في منحى الخط الواحد تصاعدياً إلى الأمام باتجاه تقدم المجتمعات الإنسانية، الأمر الذي شككت فيه نظرياً ما بعد الحداثة بالاعتماد على الهدم والتفكيك واللايقين في جميع مقولاتها. كما أن الباحث وجد أن أهم الأطروحات الإستراتيجية

ظهرت من طرف المركز أو المجتمع الذي يقود قاطرة العولمة ويروج لها باستمرار ألا وهو المجتمع الأمريكي وهذا يعود أصلا إلى العوامل المجتمعية المتشابكة عالميا لعملية إنتاج الأنماط المعرفية الجديدة في أشكالها التكنولوجية والمعرفية.

3. "واقع وأفاق علم الاجتماع في المغرب العربي"⁽¹⁾:

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث جمال معتوق في جامعة الجزائر بقسم علم الاجتماع، نوقشت خلال سنة 2000. أهتم البحث بواقع علم الاجتماع وأفاق المستقبلية في المغرب العربي، وقد اتجه الباحث إلى محاولة إبراز أهمية هذا العلم والوضعية المتناقضة الذي هو عليها في المغرب العربي بالخصوص، وعلى هذا الأساس جاءت أهداف الدراسة لمحاولة الكشف عن العوائق التي تقف أمام تطور علم الاجتماع، وكذا في وجه المشتغلين به في المغرب العربي، بالإضافة إلى فهم الأسباب الموضوعية للعجز المنهجي والنظري ولغياب النقد الجاد. وعليه فقد حاول الباحث الوقوف على الآليات التي تتحكم في علاقة الدولة بعلم الاجتماع من جهة، والمجتمع وعلم الاجتماع من جهة أخرى.

حيث نجد أن هذه الدراسة قد فتحت مجال واسعا للبحث أستغله الباحث من أجل الكشف عن الغموض الذي يسود الساحة السوسيولوجية في المغرب العربي، وقد تمحورت أسئلة هذه الدراسة حول قيمة ومكانة ومصداقية علم الاجتماع داخل البلدان المغاربية؟، وهل للظروف المعيشية للمشتغلين بهذا العلم دخل في الوضعية الراهنة لعلم الاجتماع في هذه البلدان؟، وما مدى مسؤولية علماء الاجتماع في ما هو عليه هذا العلم؟، وما هي الأسباب الحقيقية التي جعلت كل من علم الاجتماع والمشتغلين به لا يقومون بالدور المنوط بهم داخل البلدان المغاربية؟.

من أجل الإجابة على هذه التساؤلات اتبع الباحث أسلوبا وصفيا تحليليا للوصول إلى الهدف المنشود، حيث حصر مجال بحثه في كل من الجزائر وتونس والمغرب، من خلال تتبع النسق الاجتماعي والمؤسسي لعلم الاجتماع بهذه البلدان. أما النقطة الثانية التي وجد الباحث أنها شكلت منعرجا خطيرا في مسار علم الاجتماع بهذه البلدان هي مسار المشتغلين بهذا العلم أنفسهم وهو ما بينته الدراسة الميدانية بهذه البلدان الثلاثة ذلك أن نسبة معتبرة من المشتغلين بعلم الاجتماع لا يعبرون بصدق عن واقع مجتمعاتهم وإنما اكتفوا بإخضاع مجتمعاتهم للنظريات السوسيولوجية الغربية، متجاهلين

(1) جمال معتوق، علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة الجزائر، 2000.

بذلك الخصوصية الثقافية والحضارية لهذه المنطقة، الأمر الذي نتج عنه غياب شبه كلي للتنظير والإبداع في هذا المجال من البحث.

قام الباحث بتقسيم درسته إلى سبعة فصول تناول في الفصل الأول ماهية علم الاجتماع ومسألة الموضوعية والذاتية من خلال إعطاء بعض المفاهيم الخاصة بعلم الاجتماع وتقديم بعض الآراء حول مسألة الموضوعية والذاتية في الطروحات السوسيولوجية.

أما في الفصل الثاني تطرق الباحث إلى علم الاجتماع خلال المرحلة الكولونيالية في الجزائر من خلال التركيز على هذه المرحلة التاريخية من المسيرة السوسيولوجية بالجزائر نظرا للأهمية القصوى التي تكتسيها هذه المرحلة، وكذلك لكونها حلقة هامة من الحلقات المشكلة لمسار السوسيولوجيا.

أما الفصل الثالث فقد خصصه الباحث لمسيرة علم الاجتماع بالجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وفيه سلط الضوء على أهم المراحل والتجارب التي عرفها علم الاجتماع بالجزائر، كما تطرق إلى نظام التدريس وكذا البرامج خاصة ركز على قسم علم الاجتماع بالجزائر كونه السباق في تدريس هذا التخصص.

وعالج في الفصل الرابع أجيال علم الاجتماع في الجزائر وقضايا التعريب والصراع اللغوي وقد ركز في هذا الفصل على تقسيم الأجيال من حيث طبيعة التكوين وكذا من حيث قضايا التعريب والصراع اللغوي ونوعية الشهادة المحصل عليها.

وتناول في الفصل الخامس قراءة نقدية لواقع علم الاجتماع بالجزائر من خلال طرح السؤال التالي: من يوجه نحو علم الاجتماع؟. وفيه حاول ربط نوعية هذا العلم بنوعية الطلبة الموجهين قصرا نحوه، ثم التطرق إلى كيفية إحداث أقسام علم الاجتماع عبر التراب الوطني من خلال إظهار التسرع في إحداث هذه الأقسام والتي أصبحت تتواجد تقريبا في كل المدن الجزائرية كما أنها تساهم في إنتاج الرداءة والبطالة وتغليب سياسة الكم على الكيف، ثم تطرق إلى لغة التدريس وهنا اكتشف ظاهرة خطيرة على صعيد التدريس في هذه الأقسام والمتمثلة في الخلط والمزج غير المتحكم فيه في اللغات من طرف المشتغلين بهذا العلم حيث أن هناك عدد كبير من الأساتذة يدرس بالدارجة أي باللهجة العامية والبعض الآخر بالفرنسية أو بالفرنسية مع العربية وهذا رغم انتهاج سياسة التعريب لهذا العلم من طرف الدولة. كما تطرق لنوعية المراجع المتوفرة على مستوى أقسام علم الاجتماع. ثم تطرق إلى نوعية التأطير داخل هذه الأقسام وعلاقتها بتدني مستوى هذا العلم. ثم تطرق إلى إعداد المذكرات

والرسائل الجامعية الأخرى من خلال التركيز على نوعية هذه الدراسات والأعمال من جهة والمدة الزمنية المخصصة لإعدادها من جهة أخرى.

ثم إلى إحداث التخصصات داخل أقسام علم الاجتماع في حد ذاتها وعبر التراب الوطني حيث تطرق إلى غياب أهداف واستراتيجيات واضحة من طرف المشتغلين داخل هذه الأقسام فيما يخص نوعية التخصصات التي يحدثونها تقريبا كل سنة، والتي في غالبيتها لا تتماشى مع الأحداث التي تعرفها الجزائر. ثم تطرق لجو المناقشات للرسائل الجامعية داخل أقسام علم الاجتماع والتي اعتبرها تعبر عن مستوى الانحطاط والتدني لهذا العلم والمشتغلين به واعتبر أن وضعية علم الاجتماع في الجزائر اليوم ما هي إلا ترجمة لهذه السلوكيات. ثم تطرق لقيمة الرسائل المنجزة داخل علم الاجتماع.

الفصل السادس والسابع: خصصه الباحث للتعريف بأقسام علم الاجتماع عبر التراب الوطني واكتفى بعرض بطاقات تقنية حول هذه الأقسام بسبب عدم إمداده بالمعلومات اللازمة من طرف رؤساء هذه الأقسام كما تطرق فيه الباحث لعرض بعض أعمال علماء الاجتماع في الجزائر.

توصل الباحث إلى وجود قطيعة سوسيولوجية بين علماء الاجتماع المغاربة بسبب غياب الاتصال فيما بينهم، بالإضافة إلى الجهل التام للإنتاج السوسيولوجي المغربي، فرغم القرب الجغرافي والمجالي الذي يجمع هؤلاء إلا أن هناك مسافة سوسيولوجية حالت دون وجود تواصل فيما بينهم وهو ما عمل على قطع جسور التقارب السوسيولوجي وتسخير هذا العلم لخدمة المجتمعات المغربية.

فهذه النتيجة لها ما يبررها بحكم القطيعة بين هذه الدول بشكل تام بسبب العوامل السياسية والبيروقراطية، والنتيجة الأخرى تتعلق بالظروف التي يعيشها المشتغلون بهذا الحقل ومدى تأثيرها على الحالة والوضعية التي هو عليها هذا العلم داخل البلدان المغربية، بحيث تبين وجود علاقة جدلية، ذلك أن الظروف غر الملائمة التي يعيشها هؤلاء لا تسمح لهم بالعطاء العلمي والابتكار والتجديد والنقد والإضافات ولا بذل الجهد لخدمة علم الاجتماع ما دام همهم الوحيد أساسا هو الحرص على ضمان العيش. وعليه توصل الباحث إلى أن أي تغير في وضعية علم الاجتماع لا سيما في المنطقة المغربية لن تصل إلى مبتغاها إلا إذا تم إعادة الاعتبار وضمان الحياة الكريمة للمشتغلين بهذا الحقل.

4. نشأة علم الاجتماع واتجاهاته المعاصرة (الأسس والدعائم النظرية)⁽¹⁾:

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع المعرفة يحاول الباحث إيجاد خصائص الفكر السوسيولوجي عبر تاريخ علم الاجتماع ابتداء من كونت، وبدأ مسار بحثه بالدعائم

(1) إبراهيم بويحيوي، نشأة علم الاجتماع واتجاهاته المعاصرة (الأسس والدعائم النظرية)، إشراف: مصطفى بوتفوشة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009/2008.

الفكرية الاجتماعية من خلال تقسيمه لتاريخ الفكر الإنساني إلى أربعة مراحل، على اعتبار أن الفكر الاجتماعي مرتبط بطبيعة الفكر السائد في كل مرحلة ابتداءً من الفكر الأسطوري إلى الفكر الفلسفي. أما في العصور المسيحية والإسلامية حين واكب الفكر الاجتماعي التطور الحاصل في التصورات العقائدية مثل ما هو حاصل مع القديس اغسطين (Saint-Augustin) و توما الاكوييني (1225-1274م)، ففي العهد الإسلامي ارتبط الفكر الاجتماعي بالحضارة التي نشأت في حماية السلطات الروحية والزمنية، حيث أن الفكر الإسلامي تجاوز مجال العقيدة ليربطها بمختلف العلوم الطبيعية منها والثقافية، أما المرحلة الرابعة فقد طغت على مجمل الأنشطة الفكرية والمادية دون استثناء لأي مجال من مجالات النشاط البشري وتتميز هذه المرحلة بسيطرة الفكر الوضعي المادي على كل ما ينتجه الإنسان من أجل تحقيق معاشه وأمنه.

أما محور النقاش الذي ركز عليه الباحث فهو أن معظم النظريات السوسيولوجية وجدت في ظل الفلسفة الوضعية سواء إيجاباً أي مدعمة للطرح الوضعي كما فعل دوركايم أو سلباً كما جاءت به الفينومينولوجيا مجالا للتفتح. لقد أراد علماء الاجتماع أن يضيفوا طابعا علميا على نشاطهم ومن ثمة فقد استعاروا مفاهيمهم وتصوراتهم من العلوم الطبيعية كما أنهم اعتمدوا على الرياضيات من أجل تحقيق الدقة في التحكم في المتغيرات لكنهم نسو أن موضوع دراستهم هو الإنسان في جانبه الاجتماعي؟!.

حاول الباحث في البداية سرد لمراحل تطور التفكير الاجتماعي من مرحلة النشأة إلى غاية ظهور علم الاجتماع كعلم مستقل بذاته، ثم تطرق إلى أهم النظريات السوسيولوجية ثم حاول أن يقرأ مساهمات علم الاجتماع الألماني من خلال الرواد الألمان في علم الاجتماع وأقطاب السوسيولوجيا الفرنسية المعاصرين هما "ألان تورين"، و "بيار بورديو".

وجد أن الكتاب الألمان يقسمون علم الاجتماع إلى علم موسوعي وهو الذي يغطي الفترة بين النشوء أي (النصف الأول من القرن التاسع عشر) وعلم الاجتماع التحليلي للقرن العشرين.

يقسم "ريمون آرون" علم الاجتماع إلى علم اجتماع منظم (Sociologies Systématique) بحيث يكون علم الإجماع هو المجتمع كما هو. وإلى علم اجتماع تاريخي بحيث يهتم الباحثون الاجتماعيون بقضايا التاريخ.

تطرق الباحث إلى المنهجية باعتبارها الدلالة الأولى التي تثبت بأن البحث علمي أي يتماشى مع القواعد المعرفية لتحقيق مصداقية ونجاعة المعرفة، واعتبر أن المنهجية في علم الاجتماع مرتبطة ارتباطاً

وثيقا بالوضعية التي سمحت بوضع المعالم الكبرى والأساسية للبحث الاجتماعي، وبالتالي فإن الامبيريقية هي المبدأ الأساسي للبحث في علم الاجتماع. ثم عرض الباحث مختلف مجالات البحث السوسيولوجي مبرزاً علاقة المنهجية بالفكر الفلسفي الطائفي في علم الاجتماع. ثم تطرق إلى أهم المناهج العامة في علم الاجتماع، ثم عرج على أهم المفاهيم المستخدمة في علم الاجتماع.

توصل الباحث في الأخير من خلال تعرضه للفكر الاجتماعي عبر العصور، إلى البحث عن الدعائم الأساسية التي مهدت لظهور علم الاجتماع في القرن التاسع عشر. فالفكر الاجتماعي تسلسلي وتراكمي في آن واحد، كما وجد -حسب رأيه- أن الفكر الاجتماعي رهين الفلسفة اليونانية عموماً وأرسطو على وجه الخصوص.

على اعتبار أنه لتصور المراحل التي مر بها الفكر الاجتماعي أهمية كبرى لإظهار التواصل الفكري عبر التاريخ، ابتداءً بالفكر الفلسفي بأبعاده الفكرية التي تدور حول الاهتمام بالإنسان من جهة والبحث في العلل الأولى من جهة ثانية، ثم نزل التفكير من تصور ما بعد الطبيعة إلى الموضوع المباشر للحواس والمشاهدة، ثم تأثر الفكر بالعقيدة الدينية والثقافة الخاصة بكل دين مما أثر في تأسيس فلسفة التاريخ والفكر الديني، واعتماد التوحيد كمنطلق لتأسيس الفكر السياسي عند الفارابي أو الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون.

اعتبر الباحث أن "دور كايم" هو الأب الشرعي لعلم الاجتماع المعاصر، فقد حدد الموضوع ووضع المنهج وبين معالم البحث السوسيولوجي من خلال أربع مؤلفات أساسية هي (الانتحار، قواعد المنهج، تقسيم العمل الاجتماعي، الأشكال الأولية للحياة الدينية)، كما أنه قام بإدخال علم الاجتماع سلك التعليم العالي في جامعة "بوردو" في (السوربون) ولكن في صيغة قريبة جداً من الفلسفة الاجتماعية.

فصل الباحث في فكر كل من "ألان تورين" و"بيار بورديو" على اعتبار أنهما معتدلان في فكرهما وهما ينتميان إلى التيار السوسيولوجي الفرنسي، كما أن فكرهما متحرر من النزعات المتطرفة جاء ليلقي الضوء على الواقع الاجتماعي.

وجد أن "بورديو" حاول بناء نظرية تجمع بين التصور السوسيولوجي والتصور الفلسفي للنشاط الاجتماعي، واعتبره بنى نظرية متكاملة من الناحية الاستمولوجية محاولاً إضفاء الموضوعية بالاعتماد على الطابع المحسوس للمواضيع التي درسها.

في حين اعتبر أن "تورين" يمثل مدرسة قائمة بذاتها على أساس اعتبار الواقع المحسوس كشرط من شروط المصادقية إلا أنه يعتمد على الخطاب للبرهنة على ما يذهب إليه في جعل من الممارسات الاجتماعية موضوع لعلم الاجتماع، واتخاذ من التاريخية المنهج الموصل إلى الحقيقة العلمية. توصل الباحث إلى أن المأزق الاستمولوجي لعلم الاجتماع يعود إلى النزعة العلمية التي وضع فيها هذا الاتجاه الفكري والنظري.

وأخيرا أعطى نموذج مغاير قد يكون بمثابة حل لازمة علم الاجتماع في نظر الباحث وهو نموذج فكر "مالك بن نبي"، لأن "مالك بن نبي" انطلق من تحليل واقع العالم الإسلامي المريض الذي كانت جل بلاده تحت الاستعمار، من خلال محاولته التعرف على المشاكل الفكرية والنفسية والاجتماعية التي كانت تميز العالم الإسلامي، ومن خلال المعاينة يصف الحلول التي على العالم الإسلامي الاعتماد عليها.

فإن "مالك بن نبي" لم ينطلق من الموضوعية كما يقول بها علماء الاجتماع وإنما انطلق من كونه عنصرا مفكرا في هذا العالم الإسلامي، ومن ثمة يصف ما يجب أن يكون انطلاقا مما هو كائن، فيقترح بناء نظرية تعتمد على العوامل الثلاث والتي تتمثل في: (عالم الأفكار، عالم الأشخاص، عالم الأشياء)، على اعتبار المجتمع عند مالك بن نبي متشكل من علاقات بين الأشخاص والعالم المادي والأفكار.

إن مفهوم المجتمع عند مالك بن نبي يجمع في طياته نوعين من المجتمعات: المجتمع الطبيعي، والمجتمع التاريخي.

النوع الأول: أنه المجتمع الثابت والساكن الذي لا يتحرك كالمجتمعات القبلية البدائية وعن هذا يقول مالك بن نبي "كالقبيلة العربية في العصر الجاهلي".

النوع الثاني: هو المجتمع التاريخي المتحرك الذي يتغير بالفعل وهذا النوع من المجتمعات ينقسم إلى قسمين: - وفق نشأته، - وفق شكل بنائه.

فالمجتمع التاريخي إما يتركب انطلاقا من موارد بشرية جديدة مثل المجتمعات الأولى وإما عن طريق الهجرة مثل ما حصل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإما لما يكون بناؤه على أنقاض مجتمع قد تلاشى مثل المجتمع الروماني الذي امتص كثيرا من المجتمعات.

أما من حيث التركيب فينقسم المجتمع التاريخي إلى: مجتمع جغرافي، مجتمع مبني على فكرة.

شبكة العلاقات الاجتماعية: يعرف مالك بن نبي المجتمع على أنه: "الجماعة التي تغير دائما خصائصها الاجتماعية بإنتاج وسائل التغيير، مع علمها بالهدف الذي تسعى إليه من وراء هذا التغيير"⁽¹⁾.

فخصائص المجتمع هو أنه له حركة وينتج أسباب هذه الحركة، كما يحدد الاتجاه الذي يأخذه التغيير، والحركة التاريخية هي التي تجعل منه مجتمعا تاريخيا غير طبعيا، وعنصر الحركة عنده يتمثل في شبكة العلاقات الاجتماعية، فالتاريخ عنده لا يتحرك إلا بتوفر عوالم ثلاث عوالم:

(عالم الأشخاص، عالم الأفكار، عالم الأشياء). حيث هناك مستويات للعلاقة بين هذه العوالم الثلاثة يكون عالم الأشخاص هو الذي يحدد الغاية التي يسعى إليها المجتمع في شكل أفكار قوية من الأديولوجيا بوسائل من عالم الأشياء تكون مناسبة لعالم الأفكار وفي متناول عالم الأشخاص، فالعمل الأساسي والابتدائي الذي يقوم به المجتمع هو بناء العلاقات الاجتماعية وتمثل هذه البداية ميلاد مجتمع بحيث يكون الشخص ليس كفرد وإنما يحمل مشروعا وهذا الفرد هو ذاته نتاج الحضارة التي يساهم في إنشاءها.

في الأخير استنتج الباحث من خلال قراءته لفكر مالك بن نبي أن التوافق بين عالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء هو الذي يمكن المجتمعات من أن ترتقي حضاريا، والعنصر الظاهر هو الثقافة بمفهومها الواسع التي تحتوي على عناصر مادية وأخرى غير مادية. لكن الوجود الحضاري يتطلب فكرة حية مثل تلك التي كان يحملها النبي إبراهيم عليه السلام والتي جعلت منه أمة، وتمثل هذه الفكرة في مشروع حضاري.

بينما يمثل عالم الأشخاص نموذج الفرد الذي تظهره الحضارة. أما عالم الأشياء فيتمثل في العلاقة الطبيعية بين الشخص والفكرة في تجسدها في الواقع المعيش، من خلال الإنتاج والاستهلاك والتكنولوجيا. جاءت فكرة مالك بن نبي لتبين أن العالم يتغير من الداخل سواء للحصول على حريته أو للنهوض حضاريا بالأمّة.

توصل الباحث في الأخير إلى خلاصة أساسية مفادها أن علم الاجتماع من زاوية "مالك بن نبي" هو شمولي الطرح لكنه مبني على العناصر الأساسية التي تكون المجتمع وهي الثقافة والتكنولوجيا والإنسان وتتمركز في الزمن والتراب أي الوطن.

(1) مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، دار الفكر، الجزائر-دمشق، 1986، ص10. نقلا عن: إبراهيم بويحيوي، مرجع سابق.

رابعاً: كيف استفاد بحثنا من الدراسات السابقة:

يجدر بنا توضيح موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة، حيث يمكن تصنيف الدراسات التي اهتمت بموضوع الممارسة السوسيولوجية إلى ثلاث أنواع: النوع الأول اتجه إلى الطرح الاستمولوجي البحث من خلال تتبع تشكل المعرفة العلمية وظروف تشكلها التاريخي و تصنيف المنهج. النوع الثاني اهتم بالبعد المؤسسي للممارسة السوسيولوجية وركز على علاقتها بالمؤسسة. والنوع الثالث ركز على علاقة الممارسة السوسيولوجية بالانتماء الاجتماعي للعالم وما قد يشكله هذا الانتماء من إعاقة لإنتاج المعرفة العلمية.

أما في دراستنا فقد حاولنا تناول الممارسة السوسيولوجية من خلال الربط بين النقد الاجتماعي والنقد الاستمولوجي محاولين إبراز العلاقة الحقيقية بين البعدين، على أساس أنها علاقة ذات تأثير محوري في الممارسة السوسيولوجية. و على اعتبار الممارسة الاستمولوجية تؤثر في نوعية التأهيل العلمي الذي بدوره يؤثر في نوعية الإنتاج العلمي. كما أنها ممارسة ذات أبعاد سوسيولوجية تطرح مسألة العوائق الاستمولوجية التي بدورها تؤدي إلى تدهور الإنتاج العلمي في الحقل السوسيولوجي، وبالتالي من أجل الإحاطة بهذا الموضوع من جميع أبعاده يستلزم الكشف وتحليل أشكالها وردّها إلى أسبابها الاجتماعية والثقافية.

لقد أفادتنا الدراسات السابقة في الاستناد على بعد من منهج تحليل الخطاب وشمل التحليل البيليوغرافي لأطروحات الدكتوراه، ومنة بناء معيار تم على أساسه ومن خلاله تسهيل إخضاع الأطروحات للتحليل والنقد.

وقد استفدنا من هذه الدراسة من خلال محاولة الابتعاد قدر المستطاع عن الطرح الفلسفي للموضوع، نظراً لكون هذا النوع من المواضيع من الصعب التحكم فيها وفصلها عن سياقها الفلسفي الذي نشأت فيه.

اتجهت أغلب الدراسات السابقة إلى إتباع طرق تبرير تقليدية: (إشكالية، فرضية، أداة للقياس والتحقق، حل الإشكال). وفي هذا البحث لن ندعي التجديد وتجاوز هذا الطرح وإنما حاولنا استخدام أدوات منهجية تكمل بعضها البعض: "الاستمارة والتحليل البيليوغرافي لأطروحات الدكتوراه". بحيث تكون كل أداة بمثابة اختبار لنتائج الأداة الأخرى وكلا الأداتين يكونان اختبار للطرح النظري في نفس الوقت.

الفصل الرابع:

محاولة البحث عن مقارنة سوسيولوجية للدراسة

تمهيد

أولاً: بيار بورديو و الممارسة السوسيولوجية

ثانياً: نظرية التشكل البنائي عند أنتوني غيدنز

ثالثاً: الممارسة الاجتماعية عند ألان تورين

رابعاً: المدرسة النقدية

خامساً: فكرة ما بعد الحداثة

سادساً: محاولة إيجاد توليف نظري كمقاربة للدراسة

خلاصة

تمهيد:

يمكن إدراج هذه الدراسة ضمن فرع علمي حديث في علم الاجتماع يسمى بـ: "سوسيولوجيا العلوم" أو بمفهوم أدق: "سوسيولوجيا علم الاجتماع". التي تهتم أساسا بالربط بين الإنتاج العلمي ومعايير المجتمع.

يصعب كثيرا على الباحث في الاجتماع أن يدرس هذا الكم المعقد من الأنشطة التي تستوعب السلوكات والأفعال الاجتماعية وسوف يجد نفسه غارقا لدرجة أنه لا يجد من أين يبدأ ولكن قد تسهل عليه المهمة إذا كان عليه أن يختار أنماطا معينة من الدراسة ويركز عليها، وهذا فعلا ما يفعله مختلف علماء الاجتماع وبمجرد قيامهم باختيارهم فإنهم سوف يتجاهلون كل الأنشطة الأخرى والمساوية لها في الأهمية والتي قد تشتت فكرهم بعيدا عن بحثهم.

لذا يبدي علماء الاجتماع المحدثين أكثر من سابقهم النزعة نحو الاتجاه إلى نظريات ذات مجال فكري محدود بينما يجدون في البحث على نطاق واسع أمرا منهكا للوقت ومحبطا في بعض الأحيان واليوم يعتبر الكثير من علماء الاجتماع أن الأكثر أهمية هو أن تطور نظريات خاصة ذات طابع محدد بدل أن نكرس اهتمامنا الكبير إلى تطوير نظريات أوسع وأكثر عمومية. وتعرف النظريات المحدودة بأنها النظريات ذات المدى المتوسط.

وهذه الأخيرة قد تساعدنا في هذا البحث عن طريق استعمالها كجهاز مفاهيمي قد تمكننا من ادراك واقع بحثنا ومراقبة متغيراته، بغية المرور بالمفاهيم من حالتها النظرية المجردة إلى حالتها الامبيريقية الملموسة بهدف بناء الواقع الاجتماعي وتحويله إلى واقع سوسيولوجي، طبعاً هذا التحويل يتم باستخدام المقاربة النظرية كجزء من الجهاز المفاهيمي النظري الكلي.

سميت مقارنة لان عملية المطابقة النظرية التامة بين المفهوم النظري والواقع صعبة المنال، إن لم نقل غير ممكنة في كثير من الأحيان. وعليه فإن المقاربة من الناحية الإجرائية هي: "تحيين منهجي لمجموعة من المفاهيم من خلال جهاز نظري ملائم يتم استدعاؤه استدعاء معرفيا منطقيا براغماتيا إنها تمثل: "انموذجيات نظرية، مفاهيم مفتاحية، نتائج بحث قيمة تشكل في مجموعها عالما مألوفاً للتفكير لدى الباحثين في فترة محددة من تخصص علمي معين"⁽¹⁾.

(1) جاك هارمان، خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية، ترجمة: العياشي عنصر، المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1،

كما أنها تمنحنا طريقة محددة لفهم موضوع الدراسة لأنها تعطينا نمطا معيناً من الفهم، إذ هي كما يقول "جون ميشال بارتلو (J. Michel Bertheiot): "في الواقع هناك عنصر يجب أخذه بعين الاعتبار، وهو ما يسمى حسب المؤلفين مقارنة أو مثالا نموذجيا، أو نمطا من الفهم، فيتعلق الأمر بطريقة محددة في بناء موضوع الدراسة نظريا واختباريا في الوقت نفسه، بإعطاء الأفضلية لعلاقة معينة أو لبنية تفسيرية... "(1).

وفي هذا الفصل سنحاول تناول نظرية الممارسة الاجتماعية لـ: "بورديو (Bourdieu) ونظرية تشكل البنية لـ: "أنتوني غيدنز (A. Giddens)، ونظرية الممارسة الاجتماعية عند ألان تورين، ونلقي نظرة عن أهم ما جاءت به المدرسة النقدية. من أجل محاولة استنتاج الأبعاد النظرية والامبيريقية للممارسة السوسيولوجية. محاولين إيجاد مدخل نظري متكامل من أجل تناول موضوعنا.

اتبع علماء الاجتماع عدة طرق في نهاية القرن العشرين منهم من حاول فض الاختلاف والاشتباك بين النظريات المصغرة: (ذات المدخل الميكرو سوسيولوجي)، والوسطى والكلية: (التي تبني المدخل (الماكرو سوسيولوجي)، ومنهم من اتجه نحو محاولة البحث على تطوير احد مستويات النظرية الثلاث مع الحفاظ على مسلماتها الأساسية، والبعض الآخر حاول خلق التغيير وصنع الاختلاف من بينهم نجد: "بيار بورديو" و "أنتوني غيدنز" من خلال سعي كل منهما لصياغة نظرية تحاول إيجاد وكشف العلاقة بين: "الفعل والبناء الاجتماعيين"(2).

أولاً: نظرية "بيار بورديو" * (Pierre Bourdieu) حول الممارسة الاجتماعية:

تمثل الممارسة الاجتماعية موضوعاً أساسياً في الأعمال السوسيولوجية لـ "بيار بورديو"، وقد عمل على تطوير نظريته من خلال بحوثه المتنوعة التي أجراها داخل المجتمع الجزائري، والريف الفرنسي، وتحليله لمظاهر الثقافة في المجتمع الحديث.. الخ.

لقد حاول "بورديو" أن يقدم حلاً للهوة المتسعة بين أنصار النزعة الذاتية وأنصار النزعة الموضوعية، وتوصل إلى أن العلاقة بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي علاقة متداخلة ومتشعبة ولا يمكن الفصل بين النزعتين، وإنما يبقى دور عالم الاجتماع هو المحاولة الدائمة للكشف عن طبيعة هذه

(1) جان ميشال برتلو، بناء علم الاجتماع، ترجمة: جورجيت الحداد، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ط1، 1999، ص81.

(2) أحمد زايد، مرجع سابق، ص 143.

* يعد بيبير بورديو (Pierre Bourdieu)، (1930-2002)، من كبار علماء الاجتماع المعاصرين في فرنسا والعالم، متحصل على شهادة التبريز في الفلسفة، أقام بمنطقة القبائل الجزائرية -في إطار الخدمة العسكرية- واتخاذها كأولى حقوله الميدانية لتطوير مقارباته السوسيولوجية. اشتهر بأبحاثه التفكيكية لأنساق وآليات الهيمنة الاجتماعية، والانتصار للشرائح المهيمن عليها، لذلك وفر لليسار بديلاً علمياً عن الماركسية التي ركزت على الجوانب الاقتصادية وأغفلت الجوانب الرمزية في تحليل حركة التاريخ والصراعات داخل المجتمع الواحد. حرص في أعماله السوسيولوجية -التي لقيت اهتماماً بالغاً في الأوساط العلمية، وإقبالاً من لدن الحركات الاجتماعية لقوتها التنظيرية، على تطعيمها بالمنهجيات الفلسفية؛ فالتحليل الذي يقترحه بورديو "يأتي بعد استنفاد الفكر الماركسي لقدرته على استيعاب تطور المجتمعات الأوروبية وتعدد أساليب الهيمنة وتعدد الفاعلين، وغياب موضوع جماعي مرجعي.

العلاقة، بالإضافة إلى توضيح كيف تتولد الممارسة الاجتماعية تحت تأثير هذه العلاقة، فطور مفهوم: "الهائيتوس" للكشف عن تمثل الذات الفاعلة للموضوعية، وطور مفهوم: "المجال" ليعبر عن تأثير الذات للشروط الموضوعية، وتصبح الممارسة محصلة للعلاقة الجدلية بين الهائيتوس والمجال أو هي ناتج تفاعل الهائيتوس مع المجال⁽¹⁾.

ومن الأدوات التفسيرية لنظرية بورديو حول الممارسة الاجتماعية نجد:

1. **الهائيتوس**: الذي يعبر مبدأ مولد للإستراتيجية يمكن الفاعلين من التوافق مع المواقف غير المتوقعة ودائمة التغير، وهو نسق من الاستعدادات الدائمة والقابلة للتطور والتحول يعمل بشكل لا إرادي على استدعاء الخبرات السابقة لانجاز مهام متنوعة⁽²⁾.

وقد حاول "بورديو" أن يطور مفهوم "الهائيتوس"، لاكتشافه أن لكل طبقة هائيتوس خاص بها ناتج عن تماثل ظروف الوجود، الذي يؤدي إلى تآلف الممارسات وانصهار الفردي في الجمعي، وهو ما يجعل الممارسات متماثلة موضوعيا حتى دون قصد، وتعتبر حالة التوافق التام أحد المعوقات التي تؤدي إلى الممارسة الآلية وتخنق الخلق والإبداع. ممارسة لا تقدمية تعبر عن هيمنة وقوة الطبقة المسيطرة.

2. **المجال**: كان "بورديو" يستخدم مفهوم البناء، وبعد مراجعة نقدية للبنائية وجد أنها تتعامل خطأ مع المفهوم —بوصفها عناصر البناء بأنها يشملها قانون واحد للتفسير—، و وصل إلى أن المجالات تختلف فيما بينها كما أن المراكز داخل المجال الواحد تحتاج إلى هائيتوس مختلف بين الفاعلين المتصارعين على هذه المراكز⁽³⁾.

فالمجال عند بورديو يعتبر أداة تفسيرية تربط البناء الاجتماعي بالممارسة الاجتماعية، وتصبح بذلك المجالات بمثابة البيئة التي تتم فيها عمليات إنتاج واستهلاك وتوزيع مختلف أشكال الموارد الرمزية والمادية، ويمكن أن تفهم بنية المجال فقط من خلال كشف علاقات القوة بين الفاعلين ومراكز تركز المصالح في لحظة تاريخية محددة.

(1) المرجع السابق، ص145.144.

(2) لوبك ج.د.فاكان، نحو علم ممارسة اجتماعي: بنية سوسيولوجيا بورديو ومنطقها، ترجمة أحمد حسان، مجلة فصول، العدد 60، 2002، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص184.

(3) Pierre Bourdieu, *Sociology in Question, Theory, Culture and Society*, London; Thousand Oaks, 1993, p72.

ويستخدم بورديو مصطلحات أخرى في فحوى نظريته: كالرأسمال الثقافي، والرأسمال الاجتماعي والرأسمال الرمزي، و"الممارسة العلمية الانعكاسية" هذا المصطلح الأخير سوف نركز عليه في دراستنا لأنه يرتبط مباشرة بالممارسات العلمية للأساتذة الباحثين في علم الاجتماع.

3. الممارسة العلمية الانعكاسية: لقد أهتم "بورديو" بفكرة التقدم العلمي والتغير، مركزا على الحقل العلمي باعتباره يتمتع بالحرية النسبية والاستقلالية عن الحقول الأخرى، ويرفض "بورديو" مقولة العلم المتحرر من أي ضرورة اجتماعية، التي نادى بها "مانهايم" (k.Manhaiem). كما يرفض مقولة العلم المرتبط بالمنفعة والخاضع للمتطلبات السياسية والاقتصادية⁽¹⁾.

ينطلق "بورديو" من أهمية العقل والعلم في إحداث التغير، وقد حذر من عواقب سيادة العلم القياسي، حيث يتجه المسيطرون في المجال العلمي إلى إخضاع المجال العلمي بما يتناسب مع خبراتهم واهتماماتهم العلمية، وبالتالي فهم يحددون مدى مشروعية المنافسة وأشكالها، ويكرسون مسافة ثابتة بينهم وبين الوافدين الجدد إلى الحقل.

يرى "بورديو" أن المجال العلمي يكون أكثر استقلالية كلما كان الصعود فيه يتم على أساس الرأسمال العلمي الصافي، بينما يكون الصعود أقل عندما يكون اتجاه الصعود على أساس الرأسمال البيروقراطي أو الاقتصادي أو السياسي، وكلما كان المجال في حالة تبعية تنقص المنافسة، وتكون الرقابة غير علمية والعكس بالعكس والعكس صحيح.

ويميز "بورديو" بين نوعين من الرأسمال العلمي: (رأس مال علمي صافي، ورأسمال علمي مؤسساتي)، الأول: يكتسب أساسا من خلال المساهمات المعترف بها في التقدم العلمي، والثاني: يكتسب من خلال الاستراتيجيات السياسية، وأصحابه ليسوا بالضرورة هم الأفضل بالمعايير العلمية. ويذهب "بورديو" إلى أن العالم عليه أن يسعى دائما إلى تحقيق الممارسة الانعكاسية، ليكون بذلك الفاعل الذي يسعى دائما نحو الاستقلالية والحرية وتحقيق مصلحة المجال العلمي الذي ينتمي إليه فالانعكاسية عند "بورديو" تستهدف بنية البحث وبالتالي تكون غير ممكنة إلا بمشروع جماعي وليس بالتميز الأكاديمي الفردي، فهي تزيد وتنقص حسب الجهد المبذول من طرف الفاعلين ودرجة وعيهم بما يقومون به من نشاط علمي⁽²⁾.

(1) ibid, p74.

(2) أحمد زايد، مرجع سابق، ص 153-154.

وتحقيق الوعي الانعكاسي حسب "بورديو" يؤدي إنتاج ممارسة علمية أصيلة ولا يكون ذلك إلا بمايلي:

أ. السيطرة على القيم والاتجاهات والاستعدادات والتصورات المسبقة والمستقرة في الهايتوس الخاص بالباحث، وذلك بأن يمتلك رؤية نقدية خالصة تجاه موضوع البحث مع تجنب اتحاد الباحث مع موضوع بحثه، ويشدد على أن الوعي العلمي يبدأ من نقطة عزل الذات عن موضوع البحث، وعلى الفاعل أن يكتسب هذا الوعي.

ب. علم الاجتماع بحكم طبيعته من الصعب أن يشهد ومضات نظرية ثورية تمثل القطيعة كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وعليه يجب أن يكون الباحث واعيا بأن السوسيولوجيا هي منتج رمزي خاص لها موقع وعلاقة مع المجالات الأخرى، فهي تمثل موقعا متوسطا بين مجال العلم الخالص (العلوم الطبيعية) والمجال السياسي.

ت. ضرورة اختبار وفحص الشروط الاستمولوجية والاجتماعية نحو التحول نحو الشروط الموضوعية في ممارسة البحث وتمهد بذلك إلى إنتاج معرفة أصيلة.

ثانيا: نظرية التشكل البنائي عند "أنتوني غيدنز" (Anthony Giddens) :

يحاول من خلال نظريته حول "تشكل البنية" الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى نكون فاعلين بشريين ناشطين نتحكم في الظروف التي تكتنف حياتنا الإنسانية؟ أم أن الجانب الأغلب مما نقوم به هو ناتج للقوى الاجتماعية العامة التي لا نمتلك السيطرة عليها؟⁽¹⁾.

وينطلق "غيدنز" في صياغة نظريته من افتراض وجود تشابك وتداخل بين الفعل والبناء، وعلى اعتبار وجود حركة تشكيل مستمرة تتجه من الفعل إلى الممارسة، وتشكل النظم والمؤسسات من خلال تكرار الممارسات وفقا لقواعد محددة، وباستغلال مصادر معينة. وباستمرار هذه الحركة في الزمان والمكان، يتغير الوزن النسبي للقواعد والمصادر ويحدث بالتالي إعادة التشكل من جديد لمكونات الحياة الاجتماعية، مع وجود الكوابح البنائية التي تحول دون التغيير بحيث توجد دوما قوة ممانعة تقابل قوة الممارسة الواعية للأفراد⁽²⁾.

الفكرة المحورية في نظرية التشكيل هي فكرة التشكيل التي كثيرا ما ترتبط بما يدعوه جدنز «ثنائية البنية» فهو يذهب إلى أن علم الاجتماع ينظر عادة إلى البنية باعتبارها سمة تحكم أو تُحدد

(1) أنتوني غيدنز، مرجع سابق، ص 702.

(2) أحمد زايد، مرجع سابق، ص 160.

الحياة الاجتماعية لكنها أيضا في واقع الأمر سمة تجعل الحياة مُمكنة. والبنى «تتغلف» بالفعل -إن صحّ التعبير- لأنها لا توجد إلا في الفعل ومن خلاله، وهو الذي يخلقها ويعيد خلقها ويغيرها. والواقع أن "جيدنز" يعني بمصطلح البنية شيئا مختلفا عما تعنيه الوظيفية البنائية أو الماركسية البنيوية. فهو يُعرّفها على أساس أنها «قواعد ومصادر» ومفهوم القاعدة هو الأكثر أهمية ويشير إلى شيء قريب للغاية من مفهوم «القاعدة» في أعمال بيتر ونش وأتباع منهجية النظام الاجتماعي.

غيدنز في كتابه: "تكوين المجتمع" (The Constitution of Society 1984)

يذهب إلى أن أبرز القواعد الأساسية هي شبيهة بتلك التي تحكم المتتاليات الحسابية مثل: (2,4,6... الخ). حيث لا يجد أحد صعوبة في متابعة مثل تلك المتتالية غير أننا لو أردنا اكتشاف القاعدة التي تحكم تلك المتتالية الحسابية البسيطة لاقتضى ذلك إعمال الفكر وقد نجد صعوبة في التعبير عنها وهذا شأن القواعد التي نتبعها حينما نتكلم إذ يندر أن نعرفها. وعلى هذا المنوال يتكون النظام الاجتماعي أو البنية بفعل نشاطنا اليومي المعتاد. كذلك يأخذ "جيدنز" مفهوم: "الإحالة على الذات" وهو المفهوم الذي يشير إلى الطريقة التي نشكل بها وعينا الاجتماعي فعليا. وحينما يناقش "غيدنز" فكرة علم الاجتماع الذي يحيل إلى ذاته فإنه يفعل ذلك من حيث أن العمل الاجتماعي يشكّل العالم الذي يقوم بدراسته ذلك العالم الذي هو جزء منه. ويقدم نموذجا ثلاثي الأبعاد للفاعل الاجتماعي يتشابه في أوجهه العامة مع نموذج "فرويد" المتكوّن من: (الأنا والهو والأنا الأعلى). وهو في حقيقة الأمر يعتمد بانتظام على أفكار التحليل النفسي حينما يتحدث عن الفاعل.

قلنا إن النظام الاجتماعي يتكون أساسا من نشاط روتيني ضمني يجري وفق قواعد معينة وأن "البنية" تشير إلى القواعد المضمرة في مثل ذلك النشاط. ومن السهولة أن نرى كيف أن "جيدنز" قادر عند هذا المستوى من مناقشته على القول إن البنية توجد في الفعل وعبره فحسب. شأنها في ذلك شأن اللغة التي توجد بنيتها في كلامنا وعبره. وهو يدعو مثل هذا الفعل «الممارسات الاجتماعية» ويستطيع علم الاجتماع أن يتجاوز الثنائية التقليدية القائمة بين (الفعل والبنية) بأخذه للممارسات الاجتماعية موضوعا لدراسته. وهذه الثنائية حسب مصطلح "جيدنز" هي في حقيقة الأمر شيء واحد موضوع واحد للدراسة: «ذلك أن مجال الدراسة في العلوم الاجتماعية طبقا لنظرية التشكيل لا هو خبرة الفاعل الفرد ولا وجود أي شكل من أشكال الكل المجتمعي بل هو الممارسات الاجتماعية المنتظمة عبر الزمان والمكان».

وما قيل عن "جدنز" حتى الآن يضعه في مكان ضمن تقاليد نظرية الفعل دون الحاجة إلى قيامه بما قام به "بارسونز" وهو الانتقال من تحليل الفعل إلى تحليل الأنساق، حيث تنتقل فيه نحو الأنساق الاجتماعية من خلال فهمنا لعملية تحويل الممارسات الاجتماعية إلى مؤسسات ومع ذلك لا يقول "جدنز" خلافا لـ: "بارسونز" أن للأنساق خصائص طارئة إذ لا يوجد هنا استخدام مشابه لاستخدام "بارسونز" لنظرية الأنساق تلك النظرية التي يرفضها جدنز صراحة. ومع ذلك فإنه يناقش الأنساق الاجتماعية.

إلا أن ما يفعله "جدنز" يتجاوز نطاق نظرية الاختيار العقلاني والتفاعلية الرمزية ومنهجية النظام الاجتماعي. لكن "جدنز" يرغب في أن يذهب أبعد من ذلك حيث تنتقل من الحديث عن الممارسات وبنى اجتماعية باعتبارها قواعد ضمنية إلى الحديث عن الأنساق والمؤسسات الاجتماعية. إن مفهوم المؤسسة عند "جدنز" مشتق مباشرة تقريبا من مفهومه للفعل والقواعد. والمؤسسات هي: (انتظام القواعد والبنى في الزمان والمكان).

إن الأفعال البشرية وبالتالي الممارسات الاجتماعية لها خصائص معينة تقوم عليها المؤسسات الاجتماعية. و الممارسات الاجتماعية تتضمن قبل كل شيء عملية تواصل، فنحن بحاجة إلى الحديث مع بعضنا البعض وهذا يشتمل على بنى الرموز الدالة أي القواعد التي تحكم عملية التواصل. يصير "جدنز" على قدرة الفاعل الظاهرة والباطنة على إدراك ما يقوم بعمله ويتصف الفعل أيضا بقدرته على التحويل أي تغيير العالم الخارجي والعلاقات الاجتماعية ولذا فالفعل لا محالة ينطوي على القوة. والقوة عند "جدنز" شيء متأصل في جميع العلاقات الاجتماعية كالنزاع من أجلها وهو ما يسميه «بجدل السيطرة» وما دمننا بشرا فليس هناك من هو مجرد منها. وهذه السمة من سمات الفعل تقود إلى مسألة بنى الهيمنة على البشر التي تُفضي إلى ظهور المؤسسات السياسية والهيمنة على الموارد.

وهي النقطة التي تغدو بها الموارد والقواعد مهمة (التي تفضي إلى ظهور المؤسسات الاقتصادية). أخيرا يتسم الفعل بأنه معياري بطبيعته يشتمل الإحالة إلى قيم ظاهرة أو باطنة. وهذا يعني ضمنا وجود بنى الشرعية والمؤسسات القانونية. والأنساق الاجتماعية تتحدد بواسطة مجموعات مختلفة من المؤسسات.

1. الأنساق الاجتماعية:

من الصعوبة بما كان تبين ما يعنيه جدنز بالنسق الاجتماعي على وجه التحديد . فثمة شعور بأن هذا المفهوم مفهوم هلامي خاصة حينما ينظر إليه من حيث علاقته بعلم الاجتماع التاريخي عنده أو بكتابه عن الحداثة. لكن نقطة البدء يمكن العثور عليها في التفرقة التي يقيمها بين: (التكامل الاجتماعي) و(تكامل الأنساق). "جدنز" يضيف على هذه التفرقة معناه الخاص به. فالتكامل الاجتماعي عنده يشير إلى حالة التبادل القائمة بين الفاعل في المواقف التي يكون فيها التفاعل وجهها لوجه في حين يعني تكامل النسق حالة التبادل بين الجماعات والتجمعات كونه حالة يتم التوصل إليها عبر الزمان والمكان.

كما ان "جدنز" يعطي أهمية قصوى لمفهومي الزمان والمكان في كتاباته جميعا بحجة أن علم الاجتماع لم يدرك أبدا أهميتها. أما النقطة الأكثر أهمية فهي استخدامه لمفهومي الزمان والمكان لتحليل الأنساق الاجتماعية ووصفها وتصنيفها.

و المشكلة المباشرة هي كيف نستطيع الانتقال من التبادل القائم على التفاعل وجهها لوجه إلى التفاعل عبر الزمان والمكان أي الانتقال من الفعل إلى النسق؟. ثمة مجموعة من العوامل الفاعلة في تلك العملية منها: وجود معرفة ضمنية بكيفية الاستمرار والروتين ومن الواضح أن هذين العاملين مهمان». حيث إن تحليل الممارسة الاجتماعية يفترض مسبقا وجود النسق الذي يخلق تلك الممارسة.

ونجد من المفاهيم التي تطرحها النظرية:

أ. **الفعل والممارسة:** يعتبر الفعل الاجتماعي هو مركز نظرية تشكيل البنية، على اعتباره سابق من حيث الوجود على البناء والنظم الاجتماعية، ويعرفه "غيدنز" بأنه: تسلسل التدخلات السببية الفعلية أو المتطورة من جانب كيانات - فاعلين - موجودة في سياق عملية مستمرة من الوقائع المعاشة ويرتبط ارتباطا مباشرا بفكرة الممارسة. والنظام الاجتماعي من هذه الزاوية لا يعاد إنتاجه رغما عن الأفراد بل فقط عن طريق الفاعل العارف القادر على صنع الاختلاف⁽¹⁾.

ولتبرير قصدية الفاعل لجأ "غيدنز" إلى تفسير الوعي الخطابى الذي يشير إلى أن الفاعل يستطيع أن يفسر سبب قيامه بالفعل سواء تعلم التفسير من الغير أو استنتجه من المواقف، وهو عند "غيدنز" يكون ناتج للمعرفة المشتركة السائدة في المجتمع، ثم يظهر الوعي العملي الذي يحمل في طياته

(1) نفس المرجع السابق، ص161.

مضمونا نظريا لأنه في هذا المستوى يحتاج الفاعل إلى وجود معرفة كيفية، تكتسب من خلال خبرة الحياة.

يركز "غيدنز" على الممارسة الانعكاسية على اعتبار أن الممارسة الخطائية تضمن رؤية الفاعل للعالم والأشياء، وتوفر الممارسة العملية القوة التي تساعد على ترسيخ الفعل في روتين الحياة اليومية، ويظهر إعادة التشكيل من خلال تكرار الممارسات، ومنه تلعب الممارسة الانعكاسية دورها في إعادة تشكيل البنية.

ب. الانعكاسية: تشير الانعكاسية عند "انتوني غيدنز" إلى أننا نقوم على الدوام بالتفكير في الظروف التي تكتنف حياتنا وفي تأملها والتمعن فيها، بما في ذلك أنماط السلوك والممارسات والأفكار التي نزاولها أو نحملها في حياتنا اليومية، وتضل في جميع الأحوال لدينا القدرة على التغيير على الصعيدين الفردي والجماعي، وهذا يعني أننا لم نفقد السيطرة على المستقبل. و إذ قل نفوذ الدول المسيطرة على مستوى العالم إلا أن الحكومات لازالت تحكم سيطرتها وتمارس السلطة والنفوذ على المستوى المحلي⁽¹⁾.

ت. البناء والنظام: البناء عند غيدنز نظام افتراضي وهو عبارة عن قواعد ومصادر يستخدمها الفاعلون لإنتاج وإعادة إنتاج النظم الخاصة بالممارسات، وكونه نظام افتراضي فهو خارج الزمان والمكان ولا يتجسد إلا حال تأسيس النظم الاجتماعية⁽²⁾.

أما النظام فيمثل علاقات إعادة الإنتاج بين الفاعلين أو بين الجماعات وتظهر هذه العلاقات في صورة ممارسات اجتماعية.

يحدد غيدنز مجموعة من الخصائص هي: (المعرفة، والثقة، والروتينية، والكوابح)، فالمعرفة تمكن الفاعل من أداء الممارسات بشكل ملائم، وتدعم الثقة تلك الممارسات، فتتحول بالتكرار إلى ممارسة نمطية وعندما تستقر في خبرات الفاعلين تصبح جزء من روتين الحياة الاجتماعية فتتحول إلى قواعد تشكل النظام، في ظل ذلك يفرض النظام كوابح مادية أو اجتماعية عن الممارسة.

2. مقارنة بين بورديو وغيدنز:

يتناول "انتوني جدنز" الفجوة الظاهرة بين "البنية والفعل". ومقارنته ترى بأنه من الضروري الإقرار بأننا نحن الذين ننشط في صياغة البنية الاجتماعية وإعادة صياغتها في آن معاً، من خلال

(1) انتوني غيدنز، مرجع سابق، ص731.

(2) مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، ترجمة: محمد خلف عبد الجواد، جامعة القاهرة، 2002،

التفكير والسلوك البشري، ويقول "جدنز": «أن المجتمعات البشرية في حالة مستمرة من التباين والتشكل، أي أنها تبنى وتشكل من جديد كل لحظة من جانبنا نحن البشر». ثم يقول "جدنز" في عبارة لا تخلو من ضوابط الحتمية السوسيولوجية: «ان الجماعات والمجتمعات والمجموعات لها "بنية" واضحة المعالم طالما ان الناس يتصرفون وفق أنماط سلوكية منتظمة يمكن التكهن بها الى حد بعيد...». وهذا عين ما يذهب اليه "بورديو" في نظريته حول "التوافق الكامل". كلاهما يستبطن نظريات الفعل والنظريات البنائية، ولكن لكل منهما طريقته في إعادة تركيب القضايا النظرية.

عند جیدنز، الفاعل يمكنه مواجهة و إعادة وتشكيل البنية الاجتماعية، بينما الفاعل عند بورديو، يشبه فلاح الأرض، الذي يمتلك رأسماله الخاص (المعرفة الزراعية، مهاراته، قدرته على بذل الجهد...). ولكنه محكوم بشروط موضوعية: (التربة، المناخ، المياه، السوق...)، والفلاح يجاهد لاستثمار رأسماله الخاص في مواجهة الشروط الموضوعية للحصول على أفضل إنتاج. أعطى "بورديو" من خلال تفكيكه للبناء الاجتماعي - إلى مجالات - صلاحيات ومسؤوليات كثيرة للمجال. وفي نفس الوقت حاول تجريد البناء الاجتماعي من (طغيانه) أو فرادته في سحق أي حالة تأثير تجري خارج عقاله. أي أن "بورديو" منح المجال قيمة تأثيرية حقيقية غير مصطنعة أو ضعيفة كما هو الحال في البنائية الوظيفية التي ما برحت أن تعيد سطوة البناء الاجتماعي في الحياة الإنسانية وعلى النظم والأنساق الأخرى، وهذا هو السبب الذي قلل من القدرة التفسيرية للنظرية الاجتماعية الوظيفية على اعتبار أن البناء الكلي لا يلتمس الأسباب الحقيقية والمباشرة للظاهرة الاجتماعية وتفسير أسبابها بسبب كثرة المتغيرات أو العلاقات التي تجري داخل البناء وهي متغيرات وعلاقات متنوعة وكثيرة. كما أنها تعتبر انعكاسا واضحا للأنساق الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها البناء الاجتماعي الكلي مما يشكل ضعفا واضحا في مسائل العلية بين الظاهرة.

بورديو رفض فكرة التقسيم، ولم يرفض بأي حال من الأحوال ما جاءت به هذه العلوم من نتائج، وهي من الأفكار الجوهرية لدى بورديو، فهذه الفكرة تحديدا، هي التي سمحت له بعبور الفجوة بين الفعل والبنية الاجتماعية، وبالتالي، فليس هناك نية في إقصاء التخصص، ولكن كل التخصصات تعمل تحت مظلة كبيرة هي العلوم الاجتماعية، وبالتالي يكون بإمكانه أن يستخدم كافة التخصصات لتقديم نظرية تتسم بالتكامل، وهو يعتقد، أن علم النفس الاجتماعي لم يستطع أن يحل إشكالية العلاقة بين الأفعال والممارسات من جهة والمجالات الاجتماعية (أو البنية الاجتماعية) من جهة ثانية،

حيث يذهب بورديو إلى أن علم النفس الاجتماعي، ينطلق من البحث في التفكير الذاتي لدى الأفراد، دون البحث في الواقع الملموس الذي يفحص الأسباب الموضوعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾. لذا فإن نتائج هذا العلم تقدم تفسيراً للحياة الاجتماعية لا يمكن الكشف عنه ولا يمكن تعميمه". ولو تأملنا مفهوم الهايتوس لديه، فسوف نجد هذا التلاحم بين علم النفس وعلم الاجتماع".

ويريد "بورديو" كذلك أن يقول: أن تعريف العلوم جميعاً ينبغي أن يتأسس على تعريف واحد يشمل في أصله (عبور الفجوة بين الفعل والبنية الاجتماعية)، وبما أن هذه العلوم لم تشمل في تعاريفها العميقة (عبور الفجوة) هذه، فإن كل ما تتوصل إليه -حسب رؤيته- من نتائج وتنظير حول المجتمع والإنسان هي نتائج وتحليلات مربكة ومعقدة وفي كل الأحوال غير دقيقة أو صحيحة. أبقى من هذه البنائية، ما يجعلنا نفهم الظواهر الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية على نحو أفضل، وهو بعد أن ينجح في ذلك، لن يعود إلى تركيب المجالات كما فعلت البنائية الوظيفية، فهو يتعد تماماً عن الـ (Grand Théorie) ولا يريد أن يخلق في نموذج النظرية أزمة جديدة في التفسير، ومع ذلك، فإنه قد أعطى للمجالين السياسي والاقتصادي دوراً أكبر وفقاً للظروف التاريخية لكل مجتمع، فأحياناً يكونان معوقان لبقية المجالات، وأحياناً يقودان باقي المجالات نحو التقدم والتنمية".

كان بورديو أكثر واقعية في طرحه النظري -عندما أبقى على البنائية- من "انتوني جدنز" الذي كان "متطرفاً" نوعاً ما في صياغته النظرية، لأن الأخير جعل مجال "البنية والفعل" لا يتعدى الفرد-الفاعل، فالبنية موجودة على مستوى الفرد كما أن الفعل هو فعل الفاعل لا غير، وأن هذه البنية/القاعدة تخلق الفعل. كما أن الفعل يخلق البنية في كل لحظة ممارسة يقوم بها الفرد، ولذلك يقول "جدنز" بأن البنية والفعل في حالة من التباين والتشكل لا تنفك أن تنتهي وتبدأ جولة جديدة لهذا البناء أو التشكل. أما "بورديو" فقد كان مرناً فهو لم يغفل تأثير عوامل أخرى خارجة عن الخصائص الذاتية للفرد، ويرى أن لها دخل في تشكيل بنيته وبالتالي ممارسته الاجتماعية، أي أن هناك تأثيرات بنيوية في كل الأحوال، فهو لم "يقفل" أبواب التفكير أو التأثير وإنما جعل الفضاء مفتوحاً للاستنباط والاجتهاد والتفكير بالعوامل والمؤثرات العديدة ضمن المجال الاجتماعي الذي يعمل فيه الفرد. بالنسبة لـ "انتوني جدنز" فإن البنية والفعل يحصلان على مستوى الفرد/الفاعل فحسب، ولكن

⁽¹⁾ Derek Robbins, (1991), *The Work of Pierre Bourdieu*, San Francisco, West View Press, P. 75

البنية والفعل قد يوجدان -أيضا- على مستوى البنية الاجتماعية الخارجية -أي الخارجة عن الفرد- عند "بورديو"، وهنا يختلف "بورديو" عن "انتوني جدنز".

جيدنز، يعول كثيرا على قوة الممارسة، وقوة الفاعل، وفي نفس الوقت يرى أن البناء الاجتماعي، يمارس قيودا أو كوابح بنائية على الفعل الاجتماعي الجديد، فيتغير مسار هذا الفعل بتأثير من هذه الكوابح، وهذه الآلية هي آلية التشكل. الكوابح هنا، يمكن تصورها من خلال المثال التالي، فلو افترضنا أنك تمارس رياضة الجري، فإن سرعتك سوف تتأثر بطبيعة الأرض التي تركض عليها، فالأرض المعبدة، غير الأرض الجلية، غير الأرض الرملية، الجري في هذا المثال هو الفعل الاجتماعي، وأنواع الأرض هي مختلف الكوابح أو القيود البنائية، فهذه القيود تؤثر في خصائص الفعل.

على أية حال فإن جيدنز يثق في الفاعل الاجتماعي، وقدرته على مواجهة كافة القيود البنائية، ويبدو لنا أن الفاعل الجيدنزي، فاعل ارستقراطي، ينتمي للنخبة، يستطيع فعلا تشكيل البنية الاجتماعية، هذه الثقة المبالغ فيها من قبل جيدنز، نشأت بسبب أنه كان الفاعل الرئيسي على مستوى الواقع الانجليزي، في إعادة بعث حزب العمال، في ثمانينيات القرن الماضي، بوصفه مستشار توني بلير، وذلك عندما قدم رويشتة نظرية ومنهجية، وذلك بتبني الحزب أفكار جديدة (الطريق الثالث)، لقد وافته الفرصة عند تجديد حزب العمال، واستطاع تطبيق نظرية تشكيل البنية، ولكنها بطبيعة الحال، يصعب تطبيقها في العديد من المجالات الاجتماعية، وحتى في ظروف سياسية مختلفة.

أما بورديو، فإنه قد اعترف بقوة وسطوة المجالين السياسي والاقتصادي، وطالب الفعل والفاعل الاجتماعي، بممارسة الكفاح ضد صور اللامساواة، وأصالة بورديو، لا ترتبط فقط بنظريته، ولكن البحوث الميدانية التي أجراها تصب في ماعون الأصالة، فلم ينضب حتى وفاته في 2002، فهو قد انتهى إلى أن التنشئة الاجتماعية ونظام التعليم، يؤثران في الممارسة الاجتماعية التأثير الأكبر، ولكنه في ذات الوقت، قدم بحوثا ميدانية جلية لكشف محاولات النخبة للسيطرة على الفئات الاجتماعية، عن طريق التحكم في التعليم والإعلام، ولم يكتف بذلك ولكنه انخرط في حركات اجتماعية مختلفة للتصدي لصور اللامساواة سواء داخل المجتمع الفرنسي، أو على مستوى العالم، (كحركات مناهضة العولمة)، إنه أراد أن يطبق ويمارس الكفاح كمفهوم في نظرياته وبحوثه الميدانية، وفي مواقفه السياسية المشرفة أيضا.

وبورديو حين نشأ في أسرة فلاحية فقيرة في جنوب فرنسا، ثم عاين المجتمع القبلي في الجزائر، ثم عاد ليدرس نظام التعليم الفرنسي، ويعايش ويناصر ثورة الشباب في أواخر الستينيات من القرن

الماضي، من كل هذه الأحداث والمشاهدات والمشاركات، اكتشف أن تذوق الحياة الاجتماعية، ليس كما تصوره الإعلانات الأمريكية أو الأوربية، فالحياة الاجتماعية شديدة التعقيد والغموض، وتحتاج إلى كشف بنيات تفسيرية تنفذ إلى عمق الظاهرة الاجتماعية، ولا تكفي بالطفو على السطح.

ثالثا: الممارسة الاجتماعية عند "ألان تورين":

إن موضوع علم الاجتماع عند "ألان تورين" هو الممارسة الاجتماعية، وموضوع علم الاجتماع عنده ذو طبيعة تأزمية بحيث أن تشويش الايديولوجيا المهيمنة على الإنتاج الفكري خاصة، و الاجتماعي عامة يكون حاجزا بين الذات الملاحظة والموضوع الملاحظ. فعلم الاجتماع حسبه يحلم بوجود علاقات اجتماعية في حالتها الأولية، أي حالة تأزم وفوضى، لكنه لا يمكن له أن يصل إلى هذا الوضع لان العلاقات هي تحت تأثير السلطة والايديولوجيا المفسر لها⁽¹⁾.

فلا يمكن لعلم الاجتماع مثلا أن يتشكل إن لم تكن له دراية بالسوق لان معرفة السوق هي بمثابة النقطة التي ينطلق منها لمعرفة العلاقات الاقتصادية أو قل العلاقات السوسيولوجية، فعلم الاجتماع عليه أن يميز بين "الأفعال السوسيولوجية" (Les faits sociologiques) و"الأفعال الاجتماعية" (Les faits sociaux)، فقد ميز "الان تورين" بين نوعين من الأوضاع الاجتماعية والأفعال. فمنها ما هو قابل للدراسة السوسيولوجية التي لا تخضع لأحكام الفاعلين الاجتماعيين ومنها الاجتماعية التي يشوشونها بالخطاب الايديولوجي للسلطة، الذي يكون لهم على الأفعال الاجتماعية. فالواقع الاجتماعي يكون تحت سيطرة السلطة والايديولوجيا، بينما الواقع السوسيولوجي لا يخضع لهاته الأبعاد.

من ناحية أخرى لا يمكن معرفة موضوع علم الاجتماع بفضل تعريف ولكن يمكن إدراكه بفضل الفعل النقدي وعدم تصديق التأويلات ابتداء من الخطاب الذي يغطي به الفاعل الاجتماعي فعله وأعماله. إذ لا يمكن لموضوع علم الاجتماع أن يكون مرتبط بتفسير سلوكيات الفاعلين الاجتماعيين وإنما موضوعه هو موضوع غير خاضع لايديولوجيات السلطة وبالتالي فموضوع علم الاجتماع هو العلاقات الاجتماعية (Les Rlation Sociales).

إن موضوع علم الاجتماع يتصف بالحركة فهو عملية وليس شيئا محددًا، هو عملية بإظهاره للعلاقات المخبوءة وراء الأوضاع مهما اختلفت طبيعة هذه العلاقات، سواء كانت علاقات طبقية أو

⁽¹⁾ Touraine (Alain), pour une sociologie, ed du Seuil, Paris 1974, p25

علاقات تأثير أو علاقات سلمية أو علاقات عدوانية، كل نوع من هذه العلاقات يحدد مجالا لتدخل علم الاجتماع.

يعتبر "ألان تورين" الدراسات التي تكون حول المجتمع غالبا ما تفسر السلوكات انطلاقا من أوضاع، كما انه ينفي وجود سوسيولوجيا الفاعل، و يعتبر تقسيم المجتمع إلى نطاقات: (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) لا يجدي نفعا في الدراسات السوسيولوجية. كما نلاحظ أن "ألان تورين" يفرق مبدئيا بين الفعل السوسيولوجي والفعل الاجتماعي.

فدراسة العلاقات الاجتماعية يفسر عالم الاجتماع الاجتماعي بالاجتماعي كما أكد على ذلك "بورديو" ومن قبله "دوركايم" وقبلهما "ابن خلدون".

لكي ندرس العلاقات الاجتماعية لابد أن يكون الفاعلين الاجتماعيين ينتمون إلى نفس المجموعة الاجتماعية، فمثلا إذا تحدثنا عن العلاقة بين الأب والابن فحتما نكون بصدد دراسة العائلة، وإذا تكلمنا عن الأستاذ والتلميذ فلا بد أن ندرس المدرسة وهكذا تكون العلاقات التي تحدد موضوع الدراسة السوسيولوجية.

رابعا: المدرسة النقدية:

لا تستغني الحياة الواعية عن النقد ولا يشك أحد في ضرورة النقد المتجدد للواقع السائد في نظم المعرفة والقيم والاجتماع، وأنماط الفهم والفعل والسلوك، إذ أن إحياء الحس النقدي معناه إحياء الحس بالحرية والتقدم والحوار المستمر.

وعلى الرغم من تنوع أساليب النقد وتنوع أساليب تطبيقه وميادينه، فانه من تصوره البسيط المباشر يتضمن مناهج المراجعة والتقييم للأفكار والوقائع والأفعال التي تنطلق من معايير معينة كما يستهدف الكشف عن تعارض تلك الأفكار والوقائع والأفعال مع هذه المعايير التي أصابها العجز والفساد بغية العمل على تطويرها إن أمكن أو رفعها وتجاوزها.

لعل المتتبع للتنظير في علم الاجتماع يجد أنه منذ "دوركايم" وحتى "روبرت ميرتون" لم يتوقف عن الانشغال بمسألة التنظير. إلا أن المسرح السوسيولوجي ظل يشهد عناصر رافضة وناقدة لذلك العلم البرجوازي - في نظرهم - الذي بات عاجزا عن تفسير التغيرات الطارئة على المجتمع الرأسمالي في مراحل المتقدمة.

فظهرت النظرية النقدية التي طرحت رؤية جديدة لتطور المجتمع الرأسمالي ووجهت مزيدا من النقد للماركسية الأصولية التي انطلقت منها، وتوصلت في النهاية إلى صك مصطلحات ومفاهيم للتعامل

مع التطورات الأحدث في مجتمع الرأسمالية المتقدمة. حيث بدأت النظرية النقدية في إطار مدرسة فرنكفورت* للبحوث الاجتماعية. حيث تعثرت بفعل الزلزال النازي، ثم استرجعت عافيتها خلال الخمسينات، ثم مثلت إرهابا للعديد من التيارات الأخرى التي عرفها الفكر الإنساني في مجالات مختلفة: (الفن والعلم الاجتماعي)، على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين. فنقدتها للتفسير القائم الذي يقوم على الشرح، هو الذي أعطى دفعة لحركة التأويل التي تسعى إلى التفسير ومن ثمة الفهم، وبذلك كانت الحركة النقدية قوة لدعم أصحاب التأويل، كما شكلت النظرية النقدية إرهابا لفكرة ما بعد الحداثة، ربما دون أن تسعى إلى ذلك.

ولعل الأساس الأول للنظرية النقدية هو رفض بعض الأفكار الجوهرية للمدارس الفكرية التي كانت تنصدر مسرح الفكر الغربي آنذاك، خاصة في علم الاجتماع. فانطلقت من نقد الوضعية سواء المحدث أو التقليدية ونقدت الماركسية الأصولية، ونقدت النظريات الكبرى والتعميمات الكاسحة بكافة أنواعها وتوجهاتها، وكان ذلك بداية تأسيس لوضع جديد أصبحت فيه الحياة اليومية للناس في المجتمع هي محل الاهتمام الأول.

أما على الصعيد المنهجي فقد رمت النظرية النقدية بكامل ثقلها على التوجه الأمبيريقى** في البحث الاجتماعي وهو نقد مترتب على رؤيتها للواقع الإنساني، ومتأسس على نظريتها في المعرفة. فهي شكل من أشكال المذهب العقلي، تختلف عن الذين يقولون بالمعرفة الحسية. وترى النظرية النقدية أننا نستطيع من واقع فكرة العقلانية أن نستنتج الشكل الأساسي للمجتمع العقلاني. فنحن جميعا انطلاقا من كوننا بشر نملك خاصية التفكير العقلي الرشيد. ومن هنا فإن المجتمع الرشيد هو ذلك الذي نشارك فيه جميعا من أجل خلق بيئتنا وتعديلها على النحو الذي نريده لأنفسنا.

وهذه النقطة هي التي تزودنا بالمعيار الذي على أساسه نستطيع تقويم ونقد المجتمعات القائمة في الحاضر وهي مجتمعات تستبعد من المشاركة في حياتها الاقتصادية والسياسية بوصفها تمثل بؤرا محتملة لرفع لواء المعارضة كالجماعات الإثنية أو الطلابية. ولعل من أشهر الأعمال التي صدرت لمدرسة فرنكفورت كتاب: "الشخصية التسلطية" ل: "أدرنو" وزملاؤه، وكتاب: "الحب والحضارة" ل: "هربرت

* وهي تعرف حاليا باسم مدرسة فرنكفورت التي تأسست في عام 1923 كمركز للبحوث ذات التوجه الاشتراكي

** قد تعني الأمبيريقية هنا الاحتكام إلى الواقع بحيث نلجأ في إطار الأمبيريقية إلى مناهج كمية كما نستعين بالمنهج الكيفية، فالأمبيريقية بمعناها الواسع تأخذ بعين الاعتبار (الوثائق التاريخية، التراجم الشخصية، السجلات الحكومية..)، كما تحاول ضبط الملاحظة. وهي لا يمكن أن تقترب من الواقع إلا في ضوء مفاهيم نظرية معينة تحدد لها المقصود بالفعل الاجتماعي، والدور الاجتماعي، والجماعة. وغيرها.

ماركيوز"، اللذان اعتمدا على التحليل النفسي لكي يقدموا نظرية في الايدولوجيا، تفسر لنا كيف يخضع الناس للسيطرة، أو بالأحرى كيف يريد الناس الخضوع للسيطرة⁽¹⁾.

وسلك "هابرماس" منحى آخر مدعم بوعيه في تشييد نظرية اجتماعية. أستخدم التحليل النفسي كنموذج لوصف ما يقصده بالعلم التحرري أو العلم الذي يخدم وظيفة تحرير العقل البشري. فهو لا يقتصر على إنتاج معرفة جديدة فحسب، وإنما يمكننا من أن نصبح واعين بأنفسنا وقادرين على تغيير أنفسنا كذلك.

هكذا فإن المدرسة النقدية قد احتفت بتشديد النظريات وأثارت الفكر النظري في علم الاجتماع من خلال نقدها للواقع الاجتماعي المعاصر، ولبنى النظرية التي تتولى التنظير لهذا الواقع وتفسيره. إذن فهي لم ترفض التنظير ولم تشكك فيه مثل ما فعل منظرو ما بعد الحداثة. هذا ويمكن فهم النزعة النقدية للمبيريكية التي كانت مسيطرة في علم الاجتماع بوصفها تفتيتا للواقع من شأنه أن يؤدي إلى حجب رؤية الكل (الذي هو أكبر من مجموع الأجزاء)، حيث يرجع لها الفضل الكبير في كشف الهيمنة بأنواعها في المجتمع الحديث، خاصة هيمنة الثقافات الأقوى على الثقافات الأضعف وفضحها للمركزية الأوروبية التي تجد أقوى تمثيل لها في نظريات التحديث. والنتيجة الأخرى لها هي الاحتفاء بالخصوصية الثقافية وبالروح المحلية والتي تتجسد في ازدهار دراسة الثقافات الفرعية خاصة في حقلي علم الاجتماع والانثروبولوجيا.

وهذا الاهتمام ببعدي: "القوة" و"المعرفة" في المجتمع كان علامة على اهتمام أوسع واشتغال أكثر تركيزا بمفهوم العلم - خاصة العلم الاجتماعي - في المجتمع المعاصر، وكان من ثمار ذلك الاجتهاد في تعريف ما هو علمي في العلم الاجتماعي، إبرازا لخصوصية ذلك العلم وكذلك تسليط الضوء على الدور السياسي لعلماء الاجتماع، انطلاقا من نقد دورهم خلال النصف الأول من القرن العشرين، وانتهاء بدعوتهم إلى الاضطلاع بدور سياسي ينهض على وعي جديد، ويخلق لهذا العلم دورا جديدا يختلف عن دوره الحالي، خاصة الاستخدام اللاأخلاقي لنتائج العلوم الطبيعية.

خامسا: فكر ما بعد الحداثة:

وجد العلماء الاجتماعيون أنفسهم في موقف شديد الشبه بزملائهم العلماء الطبيعيون من حيث استغلالهم من طرف السلطات في كثير من الدول، التي تسخر جهودهم وعلمهم لزلزلة بعض نظم

(1) ديرك لايدر، قضايا التنظير في البحث الاجتماعي، ترجمة: عدلي السمري، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2000، ص 17.

الحكم أو إثارة القلاقل وشق الصفوف أو إشعال الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية أو غيرها من أساليب الهاء الشعوب عن أطماع مستغليها.

ومن هنا بدأت الأبعاد الأخلاقية في ممارسة العلم الاجتماعي تأخذ مكانة بارزة وتلفت إليها كل الأنظار فنشطت حركة وضع المواثيق الأخلاقية التي تضبط ممارسة البحث العلمي ونشر نتائجه ووضعها موضع التطبيق وتقويم أثارها بعد ذلك.

ومن هنا يظهر أيضا التأكيد على نسبية الحقيقة الاجتماعية وإمكانية تعددها بتعدد المنظورات وضرورة تغييرها المستمر وهذا الطرح يتنافى مع الأسس التي بنيت عليها النظريات الكبرى والتعميمات الكاسحة، والقواعد التي تدعي العمومية.

لو أننا سائرنا النقد الذي جاء به تيارات "ما بعد الحداثة" فقد يفهم على أنه إسقاط لدور التنظير في توجيه البحث الاجتماعي، وهدم لعلاقة الممارسة البحثية بالتنظير كرافد من شأنه أن يولد نظريات جديدة أو يقوم على تعديل نظرية قائمة أو دحضها. وقبول هذا الطرح - ما بعد الحداثي - قد يؤدي إلى انهيار إمكانية التواصل بين الباحثين فيما بينهم من ناحية وبين مجتمعهم من ناحية أخرى، كما يتنافى هذا الطرح مع إمكانية التراكم كخاصية من خصائص الثقافة البشرية. وهناك أصوات تصدت لأفكار ما بعد الحداثة من بينهم (نيل سملسر، وبوديوار، وجيدنز، وغيرهم). بعضهم تصدى لفكر ما بعد الحداثة بالرفض التام والبعض الآخر بمحاولة إدخال بعض التعديلات والتوفيق بينها وبين الحداثة لكي يتحقق نوع من تصحيح المسيرة من أجل خلق التوافق والقدرة على الاستمرار.

ظهرت بعض المحاولات لإنقاذ التنظير في علم الاجتماع من نقد ما بعد الحداثة تقوم المحاولات الأولى على فرز واستبعاد المحتوى الأيديولوجي للنظريات العامة على اعتبار أن هذا التوجه الأيديولوجي يعتبر عقبة في سبيل تشييد نظريات عامة مقنعة. أما المحاولات الثانية فهي النظر إلى النظريات العامة ليس كنظريات وإنما كنوع من الأدوات لتوجيه البحث الأميريقي، وتدعو المحاولات الثالثة إلى نظريات كلية تتسم بتعدد المداخل ولكنهما مع ذلك متسقة داخليا ومن ثمة تسمح بتفسير طائفة اعرض من المواقف والأوضاع الاجتماعية⁽¹⁾.

على هذا الطرح يصبح التساؤل المطروح هل النظريات السوسيولوجية - خاصة ذات التفسيرات الشمولية - أصبحت عاجزة عن تفسير الواقع الاجتماعي؟ وإن كان كذلك هل تحتاج إلى تعديل أم

(1) نفس المرجع السابق، ص 28.

إلى بديل؟. ما هي شروط هذا البناء الجديد إن أمكن وجوده؟ وما هي عراقيل عدم إمكانية وجوده؟. كيف يمكن للتنظير أن يحافظ على ارتباطه بالسياق الاجتماعي والظرف التاريخي وتحافظ على صلتها بالواقع الذي تنتمي إليه؟.

سادسا: محاولة الباحث عن توليف نظري كمقاربة للدراسة:

من خلال المقاربات السابقة وجدنا أن هناك تشابه فيما يخص مفهوم "الانعكاسية الاجتماعية" حيث يشير المفهوم عند "غيدنز" إلى حالات التفكير المستمر بالظروف التي تكتنف حياتنا والتكامل والتمعن فيها، بما في ذلك أنماط السلوك والممارسات والأفكار التي نزاولها. بحيث تظل لدينا وفي جميع الأحوال القدرة على التعديل والتغيير على الصعيدين الفردي والجماعي، أي أننا لم نفقد بعد سيطرتنا على المستقبل.

أما مفهوم "الممارسة الانعكاسية" عند "بورديو" فتذهب في اتجاه اكتساب المزيد من الحرية عن طريق تقديم البدائل والطرق اللازمة لتغيير الشروط الموضوعية... الخ. وعند "ألان تورين" تتجسد من خلال تحرير موضوع علم الاجتماع من تشويش الخطاب الأيديولوجي الذي تمارسه السلطة، بحيث إذا لم يتحرر يكون عاجزا عن تفسير الذات الموضوع، إذ يفرق بين الواقع الاجتماعي الذي يكون خاضعا للخطاب الأيديولوجي، والواقع السوسيولوجي هو الذي يتجه العلاقات الاجتماعية كموضوع لعلم الاجتماع ويفسر السلوكات انطلاقا من أوضاع، يبينه الباحث بحيث يكون محررا من أي خطاب أيديولوجي.

أما عند المدرسة النقدية فنجد الممارسة السوسيولوجية تكمن في مراجعة وتقييم شامل وموضوعي للوقائع والأفعال، كما مراجعة المعايير التي أصابها العجز وتجاوز علم الاجتماع التقليدي الذي أصبح عاجزا عن تفسير التغيرات الطارئة على المجتمع الرأسمالي الحديث. كما تعمل هذه الممارسة على تجاوز الوضعية والماركسية الأصولية، وتعدّي النظريات الكبرى والتفسيرات الكاسحة، وتجاوز التوجه الأميريقي، والرجوع إلى فكرة العقلانية التي تقودنا إلى المجتمع الرشيد نشارك في بنائه بأنفسنا من أجل خلق بيئتنا.

فمفهوم الانعكاسية، أحد المفاهيم المستعارة من العلوم الطبيعية، وهو متاح للجميع، وكل منظر يوظفه في نظريته بالطريقة الملائمة، فهذه المقاربات كان لها توظيف للمفهوم مختلف، ولكنه في النهاية له أساس مشترك، هو الأساس العلمي الطبيعي، فالوعي الانعكاسي، بعبارة بسيطة هو النظرة الناقدة

للتائج، والاستفادة من ذلك في تعظيم بدايات البحث والتنظير، ونحن في حالة ممارسة انعكاسية، لا بد في كل الأحوال، أن تؤتي ثمارها في إعادة فهم وقراءة هذا العالم الكبير.

فدراسة العلاقات الاجتماعية يفسر عالم الاجتماع الاجتماعي بالاجتماعي كما أكد على ذلك "بورديو" و"الان تورين" ومن قبله "دوركهايم" وقبلهما "ابن خلدون".

لكي ندرس العلاقات الاجتماعية لا بد أن يكون الفاعلين الاجتماعيين ينتمون إلى نفس المجموعة الاجتماعية، فمثلا إذا تحدثنا عن العلاقة بين الأب والابن فحتما نكون بصدد دراسة العائلة، وإذا تكلمنا عن الأستاذ والتلميذ فلا بد أن ندرس المدرسة وهكذا تكون العلاقات التي تحدد موضوع الدراسة السوسيولوجية.

لعله يجدر التنبيه بأهمية التفاوض بين النظرية والممارسة وضرورة إنتاج علم الاجتماع ذي الصلة بالمجتمع في مناطق الأطراف، بإضاءة الضوء على التحركات نحو أنواع مختلفة من الجمهور وساحات المنافسة التي لديها إمكانات لتكون بديلة لنزعة الهيمنة كما أنها تضعف الاعتراف والتوجه نحو الساحات المرموقة المركزية للمنافسة. وقد بينت أن الدراسات التاريخية قد كشفت أنه كان هناك تداولاً للمعرفة بين بلدان الجنوب في كثير من الأحيان من خلال التفاوض بين النظرية والممارسة وليس من خلال الاهتمامات الأكاديمية البحتة. وتوجد أمثلة من خلال الحركات المناهضة للاستعمار والمناقشات الفكرية التي ولدت من التفاوض المستمر مع الممارسة السياسية.

حيث ثارت في الدوائر السوسيولوجية -في القرن الماضي واستمرت إلى هذا القرن- مناقشات كثيرة حول النظرية السوسيولوجية ومدى كفاءتها الامبيريقية في وصف الواقع وتفسيره، وأثارت تلك المناقشات مجموعة من القضايا الجديدة مثل علاقة علم الاجتماع بالايديولوجيا، وعلاقته بالدولة، ودور الظروف الاجتماعية -القائمة والقادمة- في تفسير مساره، وأثارت هذه القضايا بدورها جدلا حول قضايا أخرى مثل الموضوعية، والتحرر من القيم.

وعلى مستوى مجتمعات العالم الثالث دار حوار -ويدور حتى الآن- على مدى انطباق النظريات السوسيولوجية الغربية على المجتمع النامي. إذ ونحن نمارس الحوار من اجل التوصل إلى نظرية صالحة لتفسير واقعنا يجعنا لا نغض الطرف على ضرورة الوعي بطبيعة النظرية السوسيولوجية نفسها ومعرفة ظهورها و نشأتها وتكوينها، وهذا من اجل تفادي المثالب والمخاطر التي قد تنجم عن تطبيق

هذه النظريات -التي نشأت وتكونت في مجتمعات تختلف طبيعتها عن طبيعة مجتمعاتنا- على واقع مجتمعا أو محاولة تطوير بعض عناصره لتناسب مع المقولات الأساسية لهذه النظريات⁽¹⁾.

لذلك فانه تجدر الإشارة إلى أن هذه المقاربات رغم أنها أضاءت لنا الطريق من خلال مجموعة من المفاهيم التي تم التحليل من خلالها ورغم أنها شكلت بالنسبة لنا منظار من أجل المرور إلى الواقع. إلا أنها تبقى عاجزة عن تفسير واقعنا الاجتماعي لأن النظرية السوسيولوجية اليوم تفقد الكثير من الكفاءة الامبيريقية التي امتلكتها في السابق وهذا حتى في الواقع الذي نشأت فيه، بحيث أصبحت غير قادرة على تفسير جوانب واقعنا الاجتماعي.

حيث تهتم الممارسة السوسيولوجية بتفسير الواقع الاجتماعي وهذا بالرجوع إلى النظرية الاجتماعية العامة، والمقولات النظرية التي تحدد المرتكزات الرئيسية، والأبعاد الحقيقية للمسائل الاجتماعية في سبيل استشفاف هذا الواقع. ثم إن تلك المقاربات النظرية يجب أن تمتحن في ضوء الواقع الاجتماعي نفسه، وفي ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم فيه لأن ذلك الواقع هو المحك الأول والأخير لصحة تلك المقولات والافتراضات المجردة ودقتها.

بدأت الأبحاث الامبيريقية التي تحاول فهم وتشخيص الواقع الاجتماعي -دون الرجوع غالبا إلى المقاربات النظرية- في البداية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكلت المناهج والآليات الكيفية، كالمقابلات والمجموعات البؤرية، والملاحظة، والملاحظة بالمشاركة والسيرة الذاتية، آليات منهجية متميزة ساعدت الباحثين في العلوم الاجتماعية على الاقتراب أكثر من استكشاف خبايا الظواهر الإنسانية، خصوصا تلك التي ترتبط بإشكالات البحث في مواضيع القيم، كالسلوكات والمواقف والتوجهات والتصورات.. لكن إلى أي حد يمكن الثقة في هذه المناهج واعتبارها آليات متماسكة تنتج عنها بالضرورة نتائج تعكس الواقع المدروس.

لذلك حاولنا في هذه الدراسة الانطلاق من المقاربة النظرية من أجل مساعدتنا في توجيه مفاهيم البحث من جهة ومن أجل استعمالها كإطار للتحليل من جهة أخرى دون الادعاء بأنها تصلح كمقاربة للدراسة للأسباب التي ذكرناها أنفا ولأسباب أخرى لا يتسع المقام لذكرها.

(1) أحمد زايد، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية، دار الكتاب المصرية، القاهرة، 2000، ص22.

خلاصة:

إن الخاصية المجردة للظواهر الاجتماعية تجعل من الصعوبة بمكان تعريف المرجعيات الاجتماعية، فالكينونة الاجتماعية حتى عندما تكون واقعا لا يمكن لمسها بشكل مباشر سواء بالاستعانة بالمقاربة كإطار للتحليل من قبل الباحث الاجتماعي كفاعل ومنتج للمعرفة، أو من قبل المدلي بالمعلومات كأحد مصادر وأدوات المعطيات حول الواقع الاجتماعي. حيث تفرض نفسها من خلال هذه الثنائية قضية العلاقة بين الباحث وموضوع البحث.

كما أن استناد العلم إلى إحياءات أيديولوجية - مثل ما عبر عنه ألان تورين - توجه مساره لا يقود إلى عدم الثقة بحقيقته. وهذا يعني أنه يجب التفريق بين شروط نشوء العلم وتطوره، ومشكلة الحقيقة في العلوم بصفة عامة.

هذه المسائل التي ذكرت، والتي تعالجها الإبستمولوجيا، تجعل القول صحيحاً بأن هناك إبستمولوجية عامة موضوعها العلم من دون تمييز العلوم الطبيعية من العلوم الإنسانية.

واستناداً إلى ذلك، فإن الإبستمولوجيا مع كونها مبحثاً حاز على استقلاله النسبي في السنوات الأخيرة. حيث تسعى الإبستمولوجيا إلى صوغ نظرية عامة في المعرفة العلمية. وهي تعالج مسائل العلم. لأن السؤال الأساسي الذي يكون خلف معالجتها هو: ماذا يجب أن يكون عليه العلم؟. غير أن الإبستمولوجيا العامة لا تنفي وجود مشكلات إبستمولوجية لزمرة من العلوم أو لعلم جزئي. ومن ثم فإن هناك إبستمولوجيا خاصة وإبستمولوجيا جزئية، إلى جانب الإبستمولوجيا العامة.

كما أن هناك مشكلات خاصة بالعلوم الاجتماعية: كالموضوعية والفهم والتفسير والجانب الأيديولوجي لأحكامها. والعلاقة بين المنطقي والتاريخي في المعرفة الإنسانية، وإمكانية قيام نظرية اجتماعية، وهل هناك ملامح قانونية عامة في الصيرورة الاجتماعية أم أن الواقعة الاجتماعية واقعة فذة ولديها خصوصية حسب الواقع الاجتماعي الذي نشأت فيه؟.

الفصل الخامس:

الممارسة السوسيولوجية كوعي ابستمولوجي

تمهيد

أولاً: المعرفة العلمية بين المفهوم والممارسة

ثانياً: الابستمولوجيا في وعي العقل العربي

ثالثاً: علم الاجتماع المعرفة كممارسة سوسيولوجية

خلاصة

تمهيد:

سوف نتناول في هذا الفصل الممارسة السوسيولوجية كمعرفة علمية وكطرح إبستمولوجي، في هذا السياق تطرقنا بداية إلى المعرفة العلمية من حيث المفهوم والنشأة ومسألة التنظير، حيث تناولنا لمحة عن المعرفة بصفة عامة ثم عرجنا بنوع من التركيز على المعرفة العلمية من حيث المفهوم، والنشأة، والأنواع والخصائص، وكذا تصنيف لأهم مصادر المعرفة حسب المذاهب العلمية والفلسفية، ثم عرجنا إلى نظرية العلم "الابستمولوجيا" وعلاقتها ببعض العلوم القريبة منه، كنظرية المعرفة، وفلسفة العلم، وتاريخ العلم والتحليل الاجتماعي للمعرفة، ثم علاقة نظرية المعرفة بالعلوم الاجتماعية بصفة عامة. وفي الأخير حاولنا توضيح طبيعة التفاعل بين ثلاثية: المعرفة، العقل والابستمولوجيا، وذلك بعرض حول جدلية العقل في الوعي العربي والغربي معاً، ثم التطرق إلى علاقة الابستمولوجيا بتطور دلالات المفاهيم السوسيولوجية، وكذا عرض بسيط لمحاولة تحليل الجابري للنظم الثلاث لإنتاج المعرفة لدى العقل العربي وهي: البيان والبرهان والعرفان، وتطرقنا إلى فرع علمي يهتم بهذا المجال هو علم الاجتماع المعرفة من حيث المفهوم والنشأة مع قراءة مختصرة لأهم الإسهامات النظرية في مجال سوسيولوجيا المعرفة، ثم المضامين الأيديولوجية لنظرية سوسيولوجيا المعرفة.

أولاً: المعرفة العلمية بين المفهوم والممارسة:

أ: ماهية المعرفة عامة:

I. مفهوم المعرفة: لا يوجد مفهوم وحيد للمعرفة بل تتعدد المفاهيم حسب تعدد العلوم والمقاربات والادبيولوجيات والفلسفات، إذ نجد عدد لا محدود من التعاريف تختلف باختلاف مجالات الاهتمام، وكذا مداخل العلوم وسوف نحاول إيجاز بعض المفاهيم القريبة من اللغة السوسiolinguistic.

1. المعرفة لغة: تزخر المعاجم اللغوية بالعديد من التعاريف للمعرفة منها:

ورد في معجم متن اللغة أن المعرفة مصدر للفعل "عرف" يعرف، عرفانا ومعرفة الشيء أي أدركه بحاسة من حواسه، فهو عارف ومعروف، وعرف، وعرف فلان أي أصابته العرّة فهو معروف⁽¹⁾.

وجاء في المعجم الوسيط عن المعرفة: «عرف يعرف معرفة وعرفانا وعرفة وعرفانا أي علم»⁽²⁾.

كما وردت لفظة معرفة في العديد من المواضع في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾. وكمقابل للفظّة المعرفة في اللغة العربية، تستخدم كلمة (Knowledge) في الانجليزية المشتقة من اللفظة اللاتينية (Cognoscere)، وفي شرح المفردة فقد وردت كل من: علم، دراية، خبرة، كمقابلات لها وعلم- درى - ميز، تقابل الفعل⁽¹⁾ (Know).

وقد ورد تعريف كلمة (knowledge) في قاموس (Oxford) بأنها: «الحقائق والفهم والمهارات التي اكتسبها الإنسان من خلال الخبرة والتعلم».

وإذا كان استخدام لفظة معرفة في لفظة واحدة في اللغة الانجليزية فإن اللغة الفرنسية نجد استخدامها أعقد إذ تم إحصاء أكثر من (27) استخداما لمصطلح المعرفة في اللغة الفرنسية، ونجد أن الأكثر استخداما وشيوعا هما لفظتي (Savoir, Connaissance) حيث تشير إلى: علم، معرفة، دراية تحصيل⁽²⁾.

(1) رضا احمد، معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960، مج4، ص78.

(2) Elias Edward, *Elias collegiate dictionary: English Arabic*, Elias modern publishing house, 1995, p278.

(1) Oxford: *Advanced learner's dictionary*: 5th ed, London: Oxford, 1995, p655.

(2) Grand usuel Larousse : *dictionnaire Encyclopédique*, Paris ; Larousse, 1997, t2, p1717.

2. **المعرفة اصطلاحاً:** ينظر المفكرون إلى المعرفة من عدة مداخل متباينة، قد تكون مجرد وصف لحالة الفهم من خلال إمعان الذهن أو تعقيل العقل، من أجل الفهم وإدراك الحقائق وقد ينظر إلى المعرفة على أنها شيء: عناصر (يمكن أن تحزن وتعالج)، وهذا يعني وضعها في صياغ كل ما يمكن تخزينه أو معالجته، وبطريقة جدلية يوجد مدخل عملي ينظر إلى المعرفة باعتبارها عملية ممارسة للخبرة، وهذا المدخل يتجاوز المدخل التقليدي الجامد الذي يحصر المعرفة في حلقة نتاج عقلي أو ذهني.

فالمعرفة حسب المدخل العملي الحركي ليست معطى، وإنما هي صيرورة متواصلة ومستمرة من جهود اكتساب الحقائق والخبرات الجديدة.

وأخيراً يمكن فهم المعرفة على أنها: قدرات كامنة للتأثير على العمل والفعل الموجه نحو المستقبل أي محاولة فهم المعرفة على أنها جدارة جوهرية وطاقات كامنة للعمل الفاعل والمؤثر⁽¹⁾.

هذه المداخل المختلفة للمعرفة تؤدي بالضرورة إلى نظرات منهجية متباينة لدور المعرفة وتشكلها في شتى المجالات الاجتماعية المختلفة، إذ أن فهم المعرفة على أنها كينونة أو أشياء مكتسبة ترتبط بإمكانية الحصول على فهم المعلومات واستقطابها وتوطينها وتوظيفها وحسن استغلالها ثم إنتاجها، إذ أن فهم المعرفة على أنها كينونة: يعني اعتبار المعرفة منتج وسلعة، إلا أنه لا يجدر بها أن تكون كذلك وكما قال إدوارد سعيد عن المعرفة: تريد أن تختلف نوعياً وتقوم عوضاً عن السلعة والتكرار غير الناقد أو الإنتاج الآلي، فليست المعرفة مجرد الحقائق ولكن ضرورة البحث عن كيفية ربط تلك الحقائق بحقائق أخرى، كيف تتكون الحقائق في الأساس؟، هل ترتبط بافتراضات أو نظريات، وكيف يمكن الحكم على العلاقة بين "الحقيقة والمصالح"⁽²⁾.

هذه هي بعض القضايا الجوهرية عندما نتطرق إلى مسألة المعرفة، وهي مسألة معقدة ومتعددة الجوانب، وتحتاج بالتالي إلى مداخل متعددة لفهمها والإحاطة بها.

فالمعرفة إذن هي: توليفة ثرية ومتنوعة من البنى الرمزية التي تتجاوز المعلومات والخبرات إلى التفاعل الحي والمؤثر مع الواقع الإنساني بكل تداعياته وتناقضاته وتحدياته. إن المعرفة تكوين متغير ومتعدد الأبعاد، متباين الأوجه، متنوع المصادر، والطبيعة بما تنظمه من معلومات وخبرات وأحكام وإدراك، وبما تضيفه عملية التعلم المستمر من حقائق تولد حقائق جديدة، من خلال تلاقي الحقائق مع

(1) سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة "المفاهيم النظم العمليات"، دار المناهج، الأردن، ط1، 1007، ص 29.

(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص35.

الواقع وما يعتمد من حركات ومشكلات وتناقضات تسأل أصحابها باستمرار عن الحلول العلمية الشاملة⁽³⁾.

يتناول الحقل الفلسفي المعرفة كلفظ له مدلول عام من حيث أنه يشير إلى فعل المعرفة في حد ذاته، و إلى ظاهرة المعرفة (علاقة الذات بالموضوع)، و إلى النتيجة المستفادة. ويتميز مدلوله من خلال معاني الملاحظة والفهم والتصور، ويتعارض مع الظن والتخمين والتقدير⁽¹⁾. والمعرفة حسب القاموس الفلسفي هي: «فعل الفكر الذي يطرح شيئاً ما طرحاً مشدداً، وهي تمثل موضوع فكري معين حقيقياً أو واقعياً بالعقل⁽²⁾».

وأشار علماء الاجتماع إلى المعرفة بأنها: العملية التي يدرك بمقتضاها الفرد ويفسر ما يحيط به، ويشمل الإدراك مجموعة المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر المحيطة به⁽³⁾.

ب: أنواع المعرفة وأشكالها

بصورة عامة ، فإن مفهوم المعرفة عادة ما يشير إلى معنيين متداخلين ومتكاملين هما :

1) الفعل العقلي الذي يدرك الظواهر الموضوعية «عملية انعكاس الظواهر في الوعي».

2) نتيجة ذلك الفعل، أي حصول صورة الشيء في الذهن.

إن العملية المعرفية عملية معقدة ، وهي تتعلق أساساً بطرفين اثنين هما : العارف والمعروف ، المدرك والمدرك (بكسر الراء وفتحها). وهي على صلة وثيقة وعلاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوعي والواقع: هذان الطرفان يمثلان وجهها الميدالية المعرفية وظهرها ، ويخضعان لجدلية الوحدة والتمايز، أي أن كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به في نفس الوقت .

ويمكن الإشارة إلى أن هناك ثلاث أنواع من المعرفة هي: المعرفة بالخبرة، المعرفة الفلسفية المعرفة العلمية.

I. المعرفة بالخبرة: وهي تعرف كذلك بالمعرفة الحسية، حيث لا تتعدى حدود الإدراك الحسي

العادي دون الولوج إلى فهم الظواهر سواء بربطها بغيرها، أو التعمق في بحث أسبابها ونتائجها.

(3) سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 31.

(1) A.Hélou Abdou, **le vocabulaire philosophique**. Beyrouth ; Librairie de leben, 1994.

(2) Legrand Gérard, **Dictionnaire de philosophie**, Paris ; Bordas, 1995, p63.

(3) Badawi Zaki, **Dictionnaire of sociology science**. Beyrouth ; Library of lobnane, 1985.

ويحدث ذلك بحكم العادة أو الإدراك الحسي العادي، فمعرفة الإنسان العادي بتعاقب الليل والنهار، وأنه إذا ألقى بأي جسم من اعلي سقط باتجاه الأرض، و أن المرأة لا تنجب بعد سن الخمسين، دون معرفة الأسباب والعلل التي تتحكم في الظواهر أو الأمثلة السابقة. ويتعد هذا النوع من المعرفة عن خصائص الموضوعية العلمية، وتعتمد على ما يتمتع به الفرد من فطنة وبداهة لذلك فهي اقرب إلى الانطباعية منها إلى الموضوعية، وعادة ما تتخذ شكلا من أشكال التعصب، وتميل بالفرد إلى أن يلجأ إلى تفسيرات غيبية أو خرافية، أو غير منطقية يبرر بها ما يعتقد من أفكار مما يجعلها مليئة بالتناقضات لأن كل نوع من أنواع المعرفة بالخبرة ينبثق عن خبرة معينة هي قطعا تختلف عن الأخرى⁽¹⁾.

II. المعرفة الفلسفية: لقد تجاوزت المعرفة الفلسفية حدود الواقع والعالم الطبيعي حتى أصبح يقال أن الفلسفة هي أسمى مراحل المعرفة، بارتفاعها للبحث فيما بعد الطبيعة، والاهتمام بالوجود كله: علله ومبادئه الأولى، وطبيعة الكون، ووجود الله، وخلود النفس، والحياة والموت. وتهتم الفلسفة بالتأمل في الأسباب البعيدة التي تتعدى ما يقع تحت النظر، وتسمعه الأذن، وتلمسها اليد لتبتعد عن الواقع المادي.

وهي لا تهتم بالجزئيات بل تحاول البحث عن المبادئ العقلية للوجود، وتفسير الأشياء في ضوء عللها، ومبادئها الأولى، ولذا كان التعميم الفلسفي هو أوسع درجات التعميم، باعتباره يعبر عن المبادئ العليا التي تخضع لها الأشياء، وقد يعتمد الفيلسوف على منهج الاستنباط فيستخرج الجزئيات من العموميات، والنتائج من المبادئ.

وقد يصل الأمر بالفلسفة إلى حد البرهنة على قيمة المنطق ذاته، وقيمة العقل ذاته وهي أمور قد تبدو بديهية للعلم. ومثاله عند الفلاسفة القدماء في البحث حول قيمة اليقين والشك وعند فلاسفة العصور الحديثة إلى البحث في قيمة المعرفة.

لقد ظل الفلاسفة لمدة طويلة يمارسون العلم والفلسفة في أن واحد وساد النوع من المعرفة الذي يختلط به العلم بالفلسفة يهدف إلى تفسير الأشياء بالرجوع إلى عللها ومبادئها الأولى. ومعرفة قوانينها التجريبية والرياضية، أما الفلسفة فهي تفسير الطبيعة نفسها بالرجوع إلى تفسير مبادئها الأولى وذلك باستخدام وسائل التفكير التي لا تقبل بالتجربة ولا بالرياضيات... واخذ العلم بعد

(1) حسين عبد الحميد احمد رشوان، نظرية المعرفة والمجتمع "دراسة في علم الاجتماع المعرفة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 6، 5.

ذلك يحدد مجالاته بعدما فشلت الفلسفة في احتوائه إذ سرعان ما انفصل عنها حين تقدم العلم الطبيعي القائم على التجربة فأصبح مجال العلم هو تفسير ظواهر الطبيعة بالرجوع إلى أسبابها والتي هي في الحقيقة كامنة فيها وليست متعالية عليها كما تعتقد الفلسفة.

وتختلف المعرفة الفلسفية عن المعرفة العلمية من حيث المنهج وأسلوب التفكير، فالفيلسوف لا يبدأ كالباحث العلمي من حيث انتهى الآخرون، بل يتخذ لنفسه نقطة بدءاً جديدة في التفكير فيضع جانباً ما تردد قبله من معارف فلسفية ليبدأ في تجربة جديدة بطريقة ذاتية أو شخصية بحتة، فعلى سبيل المثال: لقد شكك ديكارت في كل ما سبق من معارف وطرح جانباً مختلف الأفكار والنظريات التي سبقتها⁽¹⁾.

وتتميز الفلسفة بمقدرتها على التساؤل عن مكونات الفكر، منطق التاريخ ومفاصل السلطة، ومن أجل ذلك تحتاج إلى نوع من الانسجام أو النسقية في برهنتها، إذ أن الفلسفة لا يمكنها أن تنتج نصاً فلسفياً كلياً بدون السقوط في الانغلاق النسقي. إذ يقول **ماركس هوركايمر**: «إن أستاذنا في الفلسفة علمنا أنه لكي يصبح المرء فيلسوفاً فإنه من الضروري أن يعرف العلوم الطبيعية، وأن يكون له دراية بشيء من الفن والموسيقى والتأليف⁽²⁾».

فالفلسفة بقدر ما يتعين عليها استلهاً العلوم الأخرى والاستفادة من الفن والتعبيرات الجمالية المختلفة، بقدر ما يلزمها نقد كل نوع ميتافيزيقي يفصل الفكر عن صياغه الذي يعيش فيه وينتزع الإنسان من واقعه ويذهب **هربرت ماريوز (H. Marcuse)**، بعيداً عندما يعتبر: «أن النشاط الفلسفي هو النشاط الإنساني الذي تتكون فيه الفلسفة لأن النشاط الفلسفي بالمعنى الجدي للكلمة هو نمط من الوجود الإنساني باعتبار أن هذا الوجود بكل أنماطه يوضع من زاوية سؤال له معنى⁽³⁾».

III. المعرفة العلمية: تتجه المعرفة العلمية للعالم الطبيعي كموضوع وتعتبره موضوع أو واقع له خصائص مميزة، أنه مبادرات فكرية ونشاطات عقلية وطريقة للوصول إلى الحقائق الموضوعية العامة، فالمعرفة العلمية تتميز بتطبيق معايير ممنهجة، وتستقل تماماً عن التحيز الشخصي والتدخلات العاطفية والوجدانية، والمصلحة الشخصية وتقوم بتقديم تفسيرات محدودة ودقيقة للموضوعات والعمليات والعلاقات التي تقع في عالم الظواهر الطبيعية بصفة خاصة.

(1) نفس المرجع السابق، ص 9، 8.

(2) محمد نور الدين إفاية، **الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة**، إفريقيا الشرق، المغرب، ط 2، 1998، ص 20.

(3) نفس المرجع، ص 21. نقلاً عن: P.121. 1969. Ed, Denoël, Paris ; **Philosophie et Révolution**, H. Marcuse

ويستخدم الباحث قواعد المنهج العلمي في التعريف عن الأشياء والكشف عن الظواهر واستخدام الملاحظة المنظمة للظواهر، وصياغة الفروض وإجراء التجارب وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وذلك من أجل الكشف عن القوانين والنظريات التي تحكم الظواهر ويصبح بالتالي هدف العلم هو الوصول إلى النظرية⁽¹⁾.

يقول باشلار: «العلم لا يخرج من الجهل كما يخرج النور من الظلام لأن الجهل ليس له بنية بل يخرج من التصحيحات المستمرة للبناء المعرفي السابق، حتى أن بنية العلم هي إدراك أخطائه، والحقيقة العلمية هي تصحيح تاريخي لخطأ طويل، والاختبار هو تصحيح الوهم الأولي المشترك»⁽²⁾.

ومن خصائص العلم أنه:

1. امبريقي: يستبعد التأمل والخيال والتصورات المجردة والمعرفة الذاتية، وهو يتخذ من الواقع موضوعا لبحثه ودراسته ويتم في إطار هذا الواقع نفسه، ويستند إلى الملاحظة والاستقراء وتحري العلل.

2. العلم نظري: يستند إلى النظريات ويعتمد على الفروض التي تكون في البداية غير محققة بالفعل لأنها لو كانت محققة لما جرى البحث حولها وبالتالي عندما يتم التحقق من الفروض واثبات صحتها قد ترقى لتصبح نظرية.

وتعتبر النظرية مجموعة من القضايا والقوانين المتسقة والمرتبطة فيما بينها ارتباطا منطقيا على نحو يمكنها من تفسير أو توضيح العلاقات السببية وهي كذلك مجردة وهذا بالرغم من أن العلم يتخذ من عالم الواقع موضوعا له، وبالرغم من أن المعرفة العلمية تدور أساسا حول ملاحظات امبريقية إلا أنها تصاغ بالضرورة في شكل قضايا مجردة تتيح إمكانية التنبؤ.

3. التراكمية: النظريات العلمية يبنى بعضها فوق بعض بحيث أن النظريات الجديدة كثيرا مما تصحح وتوسع، أو تدعم أو تعزز أو تعدل، أو تدحض. ويوجد خلاف جوهري بين فلاسفة العلم حول هذه المسألة إذ هناك من يؤمن بالتطور الثوري للعلم (النظرية الثورية)*

(1) نفس المرجع السابق، ص 11، 12.

(2) غاستون باشلار، الفكر العلمي الجديد، تر: عادل العواء، مراجعة عبد الله عبد الدايم، منشورات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق، 1969، ص 93.

* النظرية الثورية تؤمن بأن تقدم العلم يتم وفق سلسلة من الثورات التي قد تحدث بدون رابطة داخلية ولعل اشد فلاسفة العلم حريصا على التقدم الثوري للعلم هو: (غاستون باشلار)، إذ يرى أن الخطأ أساسي وأولي هو الذي يضل مسيطرا على العقل البشري ما لم يعمل هذا العقل على إزاحته عن مواقعه واحدا بعد الآخر بجهد وكفاح، وصراع لا يتوقف، فكل حقيقة لابد أن تكتسب بنوع من النضال

- وهناك من يعتبر تطور العلم عبارة عن تراكمات معرفية، ومن ابرز رواد هذا الاتجاه عالم الفيزياء والفزيولوجيا والنفس: ارنست ماخ (1883-1916)⁽¹⁾.
4. **العلم ذو طابع تطبيقي:** فهو ليس بمعزل عن الحياة من خلال سعيه إلى حل المشكلات وتفسير الظواهر أو الكشف عن قوانينها والتنبؤ بمستقبلها.
5. **الموضوعية:** يسعى العلم إلى اكتشاف ومعرفة وتفسير الظواهر والأشياء كما هي موجودة ولا دخل لأهواء الباحث الشخصية أو ميولاته أو معتقداته أو عواطفه والتي قد تؤثر على ملاحظات الباحث العلمية، فالمعرفة العلمية تتسم بالحيادية النسبية.
6. **الطابع المنطقي:** يحمل العلم طابع المنطق الذي هو علم قوانين الفكر ومن خلاله يستطيع الباحث أن يقوم بعمليات الاستدلال.
7. **استخدام المنهج العلمي:** تتميز المعرفة العلمية باستخدام المناهج العلمية للبحث باستخدام الاستقراء الذي يبدأ بمعرفة ما هو خاص وجزئي وينتهي إلى ما هو عام، إذن فهو يتوصل بالاستقراء إلى تعميمات ويتحقق من صدقها باختبارها أو تطبيقها على حالات جزئية⁽²⁾.
- ولعل ما يقصد اليوم بمصطلح العلم يختلف عما قصده الأوائل فالיום أصبحنا نتحدث عن (أكاديمية العلوم)، وعن تقدم العلوم والثقافة العلمية وتطبيقات العلم في مجال التكنولوجيا: «كالفيزياء والرياضيات، وعلوم الطبيعة والحياة...» وما حاول السير على منهاجها من سائر المعارف: «كعلم الاجتماع، وعلم النفس وعلم التاريخ... الخ». وقد برز هذا المعنى الجديد متأخرا بعدما كان يرتبط ذكر هذا المصطلح مباشرة بالفلسفة.
- فنجد أن "اغوست كونت" كان واضحا عندما بين أن الفكر الإنساني قد مر بثلاث مراحل: «مرحلة التفكير اللاهوتي، ومرحلة التفكير الميتافيزيقي، ومرحلة التفكير الوضعي»، وهذه المرحلة الأخيرة هي التي تمثل نضج الفكر عند الإنسان الذي أصبح ينشد الدقة والفائدة. والوضعية ترادف عند كونت العلم كما يتجلى في: «علم الفلك والرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة...» وانطلاقا من اقتناعه بضرورة المعرفة العلمية كما نفهمها اليوم وضع "كونت" علما جديدا هو:

والانتصار، وكل معرفة لا بد أن تحارب لكي تحتل موقع الجهل. وعليه فالتقدم في العلم حسبه يكون من خلال الصراع بين القديم والجديد ولا يتحقق إلا من خلال التطهير الشاق لهذه الأخطاء.

(1) يمنى طريف الخولي، مرجع سابق، ص 25.

(2) نفس المرجع، ص 16-18.

«الفيزياء الاجتماعية أو علم الاجتماع». وأكد على ضرورة إتباع علمه الجديد للأساليب العلمية المستخدمة في الفيزياء الرياضية⁽¹⁾.

ويعتبر "هابرماس" بنظرته النقدية أن المعلومات وحدها هي التي تتماثل مع معايير نتائج العلوم التجريبية وبالتالي يحق لها أن تصلح كمعرفة بالمعنى الصارم... ومع كل تقدم علمي تخسر تصورات العالم العائدة إلى فجر الإنسانية، كما تخسر الرؤى الدينية والتفسيرات الفلسفية تربتها. وتراجع التفسيرات التي تمكن من توجهات الفعل وتصوغ المعايير، فبالقدر الذي يتنامى فيه معنى السببية، يتناقص فضاء ملكة الأخلاق⁽²⁾. فيمكن للنظرية العلمية حسب هابرماس: أن تنتج معرفة تفيد تقنيا ولكنها ليست معيارية كما أنها ليست موجهة للفعل: «فالعالم يؤسس مسار الطبيعة لكنه لا يستطيع إطلاقاً أن يصدر الأمر إلى الإنسان. الميل، الحب، الرغبة، عدم الرغبة، التمرد الوهم. كل هذه الأمور لا يعرفها العلم، وما يعيشه الإنسان ويختبره، عليه أن يفسره من صميم شيء ما، وإن يقدره حق قدره من خلال ذلك»⁽³⁾.

ج: خصائص المعرفة ومصدرها:

تعتبر المعرفة بأنها انعكاس ذاتي للواقع الموضوعي، وتسلسل تاريخي متصل الحلقات، وقد ولدت مع المنطق والفكر، وتنمو بهما ومن خلالهما كثرة لتفاعل الإنسان مع الواقع، وممارسة عملياته الحياتية وأفعاله الاجتماعية، وفي هذا يرى سور وكين أن: مصدر المعرفة يتنوع باختلاف المذاهب والمدارس الفلسفية والفكرية، إذ تعتقد المدرسة التجريبية أن مصدر المعرفة يتمثل في الإدراك الحسي، وإن مبادئ المنطق والعقل ليست سوى ترابط بين التجارب المتكررة وتذهب الدينية المثالية إلى أن أصل الحقيقة هو الوحي، ومن ثمة يصبح دور العقل ثانوياً وليس مهماً وتعتبر العقلانية الذهنية متمثلة في العقل والذهن ومقولاته ويقبل بصورة ثانوية المعرفة عن طريق الحواس وعن طريق الوحي، ولا تعترف الصوفية إلا بالحقيقة التي تأتي عن طريق الإيمان، وتختلف الصوفية عن المذهب العقلاني في كونها تقضي على المعرفة العقلية لأنها وهمية ولا تعترف إلا بالمعرفة الباطنية وتذهب المدرسة الباطنية إلى الشك المذهبي والمنهجي في إمكانية المعرفة ذات القيمة، أما المدرسة النقدية فتعترف بالعالم الظاهري دون العالم المفقار، ومن الممكن ألا يوجد هذا العالم المفقار⁽⁴⁾.

(1) عبد القادر بشتة، الاستمولوجيا مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1990، ص12.

(2) يورغن هابرماس، المعرفة والمصلحة، تر: حسن صقر، مراجعة: إبراهيم الحيدري، منشورات الجمل، كولونيا، ط1، 2001، ص318.

(3) نفس المرجع، ص318.

(4) سمير سعيد حجازي، معجم المصطلحات الحديثة في علم النفس وعلم الاجتماع ونظرية المعرفة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2005، ص150.

وهكذا نجد أن مصادر المعرفة تباينت باختلاف الاتجاهات الفكرية إلا أن الخاصية المشتركة والغالبة على مختلف الآراء هي أن المعرفة عبارة عن تجريد للواقع، وأنها ترتبط بنسق اعتقادي أو بفكر مسيطر أو ما يسمى بالايديولوجيا*.

وقد انقسم الفلاسفة والمفكرون، بخصوص إمكانية المعرفة ومصادرها إلى عدة مذاهب: فمنهم من اعتمد على دور الخبرة المباشرة، والملاحظة المباشرة والإدراك الحسي، ومنهم من اعتمد على التأمل الفكري والنظر أو التفكير العقلي، والقراءة أو الاطلاع الإلهي، ويرجع هذا كله إلى خمس مصادر رئيسية هي: «الحسن، العقل، والحدس، والإلهام، والوحي الإلهي».

I. **المذهب الحسي:** يرى أرسطو أن كل إنسان بطبعه مشوق إلى المعرفة والدليل على ذلك أننا نشعر بلذة من عمل حواسنا... فنحن جميعا في القيام بأي عمل فإننا نفضل النظر إلى الأشياء بالبصر، كونه يأتينا بأكبر قدر من المعلومات التي تجعلنا ندرك الفرق بين الموجودات⁽¹⁾.

وهكذا أصبحت المعرفة عند أرسطو مجالا هدفه الكشف عما هو كائن في الطبيعة بالحواس من خلال اعتباره أن أغلب الناس يعتقدون أن حواسهم هي وسيلتهم، وخلص إلى أن طريق المعرفة يجب أن يبدأ مما تعطيه الحواس ومن خلال ذلك يؤكد على أهمية الملاحظة.

ونجد من أنصار المذهب الحسي في فرنسا **كوندياك (1630-1704م)**، الذي أنكر كل معرفة نظرية ويقين بالمعرفة التي تنجم عن عالم الحس، وأكد أن الفرق بين معرفة الحيوان ومعرفة الإنسان يكمن في الدرجة لا في النوع، لأن مصدر المعرفة واحد عند الإنسان والحيوان وهو الحس⁽²⁾.

II. **المذهب العقلي للمعرفة:** يرى أصحاب هذا المذهب أن جوهر الطبيعة الإنسانية تتمثل في خاصيتي النطق والتفكير، مؤمنين بأن العقل هو قوة فطرية في الناس جميعا، وإن الإنسان يتلقى المعرفة والعلم من الخارج، بل من عقله من خلال مبادئ أولية، ولأن أحكام العقل مطلقة وضرورية وكلية من خلال: «ثبات معناها في الزمان والمكان، واضحة بذاتها ولها نتائج حتمية، عامة يشترك فيها الناس جميعا⁽³⁾».

* تعني دراسة وفهم الممارسات والأنشطة غير المادية والفكرية التي يزاولها الفرد في النسق الاجتماعي، ولا يقصد بهذه الممارسات غير المادية أن تكون سياسية أو اقتصادية إنما هي ممارسات فكرية ترتبط بالوعي مقابل المادة، ومن ثمة يتم إدارة وتشكل الوعي تبعا لبنية الوجود الطبقي. والسيطرة الطبقيّة نتيجة هيمنة الطبقة التي تدير وتملك بنية الإنتاج... وهذا حسب كارل ماركس.

(1) حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص 61، 62.

(2) المرجع نفسه، ص 63.

(3) المرجع نفسه، ص 67.

ويعتبر أفلاطون رائد المذهب العقلي في صورته القديمة من خلال ما اسماه بمعرفة الصور وهي تقوم على عالم ثابت هو العالم المعقول الذي يعلو عن العالم الحسي، ووصف أفلاطون المثل بأنها قائمة على عالم العقل، وإن المعرفة لا تتحقق إلا إذا تذكر الإنسان الحياة التي كانت تحياها النفس في عالم المثل قبل هبوطها إلى البدن.

اتسم مذهب ابن رشد بالعقلانية القائمة على البرهان والنظر والحكمة، كما استند توجهه العلمي إلى التجربة الطبيعية والعضوية من خلال اعتماده على العقل والربط والتحليل معلقا وشارحا لكتب أرسطو حتى لقب بالشارح الأكبر، لما كان من شروحاته السبق في التعريف بفلسفة أرسطو في الأوساط الفلسفية اللاتينية، في عهد كان الغرب جاهلا تماما بأرسطو طاليس. كما تصدى ابن رشد لمشكلات الفلسفة الإسلامية العربية بالتعليق والنقد الفلسفي والتي لم يعرف عصره مثيلا لها في النضج والإثراء. فهو من متبعي الطرق العقلية لمعرفة الصانع من خلال معرفة المصنوعات، فالمعرفة عنده تتم بالاعتماد على المنطق والقياس العقلي⁽¹⁾.

و يعترف الإسلام بقيمة العقل ويكرمه، ولكنه لا يورطه، فالإسلام قد نهى عن الخوض في كنه الذات العليا، ويقتصر العقل على مادون الغيبات ويوجهه بالخصوص إلى: «ما وراء الطبيعة أي العقائد الخاصة بالله سبحانه وتعالى، وكذلك المسائل الأخلاقية، وكذا في مسائل التشريع التي ينظم بها المجتمع⁽²⁾» .

أما الصورة الحديثة للمذهب العقلي نجدها في فلسفة ديكرت الذي رفض المذهب الحسي وآمن بالمعرفة العقلية، واعتبر أن الحقيقة قائمة في العقل وأنه هو أداة المعرفة ولا وجود للحقيقة خارج الفكر من خلال مقولته الشهيرة: «أنا أفكر إذن أنا موجود». وميز ديكرت بين الأفكار الفطرية والأفكار الحادثة والأفكار الخيالية. وذهب إلى أن العقل يستخدم عمليتان للوصول إلى المعرفة أو (اليقين الرياضي)، هما: "الحدس والاستنباط"⁽³⁾.

III. المعرفة بالتجربة: يرى أصحاب هذا المذهب أن الحواس هي مصدر المعرفة الإنسانية، وهذا النوع من المعرفة هو الغالب في حياتنا اليومية ويمدنا بخبراتنا ويعيننا على حل المشكلات التي تواجهنا، وهذا النوع من المعرفة الذي يقوم على التجربة الحسية وحدها هو الطريقة الوحيدة أمام الطفل أو البدائي، لكن لا مانع من أن يلجأ العالم أو الفيلسوف إلى هذه الطريقة.

(1) عبد الرحمن التليلي، ابن رشد الفيلسوف العالم، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1998، ص12.

(2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص71.

(3) المرجع نفسه، ص72، 73.

والمذاهب التجريبية تدحض دور العقل في خلق الأفكار وترجع نشأة الأفكار إلى التجربة. فقد ذهب **ايقور** إلى أن الإحساس هو أساس المعرفة، ووضع أربع معايير للمعرفة هي: (الإحساس الشعوري، والانفعال والتنبؤ).

و يتصف العلم التجريبي بالحدثة لأنه لم يبدأ شوطه إلا مع عصر النهضة الأريية، ومع ذلك فقد بلغ اليونانيون شوطا كبيرا في العلوم الطبيعية.

واستخدم العلماء المسلمون المنهج التجريبي على أوسع نطاق في العلوم الطبيعية التي تعرضوا لدراستها فقد اعترفوا بالمنهج التجريبي كمنهج أساسي لدراسة الطبيعة المحسوسة تأسيا بالقران الكريم⁽¹⁾.

استخدم اغوست كونت (1791-1857م)، المنهج التجريبي في علم الاجتماع و فرق بين نوعين من التجريب: التجريب المباشر (L'experimentation.direct)، والتجريب غير المباشر (L'experimentation Indirect)، ويقوم التجريب المباشر على: الملاحظة التي تأخذ بأساليب متعددة تتفق مع الطبيعة المعقدة للظواهر الاجتماعية، ويستلزم التجريب المباشر أعمال العقل لتصور الشيء موضوع الملاحظة، أما التجريب غير المباشر فهو: الذي يقوم على صياغة الفروض، وهو بذلك ثمرة النشاط الفكري، ويشترط كونه أن تكون هذه الفروض المصاغة قابلة للاختبار⁽²⁾.

IV. المذهب النقدي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المعرفة لا تأتي عن طريق العقل وحده ولا عن طريق الحواس وحدها، بل عن طريق العقل والحواس معا، فيما يتمخض عنه ما يعرف بالنقد.

وقد تطور هذا الاتجاه وأصبحت اليوم مهمة النقد هو إخضاع الواقع للدرس والتحليل أو للتشريح والتفكيك، لإعادة تركيبه سبرا واستغلالا أو تنمية وتوسيعا، أو تجاوزا وعبورا بصورة تقوم على توظيف المكتسبات وكشف الانسدادات، لإيجاد الحلول والمخارج بإطلاق ديناميكيات جديدة وفتح الطريق للمساهمة في ورشة إنتاج الأفكار والمعرفة⁽³⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 74-77.

(2) المرجع نفسه، ص 80.

(3) علي حرب، أزمة الحدثة الفانقة "الإصلاح الإرهاب الشراكة"، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2005، ص 40.

ثانيا: الاستمولوجيا في وعي العقل العربي

أ: المعرفة العلمية في وعي العقل الغربي والعربي

لقد استطاع الفكر الحديث أن يحقق توسعا كبيرا في الغرب في القرون الماضية، ليس على حساب المسيحية ولا ضدها، وإنما خارج إطار الكنيسة. فبقدر ما أصبح فكرا مفتوحا، وعبر عن حركة اجتماعية، أو عن حراك اجتماعي عميق وفعال أزاح الحواجز الثابتة بين المراتب الاجتماعية، وزادت إمكانية هذا التوسع مع ازدياد قوة الحضارة التي نشأت معه وبسببه، من صناعة ومكتسبات مادية وقانونية بحث أصبح للدنيوي أو العقلاني فعليا لا نظريا فقط التأثير الحاسم في رسم الظواهر الاجتماعية وتحديد أفعال ومصير الأفراد ومواقفهم بعد أن كانت القوى الخارجية، والخارجة عن إرادة الإنسان، هي العامل الحاسم في تحديد فائض الإنتاج، ورعاية النسق الاجتماعي وضمان مشروعية السلطة. وتم الانتقال من فكرة رسالية لاعقلانية إلى فكرة عقلانية وضعية دنيوية ليست تابعة لثقافة دون أخرى، إنما هي نتيجة لصعود العمران أو المدنية، وانعكاسا لنمو القدرة البشرية في المجتمع ولدور العقل في صنع عالمه الذي يعيش فيه، أو لظهور ما يسميه كارل بوبر: «العالم الناجم عن عمل الإنسان». وبذلك تحل المؤسسات محل الانتماء الجماعي والحماسي والاندماجي في تنظيم العلاقات الاجتماعية وكذا تنمية "التواصل الإنساني".*

وهذا ما ساعد على ظهور الحروب الدينية المستمرة التي دمرت جزئيا أسس سلطة الكنيسة المعنوية وكسرت شوكتها، وكانت هذه الحملة تستفيد من التحولات العميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية وتعكس جزء من سيورة تاريخية واحدة ومتكاملة.

وبقد ما استطاع هذا النسق الجديد الذي أفرزه الصراع أن يدمج في دائرة حضارته - أي دورة استهلاكه وإنتاجه - الجماهير الفلاحية والحرفية الخارجة من النسق القديم، ويفضي عليها شخصية السيد والحر والمستقل والمتساوي مع غيره. بقدر ما أعاد إنتاج وتشكيل البيروقراطية والنخب الاجتماعية القديمة الخاصة والحكومية، في طبقة جديدة ذات وعي بدورها القيادي وبمصالحتها وطموحاتها وكذا بوزنها الفكري والسياسي، أي بالدرجة التي نمت فيها البرجوازية كطبقة ذات مشروع

* هذا المصطلح نحتة هابرماس من خلال نظريته النشاط التواصلية، متخذاً له كمسلك للتحرر من فلسفة الذات والانفلات من عقلانية المؤسسات الحديثة، التي ترهن الجسد - حسب - في مجال عمومي يضفي عليه العقل شرعية مشكوكا في إنسانية قوانينها وتشريعاتها، واعتبره مجال عمومي يسجن الجسد داخل نسق صارم وفي عقلانية تمسخ الفردية الحقيقية، ولا توفر شروط إقامة أرضية صالحة للتفاهم بين الذوات، وطرح هابرماس في هذا الخصوص السؤال الجوهرية: ما هي العلاقة بين الحداثة في مختلف مظاهرها وبين التواصل في مختلف أشكاله الرمزية؟

اجتماعي اقتصادي إنساني (الصناعة)، ومطامح هيمنة قومية تدفعها إلى بلورة سياسات اجتماعية واقتصادية متوازنة، واستطاع أيضا النسق الجديد أن يفرض نفسه كنظام سائد وأن يتسرب إلى الوعي التقليدي بكل عناصره، فيخلق حيزا مستقلا لوعي مشترك تتقاطع فيه المثل الروحية والعقلية القديمة والجديدة⁽¹⁾.

وعموما بقي الفكر الاربي الحديث رغم كل ثوراته على القديم متمسكا بفكرة العقل الكوني، متصورا له على أنه القانون المطلق للعقل البشري، وسواء نظر إلى هذا العقل على أنه قائم بذاته مستقل عن فكرة الله، أو لا فإن العلاقة بينه وبين نظام الطبيعة تبقى نفسها إنها المطابقة التي انعكست على اللغة واللغات الاربية ذات الأصل اللاتيني بالخصوص.

ويعتبر "الجابري" أن العقل والتجربة كلاهما شاهد على الآخر فإذا كان العقل البشري المنظم للتجربة والمشرع للطبيعة، ولكن بما فيه من مبادئ فطرية، بل بوصفه نفسه جملة من القوالب القبلية التي هي عبارة عن قوالب فارغة تملؤها الحدوس الحسية فتتحول إلى معرفة، هذه الحدوس التي تظل عمياء بدون هذه القوالب وإذن فالمعرفة اليقينية وبالتالي التطابق بين العقل ونظام الطبيعة تتوقف على ما تعطيه التجربة للعقل وما يمد به العقل معطيات التجربة، فإذا كان العقل هو المشرع فإن التجربة هي المختبر⁽²⁾.

وكخلاصة لقد نشأت العقلانية الاربية أقلعت حضاريا ابتداء من القرن 16 أو 17، وراحت تنطلق من أسس جديدة لم تكن تعرفها سابقا ونمت بقدر ما كانت سياسة تحرير العقل من النقل: (تحرير العقل الفلسفي من العقل اللاهوتي) وتحرير المعرفة من هيمنة النظام اللاهوتي المسيحي الذي نظم احتكارها من قبل فئة محدودة ومنعها على الأغلبية من المجتمع وبدا هذا الاحتكار أمرا لا مشروعا وحرمانا من الإنسانية، وأخذت أربا بذلك تتفوق على العالم الإسلامي، وراح التحرير الكبير للعقل والروح يحصل تدريجيا، وحصل بالتالي العقل على استقلالية ذاتية ظهرت في شكل ثورة انقلاية خلصته من براثن العقل اللاهوتي القروسطي*، وأصبحت بذلك البشرية هي التي تبلور الأخلاق وقواعد السلوك، وتنظم النسق المجتمعي على مسؤوليتها الخاصة.

وكذلك فإن أربا الآن تنتقل من مرحلة العقل الكلاسيكي المرتكز على اليقينية المطلقة إلى مرحلة العقل النسبي أو النقدي الذي يعود على نفسه باستمرار، من أجل تصحيح مساره أو حتى

(1) برهان غليون، اغتيال العقل محنة الثقافة العربية بين السلفية والطائفية، المركز الثقافي العربي، 2004، ط3، ص208-210.

(2) محمد عابد الجابري، العقل عبر التاريخ، دفاتر فلسفية: العقل والعقلانية، ص12.

* مصطلح يستخدمه "الجابري" اختصارا لمرحلة القرون الوسطى.

تعديله إذا لزم الأمر، وهو ما يدعوه البعض بعقل: **ما بعد الحداثة****، أي عقل أكثر تواضعا ولكن أكثر دقة وحركية في آن واحد. ورغم ذلك هذا العقل الجديد لا يتراجع عن فكرة بلورة المعرفة أو الإيمان بإمكانية التقدم، فهو يقوم ببلورة المعارف الجديدة وهو يعرف أنه لا يستطيع الوصول إلى الحقيقة المطلقة، انه يحصل على معرف نسبية مؤقتة قد تدوم طويلا ولكن حتما لا تدوم أبدا⁽¹⁾.

وعلى خلاف ما سبق تجعل العقلانية العربية دورها ومطلبها الأساسي والحاسم نقل العلم والنظرة العلمية إلى ثقافة تعتبر فاقدة له وغير قادرة على إنتاج المعرفة العلمية، والاكتفاء بمطابقة أفكارنا للعلم كما هو مجسد في نظم معرفية جاهزة.

إن التساؤل عن مصدر يقينية المعرفة العلمية هو نفسه الذي أدى إلى تطور العلم كثمرة لفلسفة ما قبل علمية مؤسسة للعلم ذاته كمفهوم، إن هذه المسألة تقول عمليا أن أصل المعرفة اليقينية (العلم) هو العلم نفسه، وبذلك فهي لا تحرم نفسها من التفكير في هذا العلم والتحقق من المسعى العلمي في كل مرة يسعى فيها الباحث إلى إدراك الواقع وتحليله، وإنما تضيف أيضا على المعرفة صفة الحقيقة المطلقة والمنزلة التي تشكل في ذاتها المبتدأ والمنتهى. وهي بذلك عاجزة أن تفسر نشأة العلم، وأقل من ذلك عن تطوير التجربة العلمية، وتضع نفسها في وضع المترجم الدائم والناقل للعلوم أي تخرج من المسعى العلمي في الوقت الذي تقدس فيه العلم كثمرة وإنتاج جاهز للعقل. إنها تجعل من العلم معرفة لاهوتية مفصولة عن الواقع الذي استمدت منه وعن المجتمع الذي ظهرت فيه وعن الذات التي أنشأته وعن المطلب الذي وضع له.

فقد نشأ العلم في الغرب عندما بدأ الباحثون يشككون في صحة المعارف اليقينية والنظرة الجاهزة واستبدلوا المعرفة اليقينية المطلقة بمفهوم المعرفة الموضوعية، التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الشروط المكونة للفعل المعرفي مع استبعاد الذاتية قدر المستطاع. وما كان للعلم الحديث أن ينشأ لو استمر الغربيون في استناد معلوماتهم إلى النظم المعرفية التي ورثوها عن سبقتهم، بل الأصل في ظهور العلم هو الفكرة التي تقول بأن الكافل لصحة معلوماتنا أو معارفنا عن الواقع لا يمكن أن يوجد في هذه المعلومات أو المعارف. إنما في التجربة فالتجربة هي معيار صحة المعارف التي لدينا ولا يمكن إلى - حد الآن - أن يكون هناك معيار آخر يفوقها أو على الأقل يحل محلها، وكان هذا الموقف

**** ما بعد الحداثة Post Structuralisme**: نقد للحداثة وللإمبادئ الكلية المطلقة، ورفض فكرة وجود أصل أو غاية نهائية أو ما يسمى "بالسرد الفوقي". طرح الأسئلة حول نظرية المعرفة التي اعتمدتها الحداثة القائمة على التمييز بين الذات والموضوع، والنظر إلى التكنولوجيا على أنها تركز على إعادة الإنتاج.

(1) محمد أركون، قضايا في نقد العقل الديني، تر: هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، 1998، ص 316-317. نقلا عن: المرجع السابق، ص 12.

الجوهري قد فتح آفاقاً لا تنتهي أمام العقل، أمام مراجعة وتحسين التراكيب النظرية وضبطها حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم في صورة ما نطلق عليه **بالعلم**⁽¹⁾.

ونجد أن العقلانية العربية قامت بمصادرة التجربة بدل أن تجعل من الانخراط فيها مبدءاً أساسياً، واكتفت بالاستهلاك العلمي بدل ممارسة الفعل العلمي الحقيقي الذي يشتمل على الأقل على إنتاج معارف جديدة نابعة من خصوصية العقل المنتج لهذه المعارف وبالتالي تحمل انشغال المجتمع الذي ولدت فيه. وأنا لها ذلك طالما أنها انطلقت من كون الواقع الذي تعيش فيه واقعا وهميا لا معقولا لا مقبولا رافضة التفكير فيه والانطلاق منه.

ب: الاستيمولوجيا وتطور دلالات المفاهيم السوسولوجية:

يحدث ضمن هذا الجانب من الاستقصاء الخاص بمساهمة المقاربة الإستيمولوجية في العملية التعليمية، (أي في تبليغ المحتوى المعرفي) تقاطع كبير بين الاستيمولوجيا وتاريخ العلوم (Histoire des sciences).

وفي هذا الصدد، يمكن للمقاربة التاريخية أن تقدم عوناً بالغ الأهمية، بفضل إعطائها للمتلقي (أو المتعلم) (L'apprenant) خلفية واسعة حول صيرورة تشكل وتطور دلالات المفاهيم؛ وعن أبعاد تبلور مختلف مضامين المعرفة العلمية، وعلاوة على ذلك، فهي تلقي الضوء على السياق العام لمختلف الإضافات العلمية، وكذا الظروف التي رصدت فيها هذه الإضافات؛ وقُيّدت في سجل العلوم.

ويجدر بنا أن نذكر بأن التقاطع الحاصل بين مؤرخ العلوم والباحث في المجال الاستيمولوجي لا يعني بأي حال من الأحوال حصول تداخل كلي بينهما، فالباحث في الاستيمولوجيا ينطلق من تصور خاص لمسيرة المعرفة العلمية⁽²⁾. فهو يطرح القضية من منطلق "العقبات الإستيمولوجية" (Les obstacles épistémologique).

فكما يقول "غاستون باشلار" (Gaston Bachelard): «فإننا عندما نبحث عن الشروط النفسانية لتقدم العلوم، سرعان ما نتوصل إلى هذا الاقتناع، بأنه ينبغي طرح مسألة المعرفة العلمية بعبارات العقبات³». ويكمن الفرق بين تاريخ العلم والاستيمولوجيا حسب باشلار في أن: (مؤرخ العلوم مُطالب بدراسة الأفكار بوصفها "وقائع" (Des faits)، أما الاستيمولوجيا فهي ملزمة

(1) برهان غليون مرجع سابق، 186-188.

(2) غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي "مساهمة في التحليل النفسي للمعرفة الموضوعية"، ترجمة: خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1982، ص 12.

(3) المرجع نفسه، ص 13.

بدراسة الوقائع بوصفها أفكارا (Des idées)، ثم تدبجها في نظام تفكير معين... فالواقعة المفسرة خطأ في أي عصر تبقى مجرد واقعة بالنسبة للمؤرخ. هذا في حين تُمسي في عين الاستيمولوجيا عبارة عن عقبات، أي أنها تشكل فكرا مضادا⁽¹⁾ (Une contre-pensée).

وعند استعراض قضايا ومضامين علم الاجتماع، يتضح بأنه ليس فقط أبواب ومسائل هذا العلم قد كانت موضوعا للتدافع بين التفكير العلمي وبين التفكير ما قبل العلمي، بل أن موضوع هذا العلم ذاته قد كان عرضة لتنقيحات مستمرة، عبرت بوضوح عن حجم الإشكال المعرفي الذي يكتنف علم دراسة المجتمع، كما كشف في كثير من الأحيان عن أزمة مشروعية قيام هذا العلم ذاته⁽²⁾.

ولعل ذلك ما يفسر لماذا تعتبر المشروعية (Légitimité)، هي أول إشكال يعترض أستاذ علم الاجتماع، عند شروعه في التواصل مع المتعلمين (Les apprenants)، بل يلاحظ أن هذا الأمر غالبا ما يستمر مع أساتذة التخصص طيلة مسيرة تدريس هذا العلم، حيث نجدهم، يبدؤون من النقطة ذاتها التي شهدت انطلاق مسيرة تأسيس مشروعية هذا العلم، أي من اللحظة التي بدأ فيها يحاول شق طريقه الخاص بين دروب الفلسفة والتاريخ وعلم النفس، ووفق فيها في حل مشاكله "الحدودية" مع الفروع العلمية والمعرفية الأخرى، والتدليل على استقلالية "الواقعة الاجتماعية".

ويستمر الأمر عبر تخصصات علم الاجتماع المختلفة، ففي علم الاجتماع الحضري، على سبيل المثال، تعتبر قضية بناء النظرية من أهم معضلات هذا الأخير، الذي بحكم دراسته لمجتمع المدينة، يجد نفسه في حلبة التدافع الاستيمولوجي على الحدود، جنبا إلى جنب مع الجغرافية والعمارة والأنثروبولوجية وعلم الديموغرافيا... الخ.

ومن الناحية العملية، يمكن الاستشهاد بالجهود التي قام بها دوركايم في "قواعد المنهج في علم الاجتماع" من أجل تخليص أرضية هذا العلم من كل أشكال التداخل مع مواضيع العلوم الأخرى وتحديد "خصائص الواقعة الاجتماعية" باعتبارها نتاج الحياة الاجتماعية وبوصفها مستقلة عن ذوات الأفراد، وبوصفها: «تتحدد في ضروب السلوك والتفكير التي يمكن تمييزها عن غيرها بالعلامة الخاصة الآتية، وهي أنها تستطيع التأثير في شعور الأفراد تأثيرا قهريا»⁽³⁾.

(1) Gaston Bachelard, *La formation de l'esprit scientifique*, in : Madeleine Grawitz, *Méthode des sciences sociales*, 5^e éditions, Ed Dalloz, Paris, 1981, p55.

(2) إميل دوركايم، مرجع سابق، ص 25.

(3) نفس المرجع، ص 26.

ويقول في موضع آخر: «إن الظاهرة الاجتماعية هي: كل ضرب من السلوك. ثابتا كان أم غير ثابت، يمكن أن يباشر نوعا من القهر الخارجي على الأفراد، أو هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي يتشكل بها في الحالات الفردية»⁽¹⁾.

يلاحظ من خلال هذه النصوص التأسيسية لعلم الاجتماع المعاصر أن التفسير السيكولوجي كان أشد عقبة إستمولوجية اعترضت استقلالية هذا العلم، وهي تعتبر في أي وقت أهم العقبات التي تثير الالتباس في أذهان طلاب العلم، ولذلك فمن المفيد الاستفادة من التجربة الدوركايمية التي استطاعت التمييز بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة النفسية، بين الوعي كحقيقة نفسية، وبين الوعي الجمعي كحقيقة اجتماعية.

وكما يقول أحد المنشغلين بعلم الاجتماع في الجزائر، مينا إسهام "دوركايم" في تأسيس علم الاجتماع: «إن رسالة عالم الاجتماع هي تفسير كيف أن "البنيات الاجتماعية" (Structures Sociales) توجه سلوكات الأفراد. لماذا معدلات الانتحار، المركبة من أفعال فردية، هي متباينة في المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة؟ لماذا تتزايد مع التصنيع؟ لماذا بعض المؤسسات تثير الاحترام أو الرهبة؟ لماذا بعض التصرفات تستوحي التقدير وبعضها الآخر يثير الاستهجان؟ ولماذا، بصورة عامة، المشاعر الأخلاقية التي تثيرها أصناف من السلوكات تختلف حسب المجتمعات؟»⁽²⁾.

ومن النصائح البالغة الأهمية لدوركايم في هذا الصدد قوله: «لا يجوز لعالم الاجتماع، وبحال ما، أن يستعير من علم النفس بعض قضاياها لكي يطبقها دون تحوير، على الظواهر الاجتماعية، بل لابد له من دراسة التفكير الاجتماعي برمته، أي شكلا وموضوعا، في ذاته و لذاته ولا بد عليه أن يشعر خلال ذلك بما ينطوي عليه هذا التفكير من صفات خاصة به»⁽³⁾.

غير أن الاستفادة من هذه النصائح لا يجب أن تجرنا إلى المبالغة في ذلك، لأن التمييز الذي قدمه "دوركايم" قد أدى - كما يقول: "غي روشي" (Guy Rocher) - إلى ظهور مسافة أكبر مما قبلها اليوم بين النفسي والاجتماعي⁽⁴⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 57.

(2) المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، نقلا عن: بو بكر بوخريسة، "المعرفة السوسولوجية، المشاكل الإستيمولوجية لعلم الاجتماع"، دراسات عربية، العدد 8، يونيو 1990، دار الطبيعة، بيروت.

(3) إميل دوركايم، مرجع سابق، ص 25.

(4) Guy Rocher, Op Cit , p33.

أما فيما يخص، الإشكال الناجم عن تحديد نطاق العلم والبحث السوسولوجي لشتى تخصصاته، فيفضل تتبع تطور دلالات مفاهيمها وتبلور المدارس المختلفة، بقصد استخلاص الطرق

الناجعة لتفهيم المتلقين أسباب وأبعاد هذا الإشكال معرفيا ونظريا ومنهجيا، وكذا التحذير العملي من الانزلاقات المعرفية، زيادة على إشراك المتلقي في الجهد الرامي لتأسيس بناء نظري متكامل فيها.

ج: تحليل الجابري لنظم إنتاج المعرفة لدى العقل العربي

يميز محمد عابد الجابري ثلاث نظم معرفية يؤسس كل منها آلية خاصة في إنتاج المعرفة، ويحلل ما يربط بينها من مفاهيم وينتج عنها من رأى خاصة كذلك هذه النظم المعرفية التي يقوم الجابري بتحليلها في ضوء دراسة نقدية لبنية العقل العربي هي: (البيان، العرفان، والبرهان)، من خلال فحص آلياتها ومفاهيمها ورؤاها وعلاقتها مع بعضها البعض، مما يشكل البنية الداخلية للعقل العربي، ولم يقتصر الجابري على ما هو نظري في تحليلاته لآليات إنتاج المعرفة بل تعدى ذلك إلى التحليل والتدليل بموضوعات ملموسة موجودة في واقع ملموس، وهذا ما يؤكد أنه هو نفسه من خلال قوله: «شيء واحد نريد أن نضيفه إلى هذا التذكير وهو أن هذا الكتاب كان من الممكن أن يكون أروح مرتين لو أننا اقتصرنا فيه على التحليل النظري، ولم نكلف القارئ عناء الخوض معنا في تحليل ملموس، لموضوعات ملموسة: كان هذا الكتاب سيكون أروح للقارئ لو أننا قدمنا آراء جاهزة غير مقيدة ولا مثقلة بما تستند عليه من مواد فضلنا تركها في كثير من الأحيان تعرض نفسها بنفسها...»⁽¹⁾.

1. **البيان:** يحلل الجابري بناء تصور أولي وعام للنظام المعرفي البياني من خلال رأى البيانيين أنفسهم، ويقصد الجابري بالبيانيين: "جميع المفكرين الذين أنتجتهم الحضارة العربية الإسلامية والذين-كانوا أو ما يزالون- يصدرون في رأيهم وطريقة تفكيرهم عن الحقل المعرفي الذي كرسه وبلورته العلوم العربية الاستدلالية الخالصة ويعني بها: (النحو والفقه والكلام والبلاغة) وبالأخص منهم أولئك الذين ساهموا في تقنين هذا الحقل المعرفي: «تحديده وحصر أقسامه وضبط آليات التفكير داخله والإفصاح عن نوع النوايا التي يحملها عن العالم»، ويقصد بهم: "علماء البيان" من لغويين ونحويين وبلاغيين وعلماء أصول الفقه، وعلماء الكلام سواء كانوا

(1) محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي "بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية للنظم المعرفية في الثقافة العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط7، 2004، ص9.

معتزلة أو أشاعرة أو حنابلة أو من "الظاهرية" أو من "السلفيين" إن هؤلاء حسبهم جميعاً ينتمون إلى حقل معرفي واحد يؤسسه نظام معرفي واحد هو النظام المعرفي البياني، كما أنهم عملوا جميعاً حسبهم كل في ميدان اختصاصه، على المساهمة في صياغة نظريات في البيان: فقهية أو نحوية أو بلاغية أو كلامية أو تحليل جوانب أو مستويات من العالم المعرفي الذي ينتمون إليه "عالم البيان". ويبين "الجابري" أن الاهتمام بالبيان بأساليبه وآلياته وأصنافه لم يكن من اختصاص علماء البلاغة وحدهم. هؤلاء الذين جعلوا من علم البيان أحد الأقسام الثلاثة التي ينقسم إليها علم البلاغة العربية (علم المعاني، علم البيان، علم البديع)، ويوضح أن البلاغيون الذين اتجهوا هذا الاتجاه كانوا آخر من ظهر على مسرح الدراسات البيانية.

وبين الجابري أن الأبحاث البيانية بصفة عامة انقسمت منذ قيامها إلى قسمين: قسم يعنى بـ "قوانين تفسير الخطاب"، وقسم يهتم بـ "شروط إنتاج الخطاب". ويعتبر أن الاهتمام بالتفسير يمكن الرجوع به إلى زمن النبي (صلى الله عليه وسلم)، حينما كان الصحابة يستفسرونه عن معاني بعض الكلمات أو العبارات الواردة في القرآن، أو على الأقل في عهد الخلفاء الراشدين حينما أخذ الناس يسألون الصحابة عما صعب عليهم من آيات القرآن. فان الاهتمام بوضع شروط لإنتاج الخطاب البلاغي المبين لم يبدأ إلا مع ظهور الأحزاب السياسية والفرق الكلامية بعد حادثة "التحكيم"، حينما أصبحت الخطابة والجدل الكلامي من وسائل نشر الدعوة، وكسب الأنصار وإفحام الخصوم⁽¹⁾.

وبين الجابري أن البحث في هذه العلوم البيانية على اختلافها وتباينها قد كشف عن وجود إشكالية واحدة تعمها جميعاً هي: إشكالية اللفظ والمعنى، ويؤكد الجابري على وحدة الإشكالية في هذه العلوم، وهذا يعود حسبهم إلى أن العلوم البيانية تجمعها كلها وحدة الموضوع ويصفها بأنها: «تمارس فعاليتها على النص وحول النص»⁽²⁾.

2. العرفان*: العرفان في اللغة العربية مصدر عرف فهو والمعرفة بمعنى واحد يقال في لسان العرب: «العرفان، العلم، عرفه يعرفه عرفة عرفانا ومعرفة»، وقد ظهرت كلمة عرفان عند المتصوفة المسلمين لتدل عندهم على نوع أسمى من المعرفة يلقي في القلب على صورة:

(1) نفس المرجع السابق، ص 19-21.

(2) المرجع نفسه، ص 101.

* يسمى في اللغات الأجنبية الغنوص Gnose، والكلمة يونانية الأصل gnosis، ومعناها المعرفة، وقد استعملت أيضاً بمعنى العلم والحكمة، ويشق من هذا المصطلح الغنوصية Gnosticism، ويطلق عليها الجابري اسم "العرفانية".

"كشف" أو "الهام"، ومع أن هذا المصطلح لم يكثر استعماله في الأدبيات الصوفية إلا في مرحلة متأخرة، فقد كان المتصوفة يميزون بين معرفة تكتسب بالحس أو بالعقل أو بهما معا وبين معرفة تحصل "بالكشف" أو "العرفان"⁽¹⁾.

وهكذا نجد ذا النون المصري، يصنف المعرفة إلى ثلاث أصناف، الأول: معرفة التوحيد وهي خاصة بعامة المؤمنين المخلصين، والثاني: معرفة الحجة والبيان، وتلك خاصة بالحكماء والبلغاء والعلماء المخلصين، والثالث: معرفة صفات الوحدانية، وتلك خاصة بأهل ولاية الله المخلصين الذين يشاهدون الله بقلوبهم حتى يظهر لهم الحق الذي لم يظهر لأحد من العالمين⁽²⁾.

وينقل "الجابري" عن "القشيري" قوله: « والناس إما أصحاب النقل والأثر، وإما أرباب العقل والفكر، وشيوخ هذه الطائفة هم الصوفية... »، وقد وظف المتصوفة في التمييز بين درجات ثلاثة في المعرفة: البرهانية، والبيانية، والعرفانية. ما ورد في القرآن الكريم من استعمال لكلمة "اليقين" مقرونة بكلمة حق في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾³. وبكلمة "علم" في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾. ثم بكلمة "عين" في قوله: ﴿ثُمَّ لَنَزَلُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾⁴. فعلم اليقين على موجب اصطلاحهم هو ما كان بشرط البرهان وعلم اليقين هو ما كان بحكم البيان، وعين اليقين هو ما كان بنعت العرفان: « فعلم اليقين لأرباب العقول، وعين اليقين لأصحاب العلوم، وحق اليقين لأصحاب المعارف ».

ويبين الجابري أن التمييز بين البرهان (النظر العقلي)، والعرفان (طريق الإلهام)، قد عرف حتى قبل الإسلام، إذ أن العرفان كان هو النظام المعرفي الذي ساد العصر الهلنستي بمراحله الثلاث، التي تمتد من أواخر القرن الرابع قبل الميلاد مع نهاية العصر اليوناني الخالص إلى منتصف القرن السابع بعد الميلاد، مع ظهور الإسلام وانتشار الفتوحات، ذلك أن هذا العصر شهد رفض واضح للعقلانية اليونانية فانتشر ما يصطلح عليه الجابري "العقل المستقل" وأصبح طلب العرفان هاجس العصر كله، وهكذا فالعرفان نظام معرفي ومنهج في اكتساب المعرفة ورأيا للعالم، وأيضا موقف منه، انتقل إلى الثقافة العربية الإسلامية، الثقافات التي كانت

(1) المرجع نفسه، ص 251.

(2) كامل مصطفى الشبيبي، الصلة بين التصوف والتشيع، دار المعارف، القاهرة، 1969، ص 363.

(3) القرآن الكريم، سورة الواقعة، الآية: 95.

(4) القرآن الكريم، سورة التكاثر، الآية: 7، 5.

سائدة قبل الإسلام في الشرق الأدنى وبكيفية خاصة في مصر وسوريا وفلسطين والعراق ويعتمد الموقف العرفاني الذي ساد قبل الإسلام على ثلاث تساؤلات مترابطة تلخص إشكالية الموقف العرفاني، بل الإشكالية العرفانية كلها موقفاً ونظرية، ذلك أن العارف إذ يضع حقيقته موضع السؤال ويتساءل: من أنا؟، وي طرح في ذات الوقت ثلاث أسئلة: من أين أتيت؟. وأين أنا الآن؟. وإلى أين المصير؟. تلك هي المعرفة بل العرفان الذي يسعى العارف للحصول عليه وامتلاكه⁽¹⁾.

وعندما يضع الجابري العرفان على المحك الاستمولوجي يبين لنا السؤال الذي يطرح نفسه على الباحث الاستمولوجي هو: كيف يمكن للعارف الانتقال من اللفظ إلى المعنى؟، من الظاهر إلى الباطن بدون جسر؟، بدون قرينة؟. ما الذي يصوغ تضمين معين لعبارة معينة؟. ما الذي يجعل العبارة الواحدة تتسع لمعان مختلفة؟. أسئلة متنوعة الصيغة واحدة المضمون إنها تطرح مسألة الكشف وتضعه موضع السؤال: ما هي الآلية الذهنية التي يعتمدها وما هو الفعل العقلي الذي يؤسسه؟.

يعتمد المتصوفة على القياس العرفاني أو المماثلة، وتم ربط منهج المتصوفة في إنتاج المعرفة بمنهج البيانين من فقهاء ومتكلمين، هكذا فكلما يعمل الفقهاء على استنباط الأحكام من النصوص الدينية، والقرآن بصفة خاصة، يعمل المتصوفة كذلك على استنباط "المعارف القلبية" من القرآن ذاته، ومن هنا كان لعلم التصوف مستنبطاته مثلما كان لعلم الفقه مستنبطاته، وهي مستنبطات من: "القرآن" عن طريق التلاوة أو من: "الذكر" عن طريق الاستغراق في التأمل⁽²⁾.

ويخلص "الجابري" إلى أن العلاقة بين العرفان في الإسلام، والعرفان في العصور السابقة على ظهور الإسلام علاقة وطيدة ومباشرة، ليست فقط على مستوى الموقف والنظرية بل أيضاً على مستوى المصطلح، فالمصطلح العرفاني في الإسلام ليس إسلامي المضمون ولا عربي الأصل، بل هو منقول إلى العربية مثله مثل الموقف العرفاني نفسه والنظريات العرفانية ذاتها الصوفية منها والشيوعية. ويخلص الجابري إلى أن العرفانيين: إسلاميين كان أو غير إسلاميين يدعون أن طريقهم في الحصول على معارفهم ليست الحس ولا العقل، بل هو ما يسمونه

(1) محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي سلسلة نقد العقل العربي، ج1، دار الطليعة، بيروت، 1984، ص256.

(2) محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، مرجع سابق، ص373.

"الكشف" وهم يقصدون بذلك أن معارفهم تحصل لهم مباشرة، دون توسط ودون الاستدلال عليها بشيء، وإنما هي تلقى في قلوبهم إلقاء عندما يرتفع الحجاب بينها وبين الحقيقة العليا: بالرياضات والمجاهدات⁽¹⁾.

3. البرهان: البرهان في اللغة العربية هو "الحجة الفاصلة البينة"، أما في اللغة الأجنبية فكلمة (Démonstration)، تعني في أصلها اللاتيني (Démonstratio)، أي الإشارة والوصف والبيان والإظهار، أما في الاصطلاح المنطقي فـ "البرهان" بالمعنى الضيق للكلمة هو: «العمليات الذهنية التي تقرر صدق قضية ما بواسطة الاستنتاج، أي يربطها ربطاً ضرورياً بقضايا أخرى بديهية، أو سبق البرهنة على صحتها»⁽²⁾. ويستعمل الجابري الكلمة بمعناها الاصطلاحي المنطقي لا بمعناها العام: «بل إننا نضعها علماً على نظام معرفي متميز بمنهج خاص في التفكير وبتقدير رأياً معينة للعالم يعتم على نظرة نقدية ثابتة ومتميزة، نظام معرفي مستمد من الثقافة العربية الإسلامية». إلى جانب اعتماده على جانب النظام العرفاني والنظام البياني.

وفي تحليل الجابري للنظام المعرفي البرهاني بالمقارنة مع النظامين الآخرين البياني والعرفاني -داخل الثقافة العربية الإسلامية- يقول: «إذا كان البيان يتخذ من النص والإجماع والاجتهاد سلطات مرجعية أساسية ويهدف إلى تشييد تصور للعالم يخدم عقيدة دينية معطاة هي العقيدة الإسلامية، أو بالأحرى نوعاً من الفهم لها، وإذا كان العرفان يتخذ من الكشف الطريق الوحيد للمعرفة... فإن البرهان يعتمد على قوى الإنسان المعرفية الطبيعية، من حس وتجربة ومحكمة عقلية وحدها دون غيرها، في اكتساب بالكون ككل وكأجزاء، لا بل لتشيد رؤية للعالم يكون فيها من التماسك والانسجام ما يلي طموح العقل إلى إضفاء الوحدة والنظام على شتات الظواهر ويرضي نزوعه المسلح والدائم إلى طلب اليقين»⁽³⁾.

يوضح الجابري أن التفكير البرهاني بدأ في الفلسفة اليونانية قبل أرسطو بثلاثة قرون، ولكن أرسطو الذي ينسب إليه التفكير البرهاني لأنه هو من وضع له أسسه التي يعتمد عليها وكان يستخدمه في: "المعرفة من أجل المعرفة"، ومن تبنى الفكر البرهاني الأرسطي في الثقافة العربية الإسلامية لم يستعملوه بالضرورة للمعرفة من أجل المعرفة، وإنما استعملوه لخدمة اهتماماتهم الدينية والادبولوجية.

(1) المرجع نفسه، ص 374.

(2) نفس المرجع السابق، ص 383.

(3) المرجع نفسه، ص 384.

وفي تحليله للبرهان من الداخل يشير الجابري بأنه يعتمد على المدخل الذي رسمه له أرسطو منهجا ومفاهيم ورؤية.

إن المنهج الذي شيده أرسطو يسمى المنطق وهذا الاسم لم يستعمله أرسطو صراحة وإنما استعمله أحد شراحه الكبار وهو: "السكندر الافروديسي" الذي عاش في القرنين الثاني والثالث للميلاد أما "أرسطو" فانه يسمى منهجه باسم "التحليل"، ويقصد به تحليل العلم إلى مبادئه وأصوله. ومن هنا جاء اسم التحليلات: الأولى والثانية التي تشكل أهم أجزاء "الارجانون" الذي يضم كتب أرسطو المنطقية*.

الرؤيا تكمل المنهج لأنها تمده بأدوات المعرفة والتصور، فالرؤية البرهانية الأرسطية للعالم بنسجها العلم الطبيعي الذي موضوعه الطبيعة وتغيراتها، فالطبيعة عند أرسطو هي بمثابة قوة في الكون كله تسري في جميع أجزائه، فالمنهج عند أرسطو مرتبط بالرؤية على مستوى الجهاز المفاهيمي، والرؤية الأرسطية للعالم هي بالأساس تصور نسقي منظومي للطبيعة يتمحور حول الحركة.

بالنسبة للبرهان يعتبر منهج في التفكير وتصور للعالم يختلفان تماما عن المنهج والتصور الذين تم إرساؤها في الثقافة العربية الإسلامية⁽¹⁾.

ويعتبر الجابري من رواد الاتجاه النقدي الذي ظهر مؤخرا في الفكر العربي الإسلامي، فكانت له رؤية عقلانية نقدية للتراث، من خلال التنظير لكل الطروحات السابقة عليه للتراث متناولا لها برؤية نقدية فاحصة ومحصنة، واعتبرها قراءات ذاتية اديولوجية وغير علمية وبالتالي لا تحقق النهضة العربية المنشودة، لذلك وظف بعض المفاهيم العلمية المعاصرة في دراسته للتراث العربي الإسلامي منها مفهوم الاستمولوجيا.

ثالثا: علم الاجتماع المعرفة كممارسة سوسولوجية

أ: المفهوم والنشأة

يعود أول استعمال لمصطلح علم اجتماع المعرفة إلى بداية القرن العشرين يوم حاول فيلسوف نمساوي يدعى "جيزواليم والهلم" أن يضمه معنى العلم الذي يعنى بتقويم المعرفة على أساس سوسولوجي. ارتفعت عاليا على إثرها أصوات بعض الفلاسفة المعترضين على هذا المشروع، رافضين

* كتب أرسطو المنطقية هي: المقولات، العبارة، التحليلات الأولى (كتاب القياس)، التحليلات الثانية (كتاب البرهان)، الجدل، الأغاليط، وقد جمعت هذه الكتب الستة وسميت منذ ق 6 للميلاد "بالارجانون" بمعنى الآلة، والمقصود آلة تحصيل العلم.

(1) محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، مرجع سابق، ص 465-468.

تجسيم المعرفة وحصرها في إطار النتائج الاجتماعي الصرف. وبعد تفاعل هذه الانتقادات أدت إلى إقدام أنصار علم الاجتماع المعرفة على الدفاع عن مواقفهم النظرية، لافتين الانتباه إلى الشروع في دراسات اجتماعية معرفية لا يعني بتاتا نفي المعرفة أو تقليص أهميتها. وأن جل ما يقصد هذا العلم الجديد هو: محاولة كشف ارتباط المعرفة، ككيان فكري يتمتع بعناصر مستقلة وثابتة، بالمسار الاجتماعي العام فالمعرفة إذن وإن كانت من ثوابت الحياة البشرية تبقى مرتبطة دون شك بالإطار الاجتماعي الذي تنشأ وتتحرك فيه⁽¹⁾.

إن علم الاجتماع المعرفة هو أحدث فروع علم الاجتماع التي تعرضت لميدان جديد من ميادين البحث التي تسهم في مباحث وثيقة الصلة بالفكر الميتافيزيقي الخالص إذ يتصل مجال هذا العلم بدراسة الأفكار والادولوجيات وما يرتبط بهما من علم وتكنولوجيا، ويتعرض لعدة مسائل كأصل المعرفة، ومصدر الحقيقة وأساس الصدق الاستمولوجي مما جعله يتحول بالضرورة إلى نظرية سوسيولوجية للمعرفة⁽²⁾.

كما تعتبر سوسيولوجيا المعرفة: دراسة تتعلق بالأصول والآثار الاجتماعية للأفكار، في إطار المفهوم العام وقد حضى هذا العلم بالأهمية على مدى تاريخ علم الاجتماع خصوصا في نظرية "كارل ماركس" (Karl Marx)، عن الايدولوجيا، وفي دراسات "دوركايم" عن المقولات الأساسية للفكر البشري التي ضمنها في كتابه: (الأشكال الأولية للحياة الدينية 1912)، و (التصنيف البدائي 1903)، و قدم "ماكس شيلر": (أول بيان نسقي عن سوسيولوجيا المعرفة 1924)، الذي يميز فيه بين ثلاث أنواع من المعرفة: «المعرفة من أجل العمل أو السيطرة، المعرفة الثقافية، ثم معرفة الخلاص». ولقد تأثر هذا النوع الأخير بالتقسيم الثاني الذي وضعه: "هابرماس" (Habermas) للمصطلح الذي تسترشد بالمعرفة، وجاءت مقالات: "كارل مانهايم" (Karl Mannheim) في هذا المجال وعمله الرئيسي: (الايدولوجيا واليوتوبيا 1929) بمثابة عودة لتوضيح العلاقة بين الأفكار، خصوصا الأفكار الفلسفية والسياسية وقاعدتها الاجتماعية، وإلى المدلولات النسبية المحتملة التي تحملها هذه العلاقة وظلت أفكار "مانهايم" في تركيزه على انساق تشكيل الأفكار والقضايا الفلسفية الناجمة عن محاولة تحليلها تشكل السمة المميزة لسوسيولوجيا المعرفة⁽³⁾.

I. تعريف علم الاجتماع المعرفة: يعرف "جورج غورفيدش" (Georges Gurvitch) علم

(1) نفس المرجع السابق، ص 318.

(2) قباري محمد إسماعيل، نظرية المعرفة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط2، ص 106.

(3) ميشيل مال، مرجع سابق، ص 358.

الاجتماع المعرفة بأنه دراسة الارتباطات الوظيفية التي يمكن إقامتها بين أنماط مختلفة، وما الاختلافات المؤكدة بين هذه الأنماط والأنماط المختلفة المندرجة من هذه الأنماط للمعرفة، ومن ناحية أخرى دراسة الأطر الاجتماعية مثل: المجتمعات الشمولية والطبقات الاجتماعية، وتجمعات معينة ومختلف التحليلات الاجتماعية (العناصر الاجتماعية الجزئية)، وتشكل البنى الاجتماعية سواء الجزئية أو الكلية النواة المركزية لمجال اهتمام علم الاجتماع المعرفة⁽¹⁾.

ولعل المهمة الأساسية لعلم الاجتماع المعرفة هي⁽²⁾:

1. دراسة العلاقة الترتيبات المتغيرة لهذه الأنواع من المعرفة والتدرج، وأيضا المتغيرات والمنتجات الثقافية والقواعد الاجتماعية المختلفة (المسماة الضوابط الاجتماعية).

2. دور المعرفة ومثيلها في الأنماط المختلفة من للمجتمعات.

3. الأساليب المختلة للتعابير والاتصال وانتشار المعرفة من خلال ارتباطها بالموضوعات الكلية وذلك لكل من المرسلين والمستقبلين.

4. الاتجاهات المنتظمة لمختلف أنواع المعرفة وذلك تطابقا مع أنواع المجتمعات الشمولية والطبقات لتكون إما متوحدة أو متميزة.

5. الحالات الخاصة بالتباين بين الأطر الاجتماعية والمعرفية في علاقاتها مع بعضها والتي نشأت على تعقيدات دقيقة.

ويتجلى إنتاج المعرفة أساسا على امتلاك المجتمع المعني القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي ينهل منه البشر جمعا.

ب: مسألة التنظير لعلم الاجتماع المعرفة:

واقع الحال أن هذا العلم اهتم بصفة أساسية في بداياته الأولى بإشكالية العلاقة بين الواقع والوعي، والتي تعتبر مسألة قديمة، تعود بجذورها إلى الفكر الفلسفي اليوناني، حيث كان الصراع محتدا بين المذهبين الحسّي والعقلي، وأيضا بين مذهبي الثبات والتغير، وكان الموضوع الأساسي لهذا الصراع هو الصور المختلفة للإجابة على تلك الأسئلة المعرفية الثلاث التي صاغها لاحقا "كانط" والتي تدور كلها حول: العلاقة بين الوعي والواقع، والتي حددها أفلاطون ب: كيف يمكن التفريق بين $2+2=4$ (المعرفة العقلية) و الثلج أبيض (المعرفة الحسية)؟. وكان علينا أن نتظر مجيء المفكرين

(1) محمد احمد بيومي، دراسات في علم الاجتماع المعرفة والعلم، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2007، ص15.

(2) جورج غورفيدش، مرجع سابق، صص10-17.

الإسلاميين في العصر الوسيط حتى نرى دخول المجتمع والظواهر الاجتماعية في إطار مفهوم الواقع أي أن مفهوم الواقع بات يشير إلى كل من الواقع الطبيعي والواقع الاجتماعي على حد سواء . ومع دخول الواقع الاجتماعي في معادلة نظرية المعرفة، ظهرت مجموعة من المفاهيم المتصلة بالعلاقة بين الوعي والواقع الاجتماعي بالذات، ولعل مفهوم الموضوعية (Objectivité)، كان من أبرز المفاهيم الإشكالية في هذه العلاقة .

وتمثل كل من نظرية المعرفة عند "أرسطو" ، التي حاولت التوفيق بين أحادية الإحساس عند "بروتاغوراس" وأحادية العقل عند "أفلاطون" ، ومتابعة "الفارابي" لهذه النظرية الأرسطية في الربط بين العقل والإحساس والتجارب ، وكذلك محاولة "ابن رشد" التوفيق بين الحكمة والشرعية⁽¹⁾ .

ونجد أن: "ابن سينا" تكلم عن المعرفة وأنواعها وطرق اكتسابها: «لما كانت النفس صورة أفاضها العقل الفعال على البدن لتستكمل فيه جوهريتها فإن لها نسبة إلى البدن ونسبة إلى العقل الفعال ومنه انقسمت إلى قوتين إحداهما مبدأ: محرك البدن، وهي النفس العاملة والثانية مبدأ لاكتساب المعرفة وهي النفس النظرية، الأولى: تتجه نحو الأسفل، أي إلى الجسم، والثانية: تتجه إلى الأعلى إلى المبادئ العليا (الصورة المجردة)»⁽²⁾ . ووجهة نظر "ابن سينا" من خلال انتقال القوة النظرية من حال العقل "الهيولاني"، إلى حال العقل بالملكة، إلى حال العقل بالفعل، إلى حال العقل المستفاد، علما أن كل حالة من هذه الحالات هي عقل بالقوة لما بعدها وعقل بالفعل لما قبلها، وإن ما بالقوة إنما يخرج للفعل بتأثير قوة أخرى هي بالفعل في مقام العارفين إذ ذلك أن النفس حسب ابن سينا إذا اشتغلت بالبدن والمحسوسات والشهوات يمنعها من الالتفات إلى المعقولات والاتصال بالعقل الفعال والحاصلون عن الكمال حسبه هم: العارفون المنتزهون الذين بلغوا دراية العقل المستفاد. وبذلك: «خلصوا إلى عالم القدس والسعادة وانقشوا بالكمال الأعلى وحصلت لهم اللذة العليا»⁽³⁾ .

تمثل هذه النظريات خطوة كبيرة وهامة في الانتقال بنظرية المعرفة من التأمل الميتافيزيقي إلى الحالة العلمية ، وهذا ما نلمس دلالتة في: **علم العمران الخلدوني** ، الذي كان الأساس لكثير من العلوم الاجتماعية ، ومن بينها علم اجتماع المعرفة.

(1) أنظر كتابه فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعية من الاتصال.

(2) أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، رسالة في معرفة النفس الناطقة وأحوالها، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، د ت، ص30. نقلا عن: محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، مرجع سابق، ص468،

(3) أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج4، شرح نصر الدين الطوسي، تحقيق سليمان دنيا، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف، القاهرة، 1958 ، ص68.

وسوف نورد بعض الشواهد من مقدمة ابن خلدون والتي قد تصب في طاحونة سوسولوجيا المعرفة⁽¹⁾: «فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة ، هو أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال بذاته وبمقتضى طبعه» .

«وإذا كانت كل حقيقة متعلقة بطبيعة يصلح أن يبحث عما يعرض لها من العوارض لذاتها ، وجب أن يكون باعتبار كل مفهوم وحقيقة علم من العلوم يخصه» .

«لما كان الإنسان متميزا عن سائر الحيوانات بخواص اختصاص بها ، فمنها العلوم والصنائع التي هي نتيجة الفكر الذي تميز به عن الحيوانات»-(2) .

« وحسن الملكات في التعليم والصنائع وسائر الأحوال العادية، تزيد الإنسان ذكاء في عقله وإضافة في فكره بكثرة الملكات الحاصلة للنفس... فيزداد بذلك كيسا لما يرجع إلى النفس من الآثار العلمية... ألا ترى إلى أهل الحضرم مع أهل البدو ، كيف تجدد الحضري متحليا بالذكاء ، ممتلئا من الكيس حتى أن البدوي ليظنه أنه قد فاته في حقيقة إنسانيته وعقله وليس كذلك . وما ذلك إلا لإجادته من ملكات الصنائع والآداب ، في العوائد والأحوال الحضرية مالا يعرفه البدوي»-(3) .

«إن العلوم تكثر حيث يكثر العمران وتعمم الحضارة...» .

يتبين من مجمل هذه النصوص ، ونصوص أخرى كثيرة غيرها ، أن ابن خلدون قد ربط بين: «الفكر والوعي والمجتمع»، ربطا محكما من خلال سلسلة الأفكار المترابطة التالية :

✓ تميز الإنسان عن سائر الحيوانات بالفكر، وتنشق عن هذا الفكر العلوم والصنائع، وتنشأ داخل المجتمع بين العلوم والصنائع من جهة، والفكر من جهة أخرى، علاقة جدلية يؤثر من خلالها كل طرف بالآخر ويتأثر به.

✓ ويتطور المجتمع البشري في ظل هذه العملية الجدلية منتقلا بصورة متواصلة من حالة البداوة إلى حالة الحضارة، إذ تختلف المستويات المعرفية بين الشعوب والمجتمعات باختلاف المستويات الحضارية لهذه الشعوب والمجتمعات .

(1) عبد الرحمان أبو زيد ولي الدين بن خلدون، المقدمة "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 441، 442.

(2) نفس المرجع السابق، ص 442.

(3) عبد الرحمان أبو زيد ولي الدين بن خلدون، مرجع سابق، ص 442.

إن هذا يعني أن نظرية المعرفة عند ابن خلدون تقوم على الربط الجدلي بين مثلث : «الفكر ، العلوم والصنائع ، مستوى التحضر»، أو بشكل أدق ، بين: «الوعي والظروف الاجتماعية المحيطة به "الواقع"».

ويرى "الجابري" في تحليله لفكر: "ابن خلدون" انه لم يستطع التحرر من الفلسفة والتفكير الفلسفي حتى عندما جند فكره لبيان: "إبطال الفلسفة وفساد منتحلها" وكان موقفه أكثر تحررا من موقف "ابن تيمية"، وأكثر مرونة من موقف "الغزالي" فهو لم يهاجم الفلسفة على العموم بل هاجم الميتافيزيقا لكونها لا توصل إلى اليقين، فلقد بقي "ابن خلدون" حسب "الجابري" فيلسوفا في تفكيره: في نظريته إلى الكون، في تحليله للمعرفة وحدودها، ورفض نظرية "الفارابي" و"ابن سينا" في العقول الفلكية والاتصال بالعقل الفعال، وحصر مجال إدراك العقل في المحسوسات والمعاني المستقاة منها⁽¹⁾.

ويميز: "ابن خلدون" في المعرفة العقلية بين إدراك الإنسان وإدراك الحيوان، فالحيوانات تحس بما هو خارج عن ذاتها بالحواس، أما الإنسان فهو علاوة على ذلك يدرك الخارج عن ذاته بالفكر الذي وراء حسه وذلك بقوى جعلت له في بطون دماغه، ينتزع بها صور المحسوسات ويجول بذهنه فيها، فيجرد منها صورا أخرى، والفكر هو التعرف في تلك الصور وراء الحس وجولان الذهن فيها بالانتزاع والتركيب⁽²⁾.

كما يميز "ابن خلدون" بين ثلاث مراتب أو درجات في العقل الإنساني والمعرفة المستندة إليه هناك أولا: العقل التمييزي، وهو قدرة عقلية تمكننا من التمييز بين الأشياء وتصور كل منها على حدة، إن المعرفة الحاصلة بهذا العقل هي معرفة حسية، تستند أساسا على ما تنقله إلينا الحواس، ثم يأتي العقل التجريبي أو المعرفة التي يكتسبها الإنسان بالتجربة الاجتماعية بالخصوص، فالإنسان كائن اجتماعي لا يتم وجوده إلا مع أبناء جنسه"، وهو في حياته الاجتماعية لا يفتأ يقيم علاقات مع غيره، فيكتسب فوائد وتجارب ومعرف كثيرة يستفيد منها في حياته العملية، وفوق مرتبة العقل التجريبي هناك مرتبة العقل النظري: وهو تصورات وتصديقات تنظم على شروط خاصة، وغايته تصور الوجود على ما هو عليه بأسبابه وعلله، فيكتمل ذلك العقل على حقيقته ويصبح عقلا محضا ونفسا مدركة وهو معنى الحقيقة الإنسانية⁽³⁾.

(1) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة "معالم النظرية الخلدونية في التاريخ الإسلامي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ب ت، ص 68.

(2) نفس المرجع ، ص 70.

(3) نفس المرجع ، ص 71.

وليس علم اجتماع المعرفة الحديث سوى العلم الذي يقبل بهذه النتيجة المنطقية ، ويسعى بالتالي إلى الكشف عن القوانين والسنن السوسيولوجية التي تحكم علاقة الوعي بالواقع بصورة عامة ، وبالواقع الاجتماعي على وجه التحديد .

إن الموضوع الأساسي لسوسيولوجيا المعرفة هو دراسة الأصول الاجتماعية للأفكار ، والكشف عن كيفية ارتباط هذه الأفكار بالجوانب المختلفة للواقع الاجتماعي (كالبنيتين التحتية والفوقية) في فترة تاريخية محددة زمانا ومكانا ، وكيف تؤثر هذه الأفكار بدورها في ذلك الواقع (العلاقة الجدلية بين البنية الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية للمجتمع المعني ، والوعي الفكري الأيديولوجي المرتبط بهذه البنية سلبا وإيجابا).

وإذا ما استثنينا الأهمية الريادية التي يكتسبها ابن خلدون في هذا المجال ، فإن الأسماء الأكثر بروزا المرتبطة بنظرية المعرفة هي⁽¹⁾: « كارل ماركس ، إميل دوركهايم ، كارل مانهايم ، جورج غورفيتش ».

يقول كارل ماركس في "مقدمة نقد الاقتصاد السياسي": «وكان أول عمل قمت به من أجل فض الشكوك التي كانت تهاجمني، إجراء مراجعة نقدية لفلسفة القانون عند "هيغل"... ووصلت في أبحاثي إلى النتيجة التالية: لا تستطيع الأحوال القانونية والأشكال السياسية أن تفسر نفسها بنفسها ولا عن طريق ما يدعى التطور العام للعقل البشري . إن أساسها بالعكس ، هو في ظروف الحياة المادية التي يطلق عليها "هيغل"، وهو يحذو حذو الإنجليز والفرنسيين في القرن الثامن عشر اسما من نوع خاص هو "المجتمع المدني"، ويجب أن نبحث في الاقتصاد السياسي عن تشريح المجتمع المدني فأسلوب إنتاج الحياة المادية هو شرط العملية الاجتماعية والسياسية والعقلية للحياة بوجه عام. ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، ولكن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم... إذا لم يكن بالإمكان الحكم على فرد طبقا لما يراه هو عن نفسه، فلن يكون بالإمكان الحكم على حقبة مشابهة من الثورة على أساس وعيها بنفسها، وإنما بالعكس يجب تفسير هذا الوعي بمتناقضات الحياة المادية، أي بالصراع القائم بين القوى الإنتاجية الاجتماعية وأحوال الإنتاج»⁽²⁾.

(1) فريدريك معتوق، تطور علم اجتماع المعرفة من خلال تسعة مؤلفات أساسية، بيروت، دار الطليعة 1982.
(2) كارل ماركس، نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة: راشد البراوي، دار النهضة العربية، ط1، 1969، ص 6 ، 7 .

وقد جاء ماركس بالمادية الجدلية التي تقوم حيث يؤدي التقدم الكمي التدريجي إلى قفزات كيفية أو ثورية تصبح بدورها نقطة البدء إلى تراكم كمي جديد يؤدي عند نقطة معينة إلى قفزة كيفية... وهكذا وفقا لقانون الكم والكيف الجدلي⁽¹⁾. ويعتمد هذا القانون الجدلي على ثلاث قوانين:

1. قانون وحدة الأضداد وصراعها: كل شيء طبيعي وكل ظاهرة تشتمل على طرفي تضاد ومن المحتم أن يخلق الصراع بين المتضادين يؤدي إلى تغلب طرف على الآخر فيحدث التحول.

2. قانون الانتقال من التغير الكمي إلى التغير الكيفي: يوضح هذا القانون سيورة التطور فالتغير الكمي يحدث من ناحية المقدار، أما التغير الكيفي فيتحوّل من ناحية التحول في الكيف أو الصفات، ويرى أن تراكم التغيرات الكمية تجعل التغير الكيفي يتم بعده مباشرة.

3. قانون سلب السلب: وهذا القانون يكشف عن الاتجاه العام للتطور في العالم المادي فتاريخ المجتمع الإنساني يتألف من سلب أو نفي النظم الجديدة للنظم القديمة، فقد قضى مجتمع الرقيق على الشيوعية البدائية، وقضى مجتمع الإقطاع على مجتمع الرقيق وقضت الرأسمالية على مجتمع الإقطاع، ثم قضى المجتمع الاشتراكي على الرأسمالية، وكل نظام يشتمل على مبادئ كامنة تكون هي السبب في القضاء عليه، فالتطور هو استمرار تغلب الجديد على القديم إلى ما لا نهاية⁽²⁾.

قد شدد "إميل دوركهيم" بدوره على دور المجتمع في صياغة الفرد ، ودور الوعي الاجتماعي في صياغة الوعي الفردي. حيث يقول: «إن الغالبية الكبرى من آرائنا وميولنا ليست من صنعنا ، وإنما تأتينا من الخارج⁽³⁾» ، ويتابع: «ولكن إذا نحينا الفرد جانبا ، لن نجد أمامنا سوى المجتمع وحينئذ لا بد لنا من الاتجاه إلى طبيعة المجتمع لكي نبحت فيها عن تفسير الحياة الاجتماعية... ففي الواقع لما كان المجتمع يفوق الفرد من حيث الزمان والمكان إلى ما لا نهاية له ، فإننا نرى أن في استطاعته أن يفرض عليه ضروبا من التفكير وأن يخلع على هذه الضروب طابعا من القداسة⁽⁴⁾».

(1) يمنى طريف الخولي، مرجع سابق، ص 21.

(2) علي عبد المعطي محمد، أعلام الفلسفة الحديثة، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 25، 26.

(3) إميل دوركايم، مرجع سابق، ص 54.

(4) المرجع نفسه، ص 211، 212.

وأيا كانت أهمية مساهمات "ابن خلدون" و"ماركس" و"دوركهائم" في التمهيد لعلم الاجتماع المعرفة فإن النقلة النوعية التي أدت إلى ظهور هذا الفرع الخاص من فروع علم الاجتماع العام ، إنما جاءت مع "كارل مانهايم" في كتابه: الأيديولوجيا والطوبى (Ideologie und Utopie) الذي ظهرت طبعته الأولى عام (1929) ، والذي تضمن فصلا خاصا بعنوان: "سوسيولوجيا المعرفة" ، و"جورج غورفتش" في كتابه: " الأطر الاجتماعية للمعرفة "، وذلك بغض النظر عن التفسيرات غير المقنعة.. من وجهة نظر بعض فلاسفة العلم، للعلاقة بين الوعي والواقع الاجتماعي، وللحلول المقترحة لحل إشكالية الموضوعية في العلوم الاجتماعية التي تنطوي عليها نظرية كل من هذين العالمين.

إن تحول مجموعة من المعارف المبعثرة حول المجتمع والظواهر الاجتماعية إلى "علم" ، إنما يعني تحويل المعرفة العفوية إلى محاولة "منظمة" لسبر الواقع واكتشاف الترابطات الضرورية والجوهرية التي تمتلك قدرا كبيرا من الثبات والاستمرارية بين عناصر هذا الواقع المختلفة (الطبيعة ، المجتمع ، الفكر) من جهة ، وبين الجوانب المختلفة للظاهرة الاجتماعية نفسها (الجانب الاقتصادي ، والجانب السياسي والجانب الثقافي) من جهة أخرى. فالعلم لا يبدأ . كما يرى ماركس بحق: " إلاّ حيث ينتهي التأمل الميتافيزيقي في الحياة الواقعية ".

إن إشكالية الموضوعية (Objectivité)، تظل هي الإشكالية الجوهرية في مجال العلوم الاجتماعية عامة فالباحث الذي يقوم بتحليل البنية الطبقية أو عملية التغير الاجتماعي في مجتمع من المجتمعات لا يمكن أن يكون موضوعيا إلاّ بصورة نسبية، وذلك لأن الباحث هنا، هو نفسه جزء من المشهد الاجتماعي الذي يقوم بدراسته، أي أنه يمثل في واقع الحال، كلا من الخصم والحكم في آن واحد . إننا هنا أمام إشكالية معرفية حقيقية، هي إشكالية "الموضوعية".

إنه أيا كان الخلاف أو الاتفاق حول المنهج العلمي والعلم، وعلم اجتماع المعرفة خاصة، و تتماهى هذه الإشكالية هنا مع إشكالية أخرى هي إشكالية الأيديولوجيا التي قد تمثل الشر الذي لا مفر منه في العلوم الاجتماعية، وهي تنجم أساسا عن:

- كون العلم-الباحث هو نفسه جزء من المشهد الاجتماعي، كما سبق وذكرناه أعلاه.
- التداخل بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي في تكوين أو تفسير الظواهر الاجتماعية، إذ لا يمكن النظر إلى هذه الظواهر كما لو كانت "أشياء" كما أراد لها "دوركهائم"، ذلك أن كلا من الذات والموضوع يمثلان وجه الميدالية وظهرها ، إذ أن المأزق الذي ينجم عن هذه الإشكالية هو كيف يمكن

عمليا الجمع بين "التحيز الأيديولوجي" المفروض ، وما تفترضه الموضوعية في البحث من النزاهة والحياد ؟، وكذلك مسألة التعدد الأيديولوجي التي تعكس ظاهرة التباين بين الأقوام والأديان والطوائف والطبقات الاجتماعية، وما يترتب عليها من اختلاف المصالح والمواقف.

هذا وللموضوعية في العلم أكثر من دلالة ، فهناك أولا: دلالتها القيمية ، التي تعني النزاهة في القصد والتجرد من العواطف الذاتية ، وهناك ثانيا: دلالتها المعرفية ، التي تشير إلى أن تكون " الفكرة " انعكاسا صادقا وأميناً للواقع، حيث ينبغي للباحث أن يفسح المجال للحقائق الواقعية أن تفصح عن مكوناتها، وتقول كل ما عندها. إن هذا لا يعني بطبيعة الحال، أن الحقائق العلمية يمكن أن تكون "نسخة طبق الأصل" عن الواقع، أو أن هذه الحقائق هي حقائق مطلقة ونهائية، فالحقيقة العلمية تظل بالنتيجة ما يقرره العلماء عن هذا الواقع. فالعلم حسب "أينشتاين" هو: «إعادة بناء لاحق للواقع إنه نظريات وتصورات تدنو من الحقيقة شيئا فشيئا ، ولكنها لن تصل إليها أبدا» . والمهم في نظر: "بوان كاريه"، هو: «أن يكون العلمي والموضوعي تصورا مشتركا لأذهان كثيرة ، ويمكن بالتالي نقله من واحد إلى آخر» . لقد كان مفهوم العلم ومسألة الموضوعية في نظرية الانعكاس (انعكاس الواقع في الوعي)، مثار جدل وتعدد في الاتجاهات الفلسفية والسوسولوجية .

فلقد كان "عبد الرحمن بن خلدون" أكثر شمولية وقربا من تشخيص هذه الإشكالية. يقول: "ابن خلدون" «ولما كان الكذب متطرقا للخبر بطبيعته ، وله أسباب تقتضيه ، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب ... ومن الأسباب المقتضية للكذب فالأخبار أيضا، الثقة بالناقلين ومنها الذهول عن المقاصد... ومنها توهم الصدق... ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبس والتصنع فينقلها المخبر كما رآها... ومنها تقرب الناس في الأكثر لصاحب التجلّة والمراتب بالثناء والمدح... ومن الأسباب المقتضية له أيضا وهي سابقة على جميع ما تقدم، الجهل بطبائع الأحوال في العمران. فإن كل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا، لا بد له من طبعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض»-(1).

(1) عبد الرحمن بن خلدون ، مرجع سابق ص 58.

ولقد سلم "فرنسيس بيكون" بإمكانية المرء بلوغ المعرفة الصحيحة، ولكنه كان يرى أنه ينبغي إصلاح منهج اكتساب هذه المعرفة.

ويتعين أن تكون الخطوة الأولى في هذا الإصلاح تطهير العقل من المفاهيم المسبقة والأحكام المتسرة والتي أطلق عليها (الأوثان) التي تهدد (العقل) بشكل مستمر. وترجع بعض هذه الأوهام إلى عادات العقل التي تميز الجنس البشري ككل، ويرجع بعضها الآخر إلى عادات العقل التي تميز باحثاً أو باحثين بعينهم، وبعض آخر ناشئ عن نقص أو عدم دقة اللغة، وأخيراً إلى القبول الأعمى للآراء⁽¹⁾.

د: المضامين الأيديولوجية للنظرية في سوسيولوجيا المعرفة:

في كل نظرية اجتماعية توجد افتراضات أو مسلمات تعتبر محوراً أساسياً تدور حولها النظرية وقد يخضعها صاحب النظرية للمناقشة ويقدم أدلة عليها أو قد يقدمها على إنها مسلمات لا تقبل الشك، وقد تكون هذه الأفكار المحورية ظاهرة ومعبراً عنها بوضوح في النظرية وبالتالي يسهل مناقشتها أو تكون كامنة أو خافية وبالتالي يصبح علينا أن نبذل جهداً في استنتاجها من خلال النظرية. وعادة ما تعكس هذه الافتراضات التوجه الأيديولوجي لصاحب النظرية وانحيازاته الاجتماعية⁽²⁾.

ولا شك إن علم الاجتماع لا يستطيع أن يؤدي مهامه بنجاح دون التزام أيديولوجي محدد وواضح ذلك إن مثل هذا الالتزام هو القادر على رسم معالم هذا العلم سواء على مستوى النظرية أو المنهج أو النتائج. لقد هبطت الأيديولوجيا إلى مرتبة متدنية بسبب زعم الوضعيين المحدثين بأن الالتزام الفكري يقيد حركة البحث الاجتماعي ويتعارض مع متطلبات الموضوعية إن عكس ذلك هو الصحيح تماماً فالعمى الأيديولوجي والجنون الأخلاقي كان من أسباب تخلف علم الاجتماع الوضعي الحديث عن فهم المشكلات الحقيقية للإنسان المعاصر⁽³⁾.

وقد تبلورت العلاقة بين الأيديولوجيا والعلم في اتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** يؤكد أن الأيديولوجيا لها صلة أساسية بالنظرية السوسيولوجية بل أنها هي التي أدت إلى نشأة النظرية السوسيولوجية ومن رواد هذا الاتجاه: (أرفنج زايتمان - الفن جولدنر) فقد

(1) إشراف روزنتال وبودن، الموسوعة الفلسفية، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1981، ص100.

(2) سمير نعيم احمد، النظرية في علم الاجتماع، مكتبة سعيد رافت، لبنان، ط5، 1981، ص55.

(3) سيد عويس، علم الاجتماع في المجتمعات النامية بين التبعية والاستقلال، ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية، 1984.

طرح "زايتلن" في كتابه الأيديولوجية ونشأة النظرية الاجتماعية (Ideology and the development of sociological theory)، كيف أدت الأيديولوجيات إلى نشأة النظرية السوسيولوجية؟

وكذلك يوضح "جولدنر" أن النظرية الاجتماعية هي أيديولوجيا ذات تحيز محافظ وتزييف للواقع بل إنه هاجم مناهج علم الاجتماع وأدواته متهما إياها بالتحيز الأيديولوجي أيضا.

- **الاتجاه الثاني :** يرى في علم الاجتماع وسيلة لفهم العالم وذلك تمهيدا لتحقيق ظروف أكثر ملائمة يمكن أن يعيشها الإنسان ويؤكد هذا الاتجاه أن العلم علم وأن هذه العلاقة المدعاة بين الأيديولوجيا والعلم علاقة زائفة ولا سند لها من الحقيقة ورواد هذا الاتجاه: (مارتندال - ريمون آرون).
إذ يؤكد: "دون مارتندال" أن قضية أن علم الاجتماع كان جزءا من أيديولوجية محافظة ليس هجوما أو دفاعا عن علم الاجتماع، وذلك أنه طالما يقال على نطاق ما أنه أيديولوجيا، فإن هذا النطاق يجرم من صفه كونه علما ذلك لأن طبيعة العلم تؤكد أن الموافقة النهائية لأي تعميم ترتكز على المحكات الموضوعية، ويؤكد أن علم الاجتماع يستطيع أن ينمو ويبقى فقط إلى الدرجة التي يتمكن فيها من صياغة معايير علمية ومهنية.

أما "ريمون آرون" فيرى أنه من الضروري أن نميز بين النظرية والمنهج العلمي المتصل بالواقع عن الأيديولوجيات أو التصورات الخاطئة والمتميزة والناجمة عن المواقف الطبقيّة التي تحرم الإنسان من رؤية الحقيقة، بل أن من الضروري أن نقيم فواصل بين أنماط التفسيرات العقلية المختلفة وأن ندرس علاقتها بالواقع الاجتماعي، فالفكر الإنساني يمكن أن يصل إلى الحقيقة الصادقة للجميع وليست الحقيقة الصادقة لطبقة واحدة⁽¹⁾.

و قد أسهمت الماركسية في أواخر العقد الخامس من القرن التاسع عشر في بلورة مفهوم الأيديولوجيا*، فكان أول تعريف قدمه "ماركس" و"إنجلز" في كتابهما (الأيديولوجيا الألمانية) أن

(1) على ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 7-20.

* أول من وضع مفهوم الأيديولوجيا هو الفيلسوف الفرنسي ديتوت دي تراسي De Tracy 1754 - 1836. وكلمة أيديولوجيا Ideology كلمة يونانية تتكون من مقطعين ، المقطع الأول Idea ويعنى الفكرة والمقطع الثاني Logos يعنى العلم فتكون الترجمة الحرفية (علم الأفكار)، وقد استخدم دي تراسي كلمة أيديولوجية بمفهوم أوسع وأشمل باعتبارها علم دراسة الأفكار والمعاني كما هي في الواقع المحدد تاريخياً ، ليست الأفكار في ذاتها ، بل لذاتها في معانيها وفي تعبيراتها وأساليبها وتظاهراتها واستخداماتها ودلالاتها في مجتمع معين وفي مواقف اجتماعية محددة وفي سياق حضاري ثقافي محدد. وقد عرفها بارسونز بأنها نسق من الأفكار الموجهة التي لها أصل أمبيرقي تلك التي تمنح الإنسان تفسيراً للطبيعة الامبيريقية للجماعة والمواقف التي تقف فيها والعمليات التي نمت بها حتى حالتها الراهنة ثم الأهداف التي يتوجه إليها الأعضاء جماعيا وعلاقتهم بمسار الأحداث في المستقبل.

الأيدولوجيا عبارة عن نظام للأفكار الباطلة التي يمكن اعتبارها ثانوية وغير متصلة بحقيقة ثابتة (لأنها مجرد امتداد للبناء العلوي للطبقة الحاكمة) وأنها مجرد محاولة لتبرير السيطرة الطبقيّة، وأفكار الطبقة الحاكمة، هي في كل زمن الأفكار الغالبة والمسيطرة ولذلك فإن الطبقة التي تمثل القوة المادية المسيطرة في المجتمع، هي دائماً، وفي نفس الوقت القوة الفكرية المسيطرة، وعلى ذلك فإن الأيدولوجية هي تشويه للحقائق بقصد تبرير موقف الطبقة الحاكمة وقد لقبها "إنجلز" بأنها (وعي كاذب).

وهناك دلالة أخرى لمفهوم الأيدولوجيا عند: "ماركس" و"إنجلز" هي أنها وليدة مجموعة معينة من المصالح الاقتصادية لطبقة معينة أو جماعة معينة بصرف النظر عن كونها حاكمة أولاً. كما ربط "لينين" فكرة ارتباط الأيدولوجيا بمصالح طبقية معينة، فالأيدولوجيا تأتي نتيجة التفاعل بين العناصر الواعية في طبقة ما ومصالحها⁽¹⁾.

وفي نقده للأيدولوجية الألمانية، أعاد "كارل ماركس" عدم توصل من سبقه من الفلاسفة الألمان إلى المعرفة العلمية، إلى أنه: «لم يخطر على بال أحد من هؤلاء الفلاسفة أن يبحث في علاقة الفلسفة الألمانية بالواقع الألماني، في علاقة نقدهم بالمحيط الألماني الذي يعيشون فيه». لقد استخدم "ماركس" بداية، تعبير الأيدولوجيا للإشارة إلى الوعي الزائف الذي ينجم عن الموقف الطبقي والمصلحة الطبقيّة للأفراد الاجتماعيين، وهو ما يشمل⁽²⁾ :

أ. صورة الطبقة عن نفسها (أنا الصح ، أنا العقل).

ب. صورة الطبقة في عيون الآخرين (صحّي هو الصح العام).

ت. صورة الآخرين في عيون الطبقة (من ليس معنا فهو ضدننا).

بيد أن هذا الفهم الأيدولوجي للأيدولوجيا ، تم تعديله لاحقاً ، ولا سيما على يد "لينين" بحيث بات يشير إلى نوعين من الأيدولوجيا :

الأيدولوجيا البرجوازية: غير العلمية وحاضنة الوعي الزائف.

والأيدولوجيا البروليتارية: العلمية ، التي ليس فقط لا تتناقى مع حقائق ومنطق العلم ، وإنما تعتبر شرط المعرفة العلمية والموضوعية .

ويعرفها جي روشيه بأنها نسق من الأفكار والأحكام ظاهر ومنتظم عموماً يستخدم ليصف ويفسر ويشرح أو يبرر وضع مجموعة أو جماعة من الناس، والذي يستوحي من مفاهيم القيم بشكل عام ، ويحدد اتجاه الفعل التاريخي لهذه المجموعة أو لجماعة من الناس.

(1) نيبيل رمزي ، سوسيولوجيا المعرفة، جدل الوعي والوجود الاجتماعي ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001، ص 18.

(2) نيبيل رمزي، مرجع سابق، ص 19.

وجاء كارل مانهايم (K. Mannheim) لينظر لمسألة الأيديولوجيا من زاوية جديدة تتقاطع مع الفهم الماركسي للمسألة، ولكنها لا تتطابق معه. إنه يقبل أن المصلحة الطبقية تمثل جرثومة سامة في نظرية المعرفة، ولكنه يرى أن هذا النقص أو الخلل ينطبق على كافة الطبقات الاجتماعية بما في ذلك البروليتاريا التي برأت الماركسية ساحتها. وإذن فإنه لا توجد أيديولوجيا علمية وأخرى غير علمية، وإنما توجد أيديولوجيا واحدة تمثل رؤى وأفكار الطبقة المسيطرة، سواء أكانت البرجوازية أم الطبقة العاملة، وذلك في مقابل رؤى وأفكار الفئات غير المسيطرة (المعارضة). ولما كانت أفكار المعارضة غالبا غير واقعية، فقد نعتها "مانهايم" بالطوباوية. إن هذا يعني أن كلا من الفئات المسيطرة والمعارضة عاجز عن تقديم معرفة علمية وموضوعية لأن كلا منهما ينظر إلى الظاهرة الاجتماعية من الزاوية التي هو متواجد فيها، ومن الطبيعي أن تختلف صورة الشيء باختلاف زاوية النظر.

وقد حاول "مانهايم" الخروج من هذا المأزق المعرفي، باعتماده مقولة "المثقف الحر" المتحرر من الانتماءات الأيديولوجية والطوباوية معا، وبالتالي من التحيز الطبقي. إن لجوء "مانهايم" إلى مقولة **المثقف اللامنتمي**، هو - كالمستجير من الرمضاء بالنار! - إذ أين يمكن إيجاد مثل هذا المثقف المنزه عن المصلحة من أي نوع كانت؟.

ويعتبر: "أنطونيو غرامشي": (قضايا المادية التاريخية) أكثر قربا من الواقع ومن الحقيقة حين دعا إلى مقولة **"المثقف العضوي"** أي الغارق حتى شحمة أذنيه في قضايا وهموم الناس والمجتمع، ولا سيما قضايا وهموم الطبقات الفقيرة والمحرومة، وهو ما يمثل رأيا نقيضا لرأي "مانهايم". بل إن: "تالكوت بارسونز" في دعوته الباحث إلى العمل على ترك "مسافة عقلية" بينه وبين الموضوع الذي يبحثه والذي يقرب "بارسونز" من مقولة: "شيئية الظواهر الاجتماعية" الدوركهائمية، يعتبر أقرب إلى الموضوعية من "كارل مانهايم"⁽¹⁾.

إن نظرية "كارل مانهايم" حول "المثقف الحر" تلتقي عمليا مع نظرية "ماكس فيبر" في "التحرر من القيم"، وكلاهما بعيدا نوعا ما عن الواقع.

وخلاصة القول لابد لسوسيولوجيا المعرفة من أن تقف على أرض نظرية صلبة يمكنها أن تنطلق منها نحو تحقيق أهدافها بثقة وموضوعية.

(1) نيبيل رمزي، مرجع سابق، ص20.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل التعبير عن الممارسة السوسيولوجية كونها وعيا ابستمولوجيا باعتبار هذا الوعي لا يتحرك إلا من خلال السؤال السوسيولوجي الذي ينبثق عنه الفكر العلمي من خلال البحث عن الأسباب الموضوعية والذاتية للظواهر الاجتماعية والتاريخية، وهو نفسه الشيء الذي أدى إلى ظهور علم الاجتماع في الغرب ونجاحه في الإجابة على مشكلات الواقع الاجتماعي هناك. وقد عبر عن ذلك صراحة الرواد الغربيين لعلم الاجتماع حين أعلنوا أن علم الاجتماع هو المعبر عن الواقع الاجتماعي.

كما حاولنا الوقوف على علاقة الممارسة السوسيولوجية بالوعي ابستمولوجي كونها الممارسة التي يقوم بها الباحثون السوسيولوجيون من أجل محاولة فهم الحياة الاجتماعية في العلاقة بين الفعل والبناء، فتحاول الممارسة أن تنبع من خصوصية الواقع الاجتماعي تفهمه وتشخصه لمحاولة الخروج من تناقضاته.

وبالتالي يصبح الوعي ابستمولوجي تلك العلاقة التي يصنعها الباحث مع موضوعه، بمعنى الوعي بموضوع الممارسة دون التجرد من الموضوعية حتى تصبح سوسيولوجيا علم الاجتماع كمبدأ أساسي لابستمولوجية علم الاجتماع. وما ينتج عن ذلك من وعي الذي يتشكل لدى الفاعلين السوسيولوجيين كباحثين ممارسين للسوسيولوجيا بما يحقق حلقة الوصل التي تربط الممارسة السوسيولوجية كما هي موجودة انطلاقا من تراكماتها وخبراتها أي التنظير الذي هو في الأصل منشؤها من المجتمعات الغربية، وبين توجه تلك الممارسة إلى المشكلات الاجتماعية التي أنتجها واقع غير الواقع الذي أنتج الممارسة المنتجة في نفس الواقع الذي أنتج الظاهرة.

الفصل السادس:

الأستاذ الباحث في نسق الممارسة السوسيولوجية

تمهيد

أولاً: الأستاذ الباحث كممارس للمعرفة السوسيولوجية

ثانياً: الممارسة السوسيولوجية وإنتاج المعرفة

ثالثاً: الممارسة السوسيولوجية والمنهج

خلاصة

تمهيد:

سوف نتناول في هذا الفصل واقع إنتاج المعرفة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية من خلال التركيز على الأستاذ الباحث كونه معني بطريقة مباشرة: باستهلاك وإنتاج وإعادة إنتاج الخطاب السوسيولوجي حيث قسم الباحث هذا الفصل الى أربع محاور:

أولا تناول مفهوم الأستاذ الباحث وعلاقته بثنائية إنتاج المعرفة واستهلاكها.

ثانيا محاولة تسليط الضوء على العلاقة بين علم الاجتماع وإنتاج المعرفة من خلال نظرة وجيزة على واقع لنتاج المعرفة السوسيولوجية داخل النسق الجامعي الجزائري مع محاولة لحصر بعض العقبات التي تواجه إنتاج المعرفة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية.

ثالثا الإشارة إلى بعض الأسس المنهجية التي تتميز بها المعرفة السوسيولوجية لتكون "سوسيولوجية" من خلال التطرق إلى خصائص "الملكة السوسيولوجية" التي جاء بها "بورديو"، وكذا أهم التقنيات التي قد تستخدم في البحث الميداني السوسيولوجي.

أولاً: الأستاذ الباحث كممارس للمعرفة السوسولوجية

لعل من البين الظاهر أننا عندما نتكلم عن الإبداع والابتكار يتبادر إلى أذهاننا من هم الذين يملكون القدرة على الابتكار؟. ونتساءل ما إذا كانت القدرة على الابتكار فطرية في جوهرها؟. أم أنها تكتسب عن طريق التدريب والتعليم؟. وأين الأساتذة الباحثين من هذا وذاك؟. قد يحتاج الباحث إلى التدريب في بداية تكوينه وكذا بعد الاكتمال الأولي لتكوينه، لأن هذه العملية هي في صيرورة مستمرة ودون انقطاع، فالتدريب يساعد في تنمية وتطوير ملكة البحث وحب الاستطلاع، والأمر يصدق على غير ذلك من العادات الأخرى من ملكة النقد فيما يتعلق بتحليل وتقييم الأمور المكتوبة. وقد لا نجد الملكات السالفة الذكر مقتصرة على الأستاذ الباحث الأكاديمي بل إن هناك من نبغوا في مجالات علمية معقدة واستطاعوا تحقيق الابتكارات وممارسة البحث وإنتاج المعرفة دون الدخول إلى المدرجات الجامعية، مما يقنعنا أن الدرجة الجامعية في مجال العلم ليست شرطاً وحيداً وحاسماً للامتياز على الرغم من أهميتها للحصول على أي مهنة علمية⁽¹⁾.

أ: مهام الأستاذ الباحث

الأساتذة الباحثون هم الذين يكونون في وضعية الخدمة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، التي تضمن مهمة التكوين العالي. ويخضع الأساتذة الباحثون للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الأمر رقم 03/06 المؤرخ في 19 جمادة الثانية عام 1427 الموافق ل 15 يوليو سنة 2006. كما يخضعون للنظام الداخلي للمؤسسات المذكورة أعلاه، ويؤدي الأساتذة الباحثون من خلال التعليم والبحث مهمة الخدمة العمومية في مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي يتعين عليهم ما يلي⁽²⁾:

- ✓ إعطاء تدريس نوعي ومحين ومربط بتطورات العلم والمعرفة والتكنولوجيا والطرق التعليمية والبيداغوجية ومطابقاً للمقاييس الأدبية والمهنية.
- ✓ المشاركة في إعداد المعارف وضمان نقلها في مجال التكوين الأولي والمتواصل.
- ✓ القيام بنشاطات البحث التكويني للقيام بتنمية كفاءاتهم وقدراتهم للقيام بوظيفة أستاذ باحث.
- وتحدد مهام الأساتذة الباحثين حسب أسلاكهم كما يلي⁽³⁾:

(1) جون ب دكنسون، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي، ترجمة: شعبة الترجمة باليونيسكو، سلسلة عالم المعرفة، رقم 112، 1990، ص87.
 (2) مرسوم تنفيذي رقم 130-08 مؤرخ في 3 ماي 2008، يتضمن: القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، المادة: 1-4، الجريدة الرسمية، العدد 23، ص 18.
 (3) المرجع نفسه، المواد 33-47، ص19-23.

1- الأساتذة المساعدون:

يضم سلك الأساتذة المساعدون رتبتين:

- رتبة الأستاذ المساعد قسم "ب" ويكلف بما يلي:
 - ضمان الأعمال الموجهة أو الأعمال التطبيقية
 - تصحيح أوراق الامتحانات التي يكلف بها
 - المشاركة في مداورات لجان الامتحانات
 - المشاركة في أشغال فرقته أو لجنته البيداغوجية
 - استقبال الطلبة ثلاث ساعات في الأسبوع من اجل تقديم الإرشاد والنصح والمساعدة

● رتبة الأستاذ المساعد قسم "أ" ويكلف بما يلي:

- ضمان التدريس في شكل دروس أو أعمال موجهة
- تحضير وتحيين دروسه
- تصحيح أوراق الامتحانات التي يكلف بها
- المشاركة في مداورات لجان الامتحانات
- المشاركة في أشغال فرقته أو لجنته البيداغوجية
- استقبال الطلبة ثلاث ساعات في الأسبوع من اجل تقديم الإرشاد والنصح والمساعدة.

2- سلك الأساتذة المحاضرين: يضم سلك الأساتذة المحاضرين رتبتين:

● رتبة أستاذ محاضر قسم "ب" يكلف بما يلي:

- ضمان التدريس في شكل دروس حسب الحجم الساعي المنصوص
- تحضير وتحيين دروسه
- ضمان إعداد المطبوعات والكتب وكل مستند بيداغوجي آخر
- ضمان حسن سير الامتحانات التي يكلف بها
- المشاركة في مداورات لجان الامتحانات وتحضير المواضيع وتصحيح أوراق الامتحانات.

- المشاركة في أشغال فرقته أو لجنته البيداغوجية
- ضمان تأطير نشاطات التكوين الخارجي للطلبة
- استقبال الطلبة ثلاث ساعات في الأسبوع من اجل نصحتهم وتوجيههم.
- رتبة أستاذ محاضر قسم "أ" يكلف بما يلي:
- ضمان التدريس في شكل دروس حسب الحجم الساعي المنصوص عليه.
- ضمان إعداد المطبوعات والكتب وكل مستند بيداغوجي آخر.
- ضمان حسن سير الامتحانات التي يكلف بها .
- المشاركة في مداولات لجان الامتحان وتحضير المواضيع وتصحيح أوراق الامتحانات.
- المشاركة في أشغال فرقته أو لجنته البيداغوجية.
- المشاركة في نشاطات التصور والخبرة البيداغوجية في مجال إعداد برنامج التعليم ووضع أشكال تكوين جديد وتقييم البرامج والمسارات.
- ضمان تأطير الأساتذة المساعدين في إعداد وتحيين الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية.
- ضمان تأطير التكوين البيداغوجي للأساتذة المترشحين.
- ضمان تأطير التكوين الخارجي للطلبة.
- استقبال الطلبة ثلاث ساعات في الأسبوع من اجل نصحتهم وتوجيههم.
- 3- سلك الأساتذة: يضم سلك الأساتذة رتبة أستاذ "بروفيسور" ويكلف الأستاذ بما يلي:

- ضمان التدريس في شكل دروس حسب الحجم الساعي المنصوص.
- تحضير وتحيين دروسه.
- إعداد المطبوعات والكتب وكل مستند بيداغوجي آخر.
- ضمان حسن سير الامتحانات التي يكلف بها.
- المشاركة في مداولات لجان الامتحان وتحضير المواضيع وتصحيح أوراق الامتحانات
- المشاركة في أعمال لجنته أو فرقته البيداغوجية.

- ضمان تأطير الأساتذة المساعدين في إعداد وتحيين الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية.
- ضمان تأطير التكوين البيداغوجي للأساتذة المتربصين.
- المشاركة في نشاطات التصور والخبرة البيداغوجية في مجال إعداد برنامج التعليم ووضع أشكال تكوين جديد وتقييم البرامج والمسارات.
- استقبال الطلبة ثلاث ساعات في الأسبوع من اجل نصحتهم وتوجيههم.

ج: الأستاذ الباحث وممارسة السوسولوجيا كمهنة:

إذا نظرنا إلى المثقفين فإننا لا بد من نصطدم باصطدام هويتهم في المجتمع الذي يحيون فيه النقل المحافظ لقيم السلف من جهة، وعلى التجديد الخلاق من جانب آخر، فهم المثقفون يشكلون نوعا من التناوب بين بنى النظام عند المجموعة وتأثيرات الحدث المحتملة، وتعود وظيفتهم في قدمها إلى العصور البعيدة التي شهدت ولادة الكتابة والدولة وإلى وضعية الكاتب الذي كان في خدمة الأمير ومستشاره، أما في صورته الحديثة فقد ارتبط المثقف مع القطيعة التي حدثت مع بداية الدولة العلمانية الحديثة، حيث تضاعفت النشاطات الدنيوية من خلال العلم والتكنولوجيا⁽¹⁾.

ثم تبلور مصطلح "الباحث" الذي يمكن تعريفه بأنه: "المثقف الذي لا يرضى بحل المشكلة والذي يبدو له أن ذلك الحل لا يستجيب للأهداف العامة المحقة من خلاله"، ذلك أن عدم الرضى هو الخاصية الملازمة للباحث كرد فعل أولي لإعادة تنظيم التصورات والأفكار. وهذا ما يؤدي إلى الخلق والإبداع الذي يترجم من خلال الحرية التي يتمتع بها الباحث. ففي مجال العلم والمعرفة أكثر من أي مجال آخر فإن الحرية لا تعني اللامبالاة والغياب الكلي للقواعد المهنية أو الأخلاقية، بل إنها بمثابة مجال يتوفر على تعدد الفرص التي تضع الباحث وحيدا أمام معارفه وقناعاته العلمية من جهة، وأمام الواقع ومشكلاته وتناقضاته من جهة أخرى. إذن فالخلق والإبداع هو انتصار طويل الأمد فهو ليس ثمرة الصدفة ولكنه نتوبج غير نهائي لمجهودات منظمة داخليا وخارجيا، وعلية فعلى الجامعة تحويل المستهلك للمعارف إلى خالق ومنتج لها، وإلا فإن مكتبة جيدة يمكنها أن تحل محل الجامعة⁽²⁾.

ومما يلاحظ داخل النسق الجامعي انه يوجد أصناف للأساتذة الباحثين ويوجد تمييز بين النخبة الجامعية التي تحمل لقب أستاذ "بروفيسور" والفئة الأخرى من الأساتذة الباحثين، ونجد أيضا القطيعة

(1) جيرار ليكر، مرجع سابق، ص 11.

(2) بوبكر بوخريسة، الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي، التواصل، العدد: 6، جوان 2000، جامعة عنابة: الجزائر، ص 286-287.

بين الأساتذة الجامعيين بين المناطق التي تتواجد بها الجامعات، مثلاً بين جامعات الشمال والجنوب وبين الجامعات العربية والأخرى التي تعتبر حديثة النشأة.

يفترض أن يكون كل جامعي باحثاً ومن ثمة يكون تقدمه المهني مرتبطاً بإنتاجيته العلمية، لذا يفترض به أن ينشر وفقاً لوتيرة منتظمة نسبياً، وتبعاً لإنتاجية متوسطة تختلف باختلاف الاختصاصات وأنماط الأبحاث، من أعمال ومقالات علمية، ما يسمح بتعزيز سمعة الباحث، ثم المساهمة في إثراء البحث العلمي وتعزيز التراكم المعرفي. لقد أصبح المقال لا الكتاب الوحدة الحسابية التي تستخدم في قياس الإنتاجية في حقل البحث العلمي وبشكل غير مباشر في قياس سمعة الباحث. فلا يعني وصول الباحث إلى وضعية الاعتراف أنه اكتسب الطريقة المثلى للوصول إلى ارتقاء أعلى درجات "الانتاجية" ثمة طريقة أقل تكلفة على الصعيد الرمزي ربما، لكنها أكثر تقدماً من قبل الذين يفضلون السلطة أو التأثير بدرجة أقل، إنها التواجد بعالم يوازي عالم الجامعة وعلى ارتباط حميم به، إنه عالم النشر، إذ يؤمن نوع من أنواع "السلطة الفكرية"، إن إدارة سلسلة ما في دار النشر هي بالنسبة للجامعي والباحث والمثقف إشارة لامتلاك وسيلة للتقييم والرقابة ولإدارة إنتاج من هم معه في نفس الحقل أو حتى من هم في حقول مجاورة أو غير مجاورة للحقل الذي ينتمي إليه. والجامعة لم تعد اليوم المكان الوحيد الذي يقدم العلم بل ثمة مختبرات متعددة تشكل الوحدة المجردة نسبياً والمتمثلة في مراكز البحوث العلمية⁽¹⁾.

د: الأستاذ الباحث كممارس للمعرفة السوسولوجية استهلاكاً وإنتاجاً

نلاحظ إتباع إستراتيجية النمو الكمي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، هذه الإستراتيجية لم تفي بحاجات القطاع ولم تطبق على نوعية التعليم وجودته التي كان عليها في وقت سابق من الزمان، فعلى الرغم من الزيادة المتسارعة في عدد الجامعات ومراكز البحث، والمعاهد والكليات والطلاب والأساتذة، وفي ميزانيات التعليم، إلا أن هذا الأخير لا يستطيع الوصول إلى تلبية حاجات المجتمع، ونتيجة لذلك انحصر التعليم العالي في غالب الأحيان على تلقين المعلومات للطلبة وصارت الجامعات من جراء ذلك أنظمة تحافظ على الوضع الاجتماعي القائم، وأصبح الكل يخشى إحداث أي تغيير سواء من داخل أو من خارج أسوار الجامعة⁽²⁾.

(1) جبرار ليكر، مرجع سابق، ص 82، 83.

(2) شبل بدران، سعيد سليمان، التعليم في مجتمع المعرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 2007، ص 83، 84.

ويظهر اليوم على مستوى الجامعات الجزائرية، بأن نظام التعليم العالي والجامعي قد حصر تداول المعرفة والخبرات التعليمية بين المعلم والطالب دون مشاركة بقية المجتمع، وقد أدى هذا الوضع إلى الأحادية والمركزية في إدارة التعليم الجامعي، حيث صارت القرارات تتخذ والسياسات ترسم بطريقة مركزية بدون إشراك الأطراف الأخرى المعنية، من أساتذة باحثين، وطلبة، وإداريين، وهذا ما أدى إلى حدوث اضطرابات داخل الوسط الجامعي، كالإضرابات المتواصلة للطلبة والأساتذة، نتيجة أحادية القرار وإهمال التشاور وقطع سبل الحوار بين الإدارة الوصية على قطاع التعليم العالي والأطراف المعنية. تخضع عملية إنتاج المعرفة كغيرها من العمليات والظواهر الاجتماعية لصيرورة تغير مستمرة متأثرة في ذلك بالظروف التاريخية المميزة للحقب التاريخية التي تشهد إنتاجها، وكذا بالعديد من العوامل الذاتية والموضوعية، الفردية والجمعية المميزة لتلك الحقب، وبهذا الصدد تواجه الباحث مواقف عديدة وأراء متنوعة تقدم أطرا إبستمولوجية، تحاول رسم مسيرة المعرفة الإنسانية عامة والعلم بصفة خاصة والمعرفة السوسولوجية بصفة أدق⁽¹⁾.

إن ميدان إنتاج المعرفة من البحث العلمي هو أكثر مجالات التعليم العالي تأثرا وتأثيرا في واقع مجتمع المعرفة الذي يبدو أن تدفق المعلومات سمة أساسية فيه، وانتقال المعرفة بصفة أكبر دون جهد وقليل من المال إذ تتميز الجامعات في مجتمع المعرفة بأنها نظاما مفتوحا لتوزيع وإنتاج المعرفة. عن طريق شكل يتضمن زيادة التحالفات والشراكات أثناء بحثها عن اكتساب معرفة متخصصة وحديثة ناتجة عن شبكة كثيفة من البحوث في شتى المجالات، والشراكات المتطورة وأماكن التقاء البحث الأساسي والتطبيقي. إن توزيع وإنتاج المعرفة يمكن أن يخلق عالما من الترتيبات التعاونية و يفرض الحاجة إلى امتلاك معرفة متخصصة في جميع الميادين تقف وراء النمو الحالي للشبكات والتكاثر في البحث وتطور الشراكات والتحالفات، إن هذه الأشكال الجديدة من المنظمات مخوفة بالمخاطر لكن أيضا تتقارب بالنسبة للبحوث التي ينفذها الآخرون، وإذا كانت الجامعات تسعى لتحقيق الفعالية اللازمة في مجال البحث العلمي، وإنتاج المعرفة العلمية فإنها تحتاج أن تؤكد أن أكاديميها قادرون على أن يساهموا في السياقات المناسبة، لكن هل تستطيع الجامعة أن تحافظ على جميع المصادر البشرية لضمان وجودها في كل مكان؟، ولتولي مركز القيادة في البحث العلمي على الجامعة أن تحسن استغلال المزايا التي تحصل عليها من وراء المشاركة في مواردها العقلية وكذا ضمان الحدود الضرورية للالتقاء بين إنتاج

(1) جاك هارمان، مرجع سابق، ص7.

المعرفة وتسويقها في إطار رحلة بحث الجامعات عن ابتكارات تتحول بسرعة إلى سلع ناجحة في ظل حاجة الجامعات إلى تقويض النقص في التمويل العام من خلال بحثها عن فرص تسويقية أكبر⁽¹⁾. ونجد أن الحكومات قد خضعت بدورها إلى ضغط متزايد من الصناعة والتجارة لتزويد الجامعات بالحوافز اللازمة لتوليد ابتكارات يستقبلها السوق وأصبحت المنح الخاصة بالتعاون بين الجامعة والصناعة أكثر وفرة لكنها مازالت قليلة في المجتمع العربي والجزائر خصوصا. حيث أن جامعاتنا قليلة الارتباط بسوق العمل، والشركات عندنا لا تستعين بالجامعات في تقديم الاستشارات اللازمة إلا نادرا.

ونجد انه في الغرب تبحث الحكومات عن شركات ذات تجهيزات أفضل للمنافسة تحقق نجاحات كبيرة في الأسواق العالمية، وداخل الجامعات التي ترعى البحث العام، يخصص للتدريس تمويل أقل من التمويل الذي يخصص للبحوث التطبيقية والأنشطة المماثلة التي تساعد إمكانات الجامعة على أن تكسب كثيرا من الدخل الخارجي⁽²⁾. بينما في الجامعات الجزائرية تذهب النسبة الأكبر من التمويل للتجهيز وبناء المنشآت والإنفاق على التدريس والنسبة الأقل من التمويل تنفق على البحث العلمي ومشاريع إنتاج المعرفة.

ويظهر أن نشاطات سياسات الدولة تتجه نحو الاهتمام بالبحث العلمي الذي يركز مباشرة على الإبداع والابتكار وهذا مؤشر ايجابي، لكنها بالمقابل لا تعطي الأهمية الكافية للبحوث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ونتيجة لذلك نلمس الانخفاض الواضح للتمويل المخصص للتدريس و البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وتعد البحوث هي المفتاح الرئيسي لاختلاف المكانة بين الجامعات، ولذلك فهي تراهن عليها كمصدر رئيسي للتمويل، وتسعى الجامعات من خلالها إلى تعظيم شهرتها ومكانتها الاجتماعية كون أن الأموال الخاصة بالبحوث ترتفع مع المنافسة، والاتجاه نحو الأشكال التجارية من البحوث العلمية التي لها اتصالات وثيقة بالصناعة والتجارة من أجل الاحتفاظ بمستويات تمويل البحث، وكون هذا النشاط يتم تسجيله وقبوله من الهيئات العامة والهيئات الأخرى على نطاق كبير، تسعى الجامعة من خلال إستراتيجيتها إلى تعزيز شهرتها، وخاصة إذا كانت الشركات التي تتحالف معها ذات مكانة كبيرة

(1) روجر كينج، الجامعة في عصر العولمة، تر: فهد بن سلطان السلطان، مطبوعات مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2008، ص119، 118.

(2) المرجع نفسه، ص122.

وطنيا أو عالميا، وتصبح المعرفة تقيم على أساس أرباحها التجارية وقدرتها على توليد قيمة مضافة ذات الصلة بالتقنية الذكية للسوق وليس نتيجة لإسهامها في التراث الفكري العالمي الخاص بالعلم⁽¹⁾. يعني الإنتاج عموما خلق الشيء بحيث لم يكن له وجود من قبل، وإضافة منفعة إلى شيء يحمل قدرا كبيرا منها، ويعرف أيضا بأنه خلق للأشياء أو الخدمات التي يمكنها إشباع حاجات الإنسان سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ونفهم من ذلك أن الإنتاج هو عملية خلق وإبداع وإكثار من الشيء مع مراعاة تحري قيمة وجوده الشيء المنتج، من خلال تكييف الموارد البشرية والمادية المتاحة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية وتلبيتها. وقد تدعى الموارد المنتجة-(الخريجون بالجامعات والكليات والمعاهد والمدارس ومراكز البحث، المعارف، الخبرات)- بالمنتجات. ويبدو بذلك أن الإنتاج المعلوماتي والخبراتي هو شرط وجود تلك المؤسسات، لان إنتاجها هو الذي يحدد طبيعة تطورها⁽²⁾، وتستخدم المعارف والخبرات المنتجة لخلق معارف جديدة لتحقيق التراكم المعرفي والخبراتي، وهو أمر ممكن فمثلا: عندما تكلف فرقة بحث من الخبراء في السوسولوجيا مثلا بدراسة عن موضوع الهوية في المجتمع الجزائري، أو بدراسة المشكلات التربوية التي تعاني منها بعض المؤسسات التربوية وتحليلها من عن طريق الإثراء من المنظور السوسولوجي.

يصنف علماء الاجتماع انطلاقا من النسق العام الذي هم فاعلون فيه تأثيرا وتأثرا، إذ يحدد آلان تورين (Alain Touraine) ثلاث أنواع من علماء الاجتماع⁽³⁾:

1. علماء اجتماع متعمقون في الحياة الاجتماعية أين تتواجد العلاقات والتناقضات، فهم يقدمون للمعرفة ما يفيد ويقومون بترجمة نسيج التفاعلات الاجتماعية مهما كانت انتماءاتهم الأديولوجية.
2. علماء الاجتماع الأكثر عنفا وهجوما ضد السلطة دون توقف أي ضد (خطاباتها، فئاتها.. وضغوطاتها، واقصاءاتها)، يتصرفون انطلاقا من الغضب، ويحملون أديولوجية تحمل مصالح الطبقة المهددة.
3. علماء الاجتماع يمثلون العالم الواسع من الإقصاءات، معتمدين على أولئك المهمشين من طرف النظام.

(1) نفس المرجع السابق، ص123.

(2) عبد الله ساقور، فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة العلمية واستهلاكها "طلبة قسم علم الاجتماع نموذجا"، مجلة العلوم

الإنسانية، العدد17، جوان2002، ص100-102.

(3) أمينة مساك، مرجع سابق، ص145.

ويرى "ألان تورين" أن عالم الاجتماع الكامل يجب أن يحمل فكر الصنف الأول، وغضب الصنف الثاني، وإحساس ورحمة الصنف الثالث من العلماء. في حين أنه لا يوجد عالم اجتماع كامل، أو استنتاج متوازن بين هذه الافتراضات المتضاربة. ولكون عالم الاجتماع منتجاً للمعرفة عليه مصارعة المظاهر التي تقنع السلطة، والخضوع لمتطلبات المعرفة السوسولوجية "انطلاقاً من أن الفعل الاجتماعي هو وظيفة جماعية موجهة لتحسين الحياة الاجتماعية"⁽¹⁾.

هـ: الأستاذ الباحث كناقذ للمعرفة

تحدد مهمة نقد المعرفة في تقييم إنجازات العقل، إذا استثنينا ثلة من الوضعيين وبالأخص: "أوغوست كونت" (Auguste Comte) الذي كان ينفي قدرة العقل، مهما كان على مبارحة شرنقته الخاصة، حتى يتمكن من معاينة ذاته من الخارج، فإن الفلاسفة ومنذ أفلاطون يقولون بأن سلوكيات العقل قابلة للملاحظة. نسمي تفكيراً أو فهماً قدرة الفكر الإنساني على المزاوجة «الجمع بين ملاحظة الذات للموضوع وملاحظة الذات لنفسها»، والذات هنا هي: "العقل". هذه المزاوجة هي التي تمكن من الحكم على عادات وأعراف العقل.

إذن فمن الضروري أن نستطيع أن نصدر حكماً جازماً في معضلة معينة، وإلا فسوف نبدو وكأننا تعلمنا التاريخ لا العلوم كما يرى "ديكارت". ولكي نصل إلى الحكم الجازم بالمعنى الديكارتي أو الولوج إلى مصادر العقل يتعين على التفكير، بمعناه الصرف أن يتمخض أولاً من تلقاء نفسه عندئذ فقط يكون في مستوى تاريخ الفعل وحاملاً لدلالته وحالماً يتطهر العقل فسوف يستمر في معايير لتحقيق بما هو حقيقي.

يتأرجح نقد المعرفة العقلانية إذن بين مستويين رفيعين للحقيقة، الواقع والأسطورة النظرية. كانت المعرفة دائماً إذن موزعة -طيلة قرون وقرون- بين سلطتين متعارضتين وتوزعها هذا أشبه ما يكون بمختصمين أمام محكمة لا وجود فيها لقاض يحكم. تكمن المهمة الأساسية للتفكير في عمله من أجل امتلاك نظرة عن المعنى الذي يكتسبه المصدر المزدوج الذي ينسب العقل لنفسه في غياب إمكانية التعالي تجاه العمليات الخاصة التي يقوم بها فيعيد بذلك النقد تطهيراً مستمراً للفهم⁽²⁾.

وفي هذا الصدد يرى هابرماس في مقدمة "نظرية الفعل التواصلي" حينما يقدم تعريفاً حدسياً للعقلنة. فالعقل الذي أزيل من عرشه الميتافيزيقي لم يعد كيانه جوهرياً موضوعياً أو ذاتياً، بل أصبح مجرد محمول

(1) المرجع نفسه، ص 145.

(2) مانويل دويكيز، العقل وأوثانه، تر: عبد الله زارد، مجلة فكر ونقد، العدد 4، 1997، ص 62-68. نقلاً عن: دفاتر فلسفية، العقل والعقلانية، مرجع سابق، ص 22، 23.

أو صفة (Predicat)، منذ ذلك الوقت أصبح من الملائم الحديث عن ما هو عقلي نسبة إلى العقلنة بدل الحديث عن عقل. فالعقلنة أقل ارتباطا بالمعرفة واكتساب المعارف وأكثر ارتباطا بالكيفية التي تمارس وتطبق بها الذوات الفردية. معرفة ما فهي عنده لم تعد تملك إلا قيمة إجرائية (Procedural)، فهي تكمن في قدرة الجمل والتعبيرات على أن تكون ذات أساس وذات قابلية للنقد، وبالتالي فشرطاها هما: أن يكون كل كلام يدعي العقلانية مجسدا لمعرفة قابلة للدحض والتكذيب أولا، أي يفترض علاقة مع العالم خاضعة لإمكانية التقييم الموضوعي، ثانيا: أن يكون هذا الكلام مستجيبا لمطلب ادعاء الصلاحية في إطار التفاعل بين الذوات⁽¹⁾.

ونجد أن هابرماس في كتابه "نظرية الفعل التواصلي" لجأ إلى شرح مفهوم العقلانية، وكذا تحليل مظاهر العقلنة في المجتمع المعاصر، من خلال التركيز على نقد مفهوم "العقل الأداتي" (Raison Fonctionnelle)، عند "هوركايمر"، وقام أيضا بنقد العقل الوظيفي في المجلد الثاني من كتابه السابق الذكر، كما بلوره "دوركايم" في غمره عن منهج علمي صارم يوصله إلى دراسة الظواهر الطبيعية من حتمية وموضوعية، والدعوة إلى عقل منفتح جدي يعمل على تنظيم العلاقة بين المعرفة المجردة وبين الواقعي—المجتمعي كما هو الحال عند "بارسونز" (T.Parsons)، و"فيبر" و"ماركس" وهذا التوجه لـ"هابرماس" يعكس جيدا مدى اهتمامه بالنظرية النقدية ومحاولة تطويرها بما يتناسب مع التقدم الحارق الذي تشهده المجتمعات الرأسمالية الغربية المتقدمة. مرحلة إنتاج مقالا يتناسب مع طبيعة ما بعد الحداثة المفتوحة مباشرة على مرحلة أكثر تعقيدا بل أكثر تركيبا يطلق عليها ماركيز (H.Marcuse)، مرحلة الرأسمالية المتقدمة في كتابه "إنسان البعد الواحد"، ويعتبرها مرحلة تحتزن فيها التناقضات السابقة للرأسمالية لتظهر بعدها تناقضات جديدة تدار بآليات جديدة⁽²⁾.

ويلجأ "هوركايمر" إلى اقتراح مهام ثلاثة ينبغي على النظرية النقدية الجديدة أن تلبّيها حصرا :

1. ضرورة البحث في كل نظرية عن المصلحة الاجتماعية التي تحركها وتحددّها في النهاية وإخضاعها للنقد والتحليل.

2. التحرر والانعقاد من خلال عقلنة الواقع وبعث دياكتيك جديد بين الذات والصيرورة التاريخية.

(1) نفس المرجع، ص 30-31.

(2) كارل أتوا أبل، مرجع سابق، ص 15، 16.

3. البحث في مصير العقل وتفكيكه لتمييز أوجهه المختلفة، ومعرفة السبب الذي أدى بهذا العقل إلى الانحدار إلى مستوى اللاعقل، بل أن يتحول إلى أداة يمارس بها القمع وكذلك يمارس فيها⁽¹⁾.

فيعتبر التفكير تنفس للعقل، وإن توقف اختنق العقل. وهو ما يهب المعلومات معنى ويجعل للمعرفة مغزى إذ تكشف المعرفة عن مغزاها من خلال التفكير بل هو الذي يعطي للحياة معنى والتفكير الجاد عمل شاق قلما يمارس وما الاضطرابات التي يعيشها مجتمعنا اليوم إلا نتيجة للاعقلانية الإنسان. فها هي المعرفة تحيط بنا اليوم من كل نخب وصوب ونحن أمامها خيارى لا ندري السبل لاستغلالها بما يلبي حاجتنا، وتنمية مجتمعاتنا.

ثانيا: الممارسة السوسيولوجية وإنتاج المعرفة

نشأ علم الاجتماع في القرن 19 في أربا كاستجابة لمتطلبات مرحلة فرضها واقع اجتماعي يتميز بالتغير المتسارع وبطرح التساؤل حول علم الاجتماع وإنتاج المعرفة جملة من الانشغالات الفكرية تفرز جدلية نسقية بين ذات عارفة ومعطى فكري واقعي يرتبط بالخصوص بعلم الاجتماع في النسق الفكري والواقعي الذي وجد فيه ألا وهو الجامعة كنسق فكري والواقع الجزائري كنسق اجتماعي واقعي، لذا كان من الضروري تأسيس إطار تصوري ابستمولوجي، من أجل الاقتراب من بعض جوانب البنية المعرفية واحد أبعادها الهامة والمتمثل أساسا في الممارسة السوسيولوجية سواء على المستوى النظري أو الامبريقي، من خلال تمثل الأساتذة الباحثين في هذا الحقل كفاعلين في إنتاج أفكار وتصورات تفضي إلى إنتاج معرفة سوسيولوجية لها علاقة مباشرة بالمعطى الاجتماعي، لذا فمن الضروري تحديد معنى الممارسة السوسيولوجية وعلاقتها بإنتاج المعرفة العلمية، في ظل سوسيولوجيا قادرة على تحليل الذات الجزائرية، وكيفية إدراكها من طرف الباحث السوسيولوجي في ظل العلاقة النسقية والجدلية بين الفعل والإدراك والمعنى، هذه العناصر في تفاعلها تتحول إلى نسق تصوري ممارساتي ثم ممارسة سوسيولوجية، يفترض أن يرتبط أساسا بواقع ابستمولوجي يمارس الرقابة على علم الاجتماع بصفة عامة وعلى البحث السوسيولوجي بصفة خاصة إذا كان الإدراك للإطار الفكري التصوري إدراكا عفويا، أي استرجاع مختلف التصورات المكتسبة نظريا دون إدراك معناها الحقيقي وكيفية توظيفها مع مراعاة خصوصية المجتمع الجزائري⁽²⁾.

(1) Max horkheimer, **theories critique**, present par le groupe de traduction du college de philosophie, Paris
نقلا عن: المرجع السابق، ص18. 1978. p15.

(2) نورة قتيبة، الممارسة السوسيولوجية وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، أعمال الملتقى الوطني حول: علم الاجتماع والمجتمع الجزائري أية علاقات، وهران: 4-5-6 ماي 2002، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص198.

لكن على العموم الملاحظ أن ما يميز أساسا الإنتاج و التأطير في الحقل السوسولوجي في العالم العربي بصفة عامة وفي الجزائر على الخصوص هو ظاهرة الاستسهال والبساطة في الطرح والتناول وبالتالي فقدان للفكر النقدي الذي يجعل فهم الواقع من أهم انشغالاته. وهذا ما نلاحظه من خلال طرق التدريس والمستوى المعرفي في حقل العاملين في علم الاجتماع، إلى حد أنه أصبح علم الاجتماع من الفروع التي يلجأ إليها الطالب وهو يضمن مسبقا العلامة والانتقال والشهادة؟. فما الفائدة من إنتاج علمي لا ينغرس في الانشغال الثقافي والفكري للمجتمع الذي ينتمي إليه الباحث. فما أكثر الأطروحات التي تناقش بحيث يكون يوم مناقشتها هو يوم ولادتها... وهو يوم موتها في نفس الوقت⁽¹⁾.

أ: المعرفة في نسقها الاجتماعي

انطلق هابرماس (Habermas) في مشروعه لإعادة بناء الهيكل النظري العام لمدرسة فرنكفورت من نقد صارم للوضعية المنطقية ولعقلانية كارل بوبر النقدية، وذلك من خلال تبنيه لنظرية جدلية عنوانها "استقصاء العلاقة بين العلم والواقع"، على خلفية أن العلم بمعناه المنهجي الصارم لا يمكنه أن يتناول بالدراسة والتحليل إلا وقائع العالم الخارجي، أي أن مجاله الأول هو مجال العلوم الطبيعية. أما ما يتعلق بالعلوم الاجتماعية فإن الأمر أعقد بكثير لأن البحث فيها يتجاوز التحليل إلى التأويل، من هنا يرفض "هابرماس" الفصل الوضعي بين الحقائق والقرارات انطلاقا من الاعتقاد بوجود تناسق تجريبي يجمع الظواهر الطبيعية والاجتماعية يمكن صياغته في قوانين مضبوطة، وكذا من توفر قواعد للفعل الاجتماعي⁽²⁾.

لذا يميز "هابرماس" في كتابه "المعرفة والمصلحة" بين ثلاث أشكال من المعرفة تأسيسا على أن المعرفة مرتبطة دائما بالمصلحة البشرية⁽³⁾:

1. مصلحة تقنية (Intérêt Technique): وتتمحور حول تطبيقات العلم التجريبي لتلبية حاجات مادية معينة.
2. مصلحة عملية (Intérêt pratique): وتتركز أساسا على عملية التواصل بين الأفراد وبين الجماعات الاجتماعية المختلفة، من خلال تأكيدها على اللغة كأداة تواصل وإفهام.
3. مصلحة تحررية (Intérêt d'émancipation): وتقوم على ملاحظة الأقوال والأفعال المتولدة عن ممارسة القوة ومحاولة التحرر منها إلى تأمل ذاتي معبر.

(1) يوسف حنطابلي، مرجع سابق، ص 18-20.

(2) كارل أوتو أبل، التفكير مع هابرماس ضد هابرماس، ترجمة وتقديم: عمر مهيبيل، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2005، ص 13.

(3) يورغن هابرماس، مرجع سابق. نقلا عن: المرجع السابق، ص 14.

هذا التمييز الذي أتى به "هابرماس" بين أصناف المعرفة، وبالتالي بين العلم التجريبي والمعرفة التاريخية التأويلية تعرض لنقد منظم من قبل بعض النقاد على اعتبار أنه يعمق التناقض المزمّن القائم داخل نسقية العلوم الاجتماعية بين التفسير (Explication)، والفهم (Compréhension)، وما ينتج عنهما من فهم⁽¹⁾ (Interprétation).

ب: علم الاجتماع والممارسة السوسولوجية في الجامعة الجزائرية

في إطار العلاقة بين نسق الجامعة والمحيط الاجتماعي الذي تتواجد فيه وتتفاعل معه، تتمثل الجامعة كبنية معرفية - إن هي كذلك فعلا - في ظل التحولات الجذرية والمتسارعة التي يعيشها المجتمع الجزائري لا سيما في جانبها السياسي والاديولوجي متأثرة بالنزعة التعبيرية من طرف القاعدة المجتمعية الواسعة، وضغوطاتها الاجتماعية التي نشاهدها في الوقت الحالي، فقد عرفت الجامعة الجزائرية تغيرات عميقة منذ نشأتها، ولعل ما سوف نركز عليه في هذا البحث هو حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة ثم فرع علم الاجتماع على الخصوص.

لقد عرف التدريس في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تقلبات عديدة طبعته مسيرتها منذ (1962)، مع ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة. فإذا حصل الاتفاق على أن وظيفة الجامعة الأولى هي نشر وإنتاج المعرفة، فإن هذه الوظيفة قد اصطدمت بالواقع الاجتماعي، وعرفت في مجال العلوم الاجتماعية ضغطا اجتماعيا وسياسيا، من خلال تدخل النسق السياسي الذي حال غالبا دون احترام المقاييس العلمية في إنتاج المعرفة، إذ تمثل في البداية كل الاهتمام إلى تحقيق مبادئ عادة ما كانت توصف بالسمو والقداسة تمثلت أساسا في "الجزارة"، والتعريب وديموقراطية التعليم، دون احترام قواعدها أو الآثار التي يمكن أن تتمخض عنها:

- فلم يعد النشاط البحثي الخاص بكل أستاذ قاعدة للتقييم والاعتراف بالكفاءة سواء داخل النسق الجامعي أو خارجه، ومنها التخلي عن الكفاءة الخارجية لتترك فراغا ملحوظا لتجسيد ما يسمى بالسوسولوجيا الوطنية⁽²⁾.

- وتجلت انعكاسات التعريب أساسا على بعدين:

الأول: اعتبار علم الاجتماع علما رياديا أوكلت له مهمة استرجاع عناصر الهوية

الوطنية، والثقافة العربية الإسلامية، وهذا ما أطر دور عالم الاجتماع باعتباره على هذا

(1) المرجع نفسه، ص 14.

(2) نورة قنينة، مرجع سابق، ص 199.

الأساس؟. مناضلا قياديا يشرف على توظيف معرفته لخدمة مشاريع التنمية التي يتطلع إليها المجتمع، من اجل بناء مشروعه الحضاري.

الثاني: فتجلى في ترجمة الأبحاث من لغتها الأصلية سواء الفرنسية أو الانجليزية، دون التحري بالحذر بالتعامل مع المفاهيم وارتباطاتها النظرية، ومن ثمة انعكاساتها على الممارسة العلمية وعلى الإبداع الفكري خصوصا إذ أن أغلب الطلبة الملتحقين بعلم الاجتماع هم من العرب الذين يجدون صعوبة في التعامل مع المراجع الأصلية المكتوبة بالغات الأجنبية، ومنه يمكن أن نفهم أن الممارسة السوسولوجية ركزت على فكرة الأصالة من خلال فرض الذات العربية على ما هو معرفة غربية منقولة أدت إلى محدودية فعالية المعرفة السوسولوجية، وإلى ما يسمى بمعرفة خاصة، بلغة خاصة، وبثقافة خاصة، وهي في الواقع ليست معرفة منتجة بل مقبولة إذا جاز لنا ذلك⁽¹⁾.

● نشر مؤسسات التعليم العالي عبر كامل التراب الوطني مع عدم توفر الإمكانيات المادية للجامعات -خاصة في المرحلة الأولى- لتحمل تبعات ديمقراطية التعليم ومجانيته على حساب نوعيته وجودته، مما انعكس على علم الاجتماع من خلال : ضعف الاحتكاك بين الطلبة، أشكال تكوين طلبة علم الاجتماع وما يتطلبه سوق العمل، إذ نجد مخرجات قسم علم الاجتماع غير مطلوبة من طرف سوق العمل، وخاصة في الوقت الراهن⁽²⁾.

ويلمس صاحب النظرة النقدية الفاحصة والمحصنة، للممارسة السوسولوجية في الجزائر: وجود نوع من السطحية في التفكير السوسولوجي، حيث بدأت مع بعض المدارس وظهر علم الاجتماع كعلم قائم بذاته، ثم سرعان ما وقع علم الاجتماع في حيرة أمام الظواهر الاجتماعية المتهاطقة التي أفرزها الواقع الاجتماعي، وترعزت المعرفة السوسولوجية مع انخيار الاشتراكية وظهرت البرجوازية على أنقاض انتكاسة علم الاجتماع، لتعود الممارسة السوسولوجية إلى التساؤل الذي انطلقت منه في البداية حول: ما هو علم الاجتماع؟. وماذا يدرس؟... الخ⁽³⁾.

وظهرت مدارس جديدة لتعيد النظر حتى في تعريف علم الاجتماع، وماذا يدرس هذا العلم؟، وحصل الخلاف حول موضوع هذا العلم، ولم يحصل الاتفاق حتى على المنهج، لذلك يقال أن علم الاجتماع "كثير المناهج قليل النتائج"، وجسدت الممارسة السوسولوجية من خلال المدارس التي

(1) نفس المرجع السابق، ص200.

(2) العياشي عنصر، أي غد لعلم الاجتماع "نحو علم الاجتماع نقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص64.

(3) نورة قنينة، مرجع سابق، ص202.

ظهرت مع الرأسمالية الجديدة خدمة النظام القائم، فاعتقدت الوظيفة أن كل ما هو موجود في المجتمع لديه وظيفة ضرورية. بينها اعتبرت الماركسية أكثر مصداقية لأنها ثارت ضد النظام القائم واعتبرته من خلال تحليلاتها وممارساتها السوسولوجية متنبأة له بأنه يحمل بذور فناءه، واقتрحت النظام الاشتراكي كبديل لا مفر منه⁽¹⁾.

وجاءت الممارسة السوسولوجية في الأبحاث على مستوى الجامعة الجزائرية أكثر تشوها من المنحى العالمي لمسار السوسولوجيا، حيث اتجهت الدراسات والأبحاث غالبا إلى تبرير الأوضاع القائمة وعقلنتها على حساب تقهقر الفكر النقدي الذي يعتبر كفيل بكشف الرهانات والمصالح المعلنة والخفية داخل الأنساق الاجتماعية، وفي علاقاتها التفاعلية بالمجموعات الاجتماعية المسيطرة⁽²⁾.

ج: العقل العربي و رأس المال المعرفي

فقد بات رأس المال البشري من أهم عوامل تنمية رأس المال العيني، نتيجة لما تضيفه الأبحاث والدراسات العالمية والمعارف من تطوير للمنتج التكنولوجي فأصبحت بذلك الموارد المعرفية أكثر أهمية من الموارد المادية، فإذا كانت "الحاجة أم الاختراع"، كما كان سائدا في المجتمع الصناعي، فإنه في مجتمع المعلومات الاختراعات هي التي تخلق الحاجات، وأصبح مجتمع المعرفة أرقى مراحل المجتمعات المعاصرة، إذ يتميز بتنميته لمدارك الإنسان واستثماره للمعرفة وكذا زيادة حاجة المعرفة للمؤسسات والأنساق الاجتماعية بصفة عامة، وعلى صعيد آخر يفتقر مجتمع المعرفة العربي إلى الثقافة المعرفية في عصر الثورة المعرفية والمعلوماتية وذلك لوجود عدة عراقيل اقتصادية واجتماعية وسياسية، وظهور الصراعات والنزاعات المختلفة⁽³⁾.

ولعل أهم ما أدى إلى تحول الغرب لمركز للحضارة، هو إحداث نوعين من القطيعة في حياة الشعوب الأخرى: قطيعة مع الماضي أي مع الثقافة المحلية وقيمها، ومنه نشأت مشكلة "الهوية والذاتية"، وقطيعة ثانية مع الحاضر أي مع الحضارة. وتجسدت القطيعة الأولى: في محو الشخصية المحلية وزرع البلبلة والتناقض في رؤية الجماعة لنفسها واستمرارية وجودها، وتجسدت الثانية: في تهميش الجماعة بالنسبة للعصر وتحويلها إلى مناطق ثانوية لا قدرة لها على التحكم بمصيرها المادي أو السياسي أو الإنساني، وتلتقي الحركتان في نزع هذه الجماعات من التاريخ أي جعلها جماعات لا

(1) عبد الرحمان بوزيدة، محاضرات في مقياس المنهجية المعمقة، السنة الأولى مدرسة الدكتوراه في علم الاجتماع، السنة الجامعية 2010/2009، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

(2) العياشي عنصر، أي غد لعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص25.

(3) سعيد بن حمد الربيعي، مرجع سابق، ص130-131.

تاريخية -وبدل أن تكون فاعلة في التاريخ عاشت خارج التاريخ- بمعنى القدامة والبعد عن معطيات العصر وكذا انعدام الفاعلية في هذا العصر⁽¹⁾.

إن ما ينتج في الغرب من منتجات وإبداعات وسلوكات وأفعال ومشاعر وتصورات وعلاقات اجتماعية وأفكار بعيد عما ينتج في الشرق من نفس هذه العناصر، فهناك الحرية والفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المنتجة والمطرودة والإبداع الروحي والفني، وهنا العنف والإرهاب والقتل الجماعي واحتقار الإنسان والاستهتار بحياته وكرامته والمجاعة والفقر والتبذير والصراع العنيف بين الطبقات والفئات والعشائر والطوائف والمحلات... أي هنا المدنية وهنا البربرية⁽²⁾.

فالعلوم الاجتماعية بما فيها علم الاجتماع هي بنت المرحلة كما يدل على ذلك نعتها فلقد حاولت أن تكون قائدة للتغيير الاجتماعي العقلاني، من خلال محاولة تأسيس الفعل التغييري العقلاني، الذي يقدر العقل، إذ يفترض بها أن تكون ذلك الإطار المعرفي الذي يزودنا بالقدر الكافي من الأفكار التي تجعلنا قادرين على فهم ما يحيط بنا وبالتالي التفاعل مع الواقع بطريقة واعية وعقلانية. ما جاء أساسا في فهم العقلانية عند "هيجل" (Hegel)⁽³⁾: الذي يعتبر العقل هو الوحدة العليا للوعي ووعي الذات لمعرفة الموضوع ومعرفة الذات... فمعرفة العقل ليست بالضرورة يقينا ذاتيا بل أيضا حقيقة مادامت الحقيقة قوامها في انسجام، أو بالأصح في وحدة اليقين والكينونة واليقين والموضوعية.

وقد عرف هذا الفهم المثالي للعقلانية الحداثية انتقادات كثيرة منها انتقاد "نيتش" و"ماركس" وهو ما عرف أيضا في المرحلة الأخيرة خاصة انتقادات المدرسة النقدية، وانتقادات ما بعد الحداثة وغيرها فالمدرسة النقدية وتفكير ما بعد الحداثة يقران بتحول جذري داخل عقلانية الحداثة، بحيث تقر الأولى: بأن العقلانية الحالية لا علاقة لها بالعقلانية الحداثية فبعدها كان العقل ككل شيء صار في المرحلة الأخيرة هذا "العقل أي العلم" -بما في ذلك العلوم الاجتماعية- أداة فقط في خدمة القيم والمعايير السائدة في النسق العام المهيمن، ورفض قيام الحضارة على العقل بوصفه ملوثا بالأداتية⁽⁴⁾.

ولعل الوضع في المعرفة السوسولوجية أسوأ مما هو عليه في المجالات المعرفية الأخرى في العالم العربي، إذ لعلم الاجتماع تحليلاته الخاصة وخطابه المميز حول مجتمع المعرفة ومرحلة الحداثة، وما

(1) برهان غليون، مرجع سابق، ص 129.

(2) نفس المرجع، ص 130.

(3) هيجل، مراتب الوعي، العقل والعقلانية، مرجع سابق، ص 69.

(4) عبد الرحمن بوزيدة، المعاصرة والفعل الاجتماعي الاستراتيجي في الجزائر، مرجع سابق، ص 56-57.

بعد الحادثة. فواقع السوسولوجيا بدون قواعد معقولة ومنظمة ومقبولة عموماً سواء أكانت مقاييس روحية أو عقلية أو مادية ومقياسه الوحيد هو القوة المجردة أي البطش الذي ينظم في الأسرة أو المدرسة والدولة والمجتمع، علاقات الأفراد والجماعات فيما بينهم، وتتحكم به قواعد لا يستطيع السيطرة عليها، فيخرجها في صورة مآمرات فردية أو عشائرية أو طائفية أو سياسية... وهكذا وجدت السوسولوجيا نفسها تائهة بين خطاب الهوية الذي يعتبر مؤشر ودليل على القطيعة المستمرة في التاريخ الذاتي، وبين خطاب الحادثة الذي ما هو إلا دليلاً على القطيعة الدائمة في التاريخ الموضوعي، وكلاهما يشكل مظهراً واحداً لفصام الوعي بأكثر ما يقدمان حلاً للهوية أو الحادثة، فهناك من يرى أن الحضارة كامنة بالقوة في الثقافة المحلية أو في التراث ولا تحتاج إلا فرصة لظهورها، والمحدثون يرون المدنية كامنة في الحضارة ذاتها ويكفي استيرادها أو توطينها وإحداث القطيعة مع كل ما هو تراثي تقريباً من أجل أن تتحقق العودة إلى التاريخ والفاعلية، وهكذا فإن الصراع بعد أن يكون بين القديم والحديث والماضي والحاضر، والذات والموضوع، والحضارة والتراث والانا والآخر، يتحول إلى صراع داخل الوعي الجمعي ذاته، ونصبح أمام رفض الذات وإنكار الآخر ويصبح توحيد الذات مع الماضي والقدماء واللافاعلية وتوحيد الآخر مع الحضارة والعدوان والمدنية⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك تحول مفهوم النقد العربي من مضمونه العميق إلى مفهوم الحادثة البسيط والمباشر، أي المماثلة أو المشابهة بدل المعاصرة، وجعل البنيات الذاتية نفسها على درجة واحدة من الفعالية والتطور مع البنيات الخاصة للثقافة الغربية السائدة، وأثر هذا المفهوم على المستوى العربي على الحقل السوسولوجي إذ عرف تراجع عن المفاهيم الحضارية المتعددة الأبعاد التي كانت تنطوي عليها إشكالية النهضة والثورة القومية في العقود الماضية. ولعل سبب هذا الانحطاط في مفهوم التقدم العربي راجع هو نفسه إلى الأزمة التي يعيشها مشروع هذا التقدم كما تبلور في القرن الماضي، أي كبناء لمجتمع عربي موحد ديمقراطي عقلاني وعادل، ونتج عن هذه الأزمة نوعان من مواقف الهروب إلى الأمام أحدهما يقول: بالتغريب الكامل بمثالبه وحسناته، والثاني يقول: بالانسحاب الكامل و"الأسلمة"، أو العودة الكاملة للأصول⁽²⁾.

(1) برهان غليون، مرجع سابق، ص 131-132.

(2) نفس المرجع السابق، ص 246.

وخلاصة لما سبق فإن الكلام عن الأفكار داخل المجتمعات التي عطل فيها دور العقل والسؤال أمرا يدعو إلى الرفض والإدانة، وذلك لأن الكلام عن الأفكار يعني تقسيم العالم إلى صور ومدرجات وعناصر تسجل الحضور لدى مخيلة الإنسان، ومن ثم هنالك القدرة على الزحزحة الداخلية التي تجري داخل الذهن، هذه الزحزحة تتعلق بما هو سائد ومباشر اجتماعيا بشكل سلبي وغير قائم على العقل، وهنا لتساءل عن القدرة على الكلام والتأثير المجتمعي للفكر؟. كل ذلك يتم من خلال تحديث الأفكار الاجتماعية أم ترسيخها، أي تأييد عوامل ومحررات انبثاقها الأولى وما جرى من قراءة مستمرة ومتغيرة لهذه الأفكار التي تحيط وتشمل المجتمع أي من خلال قراءتها بشكل لا يخدم التجديد، وإنما إضفاء الهيمنة الوجودية لدى جاهزيات مطلقة يسوغها السياسي الاجتماعي السائد ضمن زمان ومكان معينين؟.

إن الحادثة من الممكن أن تجر المجتمع إلى الركون إلى مطلقات لا تؤسس الخيار الاجتماعي وخصوصا إذا كانت هذه الأخيرة غير مرتبطة بالذات ومدى تردداتها نحو التجديد، أي أنها حادثة فوقية لا تمت بصلة للجهاز الاجتماعي بحيث يكون الشكل السياسي الاجتماعي الجديد مشوها أو حاملا للفوضى كما هو ماثل لدينا في العراق من خلال جاهزية الديمقراطية التي عبرت إلينا بشكل قاري العابرة للقارات: (أي من خلال قدرة الهيمنة التي يثبها السلطوي الجديد وما يحمل من تراتبيات قيم معينة يراد لها التأسيس والحضور على حساب ذواتنا المحلية المصابة بعقد التاريخ السلطوي الاستبدادي)، من هنا نقول إن ذلك لا يمثل حادثة ناجزة بشكل حقيقي ومشروع بل هو استمرار عبثي لترددات الغير، ومن ثم يشكل غياب المشروع المحلي إشكالية كبيرة تدعو إلى الاستعجال في تحقيقها مجتمعيا وليس من خلال قدرة الفرض الفكري المصاحب لقدرة السياسي السلطوي، هذه الحادثة لا تشكل سوى تحديث عاجز عن إدراك التاريخ، ومن ثم الخروج من السياج المغلق الذي يشمل جميع المحركات التي تسيطر على قابليات إنتاج الجديد بما يخدم المجتمع ولا يؤسس الارتداد أو الرفض والإدانة، وذلك لأن الأفكار إذا أريد لها الانبثاق والصيرورة، ومن ثم التواصل بشكل مستمر ينبغي لها أن تكون غير مؤسسة في مجتمعات تعاني القطيعة النهائية مع تراثها والقطيعة النهائية مع الحادثة التي ينجزها الآخرون، كل ذلك يؤدي إلى ضياعنا ومن ثم الانزواء ضمن بوتقة الآخر وتمثل السطح لديه وليس تمثل الذات بشكل واع ومدرّك ومميز وقادر على تشكيل الإطار الاجتماعي السياسي الجديد.

هـ: عقبات أمام إنتاج المعرفة السوسولوجية في الجامعة الجزائرية

تميز العصر الحديث بميزة المعرفة حيث تحولت المعلومات من سلعة إستراتيجية مهمة، ومصدرا مهما للقيمة الفكرية والميزة العلمية التي ترسم من خلالها المجتمعات والدول قوتها، وتقدمها في شتى المجالات⁽¹⁾.

وقد فرضت المتغيرات المعرفية العديد من الآثار والتحديات على أهداف ووظائف وبرامج مؤسسات التعليم العالي، ويدعم ذلك ضرورة الانفتاح على اللغات الأجنبية وتعليمها، في الوقت الذي انتشرت فيه الجامعات الأجنبية، وأصبح الإيحاء بأفضلية الأجنبي على ما هو محلي (وطني) ولعل قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة واختيارها وتطبيقها وفق احتياجاته وقدرته على إعادة استخدامها يعتبر أمرا هاما لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق المستوى المعيشي اللائق، باعتبار المعرفة عامل حاسم في تنمية المجتمعات وتقدمها، وأصبح النمو الاقتصادي والاجتماعي ما هو إلا نتيجة لعملية تراكم المعرفة أكثر من كونه تراكم لرأس المال المادي، وأصبح الاستثمار في القيم المعنوية غير الملموسة التي تكون قاعدة المعرفة كالبحث والتطوير، ضرورة تفوق ضرورة الاستثمارات المادية والدليل على ذلك أن الشركات المعنية بالاستثمار أصبحت تركز للاستثمار المعرفي ثلث استثماراتها على الأقل توجه لتنمية القيم القائمة على المعرفة: «كالتطوير والتدريب والبحث وبراءات الاختراع... الخ»، وهذا ما يجعل بعض المؤسسات المتخصصة في إنتاج خدمات المعرفة تحصل على الريادة والتميز بتقديم معلومات وبيانات وبيعها بصفة دائمة للشركات الأخرى.

وتبين بأن عدد كبير من الخريجين المتميزين من الجامعات والمتواجدين أساسا كطاقات فاعلة في سوق العمل في الشركات الأمريكية خصوصا، وافدين من دول أخرى، وأغلب الوافدين هم من دول العالم الثالث، ولا شك أن الغالبية منهم تلقوا تعليمهم الأساسي في بلدانهم الأصلية، مما يعني كلفة كبيرة في إعدادهم تحملتها تلك الدول الفقيرة دون أن تستفيد من تلك الخبرات والطاقات الهائلة⁽²⁾. سيطرة السياسي على العلمي يقول "بورديو" في كتاب (إعادة الإنتاج): من المفهوم أن علم الاجتماع كان مرتبطا جزئيا بالقوى التاريخية التي كانت تحدد طبيعة علاقات القوى التي يجب الكشف عنها في كل حقبة من حقبة التاريخ. المشكلة السياسية الخاصة كانت تلك المتعلقة بنشر الأعمال العلمية المتقدمة التي تسمح بفهم وتقدير أكثر ديمقراطية بقدر المستطاع للنتائج التي يتوصل

(1) صيدم صبري، البناء المعرفي في ظل النزاعات والحروب "التحديات والآليات"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي التحضيرى الثاني للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات، دمشق 22-23 نوفمبر 2004.

(2) سعد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة، دار الشروق، عمان، ط1، 2004، 107.

إليها علم الاجتماع (في مقابل البحوث العملية التي تتم حسب طلب الهيئات والمؤسسات الحاكمة التي تستخدم العلوم الاجتماعية من أجل أن تتحكم بشكل أفضل وتهيمن بفاعلية على الخاضعين لهيمنتها)⁽¹⁾.

ثالثا: الممارسة السوسولوجية والمنهج

لعل من الضروري مساءلة السوسولوجيا كما تمارس اليوم من طرف العقل* الذي قد يشمل كل منهج في المعرفة قائم على الحساب والمنطق. كل منهج مستعمل لحل المشاكل المطروحة على الفكر بدلالة معطيات تميز وضعية ما أو ظاهرة ما⁽²⁾.

إذ يتعين على عالم الاجتماع كما يرى "بودون R. Boudon": «استخدام منهج يدرس الأفراد الفاعلين الموجودين في نسق للتفاعل، باعتبار أن هؤلاء الأفراد هم الذرات المنطقية لتحليله... ولا يمكن لعالم الاجتماع أن يكون مقتنعا بنظرية تدرس (تجمعا، طبقة، جماعة، أمة) باعتباره الوحدة الأساسية التي تبط إليها النظرية... أو أن يكون مقتنعا بجهد يقوم به لتحليل ردود أفعال الأفراد حيال القيود التي يفرضها النسق⁽³⁾».

أ: مناهج علم الاجتماع

1- **المنهج:** هو الطريق الصحيح للوصول إلى الهدف، وهو يقظة إبستمولوجية (معرفية) يتكون من ثلاث فروع (أبعاد) متكاملة⁽⁴⁾:

1. بعد إبستمولوجي معرفي تبريري (مادة اليقظة) يعتمد على طرح الأسئلة التالية: ماذا؟ بماذا؟، إلى أين؟. ويتم التساؤل في كل مرحلة من مراحل البحث.
2. بعد عقلائي انسجامي لخطوات البحث (الضرورية) ويشمل المراحل.
3. التقنيات

(1) بيار بورديو، إعادة الإنتاج، مرجع سابق. ص 35.
 * قريبا من مصطلح العقل يحدد "ادغار موران" العقلانية: بوصفها رؤية للعالم تؤكد على الاتفاق الكلي بين ما هو عقلي (التناسق) وواقع الكون، فهي إذن تقصي من الواقع كل ما هو ليس عقليا، وكل ما ليس ذا طابع عقلي.
 (2) ادغار موران، العقل والعقلانية، دفاثر فلسفية- نصوص مختارة، إعداد وترجمة: محمد سبيلا، عبد السلام بنعبد العالي، دار طويق للنشر، المغرب، ط2، 2007، ص 06.
 (3) مصطفى خلف عبد الجواد، نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة، عمان، ط1، 2009، ص 466.
 (4) عبد الرحمان بوزيدة، مرجع سابق.

والمنهج هو تفاعل هذه المحاور الثلاث، يعتمد في البداية على نوع من التيه الايجابي، الذي يخلق توترا وهاجس وحيرة وقلق لدى الباحث، وفي ضوء هذا الطرح العام (الإطار العام) تعددت المناهج في علم الاجتماع نذكر منها:

1. منهج التحليل المتعدد المتغيرات

2. منهج تحليل المحتوى

3. منهج التحليل النسقي

4. المنهج الاثنوميثودولوجي

5. منهج جديد (انتوني جيدنز) حاول من خلاله إعادة تأسيس علم الاجتماع

وقد حاول "بورديو" في كتابه مهنة عالم الاجتماع صياغة ما سماه المنهج المكتمل من خلال الجمع بين المنهج الفهمي لماكس فيبر والمنهج المقارن لـ "دوركايم" والمنهج الجدلي الماركسي*.

ب: خصائص الملكة السوسولوجية

حدد "بيار بورديو"* في كتابه: مهنة عالم الاجتماع (Le métier de Sociologue)

وطرح الأسئلة التالية ليجيب عليها:

* الماركسية مذهب فكري ومنهج "علمي"، وضعه كل من "كارل ماركس" (1818-1883) و"فريدريك أنجلز" (1820-1895) في القرن التاسع عشر. وقام أتباعها منذ القرون الماضية بتطوير وتنقيحه. ويطلق لفظ "الماركسية" على كل الأطروحات الأكاديمية والسياسية والحركات الثورية التي تنطلق من التصورات والأيدولوجيا التي تبلورت على يدي مؤسسي الماركسية، وتطورت من خلال التنقيحات والإضافات والمراجعات المتلاحقة على مر السنين. وتعتبر الماركسية في نهاية المطاف، فلسفة ذات أسس محددة، ومنهج علميا فريدا، فضلا عن كونها دليل عمل حركي يتوفر على إستراتيجية خاصة.

* يعد "بيير بورديو" (2002 - 1930) عالم الاجتماع الفرنسي الشهير وأحد أبرز الأعلام الفكرية في القرن العشرين. يحتل مكانة مميزة في حقل الدراسات الإنسانية. شهد علم الاجتماع على يديه إبداعا علميا رائعا، وتجديدا فكريا حقيقيا في المصطلحات والمضامين والدور والأهداف. فقد أحدث الرجل في تحليله للظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية تغييرا في حقل الدراسات الثقافية والأبحاث الاجتماعية النقدية وفي مفهوم علم الاجتماع نفسه. درس بورديو الفلسفة في مدرسة المعلمين العليا في باريس ونال فيها شهادة الأستاذية في الفلسفة في عام 1954م. أطلع على أعمال (ماركس) (وجان بول سارتر) توجه نحو دراسة المنطق وتاريخ العلوم ثم تابع حلقة دراسية في التعليم العالي حول فلسفة الحق عند هيجل. ولكن، بعد تجربة قصيرة له كأستاذ في إحدى الثانويات، دعي من قبل المكتب النفسي للجيش في مدينة فرساي ولكن لأسباب تأديبية أرسل بسرعة إلى الجزائر في إطار إحلال السلام حيث أدى هناك القسم الأساسي من خدمته العسكرية. ومن 1958 إلى 1960م تمنى أن يتابع دراساته عن الجزائر. فدرس في كلية الآداب في الجزائر واهتم بالدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية وكتب بعد عودته إلى فرنسا مباشرة كتابا بعنوان (سوسيولوجيا الجزائر). ثم أصدر كتابا آخر بعنوان (أزمة الزراعة التقليدية في الجزائر). وبدأ يدرس الفلسفة في السوربون ثم أصبح مديرا لقسم الدراسات في مدرسة الدراسات العليا، ثم مديرا لمعهد علم الاجتماع الأوروبي، كما انتخب عام 1982م لكرسي علم الاجتماع في «الكوليج دو فرانس» وهي أعلى هيئة علمية في فرنسا. وكانت محاضراته الافتتاحية في «الكوليج دو فرانس» بعنوان "درس في درس" وقد جال فيها بجدارة في ميادين النقد الاجتماعي والسياسي والتربوي والنفسي وختمها بالتحذير من ظاهرة التسامي الزائف التي تنشأ عن إساءة استخدام المعرفة. وهكذا ظل يدرس ويحاضر فيها لغاية عام 2001م. ومن المفاهيم الأساسية التي استخدمها بورديو في تحليله: «إعادة الإنتاج» و«الحقل» و«رأس المال الرمزي» و«العنف الرمزي» و«العرف» و«الانعكاسية».

ما هو علم الاجتماع؟. لمن نسب علم الاجتماع؟. ما هي الأعمال التي يقوم بها علماء الاجتماع؟. أين عمل علماء الاجتماع؟. على ماذا يعمل علماء الاجتماع؟. ويجيب "بورديو" أن علم الاجتماع: هو الدراسة العلمية للعلاقات الاجتماعية والأفعال والمتمثلات التي من خلالها يشكل المجتمع .

ويضيف يركز هذا الحقل المعرفي على فهم الكيفية التي يسير ويتغير بها المجتمع، ويركز علم الاجتماع حسب "بورديو" على : العلاقات بين الأفراد والمجتمع، مسار الحياة، الأفعال الاجتماعية كما العمل والعلم والحركات الاجتماعية، المجموعات الاجتماعية مثل العائلات وشبكات الأصدقاء، والتنظيمات مثل المدارس والمؤسسات والمجتمعات بأكملها من خلال جوانبها الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية والرهانات المخططة مثل الهجرة العالمية أو البيئة.

1- حقول تطبيق علم الاجتماع؟: هو تخصص يعني مجموعة من مناهج المعاينة وطريقة في

التفكير وإطار تحليلي في تطور، التي تطبق على مجموعة لا منتهية من الظواهر الاجتماعية خاصة الهوية والمواطنة، الاندماج الاجتماعي والتفكك، هجرة الشعوب، استراتيجيات وجود الدول السائرة في طريق النمو، تحول العادات والقيم الاجتماعية، والتكنولوجيات الأخرى، إحياء الدين أو إعادة إنتاجه، التحولات في شروط العمل الصحة العمومية، نمو اللامساواة في سوق العمل العلاقات المتبادلة بين الخاص والعام، موجات الموضة والثقافة الشعبية... الخ.

2- بما يقوم علماء الاجتماع؟ : يقومون بتحليل المعلومات التي تساهم في التطور الاجتماعي

معتمدين على الوثائق، المقابلات، الاستثمارات، سيرة الحياة، دراسة الحالة، التحليل الإحصائي تحليل الخطاب، تحليل المحتوى، تقييم النماذج والسياسات، تنسيق المشاريع، تقديم الاستشارة التعليم ما بعد الثانوي، نشر المقالات والأعمال العلمية، إنتاج المعرفة... الخ⁽¹⁾.

وقد حاول "بيار بورديو"، الجمع بين المنهج الفهمي لماكس فيبر، والمنهج المقارن لـ "دوركهايم" والمنهج الجدلي* لـ "كارل ماركس"، على اعتبار أن ما يجمع علماء الاجتماع هو ملكة أو ما يسميه

(1) B.Bordieu, et alia, **Le mité de Sociologue**: bordas, paris, 1968.p04.

* يعني مصطلح الجدلي Dialectique، عند ماركس: تطور التاريخ وفق قانون المتناقضات فالرأسمالية: "فرضية" تنتج حتما نقيضها لأسباب داخلية كامنة فيها منها (الأزمة الاقتصادية)، والنقيض هو الاشتراكية: "نقيض الفرضية"، ومنه ظهور الشيوعية لنحقق "التركيب" بين المتناقضين.

هو بالهابيتوس **Habitus****، أي نسق من شيمات للإدراك الحسي **perception**، "للتقويم **appreciation**، و"الفعل" **action** أي مجموعة المعارف التطبيقية المكتسبة عبر الزمن والتي تمكننا من الإدراك، والتصرف والتقييم في فضاء اجتماعي معين.

نخلص إذن إلى القول بأن "الهابتوس" يتحدد بخاصيتين أساسيتين:

- كونه بنية تبني انطلاقا من الفضاء الاجتماعي في وضع سوسيوتاريخي معين.
- كونه بنية بانية انطلاقا من فاعلية الفرد داخل الفضاء الاجتماعي في المساهمة في إعادة إنتاج هذا الفضاء.

وأعطى "بورديو"، خصائص الملكة السوسولوجية نلخصها كما يلي:

1. **تفسير الاجتماعي بالاجتماعي:** على اعتبار أن هذا المبدأ هو مبدأ جامع في كل العلوم - فيفسر الاقتصادي بالاقتصادي في الاقتصاد، والفيزيائي بالفيزيائي في الفيزياء، والرياضي بالرياضيات... وهكذا- ويرتكز هذا المبدأ على ضرورة اختيار متغيرات اجتماعية لتفسير الظواهر الاجتماعية، لكي تثبت شرعية التخصص ولا نفسر خارج إطار التخصص.
2. **مبدأ لا شفافية الواقع الاجتماعي:** وهذا المبدأ أيضا هو خاص بكل المعارف العلمية، إذ لا توجد معرفة إلا لما اختفى.
3. **مبدأ وجود العلة في معلولها:** وأنها تترك آثار يمكن من خلالها معرفتها واكتشافها، وهي تلزمه وجودا أو عدما.
4. **لا توجد طبيعة إنسانية ولا طبيعة اجتماعية:** إذ أن المبدأ الوحيد الثابت هو التغيير، ولا يمكن جعل التطورات التاريخية كأشياء طبيعية لا تتغير.

** هابتوس كلمة يونانية مشتقة من الفعل اللاتيني (habere)، ويعني فعل الملكية/التملك (Avoir). استعمله أرسطو (384-322 ق.م) والذي أعطاه معنى طريقة الوجود الثابتة والتي يصعب تعديلها أو تحويلها. كما استعمله طوما الاكويني (1225-1274) والذي أعطاه معنى العادة، وفي الميدان الطبي يستعمل بمعنى العرض كهبتوس السل (teberculeux)، هابتوس البلورات لوصف شكلها الهندسي، هابتوس الكوارتز مثلا، أما في الحقل السوسولوجي فقد استعمله إميل دوركايم (1858-1917) في كتابه التطور البيداغوجي بفرنسا بمعنى الطبع واستخدمه مارسيل ماوس (1872-1950) في حديثه عن تقنيات الجسد ضمن مؤلفه الأنثروبولوجيا والسوسولوجيا بمعنى العادة (habitude)، وعادة الاكتساب (Habitude d'acquisition). الهابتوس بالنسبة لبورديو "نسق من الاستعدادات الدائمة والقابلة للتحويل أو النقل (transposable)، بنى مبنية مستعدة للاشتغال بصفتها بانية، أي كمبادئ مولدة ومنظمة لممارسات وتمثيلات وبصيغته العامة هو المجتمع وقد حل واستقر في الجسم عن طريق سيرورة التربية والتنشئة الاجتماعية والتعليم والترويض، المجتمع (هنا)، بكل قيمه وأخلاقياته، بكل محددات السلوك والتفكير والاختيار... إنه ذلك التاريخ الذي يسكن الأشخاص في صورة نظام قار للمؤهلات والمواقف "الهابتوس" إذن نسق من استعدادات دائمة وقابلة للتناقل (transposable)، اكتسبت اجتماعيا وتجدرت عميقا في الذات، تشمل على الأقل ثلاثة أبعاد أساسية: بعد نفسي وجداني (الاختيار، الميولات، الأذواق) بعد عقلي منطقي (الأفكار، مبادئ الفهم والتفسير...)، بعد أخلاقي عملي (الأفعال، القيم...) إنه مؤشر على الأصل أو الوسط الاجتماعي، يقول بورديو حول وظيفة هذا المفهوم «إن إحدى وظائف مفهوم الهابتوس الأساسية هي التخلص من منزلقين متكاملين: النزعة الآلية (mécanisme) (complémentaires) والتي تعتبر أن الفعل (action) هو نتيجة آلية لإكراهات أسباب خارجية، ومن ناحية أخرى النزعة الغائية (le finalism)، والتي تعتبر خصوصا مع نظرية الفعل العقلاني أن المفوض (agent)، يتصرف بشكل حر وواع».

5. مبدأ الابتعاد عن تفسير الظواهر الاجتماعية المعقدة بمتغيرات بسيطة.

6. مبدأ أسبقية النظري عن غيره*: فالملاحظة والتجربة تكاد لا تعني شيئاً وحدها، وكأن البصر لا يرى بل البصيرة (العقل) هي التي ترى، أو بمعنى آخر النظرية، لأنه في العلوم التجريبية تتجسد النظرية في الجهاز الذي يعمل به الباحث، أما في علم الاجتماع فالميكروسكوب الاجتماعي هو النظرية، وحتى لو أعطي الميكروسكوب للإنسان العادي لا يستطيع أن يميزه لكن الباحث يميزه لأنه مدعم بمعرفة مسبقة سواء عن طبيعة الجهاز أو التقنية المستخدمة في البحث أو عن طبيعة الشيء المبحوث عنه، إذ لا يمكن للباحث السوسيولوجي أن يلاحظ إلا إذا كان مدعماً بنظرية توجه بصره⁽¹⁾.

لعله يفهم على المنحى العام أن استخدام النظرية هو أن ننزل بها إلى الواقع الملموس ونستنتقه من خلالها باستخدام الأدوات والتقنيات ومنهجية تعتبر الوسيلة الوحيدة لا غير لإنتاج خطاب سوسيولوجي علمي؟. ولكن قد يتساءل البعض: ماذا نفعل بالكتابات والمساهمات الفكرية التي أنتجت في حقل العلوم الاجتماعية ولم تستعمل هذه التقنية بل قد تكون مناهضة لها؟. فهدف المقاربة السوسيولوجية يتحدد في الاقتراب من الواقع ومحاولة فهمه وتحليله بطريقة موضوعية.

وهناك طروحات أخرى ترى أن الفكر والواقع لا يلتقيان أو يلتحمان، وكأن الدراسة التي تسعى لأن تكون علمية هي تلك التي تحدث القطيعة مع الفكر وتنشغل بالواقع، بحجة أن الانشغال بالفكر هو من اختصاص الفلسفة، وبالتالي يدعو أصحاب الاتجاه المبريقي التحليل السوسيولوجي إلى إحداث القطيعة مع النظرية وترك الواقع يعبر عن نفسه بنفسه. أهم المناهج: المنهج الجدلي الماركسي: يريد الماركسيون أن ينظروا إلى الواقع وجهاً لوجه فيتخطوا المظاهر المباشرة، ولذلك كان للمنهج أهمية كبرى عندهم.

* المدرسة الانجلوسكسونية: تري عكس ذلك وتدعو إلى أنه يجب أن نترك الواقع ينعكس كمرآة، إذ أن العارف لا يفعل شيئاً في الموضوع المعروف ليصل إلى المعرفة المكتملة ولكن تبين محدودية جدوى هذا الطرح، مع وجود أفكار أخرى تسيطر على الفكر وتوصلوا إلى ضرورة أن تكون العين متحكم فيها من طرف العقل ولذا فمن الأفضل وجود النظرية، لكي يبصر الباحث عن طريق تلك النظرية.

(1) عبد الرحمان بوزيدة، مرجع سابق.

ج: المنهج العلمي وتقنيات البحث السوسولوجي

يعرّف العلم في قاموس القرن العشرين للغة الإنجليزية بوصفه: «المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بهدف تحديد طبيعة وأصول الظاهرة التي تخضع للملاحظة والدراسة⁽¹⁾».

ويطلق العلماء على الطريقة العلمية التي يسلكونها من أجل إنتاج المعرفة العلمية والتحقق من صدقها: خطوات المنهج العلمي، أو "المنهجية" (Méthodologie)، والتي تعرف على أنها: «تعني مجموعة المناهج والتقنيات التي تسهم في بلورة البحث وقيادة خطواته العلمية⁽²⁾».

ويُعرفها كل من "فينزجيرالد" و"كوكس" (Cox) & (Fitzgerald)، بقولهما هي: «تطبيق المنهج العلمي في دراسة الظواهر والحوادث⁽³⁾».

قبل الحديث عن العلاقة بين المنهج العلمي والبحث بشكل عام، والتقنيات بمجرد بنا معرفة مفهوم تقنيات البحث، وتحديد أنواعها، وأهميتها بالنسبة للبحث العلمي ليسهل تصور علاقتها بالبحث.

1. مفهوم وأنواع التقنيات:

تشمل التقنيات مختلف الوسائل التي يلجأ إليها الباحث قصد التعامل مع الواقع، وجمع المعطيات التي يتطلبها بحثه، فهي جملة الإجراءات وأدوات الاستقصاء التي تستعمل بشكل منهجي ومنظم من أجل جمع المعطيات الأولية (Données primaires)، أي تلك البيانات الجديدة التي يتحصل عليها الباحث بنفسه، والمعطيات الثانوية (Données secondaires) والتي تضم بيانات تستند إلى معطيات موجودة من قبل. وفي الغالب هناك ستة أنواع من التقنيات:

وهي: الملاحظة والمقابلة والاستبيان بما فيه ذلك سبر الآراء والتجريب، وتستعمل هذه التقنيات الأربع لجمع معطيات أولية، وهي تعتبر تقنيات مباشرة، يقوم فيها الباحث بنفسه بالتعامل مع مصادر البيانات سواء وجها لوجه، أو عن طريق أي وسيلة اتصال متاحة وملائمة .

⁽¹⁾ عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الحادية عشر، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990، ص19.

⁽²⁾ Maurice Angers: *Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines*, Ed Casbah, Alger, 1997, p58.

⁽³⁾ علي شتا، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997، ص16.

أما التقنيتين المتبقيتين فهما "تحليل المضمون" و"التحليل الإحصائي"، وهما يستعملان في جمع معطيات ثانوية، ويُعدّان تقنيات غير مباشرة، ففي هذه الحالة يتعامل الباحث مع معطيات جاهزة مسبقاً.

ويجب تكييف التقنيات حسب ما يقتضيه موضوع التحقيق، ففي تحقيق عن النواب كان لا بد من معرفة الصورة التي يمنحها هؤلاء لأنفسهم، لتكييف أداة المقابلة حسب موضوع الدراسة.

ويمكن القول، أن كل تقنية من هذه التقنيات يمكنها أن تستعمل أداة أو أكثر من أدوات لجمع البيانات من مصادرها المحددة، سواء تمثل هذا المصدر في مجتمع البحث بأكمله، أو تم اختيار عينة منه أو من خلال التعامل مع حالات بعينها.

2. تصنيف التقنيات: تعرض "مادلين غرافيتز": عدة محاولات لتصنيف التقنيات، وبعد أن تبين حدودها وعيوبها؛ فهي تقدم محاولة بمقتضاها تصنف التقنيات انطلاقاً من عدة اعتبارات. منها تصنيفها حسب موضوع البحث: فهناك التقنيات الحية التي تتعامل مع الأفراد الجماعات وهناك التقنيات الوثائقية التي تتعامل مع الوثائق. أما "موريس أنجرس" فيصنفها انطلاقاً من سبع معايير: فمن حيث غياب أو وجود الاتصال مع المبحوث، يكون لدينا تقنيات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أما من حيث شكل العلاقة مع المبحوث عند وجود الاتصال المباشر بحيث قد نستعمل الملاحظة أو التجربة أو المقابلة.

ولكن عندما نكون بصدد تقنيات غير مباشرة فنحن نتعامل مع منتجات أو مواد لأفراد تعذر الاتصال لأسباب البعد أو الوفاة أو غيرهما، فيكون لدينا وثائق أو آثار تاريخية مكتوبة أو حتى مسموعة أو مصورة.

ويمكن أن نصنف حسب مصدر البيانات فقد يكون المصدر فرداً أو جماعة في حالة التقنيات المباشرة، وفي الحالة الثانية قد يكون وثيقة أو وثائق.

وهناك التصنيف من حيث درجة حرية المبحوث، فإذا كانت الأسئلة مفتوحة كان البحث غير موجه، وفي حالة وجود أسئلة مغلقة يكون البحث مقيداً غير موجه، وإذا جمع بين الحالتين كان شبه موجه.

وهناك تصنيف حسب محتوى الوثيقة، فقد تكون بياناتها كمية وقد تكون نوعية. وفي نفس السياق تصنف حسب المعطيات التي نرغب في جمعها (وهي ليست جاهزة كما في حالة الوثيقة) فإذا كان الهدف إجراء قياسات كانت المعطيات كمية، وإذا كان الهدف هو تصنيف الظواهر مثلاً أو تشخيص خصائصها كانت المعطيات كيفية.

3. التقنيات والمنهج:

يستعرض "لوبي" (Loubet)، العلاقة بين المنهج والتقنيات، من خلال حديثه أولاً عن علاقتها بالمنهج العلمي بشكل عام، حيث تمثل إجراءات البحث التي تسمح بتجسيد وتحقيق العمليات المختلفة التي تحددها مراحل المنهج، وهو يقصد بذلك خطوات مراحل البحث، وهو قسم هذه مراحل المنهج هذه إلى ثلاث خطوات، تبدأ بالملاحظة المبدئية للوقائع التي يفضلها يختار الباحث موضوعاً ما، ومنها تنشأ بعض الافتراضات التفسيرية التي تتحول من خلال الاستنباط إلى فروض ثم تأتي مرحلة التحقق (Vérification)، التي يفضلها يتم تأكيد أو دحض الفرضيات، وفي ضوء ذلك يفسر الواقع فتنشأ القوانين أو النظريات.

فبفضل التقنيات يتم تحقيق الملاحظة الأولى التي تكونت لدى الباحث، وبهذا يلجأ الباحث إلى مختلف التقنيات : «مقابلات، سبر آراء، تحليل المضمون... الخ»، فهو يكيف تقنياته، لتحقيق هذه الأهداف، التي تنتظم حسب المنهج المستعمل في الدراسة.

أي أن المنهج المتبع (أو المناهج المتبعة) في دراسة ما يمثل خطوة فكرية عامة تنسق بين جملة من العمليات التقنية بهدف واسع هو تفسير الظواهر الاجتماعية، فتصبح التقنيات بذلك أدوات للبحث تحت خدمة إستراتيجية عامة محددة من طرف المنهج .

هذا، وتبدأ "مادلين غرافيتز": تحليلها للعلاقة بين المنهج والتقنية بالقول بأن كل بحث لا بد له من استعمال جملة من التقنيات ليصل إلى هدفه، وهي ترى أن هذه التقنيات تتحدد وفق الموضوع قيد الدراسة، والذي يرتبط بدوره بالمنهج.

ثم توضح أن هذا التداخل بين المفهومين أدى إلى نشوء غموض والتباس، وتحاول إزاحة ذلك بقولها بأن كليهما يجيب عن سؤال واحد هو: كيف؟ . كيف نصل إلى الهدف؟. غير أن التقنيات تقع -بالتحديد- في مستوى التعامل المباشر مع الوقائع.

فهي تمثل إجراءات ملموسة ترتبط بالواقع المدروس مباشرة، ولكن المنهج مفهوم فكري تصوري فهو ينظم مجموعة من العمليات، وبشكل مجموعة تقنيات، فالتقنيات هي أدوات في خدمة البحث يقوم بتنظيمها المنهج .

وتنتهي الباحثة العاملة إلى تأكيد مدى حاجة الواحد منهما للثاني، وتضرب مثالا بالصياد، حيث يكون منهجه ناجحا بقدر ما يحصل على عدد كبير من الفرائس، فإذا كان فقط راميا بارعا تدرب على ذلك في القاعات والملاعب ولكنه لا يمتلك منهجا جيدا، أي لا يمتلك إستراتيجية صيد يعرف من خلالها نفسية الفريسة وعاداتها، ونفسية كلب الصيد والأوقات الملائمة لذلك، فإنه لن ينجح لأن امتلاك التقنية لا ينفع مع غياب المنهج. والعكس صحيح فإن غياب التقنية الجيدة سيجعله يعود بخفي حنين.

تتعلم المجتمعات معرفة نفسها معرفة سوسولوجية حينما تتعرف ذاتها بمثابة نتاج شغلها وعلائقها الاجتماعية، وحينما نقر بأن ما يبدو أول الأمر مجموعة معطيات اجتماعية إن هو إلا نتيجة عمل اجتماعي وقرارات أو مساوما أو سيطرة أو صراعات، ولذلك فإن زماننا الموجه صوب التنمية إنما يصنع السوسولوجيا شيئا فشيئا⁽¹⁾.

إنما يجيب عالم الاجتماع أفضل إجابة عن تساؤلات الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم حينما يفكر في مجال معرفة الخاص، لأن مهمته تعرية السبل والصلات الاجتماعية وذلك بتحرره من جميع وجوه الرقابة الاجتماعية والاديولوجية التي تحتمي خافها السلطة والنظام القائمان والتي يتخذان منها مبررا⁽²⁾.

فكيف يستطيع عالم الاجتماع بان ما يكتبه غير ذي بال أو عديم الأثر إزاء السؤال الكبير الذي يسود حاضرتنا: من هم الآن وفي الغد الفاعلون وما هي الأرضيات وأثمان المعارك الاجتماعية وما عسى تكون هذه المجتمعات التي تمتد فيها السلطة لتغطي أوجه النشاط الجماعي بأسره⁽³⁾. إن ضعف موقف عالم الاجتماع هو أنه ينظر إلى مجتمعه الخاص، وليس خاضع لمقابلة مع ثقافة و مجتمع مختلفين عن مجتمعه وثقافته، أما الذين يدعون بأنهم مثقفون مستقلون فإنهم لا يقومون... ولا يعمل عالم الاجتماع بخلاف الحركات الاجتماعية التي يدرسها أنه يعمل بانتظام لكي يقاوم السيطرة الاجتماعية والثقافية لكي تكون معرفة المجتمع ممكنة⁽⁴⁾.

(1) ألان تورين، إنتاج المجتمع، تر: الياس بديوي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976، ص5.

(2) نفس المرجع السابق، ص15.16.

(3) نفس المرجع، ص18.

(4) نفس المرجع، ص 778.

خلاصة:

لعل القائمين بفعل الممارسة السوسولوجية ونقصد بهم الأساتذة الباحثين الذين يعتبرون كعلماء اجتماع أو مشاريع لعلماء اجتماع لا يحذون حذو العلماء فهم لا يدرس الوقائع بقدر ما يدرسون الوثائق، كما أنهم وقعوا سجناء لواقع يظنون أنهم باستطاعتهم ملاحظته من الخارج. قد لا يلام الأساتذة الباحثون كثيرا لأنهم بقوا يحللون الواقع انطلاقا من أبراجهم العاجية - والمجتمع حاليا يحتاج إلى علماء ميدان يحملون انشغالاته لا علماء فنادق - لكنهم جزء من منظومة كلية لا تحبذ البحث عن ما هو مخفي خاصة إذا كان يمس المجتمع والحقائق الاجتماعية. وقد فرضت المتغيرات المعرفية العديد من الآثار والتحديات على أهداف ووظائف وبرامج منظومة البحث العلمي عندنا المثلة في مؤسسات التعليم العالي.

ويدعم ذلك لتصحيح المسار ضرورة الانفتاح على اللغات الأجنبية وتعليمها، في الوقت الذي انتشرت فيه الجامعات الأجنبية، وأصبح الإيحاء بأفضلية الأجنبي على ما هو محلي (وطني) ولعل قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة واختيارها وتطبيقها وفق احتياجاته وقدرته على إعادة استخدامها يعتبر أمرا هاما لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، باعتبار المعرفة عامل حاسم في تنمية المجتمعات وتقديمها، وأصبح النمو الاقتصادي والاجتماعي ما هو إلا نتيجة لعملية تراكم المعرفة أكثر من كونه تراكم لرأس المال المادي، وأصبح الاستثمار في القيم المعنوية غير الملموسة التي تكون قاعدة المعرفة كالبحث والتطوير.

الباب الثاني: الجانب الميداني

الفصل السابع:

الإجراءات المنهجية وحدود الدراسة الميدانية

تمهيد

أولاً: البحث الاستكشافي

ثانياً: المنهج المستخدم

ثالثاً: تقنيات جمع المعلومات

رابعاً: كيفية سحب عيني البحث

خامساً: مجالات الدراسة

سادساً: خصائص عينة البحث

خلاصة

تمهيد

سنحاول من خلال هذا الفصل عرض الإجراءات المنهجية التي اعتمدنا عليها في دراستنا، لما لها من أهمية بالغة في توضيح كيف تم استخدام مختلف الأدوات المنهجية التي ساعدتنا في إجراء الدراسة الميدانية: (المنهج، آليات التحليل والتفسير الكمي والكيفي، تقنيات جمع البيانات). بالإضافة إلى تبرير طريقة المسح المتبعة في هذه الدراسة، ثم نتطرق إلى مجالات الدراسة (المجال المكاني، المجال الزمني، المجال البشري).

ثم نحاول التقديم ميدانيا للفرضيات المعتمدة في الدراسة، من خلال عرض خصائص المبحوثين بتحليل بياناتهم الشخصية انطلاقاً من جداول إحصائية ذات مدخل وحيد، وأخرى ذات مدخلين، من أجل إبراز أهم الارتباطات والتداخلات هذه البيانات والخصائص مع إشكالية البحث وفرضياته.

أولاً: البحث الاستكشافي:

تساعد القراءات والمقابلات الاستكشافية على تحديد إشكالية البحث وكذا تحديد العناصر المتعلقة بالسؤال الأولي، وتسهم المقابلات في اكتشاف الجوانب التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار وتعديل حقل الاستقصاء الخاص بالقراءات وتبني أذهاننا حول الإطار العام لموضوع البحث، كما تبين لنا جوانب الظاهرة المدروسة⁽¹⁾.

كما يتم الاعتماد على البحث الاستطلاعي لتحديد وتوضيح الفرضيات التي يعتمد عليها البحث: "في الحالة التي لا تسمح فيها القراءة بصياغة فرضيات واضحة.. يلجأ الباحث لما نسميه عموماً بالبحث الاستطلاعي وهو اكتشاف الميدان ومحاولة التخلص من الأفكار المسبقة بطريقة تسمح بإبراز العوامل والمتغيرات المفسرة للبحث"⁽²⁾.

وقد قمنا بالدراسة الاستكشافية في هذا البحث من خلال ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: شملت بعض القراءات حول الموضوع، قراءة بعض الأعمال السوسيولوجية من أجل فهم طرق وأساليب الخطاب السوسيولوجي المتبعة، تلتها بعض المقابلات الاستكشافية مع

(1) ريمون كيفي، جان لوك كينهود، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: يوسف الجباعي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1997، ص85.

(2) Raymond Boudon, les méthodes en Sociologie, 9 ed. P.U.F 1993.

بعض الأساتذة في علم الاجتماع. وأخذت هذه المقابلات في غالب الأحيان نقاشات بين الأساتذة حول الموضوع بحيث يتم استدراجهم إلى النقاش حول (الممارسة السوسيولوجية).

المرحلة الثانية: اكتشفنا خلال القراءات أن عينة واحدة غير كافية من أجل الإحاطة بجوانب البحث فارتأينا أن نضيف عينة ثانية تتمثل في أطروحات الدكتوراه بغرض تحليلها، حيث قمنا بعدة زيارات استطلاعية إلى إدارة قسم علم الاجتماع من أجل الحصول على المعلومات الكافية. واطلعنا على قائمة أطروحات الدكتوراه التي تم مناقشتها على مستوى قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر. وحصلنا على السجل الخاص بمحاضر المناقشة لكل أطروحة ولكن من الفترة بداية جانفي 2008 إلى غاية نهاية ديسمبر 2014 لذلك اكتفينا بهذه الفترة التي تشمل ست سنوات وتم في هذه الفترة مناقشة عدد كبير من الأطروحات. حيث وجدنا أن عدد الأطروحات التي تمت مناقشتها في هذه الفترة تفوق عدد الأطروحات التي تمت مناقشتها منذ إنشاء قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر.

الخطوة الثالثة: قمنا ببناء استمارة بحث تم توزيعها على عينة تجريبية من الأساتذة الباحثين في علم الاجتماع من مختلف الجامعات تم توزيعها عن طريق شبكة الانترنت وكان عدد الاستمارات التي اكتفينا بها كعينة استطلاعية هو 30 استمارة حيث قمنا بتفريغ أولى من أجل اختبار مدى ملائمة الأسئلة وبعد تفريغ البيانات الأولية قمنا بإجراء بعض التعديلات على الاستمارة بحيث قمنا بإضافة بعض الأسئلة التي لم ننتبه لوضعها في المرة الأولى كما قمنا بحذف بعض الأسئلة غير الملائمة.

ثانيا: المنهج المستخدم

إن تصورنا وتنظيمنا للبحث يتم عن طريق المناهج إذ هي التي تحدد طبيعة الموضوع المدروس والمنهج هو الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسة ظاهرة معينة إذ أن: "المناهج المكملّة تساعد الباحث على خلق اتصال مع الواقع الذي يعيشه الفاعلين الاجتماعيين"⁽¹⁾.

المنهج هو عبارة أداتيه لها منطقتها الخاص بها الذي يطبق على مجمل الظواهر الاجتماعية دون أن يسأل ضرورة عن منطق الظواهر تحت البحث. فالمنهج العلمي إذن هو مجموعة مقننة من الأدوات التي تستخدم وفق قواعد إجرائية محددة متفق عليها من قبل المجتمع المهني العلمي⁽²⁾. استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الكمي مدعما بأسلوب التحليل الكيفي. فالمنهج الكمي كما يرى ريمون بودن أنه: "المنهج الذي يظهر من خلال جمع المعطيات والبيانات، الاستثمار وتفرغها في جداول إحصائية تساعدنا على التفسير والتحليل أكثر وتضمن بذلك جزء ولو يسير من الفصل المنهجي"⁽³⁾.

حيث حاولنا أن نقوم برصد ومتابعة دقيقة للمشكلة وبأسلوب كفي وكمي، وذلك من أجل التعرف على واقع الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الفاعلين السوسيولوجيين أنفسهم، أو الأساتذة الباحثين في الحقل السوسيولوجي من خلال اعتمادنا على أسلوبين للتحليل والتفسير هما: "التحليل الكمي" و"التحليل الكيفي".

1. التحليل الكمي: عن طريق استخدام أساليب الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss)، لتسهيل عمليات جمع و تفرغ و معالجة وتبويب البيانات الكمية للدراسة باعتباره يجمع كل الأساليب التي يستخدمها الإحصاء الوصفي بطريقة رقمية تسهل للباحث جمع وتبويب كم هائل من البيانات الكيفية وتحويلها إلى بيانات كمية في وقت وجيز.

2. التحليل الكيفي: يتميز التحليل الكيفي بظهور كبير لجانب الخبرة الإنسانية، وتتسم بياناته بالواقعية، ومع ذلك تبقى المشكلة الأساسية التي قد تعترى المنهج الكيفي تتركز في طريقة التحليل في حد ذاتها، فرمما يجمع الباحث مادة خاما ويعجز عن تحليلها كفيًا. فينهار البحث ويعود إلى نقطة البداية⁽⁴⁾. ويجد الباحث نفسه يدور في حلقة مفرغة.

(1) Raymond Quiny et Lucan Canpenhault, **Manuel de recherche en sciences Sociales**, Paris , 1988 , P59.

(2) روجر هيكوك وآخرون، مرجع سابق، ص78.

(3) Raymond Boudon , Op.Cit , P31

(4) أحمد زايد، مرجع سابق، ص218.

وقد اعتمدنا على طريقة التحليل الكيفي من أجل محاولة تفسير البيانات الكمية التي تحصلنا عليها بأسلوب يسمح بإجراء التحليل الكيفي عليها. ثم تأتي مرحلة التفسير من أجل وضع تصورات نهائية للبيانات التي قمنا بتحليلها، ومقارنة النتائج المتوصل إليها بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، ثم مطابقة كل ذلك مع المقاربة المتبناة من أجل التحليل من خلالها.

ويظهر أن المنشغلين بمناهج العلوم غالباً ما يستعملون تعريف "جون ستيوارت ميل" (J. S. Mill) للتفسير الذي مؤداه: «أنا نقول أن واقعة فردية قد أمكن تفسيرها، حينما نستطيع أن نشير إلى سبب حدوثها... أي عندما نقر قانوناً أو قوانين سببية أدت إلى ظهورها». وبنفس المعنى: «يقال أننا قد حصلنا على تفسير للقانون أو الاطراد في الطبيعة حينما نتوصل إلى قانون أو مجموعة قوانين أخرى... يكون هذا القانون ذاته أحد حالاته الخاصة كما يمكن استنتاجه منها»⁽¹⁾.

3. التحليل المتعدد المتغيرات: قمنا بالاستعانة بأسلوب التحليل متعدد المتغيرات، "لأنه من الناحية الاستمولوجية الطريقة الأولية بين المتغير المستقل والتابع ليست كفيلة في حد ذاتها بضمان الطريق نحو الاستدلال السوسيولوجي وعلى الباحث أن يتأكد هل فعلاً هذه العلاقة بين المتغير المستقل والتابع هي علاقة ثابتة وليست علاقة وهمية، ذلك فاختبارها باللجوء إلى متغيرات أخرى تسمى المتغيرات الاختبارية⁽²⁾". وهو كأسلوب يسمح للباحث التعمق أكثر في التحليل إما: من أجل تعزيز وإثبات العلاقة السابقة بين المتغيرات، أو نفي العلاقة السابقة وإيجاد علاقة جديدة يحل فيها المتغير الاختباري محل أحد المتغيرين وتظهر لنا علاقة جديدة لم تكن موجودة في السابق.

وقد اعتمدنا في ذلك على الطريقة الإجرائية التي قدمها: "بول لازارسفيلد" في دراسته حول الانتخاب في المجتمع الأمريكي، حيث قام بإدخال المتغير الاختباري لتفكيك العلاقة الأصلية إلى مجموعة من العلاقات الشرطية حسب فئات المتغير الاختباري الذي ينتج من المحيط السببي للبحث وفقاً للعلاقة السابقة، ويسمح بالانتقال من العلاقة البسيطة بين المتغيرات إلى علاقة مركبة وأكثر تعقيداً وأكثر قدرة على التفسير.

4. تحليل الخطاب: قمنا بتطبيق منهج التحليل النقدي للخطاب كأسلوب للتحليل على عينة أطروحات الدكتوراه، حيث حاولنا استنتاج معرفة مبررة تبدأ من الدراسات السابقة من خلال

(1) توم بوتومور، مرجع سابق، ص 72.

(2) سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصة للنشر، الجزائر، ط2، 2012، ص 213.

الاعتماد على أدوات بحث متكاملة: (التحليل البيليوغرافي وتحليل الخطاب والاستمارة)، وقد استخدمنا هذه الأدوات بحيث تكون نتائج تحليل أطروحات الدكتوراه هي بمثابة اختبار لنتائج تحليل بيانات الاستبيان وكلا الأداتين يشكلان اختبار لواقع الممارسة السوسولوجية في الجامعة الجزائرية بين الطرح النظري والممارسة الميدانية.

وعليه اتجهنا في تحليل أطروحات الدكتوراه اعتمادا على مجموعة من المعايير تم بناؤها من أجل مساعدتنا في التحليل والمعايير هي ثمانية يحددها الجدول التالي:

الجدول رقم (01) يبين المعايير المعتمدة لتحليل أطروحات الدكتوراه:

الرقم	اسم معيار الملائمة	مؤشراته
01	طريقة تبرير اختيار الموضوع	البناء، الجودة، الجدية، استقرائي، استنباطي.
02	الانسجام بين الإطار النظري والميداني	عدد الصفحات، توظيف الدراسات السابقة، الثراء العلمي، استخدام المقاربة وتوظيفها في البحث.
03	كيفية صياغة مشكلة البحث	استغلال الاستكشاف، إعطائها إطار نظري، ملائمة التساؤل لموضوع البحث.
04	انسجام أهداف البحث مع النتائج	مقارنة الأهداف مع النتائج مدى توصل البحث للأهداف المعلن عنها
05	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص	مقارنة مساحة الاستشهاد مع مساحة النص ظهور لمسة الباحث في التحليل والنقد والتقييم
06	وعي الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة	نوع المدرسة المتبعة، مدى الالتزام بمدرسة واحدة
07	نتائج البحث	مدى القدرة على تبرير النتائج وتفسيرها، القدرة على حل مشكلة البحث
08	المراجع	من حيث الثراء، الجودة، استخدام المصادر، جود مراجع في التخصص

ثالثاً: تقنيات جمع البيانات

تمثل التقنيات مراحل عمليات محدودة مرتبطة بعناصر عملية محسنة ملائمة لهدف محدد تأخذ مكانها على مستوى المراحل العملية للبحث، إنها أدوات يضعها المنهج في خدمة البحث⁽¹⁾. فهي بالنسبة للبحث استعمال طرائق إجرائية دقيقة، محددة جيداً قابلة للتطبيق من جديد في الشروط نفسها ملائمة لموضوع المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث، كما تمثل التقنية وسيلة لبلوغ هدف ولكنها تأخذ مكانها على مستوى الوقائع أو المراحل العملية محدودة مرتبطة بعناصر عملية محسنة ملائمة للهدف الذي نود الوصول إليه من خلال البحث، فهي إذن أدوات يستخدمها المنهج في خدمة البحث وينظمها لتحقيق هذا الهدف⁽²⁾.

و تشمل التقنيات مختلف الوسائل التي يلجأ إليها الباحث قصد التعامل مع الواقع، وجمع المعطيات التي يتطلبها بحثه، فهي: جملة الإجراءات وأدوات الاستقصاء التي تستعمل بشكل منهجي ومنظم، من أجل جمع المعطيات الأولية (Données primaires) أي تلك البيانات الجديدة التي يتحصل عليها الباحث بنفسه، والمعطيات الثانوية (Données secondaires) والتي تضم بيانات تستند إلى معطيات موجودة من قبل ومن بين أهم الأدوات التي قمنا باستخدامها في هذا البحث:

1. **الاستمارة:** لماذا الاستمارة؟ تستعمل الاستمارة عندما تتوفر الثقة لدى الباحث بأن الاستمارة تساعد في جمع معطيات ذات مصداقية عالية، ولأن أفراد العينة ينتمون إلى مجتمع النخبة التي تتمتع بمستوى علمي عالي، وتجسدت قناعة لدى الباحث أن هذه الفئة من المبحوثين تتمتع بدرجة كافية من التفتح الذهني، الذي يسمح لها بأن تتعامل مع هذه الأداة بالصدق والمصداقية الكافية، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من البحث، وبالتالي لم يطرح الإشكال الذي عادة ما يواجهه الباحثين بخصوص قلة المصداقية في البيانات التي تقدمها الاستمارة، كما لم تطرح صعوبة التجاوب مع هذه الأداة الذي قد يعاني منه الباحث بخصوص توزيع استمارة بحثه.

استعملنا استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في دراستنا وقد اشتملت على (52) سؤال موزعة على ثلاث محاور غطت مختلف الأبعاد والمؤشرات التي تحصلنا عليها بعد تفكيك مفاهيم ومتغيرات الفرضيات وذلك على ضوء مفاهيم المقاربة التي أطرت مسار البحث من أجل التحليل، وقد قام

(1) مادلين غراويز، **منطق البحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: سام عمار، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، ط1،

1993، ص11.

(2) نفس المرجع، ص11.

الباحث ببناء استمارة تجريبية تم توزيعها على عينة مكونة من (30) أستاذ، وقد كانت من أجل التأكد من صحة البيانات وثباتها وكذلك من أجل الوقوف على مدى قابلية الأسئلة للفهم من طرف المبحوثين وكذا الوقوف على مدى انسجام الأسئلة بما يخدم فرضيات وإشكالية البحث.

وبعد تفريغ البيانات الأولية التي تحصلنا عليها بعد توزيع الاستمارة التجريبية ظهرت بعض الأخطاء الموجودة في الاستمارة وكذلك اتضح لنا أن بعض الأسئلة تحتاج إلى تعديل والبعض الآخر كانت بدون جدوى تم حذفها، وبعد تصحيح الأخطاء تحصلنا على الاستمارة في شكلها النهائي مكونة من ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: اشتمل على البيانات الخاصة بالمبحوثين.

المحور الثاني: اشتمل على واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث التكوين.

المحور الثالث: واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث البحث العلمي (الوعي الاستمولوجي بالممارسة).

المحور الرابع: اشتمل على مدى ارتباط الممارسة السوسيولوجية بالواقع الاجتماعي.

2. **تحليل أطروحات الدكتوراه:** اشتملت العينة الثانية على أطروحات الدكتوراه التي تم مناقشتها على مستوى قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر في الفترة من بداية شهر جانفي 2008 إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2014. حيث قمنا بتصنيف كل الأطروحات وإحصائها وتبويبها في جدول* يضم: رقم الأطروحة، اسم الطالب، عنوان الأطروحة، تاريخ مناقشة الأطروحة، نوع الدكتوراه المحصل عليها، وكذا التقدير المتحصل عليه.

ثم اخترنا عينة تمثيلية للأطروحات قصد تحليلها وشملت العينة المختارة 16 أطروحة خضعت للتحليل. حيث مكنتنا هذه العملية من ضبط إشكالية البحث وإعادة صياغة فرضيات البحث بشكل أكثر ملائمة.

رابعا: طريقة سحب عيني البحث

إن العينة في البحوث الاجتماعية تتوقف أهميتها على مدى تمثيلها للمجتمع الكلي للبحث، وإن الغرض من اللجوء إلى تقنيات المعاينة هو: "بناء مجموعة صغيرة من المجتمع بهدف إعادة إنتاج خصائصه"⁽¹⁾.

* أنظر الجدول الخاص بقائمة الأطروحات التي نوقشت خلال الفترة 2008/2014 بجامعة الجزائر موجود في الملحق رقم (02)

(1) Anré : Pierre Cantandriopoolons et des autres , **Savoir préparé une recherche**, Québec, les Presses de

العينة الأولى: عينة الاستثمار وكيفية سحبها

يمكن توزيع الاستثمارات وملئها بطرق مختلفة، بحيث يمكن أن تجرى في مكان يجتمع فيه الباحثون كما يمكن أن يتم عن طريق الاتصال بهم هاتفياً أو عن طريق إرسال وثيقة الاستثمار إلى الباحثين عن طريق البريد⁽¹⁾. لجأنا في هذا البحث إلى استعمال طريقة جديدة في توزيع الاستثمارات تسمى: "عينة المتطوعين" حيث قمنا بنشر الاستثمارات في المواقع الإلكترونية التي يتوافد عليها الأساتذة الباحثون وتمثلت هذه الفضاءات في بعض المواقع الخاصة بالإعلانات والأخبار التي تخص الأستاذ الجامعي وكذا مجموعات التواصل الاجتماعي الخاصة بالأساتذة الجامعيين. وتم التعامل مع الاستثمارات بصفة تطوعية من طرف الباحثين.

ولعله من إيجابيات هذا النوع انه لا يستغرق جهد كبير ويوفر الوقت الكثير كون الاستثمارات تكون متاحة على المواقع الإلكترونية المعنية في كل وقت والمبحوث هو الذي يختار الإجابة طوعية عن الاستثمار، ما يجعل المستجوب لا يشعر بأنه مراقب من طرف الباحث ويجب عن الأسئلة بكل أريحية وثقة وحرية تامة في الإجابة ما يساهم في مصداقية أكبر للإجابات المقدمة.

ومن سلبيات هذا النوع انه قد يبادر بعض الفضوليين إلى الإجابة على بعض الاستثمارات وملئها دون أن يكونوا معنيين بالعملية حيث وجدنا العديد من الاستثمارات تم ملؤها من طرف أشخاص ليسو أساتذة جامعيين وبعضهم أساتذة ليسو في التخصص ولكن لا يصعب معرفة الاستثمار المملوءة من طرف شخص غريب عن التخصص وعن المهنة بحكم وجود الكثير من الأسئلة التي لديها طابع تقني لا يستطيع أن يجيب عليها غير المعني بالأمر وهم الأساتذة الباحثون في علم الاجتماع. وقد تعاملنا مع هذا المشكل بإلغاء الاستثمارات التي ملئت من طرف أشخاص غير معنيين.

العينة الثانية: عينة أطروحات الدكتوراه وكيفية سحبها

تم سحب عينة طبقية من مجموع أطروحات الدكتوراه التي نوقشت بقسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر خلال الفترة الممتدة من بداية شهر جانفي 2008 إلى نهاية شهر ديسمبر 2014 والمقدرة بست سنوات. حيث تم إحصاء 153 أطروحة دكتوراه تم مناقشتها بقسم علم الاجتماع في هذه الفترة. تم سحب عينة نسبتها 10%، أعطتنا 16 أطروحة وهو العدد الذي اشتملت عليه عينة

(1) موريس أنجريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة، الجزائر، ط2، ص349

التحليل، هذه النسبة وزعناها طبقاً بطريقة تناسبية على عدد السنوات بصفة تناسبية. تحصلنا بعد العملية الحسابية على أطروحتين لسنة 2008، أطروحة واحدة لسنة 2009، أطروحة واحدة لسنة 2010، أطروحتين لسنة 2011، ثلاث أطروحات لسنة 2012، ثلاث أطروحات لسنة 2013، أربع أطروحات لسنة 2014.

خامساً: مجالات الدراسة

1. المجال المكاني

تمت الدراسة على أساتذة علم الاجتماع بصفة التطوع يمثلون مختلف أقسام علم الاجتماع على المستوى الوطني. كما شملت أطروحات الدكتوراه التي نوقشت بجامعة الجزائر خلال الفترة من 2008 إلى 2014.

2. المجال البشري

أجريت الدراسة على أساتذة علم الاجتماع، وقد تم توزيع الاستمارات الكترونياً على مواقع التفاعل والتواصل التي يتواجد بها الأساتذة والإجابة تمت بصفة إرادية تطوعية. حيث حصلنا على حوالي 200 استمارة تم اختيار 112 منها كانت صالحة للتفريغ أما الباقي فقد كانت ناقصة.

3. المجال الزمني

بدأت الدراسة بمرحلة القراءات الأولية وجمع المادة العلمية، والتي استغرقت من بداية شهر مارس 2012 إلى غاية بداية شهر جويلية 2012، و بعد الموافقة على إشكالية البحث من طرف الأستاذ المشرف، ثم اللجنة العلمية، بدأت مرحلة استكمال الجانب النظري من بداية شهر ديسمبر 2012 إلى غاية نهاية شهر أفريل 2013، ثم بداية الدراسة الميدانية باستطلاعات استكشافية بإجراء بعض المقابلات غير المقننة مع بعض أساتذة علم الاجتماع، وتم إعداد الاستبيان وضبط حجم العينة من بداية شهر ماي 2013 إلى غاية نهاية شهر جوان 2013، ثم جمع وتبويب وتفرغ البيانات منذ بداية شهر جويلية 2013 إلى غاية نهاية شهر نوفمبر 2013، ثم مرحلة تحليل وتفسير البيانات وعرض نتائج الدراسة، منذ بداية شهر ديسمبر 2013 إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2014، و كتابة التقرير النهائي للبحث بدأت منذ جانفي 2015 إلى غاية شهر سبتمبر 2015*.

* أنظر رزنامة إجراء البحث من خلال الجدول في الملحق رقم (03).

سادسا: خصائص عينة البحث

1. خصائص عينة الاستمارة

الجدول رقم (02) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	76	67.9
أنثى	36	32.1
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أن اغلب الأساتذة هم من الذكور بنسبة 67.90% بينما تقدر نسبة الإناث بـ 32.10%، وهذا يدل على أن العنصر الذكري مازال يسيطر على الوظائف المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي على مستوى الجامعة، هذا قد يعود بدوره إلى أن الذكر يميل أكثر من الأنثى إلى إتمام الدراسة بعد مرحلة الليسانس ويفضل الالتحاق بالدراسات العليا -ماجستير ودكتوراه- من أجل تحسين مركزه الوظيفي و الاجتماعي في حين تميل الأنثى إلى الاستقرار إما عن طريق السعي من أجل الحصول على وظيفة عمل أو الاستقرار عن طريق الزواج. هذا فضلا على أن شهادة الليسانس في علم الاجتماع أصبحت لا توفر منصب عمل لحاملها إلا نادرا! سواء بالنسبة للذكور أو بالنسبة للإناث.

الجدول رقم (03) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
أعزب	59	52.7
متزوج	53	47.3
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أن 52.7% من المبحوثين هم من فئة العزاب، بينما نجد أن 47.3% من المبحوثين هم متزوجون. إذ رغم أن نسبة العزاب أكثر من نسبة المتزوجين لدى عينة البحث إلا أنه يوجد تقارب كبير بين النسبتين، وهذا ما يلاحظ من خلال نسب الجدول حيث أن الفارق في النسبة لا يتجاوز 5% بين الفئتين.

الجدول رقم (04) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
29-20	56	50.0
39-30	39	34.8
49-40	9	8.0
50 فما فوق	8	7.1
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أن 50% من المبحوثين عمرهم يتراوح بين 29-20 سنة، بينما نجد أن 34.8% يتراوح عمرهم ما بين 39-30 سنة. ونجد أن 8.0 من المبحوثين يتراوح عمرهم ما بين 49-40 سنة وآخر نسبة نجدها لدى فئة الذي يتراوح عمرهم من 50 فما فوق وتقدر نسبتهم بـ 7.1%.

الجدول رقم (05) يبين توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ماجستير	73	65.2
دكتوراه الطور الثالث	3	2.7
دكتوراه علوم	30	26.8
دكتوراه دولة	6	5.4
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أن 65.2% من المبحوثين لديهم شهادة الماجستير تليها 26.8% من المبحوثين لديهم شهادة دكتوراه علوم ونجد أن نسبة 2.7% من المبحوثين لديهم دكتوراه الطور الثالث، في حين نجد أدنى نسبة تمثل الذين يحملون شهادة دكتوراه دولة ونسبتهم 5.4%. نستنتج أن أغلب الأساتذة الجامعيين لديهم شهادة الماجستير فقط. إذ أن أغلب الأساتذة الباحثين لم يحصلوا على شهادة الدكتوراه بعد، وهذا لا يعود إلى حداثة التوظيف وإنما نجد أن أغلب الأساتذة يتأخرون في إنجاز رسائلهم العلمية المتعلقة بشهادة الدكتوراه، ربما لانشغالهم بالتدريس بحكم أن أغلب الأساتذة يميلون إلى الساعات الإضافية التي تكون خارج الحجم الساعي الأسبوعي، والمهام

الأخرى المتعلقة بتأطير الدروس والامتحانات، والإشراف على مذكرات التخرج بالنسبة للطلبة المقبلين على انجاز مذكرة نهاية الدراسة، كل ذلك يجعل الأساتذة الباحثين ينشغلون عن البحث وانجاز رسائلهم للحصول على درجة الدكتوراه.

الجدول رقم (06) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير الرتبة العلمية

الرتبة العلمية	التكرار	النسبة
أستاذ مساعد قسم (ب)	69	61.6
أستاذ مساعد قسم (أ)	22	19.6
أستاذ محاضر قسم (ب)	8	7.1
أستاذ محاضر قسم (أ)	10	8.9
أستاذ تعليم عالي	3	2.7
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة الأساتذة الباحثين يتواجدون في رتبة أستاذ مساعد قسم (ب) بنسبة 61.6% تليها نسبة الأساتذة في رتبة أستاذ مساعد قسم (أ) بنسبة 19.6% ثم نجد الأساتذة في رتبة أستاذ محاضر قسم (أ) بنسبة 8.9% ثم نجد فئة أستاذ محاضر قسم (ب) بنسبة 7.1% وفي الأخير نجد الأساتذة الذين ينتمون إلى أعلى رتبة بأقل نسبة 2.7% أستاذ التعليم العالي.

الجدول رقم (07) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير الرتبة في مجال البحث

الرتبة في مجال البحث	التكرار	النسبة
عضو فرقة بحث	67	59.8
مدير وحدة بحث	4	3.6
مدير مخبر بحث	3	2.7
رئيس قسم بحث	5	4.5
رئيس فرقة بحث	5	4.5
غير منخرط	28	25
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أن 59.8 % يتمون إلى فئة عضو فرقة البحث، وتليها نسبة 25 % هم غير منخرطون في أي فرقة بحث بينما نجد نسبة 4.5 % تمثل كل من رئيس قسم البحث ورئيس فرقة البحث ونجد 3.6 % تمثل مدير وحدة البحث وفي الأخير نجد نسبة 2.7 % تمثل مدير مخبر بحث.

الجدول رقم (08) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير المسؤولية الإدارية

المسؤولية الإدارية	التكرار	النسبة
مسئول فريق شعبة التكوين	7	6.3
مسئول فريق الاختصاص	3	2.7
رئيس القسم	4	3.6
أخرى	36	32.1
بدون مسؤولية	62	55.4
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين توزيع المبحوثين حسب المسؤوليات الإدارية أن 55.4 % من المبحوثين لا يشغلون أي مسؤولية إدارية أو بيداغوجية، تليها نسبة 32.1 % لديهم مسؤوليات بيداغوجية إما رئيس تخصص أو مسئول مقياس أو رئيس لجنة علمية، ونجد أن نسبة

6.3% يمثلون رؤس شعبة التكوين و 3.6 % رئيس قسم، في حين آخر نسبة هي 2.7 % تمثل مسئول فريق الاختصاص.

2. خصائص عينة أطروحات الدكتوراه:

الجدول رقم(09) يبين توزيع الأطروحات حسب سنوات المناقشة

السنوات	عدد الأطروحات	النسبة
2008	14	9.15
2009	15	9.80
2010	07	4.57
2011	17	11.11
2012	24	15.68
2013	28	18.30
2014	48	31.37
المجموع	153	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 31.37% من أطروحات الدكتوراه تم مناقشتها في سنة 2014 تليها نسبة 18.30 % نوقشت في 2013 وفي سنة 2012 نجد نسبة 15.68% تتناقص تدريجيا لتصل في سنة 2011 إلى 11.11% بينما تتضاءل في سنة 2010 لتصل إلى حدود 4.57% فقط وتتقارب النسبة بين سنتي 2009 و 2008 لتراوح بين 9.80 % و 9.15% على التوالي.

نستنتج من خلال عينة الأطروحات التي تم حصرها من سنة 2008 إلى غاية سنة 2014 أن نسبة مناقشة أطروحات الدكتوراه ترتفع تدريجيا بين السنوات 2008 و 2009 لتتراجع في سنة 2010 ثم تعود إلى الارتفاع تدريجيا إلى غاية سنة 2013 لتتضاعف النسبة في سنة 2014، وهذا يعود إلى التسهيلات التي تم تبنيها من أجل تخفيف إجراءات مناقشة أطروحة الدكتوراه منها إلغاء شرط نشر مقال في مجلة علمية محكمة والاكتفاء بتقديم وثيقة الوعد بالنشر فقط.

الجدول رقم (10) توزيع الأطروحات حسب التقدير المحصل عليه

التقدير	التكرار	النسبة
مشرف جدا	135	88.23
مشرف جدا مع توصية	05	3.26
مشرف	05	3.26
طلب إجراء تعديلات	08	5.22
المجموع	153	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 88.23% من أطروحات الدكتوراه تحصلت على تقدير مشرف جدا بينما نجد نسبة 3.26% من الأطروحات تحصلت على مشرف جدا مع تهنئة اللجنة أو التوصية بالطبع، في حين نجد أن 3.26% من الأطروحات تحصلت على تقدير مشرف و نجد نسبة 5.22% تحصلت على مشرف مع ملاحظة من طرف اللجنة تتمثل غالبا في طلب إجراء تعديلات كشرط لإعلان نجاح الطالب.

نستنتج أن أغلب أطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها في الفترة ما بين 2008 و 2014 حصلت على تقدير مشرف جدا، وهذا ما يبين أن أغلب أطروحات الدكتوراه يتم قبولها للمناقشة هي في عمومها تستجيب لكل الشروط العلمية والمنهجية المطلوبة لأنه تم خضوع الأطروحات إلى القراءة من طرف لجنة للقراءة تتكون من عدد من الأساتذة المؤهلين يتراوح هذا العدد من 5 إلى 7 أساتذة، بحيث يقوم كل أستاذ من لجنة القراءة بإعداد تقرير حول الأطروحة التي كلف بقراءتها يتضمن التقرير مدى صلاحية الأطروحة للمناقشة، مع اقتراح التعديلات التي يراها ضرورية ويلتزم الطالب صاحب الأطروحة بالقيام بها قبل المناقشة.

الجدول رقم (11) توزيع الأطروحات حسب نوع الشهادة

النسبة	التكرار	صنف شهادة الدكتوراه
86.27	132	دكتوراه علوم
13.72	21	دكتوراه دولة
100	153	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 86.27% من أطروحات الدكتوراه التي نوقشت خلال الفترة من 2008 إلى 2013 تنتمي إلى صنف دكتوراه العلوم بينما نجد أن 13.72% من الأطروحات تنتمي إلى صنف دكتوراه دولة.

اغلب الأطروحات هي من أجل الحصول على دكتوراه علوم وهذا راجع إلى أن دكتوراه الدولة توقف منذ ظهور صنف دكتوراه العلوم وهذه النسبة من دكتوراه الدولة هي عبارة عن أطروحات لم تناقش في أوقاتها المحددة وإنما أخرت.

خلاصة:

بعد ما تم بناء مفاهيم ومتغيرات البحث من خلال الفصول السابقة، ثم استخراج الأبعاد والمؤشرات والأدلة، انتقلنا في هذا الفصل إلى تبرير طريقة إخضاع الفرضيات إلى الاختبار على محك الواقع الاجتماعي، من خلال محاولة جمع معطيات كافية وملائمة من هذا الواقع.

هذا التبرير لكيفية التعامل مع التقنيات المستخدمة ساعدنا على الذهاب إلى الواقع من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجسر الذي انتقلنا عبره من المفهوم المجرد إلى الواقع الملموس. حيث أشرنا من خلاله للإجراءات المنهجية للدراسة المنهجية (تقنيات البحث وطريقة المعاينة). مما ساعدنا على التحقق من فرضيات البحث والإجابة على إشكاليته. حيث كانت هذه الإجراءات بمثابة مرشد هام ولملموس للطريق الذي يجب أن يسير عليه البحث، خاصة في ما يخص عملية المقارنة بين ما هو موجود كتصور وافتراض في ذهن الباحث وبين ما هو موجود فعليا في الواقع الميداني.

كما حاولنا من خلال عملية وصف التقنيات وطريقة المعاينة بدقة تجنب التيه في نظام من البيانات غير مفيد لأهداف البحث، هذا التيه الذي يمكن أن يرافق الباحث إذا لم يعرف كيفية تدبر الأمور فيما يتعلق بطريقة التحقق عمليا. حاولنا تجاوز وتلافي هذا التيه من خلال الأخذ بعين الاعتبار سؤالين رئيسيين تم حولهما هذا الفصل هما: على من يتم التحقق؟ كيف يتم التحقق؟.

الفصل الثامن:

تحليل وتفسير و مناقشة بيانات الاستثمار

تمهيد

أولاً: واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث التكوين

ثانياً: واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث البحث العلمي الوعي بالممارسة

ثالثاً: مدى ارتباط الممارسة السوسيولوجية بالواقع الاجتماعي

خلاصة

تمهيد

نحاول من خلال هذا الفصل عرض وتحليل وتفسير بيانات العينة الأولى للدراسة -نتائج استجواب الأساتذة الباحثين- إذ قسمنا تحليلنا إلى ثلاث محاور حسب فرضيات الدراسة. تناولنا في المحور الأول واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث التكوين، أما المحور الثاني يتعلق بواقع الممارسة السوسيولوجية من حيث البحث العلمي أي الوعي بالممارسة، والمحور الثالث يتعلق بمدى ارتباط الممارسة السوسيولوجية بالواقع الاجتماعي.

المحور الأول: واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث التكوين

الجدول رقم (12) مدى تقديم البرامج المدرسة في علم الاجتماع معرفة كافية للطلبة

النسبة	التكرار	مدى تقديم البرامج معرفة كافية
17.9	20	نعم
82.1	92	لا
100	112	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن 82.1% من الأساتذة يرون أن البرامج المدرسة في علم الاجتماع لا تقدم معرفة كافية للطلبة، بالمقابل نجد أن 17.9% فقط يعتبرون أن البرامج المدرسة تقدم معرفة كافية للطلبة.

نستنتج من خلال الجدول أن أغلب الأساتذة الباحثين في علم الاجتماع غير راضون عن محتوى البرامج بحيث يعتبرونها لا تقدم الرصيد العلمي والمعرفي الكافي الذي يحتاجه الطالب خلال مساره الدراسي، بحيث يثبت الواقع أن عددا كبيرا من الطلبة يدخلون بآمال كبيرة وعريضة يريدون أن ينهلوا مجموعة من المعارف العلمية ليلمسوا بها قضايا المجتمع الحقيقية ومعالجتها فيجدون محاضرات ومقالات وكتب في غالبها تنتمي إلى مجتمعات غربية أو شرقية، ومنه لا يجدون في البرامج المدرسة في الجامعة ما يلبي طموحهم العلمي ثم يتخرجون من أقسام علم الاجتماع فيجدون أنفسهم غير قادرين على فهم المجتمع بل عاجزين عن التعامل معه في ضوء ما تعلموه فيصابون في الغالب بالإحباط وخيبة الأمل.

إن المحتوى الذي يقدم في البرامج التعليمية للتعليم العالي ضروري لدرجة أنه يؤهل الطالب الجامعي ليس لتولي منصب عمل في مجال التخصص فقط، بل إضافة إلى ذلك الفهم الصحيح

للمجتمع من وجهة نظر التخصص المدروس وتعديل السلوك الاجتماعي، وكل تقصير في البرامج أو نقص يؤدي إلى نقص التمكن والتمكين في البحث الاجتماعي، ذلك أن علم الاجتماع أحد أهم العلوم التي دارت حولها نقاشات متعلقة بالظاهرة المدروسة والتمكن من إجراء التجارب وتحقيق أهداف البحث العلمي والتنظير، فالمعرفة الكافية أساس تطور العلوم.

الجدول رقم (13) جدوى التكوين في علم الاجتماع

النسبة	التكرار	جدوى التكوين
39.3	44	ضرورة اجتماعية معينة
60.7	68	استيعاب مخرجات التعليم ما قبل الجامعي فقط
100	112	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 60.7% من الأساتذة الباحثين يرون أن التكوين في علم الاجتماع لا يستجيب إلى ضرورة اجتماعية معينة بقدر ما يسعى إلى استيعاب مخرجات التعليم ما قبل الجامعي، بالمقابل نجد أن 39.3% منهم يرون أن التكوين يستجيب لضرورة اجتماعية أكثر مما يسعى إلى استيعاب مخرجات التعليم ما قبل الجامعي.

نستنتج من خلال هذه النسب أن الجامعة أصبحت تستقبل أعداد كبيرة من الطلبة في تخصص علم الاجتماع بدون شروط مسبقة وهذا يدل على أن الهدف الأساسي من التكوين في علم الاجتماع هو احتواء هذا العدد من الطلبة في هذا التخصص لا غير، أي تحقيق التأطير البيداغوجي للطلبة الناجحين، هذا على حساب تكوين جيل من الباحثين في هذا التخصص من أجل الرقي بهذا العلم عن طريق البحث الجاد بهدف الاستجابة لضرورة اجتماعية تتمثل في إعداد كفاءات قادرة على فهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول لها، بحيث بلغ العدد الاجمالي للطلبة المسجلين في العلوم الاجتماعية والانسانية في الجزائر خلال السنة الجامعية 2011/2010 حوالي 1.077.945 طالب أي ما يعادل 65% من نسبة الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج⁽¹⁾.

(1) ساري حنفي وآخرون، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي بحوث مؤتمر مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2014، ص17، 16.

فوجود علم الاجتماع في مجتمعنا كما أقر العديد من الباحثين ليس نابع من حاجتنا إليه، بل هو كضرورة تعليمية تابعة لنظام تعليمي شامل، خاصة إذا تم حصر مخرجات هذا العلم وتقييمها فهي قليلة جدا وأحيانا غير مجدية وحتى بعض الأعمال الجادة لا تتعدى في غالب الأحيان رفوف المكتبات.

الجدول رقم (14) يبين مدى تقديم عروض التكوين عن وعي حقيقي بالقضايا الواقعية

عروض التكوين	التكرار	النسبة
وعى حقيقي	20	17.9
من اجل متطلبات وظيفية	92	82.1
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 82.1% من الأساتذة الباحثين يرون أن تقديم عروض التكوين لا يتم عن وعي حقيقي بقضايا الواقع وإنما يتم من اجل متطلبات وظيفية فقط، بالمقابل نجد أن نسبة 17.9% فقط يرون أن عروض التكوين تتم عن وعي حقيقي من الأساتذة بالمشاكل الواقعية.

إن الوعي الحقيقي بالمشاكل والقضايا الاجتماعية للمجتمع الجزائري يستوجب قيام علم اجتماع وسط المعركة رواده جزائريون وضحاياهم جزائريون في البلاد الجزائرية، ولا يمنع ذلك من الاستعانة بالدراسات العالمية والنظريات العامة لعلم الاجتماع، فمبرر القول أن عروض التكوين هي من أجل متطلبات وظيفية هو محتوى البرامج المدرسة في علم الاجتماع (الجدول السابق المتعلق بمحتوى البرامج المدرسة في علم الاجتماع)، ومخرجات عملية التعليم على مستوى أقسام علم الاجتماع بمختلف تخصصاته، فالعديد من المواد المبرجة في برامج علم الاجتماع نظرية، خارجية عن المجتمع، علمية، كما تنتمي في جزء منها لمجتمعات تختلف عن المجتمع الجزائري، من ناحية الخصائص، التكوين، أسباب المشكلات الاجتماعية، الثقافة، الدين، المنطقة الجغرافية... الخ، والمعلوم أن المشكلة الاجتماعية تتأثر ببعض العوامل أهمها أنها نسبية، متعددة الأسباب، والقدرة على الاختلاف في نتائجها، أي أن المشكلة الاجتماعية تختلف عن المشكلة العلمية.

إن ما يبرر أن علم الاجتماع وعروض التكوين فيه من أجل متطلبات وظيفية الواقع المعاش وذلك من خلال الملاحظة العلمية المنظمة، ومن خلال بعض الكتابات، فدارسوا علم الاجتماع

يتلقون دروسا نظرية، كما أن العديد من خريجي علم الاجتماع -خاصة في مستوى عال من البحث نوعا ما الدكتوراه- يقدمون مذكرات تخرجهم ولا يتم العمل بنتائج هذه الدراسات خاصة الامبريقية منها، وهو ما يفقد علم الاجتماع صفته العلمية التطبيقية.

الجدول رقم (15) مدى تقديم علم الاجتماع فائدة فعلية للمجتمع

النسبة	التكرار	تقديم فائدة للمجتمع
14.3	16	نعم
85.7	96	لا
100	112	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة من الأساتذة الباحثين تمثل 85.7% يرون أن علم الاجتماع في الجزائر لا يقدم فائدة فعلية للمجتمع بالمقابل نجد نسبة 14.3% منهم يرون أن علم الاجتماع يقدم فائدة للمجتمع الجزائري.

نستنتج أن أغلب الأساتذة الباحثين يرون أن علم الاجتماع في الجزائر لا يقدم فائدة فعلية للمجتمع الجزائري، لأن الباحثين في علم الاجتماع أنفسهم لم يتمكنوا من تقديم فائدة فعلية للمجتمع إلا ثلثة منهم أو القليل والقليل منهم، لأنهم أهملوا بشكل كبير النقاشات المؤسسة على مشاكل المجتمع وعلى تجارب الذوات المعاشة وعلى قلقهم العلمي وحيالهم السوسيولوجي وذلك لمصلحة البنى وقوة الأشياء ومحاولات التموضع بالانقطاع نظريا أو ذهنيا عن الواقع الذي يعيشون فيه من أجل الاهتمام أو الانشغال بعمليات الموضوعة التي تفرض نفسها على ذوات الباحثين السوسيولوجيين. بهذه الطريقة فإن الأساتذة الباحثين ينقطعون عن التجربة الملموسة لحياة المجتمع وعن العلاقة الحسية أو الحميمة القائمة بين بعضهم البعض كجماعة علمية وبين المجتمع كانعكاس لهم. إذ انخرفت المنافسة من البحث عن الرأسمال العلمي الخالص إلى البحث عن الرأسمال السلطوي.

يفترض بعالم الاجتماع -كما يرى بورديو- أن تكون مهنته شبيهة بمهنة المدرب الرياضي ذي المستوى العالي، كما أنه لا يمت بصلة إلى أستاذ في السوربون، انه يتكلم قليلا بواسطة المبادئ تعاليم العامة يستطيع أن يتلفظ بعضا منها لكنه يعرف أنه لا يجب الوقوف هناك فلا شيء أضر بمعنى ما من الإبتسومولوجيا عندما تصير مبحثا إنشائيا وبديلا عن البحث كما أنه

يتفادى الوقوع في شرك الشراهة المنهجية على حد تعبير "رولان بارث" (R.BARTHE) إنه يعمل بواسطة إرشادات عملية وهو في ذلك شبيه جدا بالمدرّب الذي يمثل حركة بالإيماء "لو كنت في محلك لفعلت هذا" أو بواسطة تصحيحات مضافة إلى الممارسة التي هي في طريق الاكتمال ومتصورة بالروح نفسه الذي يطبع الممارسة.

هذا ينطبق مع ما يدعو إليه "بول باسكون" (P.PASCON) أن علم الاجتماع صار علم الاجتماع للفعل أكثر منه علم الاجتماع للدراسة ويطمح إلى إعادة القيمة للجانب العملي في النظرية من حيث هي نشاط منتج للمعرفة، وتشهد أعماله بشكل كبير على أنه لا يعارض العمل النظري وإنما يعارض العمل النظري الذي يتم لذاته وهو يفضل السير دوما جيئة وذهابا بين الفعل والتأمل ولا يرغب في جعل النظرية مجالا خطايا منفصلا ومنغلقا لا يحيل إلا على ذاته كما يستبعد العمل " بالنظرية التفاحرية" المتحررة من كل صلة بالوقائع⁽¹⁾.

حيث يرى باسكون أنه من الضروري تجنيد الباحثين للقيام بدراسات ميدانية وإخراجهم من برودة المكتبات وخلق لديهم الرغبة في العيش بين أحضان المجتمع القروي باعتباره مختبرا ومحكا للفرضيات التي يصيغها فريق البحث.

الجدول رقم (16) مدى وجود عراقيل في عملية النشر العلمي بالنسبة للأساتذة

عراقيل النشر	التكرار	النسبة
نعم	104	92.9
لا	8	7.1
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أن ما نسبته 92.9% من الأساتذة الباحثين يقرون بوجود عراقيل لعلمية النشر العلمي بينما نجد نسبة 7.1% منهم يرون بأنه لا توجد عراقيل للنشر العلمي. نستنتج من خلال الجدول أن أغلب الأساتذة الباحثين تعترضهم عراقيل أو تواجههم في عملية النشر العلمي بغض النظر عن مصدرها أو نوعها، في حين يرى البعض منهم وهم قلة أنه ليس هناك عراقيل في عملية النشر العلمي، ربما يعود ذلك لبعض الأسباب والتي يرجعها الباحث في نظره إلى الدرجة العلمية، أو المكانة كمدرّاء مخابر البحث والمنخرطين في مخابر البحث ولا يمكن

(1) محمد عزة حجازي وآخرون، نحو علم اجتماع عربي "علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة"، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص55.

الإشارة بأصبع الاتهام لهذه المؤسسات وحدها ذلك أن العديد منها لا يمكنه إهمال الدراسات القيمة فهناك المتفانين في نشر دراسات قيمة لا يمكن لعدة من مراكز البحث بعد دراستها التحلي عنها أو رفضها، ويمكن سرد العراقيل التي يرى الأساتذة الباحثون أنها تحول دون عملية النشر. من بين العراقيل التي عبر عنها الأساتذة الباحثين تم حصرها انطلاقاً من آراء الأساتذة المستجوبون في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17) يبين طبيعة العراقيل التي تحول دون النشر العلمي

النسبة	التكرار	طبيعة العراقيل
10.7	12	متعلقة بالأستاذ
42.9	48	متعلقة بالإدارة
3.6	4	متعلقة بالمجتمع
42.9	48	أخرى
100	112	المجموع

من خلال الجدول يتضح أن عملية النشر العلمي تواجهها مجموعة من العراقيل منها بحسب الأساتذة الباحثين 42.9% متعلقة بالإدارة، 42.9% عراقيل متعلقة بعوامل أخرى غير التي ذكرها الباحث و 10.7% عراقيل متعلقة بالأستاذ الباحث، و 3.6% عراقيل متعلقة بالمجتمع. نستنتج من خلال الجدول أن عملية النشر العلمي في نظر الأساتذة الباحثين تواجهها عدة مشاكل أهمها تلك المتعلقة بالإدارة، ومن الملاحظ أن الإدارة الجزائرية تشوبها العديد من المشاكل خاصة ما تعلق بالبيروقراطية والنظام، فالأمراض الإدارية لا تزال تفتك بالإدارة الجزائرية بالرغم من الإصلاحات الإدارية المتوالية، وما يعاب في هذا الصدد أن الإدارة الجامعية هي المقصودة في هذا المجال، ذلك أنها تسهم في إعداد مسئولين عن المجتمع في كل المجالات، وهو ما يؤثر على إعداد أجيال لاحقة، وعلى بناء العلوم وتطويرها، ضف إلى ذلك عدم الرضا عنها يؤدي إلى هجرة الأدمغة وهو ما تعاني منه الجزائر منذ عدة عقود.

وتساهم عملية النشر العلمي في دفع أعمال الأساتذة وإخراجها من حيزها الضيق إلى النور ومجال التطبيق، لينتفع بها الطلبة وأصحاب الاهتمام، كما تساهم في ترقية المجتمع ومعالجة العديد من المشاكل الاجتماعية، وأي عرقلة في طريقها تؤدي إلى عرقلة البحث العلمي عامة، ذلك أن

نشر البحوث العلمية جزء من عملية البحث، من خلالها تتم المساهمة في تصحيح الهفوات وتبادل وجهات النظر وعمليات النقد والاستفادة من البحوث المنشورة، كما أن عملية النشر تفيد الباحثين أنفسهم من خلال مضاعفة أعمالهم وتمكينهم من إحراز عدة مزايا متعلقة بالترقية ومناقشة مذكرات التخرج وغيرها من المزايا.

الجدول رقم (18) مدى تعبير التخصصات المدرسة في علم الاجتماع عن البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري

مدى تعبير التخصصات	التكرار	النسبة
نعم	32	28.6
لا	80	71.4
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 71.4% من الأساتذة الباحثين يصرحون بأن التخصصات المدرسة في علم الاجتماع لا تعبر عن البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري، بالمقابل نجد أن 28.6% من الأساتذة الباحثين يقرون بأن التخصصات تعبر عن البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري.

نستنتج أن أعلى نسبة من الأساتذة الباحثين يعتبرون أن التخصصات المدرسة في علم الاجتماع لا تعبر عن البعد الثقافي والتاريخي للمجتمع الجزائري على اعتبار أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي يتسم بها ويعيش فيها، كما أن لكل ثقافة ميزات وخصائصها ومقوماتها المادية والمعنوية والتي تتألف من طرائق المعيشة والأدوات التي يستخدمها أفراد المجتمع في قضاء حوائجهم والأساليب التي يضعونها لاستخدام هذه الأدوات، ويشمل التناول السوسيولوجي للثقافة المقاربات الأخرى لفهمها سواء (الأنثروبولوجية أو الأيديولوجية)، باعتبار الثقافة تحليلا لطبيعة العلاقات والترابطات الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري وسماته العامة من جهة، ومعطيات البنية الاجتماعية بكل أبعادها: (الاقتصادية والسياسية والبيئية)، التاريخي منها والمعاصر من جهة أخرى، وبالتالي دراسة وظائف هذا الإنتاج الفكري وآلياته وتفاعلاته في المجتمعات على مستوياته كافة، يجعل الممارسة السوسيولوجية تعبر عن البعد التاريخي للمجتمع.

كما أن الثقافة كمفهوم سوسيولوجي تتوسع لتشمل كل ما في البعد الأدبي والتراثي والمسرحي والفني، كما تشمل البعد الأنثروبولوجي الذي يطال الأدب والفن، وبطال حقل التعابير التي يطلق عليها السوسيولوجيون عادة صفة "اجتماعية"، وأحسن وصف للبعد الثقافي للمجتمع يقوم على معرفة نظمه الاجتماعية وتحليل هذه النظم التي تحل فيها الثقافة، ويمكن تحديدها بمجموعة النظم: (الأسرية والتربوية والدينية والأخلاقية والجمالية واللغوية والاقتصادية والقانونية والسياسية)، ويكتسب الأفراد هذه الأنماط الثقافية المناسبة عبر عملية التنشئة الاجتماعية، بدءاً بأساليب السلوك المتنوعة وصولاً إلى الأنشطة الجماعية وسلوكياتها. إذ لا بد على السوسيولوجيا أن تراعي مقومات الثقافة المحلية وتنتج المعرفة في إطار هذه الثقافة حتى تكون فاعلة في حمل قضايا المجتمع وإيجاد الحلول للمشاكل التي يعيشها هذا الأخير.

الجدول رقم (19) مدى وجود أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية في الجزائر

النسبة	التكرار	مدى وجود أهداف
25.0	28	نعم
75.0	84	لا
100	112	المجموع

يبين الجدول مدى وجود أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية في الجزائر، ويلاحظ من خلال الجدول أن ما نسبته 75% من الأساتذة الباحثين ينفون وجود أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية في حين نجد 25% منهم يقرون بوجود أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية بالجزائر.

نستنتج من خلال الجدول أن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر تعاني من بعض الخمول، أي أنها شخصية في أدائها غالبا غير صادقة في تأديتها، لا يمكن تعميمها، بل منطلق الشك يحيط بها إلا ما رحم ربي، ذلك أن المعلوم على المعارف والعلوم أنها تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها (الهدف، المنهج، القدرة على التنبؤ) والممارسة السوسيولوجية تهدف إلى وجود علم اجتماع يعالج قضايا المجتمع وعدم وجود هدف لهذه الممارسة يتناسب تناسبا طرديا مع انعدام وجود علم اجتماع يحمل هذا الانشغال السامي.

إن عملية التنمية الاجتماعية مسار هادف يربط بين الواقع بمشكلاته الاجتماعية والتطلعات الاجتماعية للمجتمع، لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، وعلى الباحث الاجتماعي أن يكون متمكنا من تأدية دوره كباحث اجتماعي متميا إلى المجتمع المدروس سواء أكان أحد أفراده أو خارجا عنه متعايشا معه لأهداف بحثية، ليصل إلى حقائق موضوعية قابلة للتموضع بين طرفي عملية التنمية، لا قاصرة عن تفسير أدنى مستويات الحياة الاجتماعية.

إن الملاحظ على الدراسات التي أدت إلى ظهور التنظير في العالم الغربي هو وجود أهداف واضحة لعملية البحث، نابعة من طموحات عبر مسارات متعددة منها الفاشلة والناجحة، الناقدة والمؤيدة، الناقصة والمكتملة، فالنظريات الكلاسيكية للتنظيم مثلا من أهدافها البحث عن طرق ناجعة لزيادة الإنتاج، تعددت وسائلها وطرق الدراسات بها للوصول إلى الهدف الموحد، وساهمت عمليات النقد في إبراز نظريات أخرى، وكانت النظريات كلها تعالج جانب من جوانب الموضوع حتى ظهر الاتجاه التكاملي الذي يجمع بين النظريات، ما ساهم في ظهور علم اجتماع التنظيم وتحديد مجالاته وأهدافه.

فالممارسة السوسيولوجية تساهم في القضاء على المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع محل الدراسة، كما تساهم في تمكين الباحثين على الأداء البحثي نظريا وميدانيا، ما يحقق زادا معرفيا هائلا يمكن من إنشاء وبناء نظريات اجتماعية قادرة على فهم المجتمع والتنبؤ بالظواهر الاجتماعية كخطوة من خطوات البحث العلمي.

الجدول رقم (20) رأي الأساتذة حول لماذا لم يستطع علم الاجتماع إنتاج نظرية سوسيولوجية تفسر الواقع الاجتماعي الجزائري

النسبة	التكرار	الأسباب
35.7	40	مشكل متعلق بالباحث
39.3	44	مشكل متعلق بالبيئة الاجتماعية
25.0	28	مشكل آخر
100	112	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن 39.3% من الأساتذة الباحثين يرون أن عدم قدرة علم الاجتماع على إنتاج نظرية سوسيولوجية تفسر الواقع الاجتماعي الجزائري هو مشكل متعلق بالبيئة

الاجتماعية، في حين يرى 35.7% منهم أن السبب يعود إلى مشكل متعلق بالباحث، ويرى ما نسبته 25% أن السبب يعود إلى مشاكل أخرى، حصرها الأساتذة الباحثون أساسا في العراقيل البيروقراطية خاصة العراقيل في مجال النشر العلمي بحيث يعاني الأساتذة كثيرا من صعوبة نشر المقالات العلمية سواء في المجلات الوطنية أو الدولية المحكمة.

نستنتج من خلال الجدول أن اغلب الأساتذة يعتبرون أن الدراسات السوسيولوجية لا تستجيب للمشكلات الاجتماعية، ربما لان الممارسة السوسيولوجية تعالت نوعا ما عن الفعل الاجتماعي، ولم تعطي القيمة الكافية للنظرية الاجتماعية من حيث هي نشاط منتج للمعرفة، والتركيز على الأعمال النظرية التي تتم لذاها ما جعلها مجالا مخاطبيا منفصلا ومنغلقا لا يبت بصله إلى المشكلات والقضايا الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري.

ومنه ومن الواجب على الباحث السوسيولوجي خوض غمار البحث الميداني والذهاب به بعيدا مما يجعله يخلق نوعا من الألفة بينه وبين موضوع بحثه وتمتج بذلك التجربة العالمة بالتجربة الساذجة للواقع الاجتماعي والتجربة العالمية بالتجربة المحلية للمجال الاجتماعي ليتمكن الأستاذ الباحث من إنتاج معرفة سوسيولوجية تمثل استمرار للتراث العلمي السوسيولوجي وقطعة معه في نفس الوقت، انطلاقا من النموذج النظري العام بالصيغ الممكنة لتحقيقه في المكان والزمان أو حسب تعبير بورديو "الممكنات الثقافية في إطار رؤية انعكاسية"⁽¹⁾.

من خلال كل هذا يتبين أن الباحثين في علم الاجتماع لم يتمكنوا من إنتاج نظرية سوسيولوجية نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري وتركيبته الاجتماعية، وإلى الباحثين الاجتماعيين في حد ذاتهم والذين لم يتمكنوا من الغوص في خصائص المجتمع الجزائري بالرغم من كونهم جزء منه فاعلين فيه بل طبقوا عليه مجموعة من المتغيرات الاجتماعية التي لا تنتمي في جزء منها إلى ما يتكون منه المجتمع.

إذ أن النظرية في علم الاجتماع لم تنتج من فراغ بل هي نتاج أعمال مجموعة من الباحثين ومجموعة من الظواهر الاجتماعية السوية وغير السوية إضافة إلى الرغبة في التغيير إلى الأحسن وتحقيق حياة متكاملة لأفراد المجتمع، بدايتها مجموعة من الافتراضات التي تبنتها الدراسات النظرية والميدانية لتخلص في الأخير إلى مجموعة من القوانين الاجتماعية التي تحكم الظاهرة الاجتماعية

(1) عبد السلام حيمر، مرجع سابق، ص 358، 357.

وتفسر أسبابها وطرق علاجها والعوامل المؤثرة فيها إضافة إلى تركية كبار الباحثين وغيرهم من المهتمين بتنمية المجتمع.

الجدول رقم (21) ماذا يحصل لو اختفى علم الاجتماع في الجزائر

النسبة	التكرار	اختفاء علم الاجتماع
35.7	40	يتأثر المجتمع
64.3	72	لا يتأثر المجتمع
100	112	المجموع

يوضح الجدول إجابات الأساتذة الباحثين حول ماذا يحصل إذا اختفى علم الاجتماع في الجزائر وتمثلت إجاباتهم في أنه لا يتأثر المجتمع إذا ما اختفى علم الاجتماع بـ 64.3% ونجد 35.7% صرحوا بأن المجتمع سوف يتأثر إذا ما اختفى علم الاجتماع.

نستنتج أن الممارسين لعلم الاجتماع يدركون جيدا أن علم الاجتماع في الجزائر لا يقوم بدور جوهري تجاه المجتمع وهذا ما جعل أغلبهم يصرح بأنه لو اختفى علم الاجتماع كتخصص يدرس في الجامعات وكمجال بحثي يمارس من خلال فرق بحث و مخابر بحث ومراكز بحث لم يقدم أي إضافة أو حلول للمشكلات الاجتماعية، وإنما يقدم عدد من الخرجين يحملون شهادات في هذا التخصص لا أكثر، وهذا يتنافى مع المبادئ والأسس التي بني عليها هذا الحقل العلمي لأنه وجد أساسا لخدمة المجتمع وإيجاد الحلول لمشكلاته.

علم الاجتماع في جوهره يساهم في حل المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الاجتماع البشري، ويساعد على فهم طرق وعوامل التنمية والتقدم الاجتماعي للحاق بالركب الحضاري العالمي، نشأ هذا العلم مع ابن خلدون وتطور في العالم الغربي مع أوغست كونت ولا زال يتطور إلى يومنا هذا، ويرى "جورج غورفيتش" «أن الدين والحياة الأخلاقية والتربية، وحتى الفن، ولا سيما الحقوق، تقيم مع الأطر الاجتماعية علاقات أظهر، ملحوظة على نحو مباشر»⁽¹⁾. من هنا يتضح أن علم الاجتماع مثله مثل العلوم الأخرى نشأ من حاجة المجتمعات إليه، فعلم الاجتماع كما يرى "أنتوني جينز" «يمكننا من إدراك الفوارق بين الثقافات، أي أن نرى العالم الاجتماعي من وجهات نظر غير ما لدينا، وإذا فهمنا بشكل صحيح أسلوب حياة الآخرين فإننا على

(1) جورج غورفيتش، مرجع سابق، ص 9.

الأغلب نكتسب فهما أفضل لطبيعة ما يواجهونه من مشكلات، كما أنه لا تتوافر للسياسات العملية التي لا تنطلق من وعي مباشر لمسارات حياة الناس الذين تستهدفهم أية فرصة للنجاح». ويضيف «من ناحية أخرى فإن البحث الاجتماعي يقدم مساعدة عملية في تقييم نتائج المبادرات السياسية، فقد يخفق أحد برامج الإصلاح العملية في تحقيق الأهداف التي وضعها مصمموه، أو يسفر عن عدد من النتائج السلبية غير المقصودة». ويرى أنه «كلما ازدادت معرفتنا بالبواعث الكامنة وراء أفعالنا وبأساليب عمل المجتمع الذي نعيش في، تعززت مقدرتنا على التأثير في مستقبلنا»⁽¹⁾.

إذن من خلال ما سبق يتبين أن علم الاجتماع ضروري، وتكتسب ضرورته من أهميته التي يصفها علماء الاجتماع، فطبيعي أن يتأثر المجتمع وعلماء الاجتماع من خلال الدراسات التي توجه المستقبل، لكن ملاحظة علم الاجتماع في الجزائر، توحى بعدم الاهتمام الجدي بهذا العلم، بل بعض الدراسات القائمة لا تعبر عن المشكلات الاجتماعية مما يجعل اختلاف الآراء حول فائدة علم الاجتماع التي يقدمها للمجتمع، ويبدأ الاهتمام بالعلوم بصفة عامة من الاهتمام العام للقائمين على المجتمع .

الجدول رقم (22) يبين رؤية الأساتذة لواقع الممارسة السوسيولوجية في الجزائر

النسبة	التكرار	وضع الممارسة السوسيولوجية
17.9	20	في تحسن
82.1	92	في تدهور
100	112	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 82.1% من الأساتذة الباحثين يرون أن الممارسة السوسيولوجية في تدهور، بالمقابل نجد أن نسبة 17.9% منهم يرون أن الممارسة السوسيولوجية في تحسن مستمر.

نستنتج أن أغلب الأساتذة الباحثين المستجوبين يصرحون بأن الدراسات السوسيولوجية في تدهور مستمر. لأنها لم تستطع استقراء الواقع المعاش والكشف وتتبع أساليب الممارسات الاجتماعية في الحياة اليومية، التي يقوم بها الفرد الجزائري في واقعه، و تبقى التفسيرات

(1) أنتوني جينز، مرجع سابق، ص52-54.

السوسيولوجية الحالية عبارة عن دراسات تجانب الواقع في أغلب الأحيان، وهذا لا يعني أن تتحول السوسيولوجية إلى أشكال جاهزة من التحليلات تطبق على كافة الاستشكالات التي ينتجها تفاعل الأفراد مع واقعهم اليومي، لأن من الناحية الزمنية علم الاجتماع هو ابن للحدث و مهمته هي كشف أسرار سير عملها في مجتمع فقد الكثير من معاييرها، ومن خلال هذا الوعي فان السوسيولوجيا -يفترض بها أن- تساعد البشر على التحكم الأفضل بمصيرهم، وهذا ما لم يحصل لحد الآن في مجتمعنا.

إن ما يميز ممارسات علم الاجتماع هي التي تؤثر على مسار علم الاجتماع سواء في الجزائر أو الدول العربية أو على المستوى العالمي، حيث يرى "محمد الحوراني" في كتابه النظرية المعاصرة في علم الاجتماع أن ممارسات علماء الاجتماع العرب "تكميلية"، "تبريرية"، "انسحابية" أكثر من كونها "إبداعية"، "ثورية"، "تجديدية"، فهي ممارسات امبريقية تفني كل مبادرة لصياغة مفاهيم وإنتاج أفكار⁽¹⁾.

إن ما يميز الممارسة السوسيولوجية في الجزائر لا يمكن الحكم عليه إلا من خلال مخرجات هذه الأخيرة والتي تبين في جزء منها أنها تتجه نحو الأمام، خاصة بعد التطورات والإصلاحات التي اعتمدت على مستوى الجامعات ومراكز البحوث في انتظار التأكد من ذلك في أعوام قادمة.

(1) محمد عبد الكريم الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار مجدلاوي، الأردن، 2008، ص18.

المحور الثاني: واقع الممارسة السوسولوجية من حيث البحث العلمي أي الوعي بالممارسة
الجدول رقم (23) مدى تقديم البرامج المدرسة في علم الاجتماع معرفة كافية للطلبة
حسب متغير الرتبة العلمية

المجموع	أستاذ تعليم عالي	أستاذ محاضر قسم أ	أستاذ محاضر قسم ب	أستاذ مساعد قسم أ	أستاذ مساعد قسم ب	الرتبة العلمية	
						معرفة كافية	
20	1	1	4	7	7	التكرار	نعم
17.9%	33.3%	10.0%	50.0%	31.8%	10.1%	النسبة	
92	2	9	4	15	62	التكرار	لا
82.1%	66.7%	90.0%	50.0%	68.2%	89.9%	النسبة	
112	3	10	8	22	69	التكرار	المجموع
100%	100%	100%	100%	100%	100%	النسبة	وع

من خلال الجدول يتضح أن ما نسبته 82.1% من الأساتذة الباحثين يرون أن البرامج المدرسة في علم الاجتماع لا تقدم معرفة كافية للطلبة، مدعمة بنسبة 89.9% أساتذة مساعدين قسم ب، 68.2% أساتذة مساعدين قسم أ، 90.9% أساتذة محاضرين قسم أ، 50% أساتذة محاضرين قسم ب و 66.7% من أساتذة التعليم العالي، في حين نجد 17.9% منهم يرون أنها تقدم معرفة كافية، توزعوا بين 10% أساتذة مساعدين قسم ب، 31.8% أساتذة مساعدين قسم أ، 50% أساتذة محاضرين قسم ب، 10% أساتذة محاضرين قسم أ، و 33.3% من أساتذة التعليم العالي.

ومن خلال تفسير أرقام الجدول أعلاه يمكن القول أن معظم الأساتذة الباحثين يرون بعدم تقديم البرامج المدرسة معرفة كافية للطلبة في علم الاجتماع، ذلك أن البرامج المدرسة في علم الاجتماع لا تمت إلى الواقع الاجتماعي الجزائري بصلة، وهو ما يوضحه الجدول أعلاه، إضافة إلى أنها لا تؤهلهم للجانب العملي، واختلفت النسب بين الأساتذة الباحثين بحسب رتبهم العلمية، ويمكن توجيه تفسير البيانات أن رأي الأساتذة الباحثين للتعليم العالي يكون أقرب إلى الاعتماد باعتبار الباع الطويل في مجال التخصص والبحث العلمي والتمكن من استخدام الملاحظة العلمية

الدقيقة واستقراء الواقع من خلال وحداته، إلا أننا وجدنا عدم الاختلاف تقريبا بينهم وبين الرتب العلمية الأخرى.

إن عالم الاجتماع أو الباحث في المجال الاجتماعي يتميز بعدة خصائص تمكنه وتؤهلّه من استقراء واستنباط كل ما يتعلق بالمحيط الاجتماعي، إلا أن عمل هذا الأخير مرتبط بالتقبل الاجتماعي لآرائه وأعماله العلمية، وبالتشجيع والتمكين في أداء أعماله وهو ما يفتقده عالم الاجتماع في الجزائر، ما أدى إلى فقدان هيئته التي وهبت له من قبل علماء الاجتماع العالميين، ذلك أنه بالرغم من الاستعانة بهم أحيانا في بعض التحليلات الاجتماعية المتعلقة ببعض المشكلات الاجتماعية إلا أن الأفكار تبقى رهينة أوراق أو مكان وزمان محددين وانتهى، فالدراسات الاجتماعية في الجزائر تفتقد إلى تكاتف العلاقات بين المؤسسات الفاعلة في المجتمع مما يفقدها قيمتها العلمية والرغبة في تأديتها بصدق على أساس أنها لا تراعي بعين الاعتبار بل هي مجرد إجراءات شكلية تؤهل لمرحلة معينة في حياة الباحث العلمية فقط.

الجدول رقم (24) مدى وجود علاقة بين البرامج المدرسة في علم الاجتماع وقضايا الواقع حسب متغير الرتبة العلمية

البرامج والواقع	الرتبة العلمية	أستاذ مساعد قسم ب	أستاذ مساعد قسم أ	أستاذ محاضر قسم ب	أستاذ محاضر قسم أ	أستاذ تعليم عالي	المجموع
		8	4	4	-	-	16
نعم	التكرار	11.6%	18.2%	50.0%	-	-	14.3%
	النسبة						
لا	التكرار	30	10	-	6	2	48
	النسبة	43.5%	45.5%	-	60.0 %	66.7%	42.9%
إلى حد ما	التكرار	31	8	4	4	1	48
	النسبة	44.9%	36.4%	50.0%	40.0 %	33.3%	42.9%
المجموع	التكرار	69	22	8	10	3	112
	النسبة	100%	100%	100%	100%	100%	100%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 42.9% من الأساتذة الباحثين يرون أن البرامج المدرسة في علم الاجتماع ليس لها علاقة بالواقع مدعمة بنسبة 66.7% في رتبة أستاذ التعليم العالي، و 60.0% في رتبة أستاذ محاضر قسم أ، و 45.5% أستاذ مساعد قسم أ، و 43.5% أستاذ مساعد قسم ب تليها نسبة 42.9% من الأساتذة الباحثين يرون أنه توجد علاقة بين البرامج وقضايا الواقع إلى حد ما مدعمة بنسبة 50% من الأساتذة المحاضرين قسم ب، و 44.9% أستاذ مساعد قسم ب، و 40.0% أستاذ محاضر قسم أ، و 36.4% أستاذ مساعد قسم أ، و 33.3% أستاذ التعليم العالي. بالمقابل نجد 14.3% من الأساتذة الباحثين يرون أن البرامج لها علاقة بالقضايا الواقعية مدعمة ب 50.0% أستاذ محاضر قسم ب، و 18.2% أستاذ مساعد قسم أ، و 11.6% أستاذ مساعد قسم ب.

لمعالجة هذه المسألة على المستوى النظيري نجد "كارل مانهايم" يلح على الترابط الوظيفي بين المعرفة والأطر الاجتماعية، فهي تميز بين نوعين من نمط التفكير يرتبطان بمعطيات الوسط الاجتماعي: الأيديولوجيا أولاً بما هي جملة الأفكار المنسجمة مع الوجود والدافعة نحو المحافظة عليه، سواء كانت "خاصة" بالذاتية الفردية أو "شاملة" لجماعة تاريخية ملموسة. والطوباوية ثانياً باعتبارها جملة الأفكار المعبرة عن تتوقات نحو المستقبل، والتي تحاول تغيير نظام موجود لا تنسجم وإياه. ولكن الأصناف الاجتماعية التي حددها "مانهايم" لهذه الطوباوية "مائعة" في أكثرها، كما أن الاعتبارات التقييمية حالت دون الربط التحليلي بين المعرفة والمعطيات الموضوعية للبنى الاجتماعية الاقتصادية، حيولة "مقصودة" في بعض الأعمال أوجبت على المثقفين "التحرر من الروابط الاجتماعية" لـ "يسبحوا بحرية" متعالية على آراء المجتمع المحددة مسبقاً. ونجد "غورفيتش" الذي تكلم عن العلاقة بين المعرفة والأطر الاجتماعية بما يجعل منها عناصر ميكرو اجتماعية.

الجدول رقم (25) مدى تقديم الأساتذة لعروض التكوين عن وعي حقيقي بهاجس القضايا الواقعية حسب متغير الرتبة في مجال البحث:

الرتبة في البحث	مستوى الوعي	عضو	مدير	مدير	رئيس	رئيس	غير	المجموع
		فرقة بحث	وحدة بحث	مخبر بحث	قسم بحث	فرقة بحث	منخرط	
وحي	التكرار	19	-	-	1	-	-	20
حقيقي	النسبة	28.4%	-	-	20.0%	-	-	17.9%
متطلبات	التكرار	48	4	3	4	5	28	92
وظيفية	النسبة	71.6%	100%	100%	80%	100%	100%	82.1%
المجموع	التكرار	67	4	3	5	5	28	112
	النسبة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

يبين الجدول مدى تقديم الأساتذة لعروض التكوين إما عن وعي حقيقي وإما لمتطلبات وظيفية بحسب متغير الرتبة في مجال البحث، ولقد كانت إجابات الأساتذة الباحثين مختلفة نورها كما يلي: 82.1% من الأساتذة والباحثين يرون أن البرامج المقدمة إنما هي لمتطلبات وظيفية موزعين على 71.6% من الباحثين أعضاء فرق البحث، 100% من الأساتذة الباحثين غير المنخرطين من أصل 28 أستاذ باحث، و 100% رؤساء فرق البحث من مجموع 5 أساتذة باحثين، و 80% رؤساء أقسام البحوث أي 4 من أصل 5 أساتذة باحثين، أي أن معظم الأساتذة باختلاف رتبهم في مجال البحث يرون أنها لمتطلبات وظيفية، إلا 17.9% يرون أنها عن وعي حقيقي منهم 28.4% من أعضاء فرق البحث و 20% من رؤساء أقسام البحث.

إن اختلاف وجهة النظر حول موضوع معين تنبع من مصدر المعرفة للباحث حول الموضوع، من خبرة الباحث في المجال المتعلق بالموضوع، الأسباب المتعلقة بالموضوع.. وغيرها، بالرغم من أن الاختلاف يؤدي إلى توضيح وتوجيه الرأي إلا أنه لا يمكن الجزم بصحة وجهة نظر ما إلا بما تمتلكه من مبررات علمية قادرة على الإقناع. يمكن رصدها من المختصين في المجال، وهو ما أوضحته أرقام الجدول فقد اختلفت إجابات الأساتذة الباحثين بحسب رتبهم في مجال البحث إلا

أن إجاباتهم توحى بان البحوث تنم عن رغبة في كسب متطلبات وظيفية وهو ما يفقد علم الاجتماع قيمته العلمية والتطبيقية.

إن خوض غمار البحث الميداني والذهاب به بعيدا يجعل من الباحث يخلق نوعا من الألفة بينه وبين موضوع بحثه هذه الألفة لا يجب أن تجعله ينساق مع آراء العامة فتكون عائقا أمام فهم الظاهرة الاجتماعية والتي ليست واقعا معطى بل موضوعا يتم بناؤه، من هنا يستوجب عليه التوفيق بين ما يطمح إليه وما يجب أن يكون دون أن يطغى أحد الجوانب على الآخر ليتمكن من تحقيق الأهداف العلمية التي تساهم في ترقية العلم والمجتمع.

الجدول رقم (26) مدى تقديم البرامج المدرسة في علم الاجتماع معرفة كافية للطلبة حسب متغير المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	معرفة كافية					المجموع
	نعم	لا	المجموع	نعم	لا	
ماجستير	8	65	73	100%	100%	100%
دكتوراه العلوم	1	5	6	100%	100%	100%
دكتوراه العلوم	10	20	30	100%	100%	100%
دكتوراه دولة	1	2	3	100%	100%	100%
المجموع	20	92	112	100%	100%	100%
النسبة	11.0%	89.0%	100%	17.9%	82.1%	100%
التكرار	16.7%	83.3%	100%	33.3%	66.7%	100%
التكرار	1	5	6	10	20	30
التكرار	1	2	3	1	2	3

من خلال الجدول يتضح أن هناك اتفاق بين معظم الأساتذة الباحثين حول ما إذا كانت البرامج المدرسة في علم الاجتماع تقدم معرف كافية للطلبة باختلاف مؤهلاتهم العلمية (ماجستير، دكتوراه ل م د، دكتوراه العلوم، دكتوراه الدولة) حيث نجد أن 82.1% من الأساتذة الباحثين يرون بأن البرامج المقدمة في علم الاجتماع لا تقدم معرفة كافية للطلبة موزعين على 89% ماجستير، 66.7% دكتوراه علوم، 83.3% دكتوراه العلوم، 66.7% دكتوراه دولة، بينما 17.9% من الأساتذة الباحثين يرون بعكس ذلك، أي أن البرامج المدرسة في علم الاجتماع تقدم معرفة كافية

للطلبة منهم 33.3% دكتوراه علوم، و 11% ماجستير، و 33.3% دكتوراه دولة، و 16.7% دكتوراه
الطور الثالث.

يمكن تفسير نتائج الجدول بأن العلوم والمعارف المقدمة في علم الاجتماع لا تمكن من إخراج
فئة قادرة على استخلاص وحل المشاكل الاجتماعية متعلقة بالمجتمع الجزائري مؤهلة من الجامعة
الجزائرية ومنه نستنتج عدم القدرة على بناء علم اجتماع خاص، فالمعرفة من مصادرها التراكم
والتجربة العلمية والاتفاق الاجتماعي وتنعدم كل من المصادر المذكورة، فالنتائج تلزمها مقدمات،
استقراء أو استنباط، علل ومسببات (متغيرات) تابعة ومستقلة لبناء قاعدة تامة.

إن المعرفة العلمية الدقيقة في مجال متخصص تمكن الباحث من الوعي الحقيقي بمجال العمل
وتوضح المنهج السليم للوصول للنتائج القادرة على بناء قوانين عامة يمكن تعميمها والتنبؤ
بمستقبل الظاهرة الاجتماعية ومنه اقتراح الحلول المناسبة.

ولا يمكن الجزم في خضم النظرية القائلة أن للتاريخ دور في تقدم علم الاجتماع، ففي الجزائر
علم الاجتماع لازال لم يبلغ ذروته، ذلك أن التاريخ الاجتماعي وتاريخ علم الاجتماع لم يتمخض
بالدراسات بعد، بالرغم من أن التاريخ الجزائري حافل بالمواقف والمظاهر والظواهر الاجتماعية التي
تساعد علم الاجتماع على المضي قدما، وهو ما ينشد مستقبلا.

الجدول رقم (27) يبين مدى وجود إنتاج للمعرفة السوسولوجية في الجامعة الجزائرية

حسب متغير المؤهل العلمي

المجموع	المؤهل العلمي				المؤهل العلمي	
	دكتوراه دولة	دكتوراه علوم	دكتوراه الطور الثالث	ماجستير	وجود إنتاج	
36	0	16	2	18	التكرار	نعم
32.1%	0.0%	53.3%	33.3%	24.7%	النسبة	
76	3	14	4	55	التكرار	لا
67.9%	100%	46.7%	66.7%	75.3%	النسبة	
112	3	30	6	73	التكرار	المجموع
100%	100%	100%	100%	100%	النسبة	ع

يبين الجدول نسب آراء الأساتذة حول وجود إنتاج معرفة سوسيولوجية في الجامعة الجزائرية بحسب المؤهل العلمي حيث بلغت نسبة الأساتذة الذين نفوا وجود معرفة سوسيولوجية وهم النسبة الأعلى إلى 67.9% موزعين على المؤهلات التالية: 75.3% ماجستير، 46.7% دكتوراه علوم، 66.7% دكتوراه الطور الثالث، 100% دكتوراه دولة، أما الأساتذة الباحثين الذين أقرروا بأن هناك إنتاج للمعرفة السوسيولوجية بالجامعة الجزائرية فقد بلغت نسبتهم 32.1% موزعين على المؤهلات العلمية التالية: 24.7% ماجستير، 53.3% دكتوراه علوم، 33.3% دكتوراه الطور الثالث، في حين انعدمت عند المؤهل العلمي دكتوراه دولة.

من خلال أرقام الجدول السالفة الذكر يتضح أن علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية لا زال لم يستطع الدخول إلى مرحلة إنتاج معارف جديدة حول المجتمع المدروس، بل بقي يمارس استهلاك معرفية سوسيولوجية موجودة ومتداولة مسبقا محاولا تفسير الواقع الاجتماعي الجزائري على ضوءها دون تكييفها أو تنقيحها أو الإضافة إليها. وقد اختلفت الآراء بين الأساتذة الباحثين عينة الدراسة حول هذا الموضوع وأكثر ما يثير الاهتمام هو آراء دكتوراه دولة وهم أصحاب أقدم نظام للتعليم العالي في الجزائر حيث هم الذين يمكنهم رصد ومعرفة العديد من الحقائق حول علم الاجتماع وتتبع مساره حول عدة إصلاحات وتطورات حيث أفادت آراء كل الأساتذة الباحثين ذوي الرتبة العلمية دكتوراه دولة بعدم وجود إنتاج للمعرفة العلمية السوسيولوجية في الجزائر.

إن إنتاج المعرفة العلمية الدقيقة في أي فرع من الفروع العلمية يستوجب توفر عدة شروط أولية وثنائية تمكن الباحث من أداء تجاربه والتحقق منها ميدانيا مع وجود كم معرفي هائل نظري يشتق منه فرضياته ومجتمع يلاحظه ليلقي استفساراته في ظل تمتعه بمعرفة علمية صحيحة تمكنه من معرفة ما إذا كان السلوك الاجتماعي الملاحظ سلوك طبيعي أم لا، يتوافق والقيم الاجتماعية والقانون والأعراف السائدة أم لا، كل هذا وغيره يؤدي إلى تمكين العلوم من التطور وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومما يلاحظ على الجامعة الجزائرية أنها تواجه العديد من المشاكل في شتى المجالات (الإدارية، الاتصالية، الاقتصادية، الاجتماعية...) وغيرها من المشاكل التي تعرقل السير الحسن للجامعة وإنتاج المعرفة العلمية في الحين ذاته، فالتعليم بجميع مراحله ورغم الإصلاحات القائمة لم يتمكن من إنتاج ما هو مرغوب، من هنا يمكن القول أن المعرفة السوسيولوجية تتطلب إعادة توجيه وإلى اهتمام أكبر لأنها محور الاجتماع البشري.

الجدول رقم (28) يبين مدى وجود عراقيل في عملية النشر العلمي حسب متغير الرتبة العلمية

الرتبة العلمية	وجود عراقيل للنشر	أستاذ مساعد	أستاذ مساعد قسم أ	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر قسم أ	أستاذ	المجموع
		قسم ب	قسم أ	قسم ب	قسم أ	قسم ب	المجموع
نعم	التكرار	61	22	8	7	1	99
	النسبة	88.4%	100%	100%	70%	33.3%	88.4%
لا	التكرار	8	-	-	3	2	13
	النسبة	11.6%	-	-	30%	66.7%	11.6%
المجموع	التكرار	69	22	8	10	3	112
	النسبة	100%	100%	100%	100%	100%	100%

يوضح الجدول ما تم الوصول إليه في الجدول المتعلق بعملية النشر العلمي، وهنا يمكن التدقيق من خلال معرفة مدى وجودها بحسب الرتبة العلمية، حيث نجد أن ليس هناك اختلاف بين جل الرتب العلمية حيث نجد أن أكثرهم يقرون بوجود عراقيل في عملية النشر العلمي لتبلغ نسبتهم 88.4% من الأساتذة المساعدين قسم ب يجدون عراقيل في عملية النشر بينما 11.6% فقط منهم لا يجدون عراقيل وتقريبا نفس الشيء لدى الأساتذة المحاضرين قسم أ حيث نجد أن 70% يجدون عراقيل في حين 30% فقط لا يجدون عراقيل في عملية النشر ولم يعفى أساتذة التعليم العالي من وجود عراقيل لنجد 33.3% يجدون عراقيل و 66.3% لا يجدون عراقيل، وأخيرا الأساتذة المساعدين أ و المحاضرين ب بنسب متساوية 100% إذ صرحوا كلهم بأنهم يواجهون عراقيل في عملية النشر العلمي.

وما يمكن استنتاجه حول عملية النشر العلمي هو أنه من بين المشاكل التي أدت إلى عدم إنتاج المعرفة العلمية السوسولوجية هو أن عراقيل النشر العلمي يعاني منها الأساتذة بمختلف رتبهم العلمية وهو ما يؤدي إلى الشك في مخرجات الجامعة الجزائرية، وفي طرق تسيير المراكز والمخابر البحثية التي تسعى بالتعاون مع الجامعات الجزائرية إلى محاربة الآفات والمشاكل الاجتماعية، فمما يجب أن يكون هو أن يتم نشر الأبحاث القيمة ذات الصيت والتي تحمل في

ثناياها حلولاً للمشكلات الاجتماعية، والتعاون مع أصحاب القرار لتنفيذها وتحقيق ما جاء فيها لخدمة المجتمع.

إن الرغبة في تطوير ذلك تستوجب رقابة ومحاربة البيروقراطية خاصة في المجال العلمي باعتباره الملجأ الوحيد للعديد من المشكلات سواء الاجتماعية أو النفسية ولا يقتصر ذلك على العلوم الإنسانية والاجتماعية فقط بل حتى العلوم التجريبية وغيرها فاحتكار العلم أو عرقلة مساره يؤدي إلى مسار مغلق عاقبته مدمومة ووخيمة.

الجدول رقم (29) يبين مدى قيام الأساتذة بإتمام مشروع البحث في إطار فرقة البحث حسب متغير الرتبة العلمية

المجموع	أستاذ تعليم عالي	أستاذ محاضر قسم أ	أستاذ محاضر قسم ب	أستاذ مساعد قسم أ	أستاذ مساعد قسم ب	الرتبة العلمية إتمام مشاريع البحث	
						التكرار	نعم
48	2	9	8	7	22	النسبة	
42.9%	66.7%	90.0%	100.0%	31.8%	31.9%	التكرار	لا
64	1	1	-	15	47	النسبة	
57.1%	33.3%	10.0%	-	68.2%	68.1%	التكرار	المجموع
112	3	10	8	22	69	النسبة	
100%	100%	100%	100%	100%	100%	النسبة	

يوضح الجدول مدى قيام الأساتذة الباحثين المستجوبين بإتمام مشروع بحث في إطار فرقة بحث وتبين من خلال أرقام الجدول أن معظم الأساتذة الباحثين لم يقوموا بإتمام مشاريع بحث في إطار الفرق وكان ذلك بنسبة 57.1% موزعين على الرتب العلمية التالية: 68.1% أساتذة مساعدين قسم ب، 68.2% أساتذة مساعدين قسم أ، 33.3% أساتذة تعليم عالي، 10% أساتذة محاضرين قسم أ، في حين انعدمت النسبة لدى الأساتذة المحاضرين قسم ب، بالرغم من ذلك نجد 42.9% من الأساتذة الباحثين يؤكدون على إتمام مشاريع بحث في إطار فرق البحث موزعين على الرتب العلمية التالية: 31.9% أساتذة مساعدين قسم ب، 90% أساتذة محاضرين

قسم أ، 100% أساتذة محاضرين قسم ب، 31.8% أساتذة مساعدين قسم أ، 66.7% أساتذة تعليم عالي.

من خلال ملاحظة أرقام الجدول ومحاولة تفسيرها يمكن القول أن عملية النشر في إطار فرق البحث ضعيفة جدا لدى الأساتذة الباحثين عينة الدراسة، ويؤثر ذلك على العمل الجماعي داخل الجامعة الجزائرية وعلى أداء مخابر البحث التي تسعى إلى تطوير البحث العلمي، كما يؤثر على إنتاج المعرفة السوسولوجية التي رغم تفهقها تسعى الجامعة كأداة فعالة إلى إنتاجها.

إن ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد هو عملية الاتصال داخل الجامعة الجزائرية، والجهل بالقوانين التي تسيّر عملية البحث العلمي، ففرق البحث العلمي على مستوى مخابر البحث دائما ما لا تولي اهتماما لدمج الباحثين الجدد بالرغم من أن الجامعة الجزائرية تجبر الباحثين في الماجستير والدكتوراه على الانخراط في المراكز البحثية أقل شيئا الانخراط في مخبر بحث معين، إلا أن الانخراط يكون شكليا فقط ذلك أن سير المخابر لا يجبر على إنشاء البحوث، وأحيانا لا تكون عملية الاتصال مركزة لدمج الباحثين وتكثيف النشاطات العلمية التي تؤهل الباحثين في مجال تخصصهم، مما يؤدي إلى عدم خبرتهم في مجال البحث وربما يصبح هذا من بين العراقيل التي تحول دون عملية النشر العلمي لبحوثهم العلمية سواء النظرية أو الميدانية، فالباحث دائما في حاجة إلى تنمية قدراته وإلى رسلته في مجال التخصص ذلك أن العلوم تتطور خاصة على المستوى العالمي ما يجعل البحث الاجتماعي يعاني احتباسا على مستوى الجامعة الجزائرية.

الجدول رقم (30) يبين مدى رضا الأساتذة عن ما يقدموه في مجال البحث العلمي حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	الرضا عن البحث	ماجستير	دكتوراه الطور الثالث	دكتوراه علوم	دكتوراه دولة	المجموع
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
راض	التكرار	14	3	3	-	20
راض	النسبة	19.2%	50.0%	10.0%	-	17.9%
غير راض	التكرار	59	3	27	3	92
غير راض	النسبة	80.8%	50.0%	90.0%	100%	82.1%
	التكرار	73	6	30	3	112
	النسبة	100%	100%	100%	100%	100%

يبين الجدول مدى رضا الأساتذة الباحثين عما يقدموه في مجال البحث العلمي حسب متغير المؤهل العلمي، ويتضح من خلال الجدول أن 82.1% من الأساتذة الباحثين عينة الدراسة غير راضون عما يقدموه في مجال البحث العلمي منهم 80.8% ذوو المؤهل العلمي ماجستير و90% من ذوي المؤهل دكتوراه علوم، 100% ذوي المؤهل دكتوراه دولة وهو العدد الكلي لهم ثم أخيراً 50% من ذوي المؤهل العلمي دكتوراه الطور الثالث، ولم يمنع ذلك من وجود باحثين راضون عما يقدموه في مجال البحث العلمي قدرت نسبتهم بـ 17.9% موزعين على 19.2% من ذوي المؤهل العلمي ماجستير، 50% من ذوي المؤهل العلمي دكتوراه الطور الثالث، 10% من ذوي المؤهل العلمي دكتوراه العلوم.

يعتبر الرضا متغير نفسي أكثر منه اجتماعي إلا أنه يسهم في معرفة والتنبؤ بمستقبل العديد من الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالفرد نحو العمل الاجتماعي أي ما يسمى بعلم النفس الاجتماعي، ويعتبر قياس الرضا من الأمور المستعصية حيث يتم استخدام العديد من المقاييس المتعلقة به إلا أن الاكتفاء بالاستقصاء في هذا البحث له أغراضه العلمية حيث أن الهدف لم يكن قياس الرضا بقدر ما كان معرفة إن كان هذا الرضا موجود ولو بنسبه الضئيلة وهو ما تم التوصل إليه فعلاً حيث قلت نسبة رضا الأساتذة عن أعمالهم العلمية واختلفت باختلاف مؤهلاتهم

العلمية، ولا يعبر الرضا عن قلة الأعمال دائما بقدر ما يعبر عن رغبة الباحث في تحقيق مجموعة من الأغراض الشخصية والاجتماعية سواء للمجتمع ككل أو لمجموعة من الأفراد المستهدفين. إن البحث في المشكلات الاجتماعية تمثل الهدف الرئيس للبحث في علم الاجتماع، فكلما تمت القدرة على مواجهة المشكلات الاجتماعية كلما كان هناك رضا سواء للفاعلين في المجال البحثي أو الفاعلين على مستوى التنمية الاجتماعية أو المستهدفين بالدراسات السوسيولوجية من الطبقات الاجتماعية المختلفة، ويؤدي كل ذلك بطبيعة الحال إلى الاهتمام بعلماء الاجتماع الذين طالما ابتغوا تحقيق السبل الملائمة لاستعراض قدرات علم الاجتماع التنموية التي لم ينتبه إليها بعد لا الفاعلين في المجال السوسيولوجي ولا صانعو القرار السياسي.

الجدول رقم (31) يبين مدى تأليف الكتب حسب متغير الرتبة العلمية لدى عينة البحث

المجموع	أستاذ تعليم عالي	أستاذ محاضر قسم أ	أستاذ محاضر قسم ب	أستاذ مساعد قسم أ	أستاذ مساعد قسم ب	الرتبة العلمية / التأليف	
						نعم	لا
28	1	8	4	3	12	التكرار	
25.0%	33.3%	80.0%	50.0%	13.6%	17.4%	النسبة	
84	2	2	4	19	57	التكرار	
75.0%	66.7%	20.0%	50.0%	86.4%	82.6%	النسبة	
112	3	10	8	22	69	التكرار	المجموع
100%	100%	100%	100%	100%	100%	النسبة	

يبين الجدول نسب تأليف الكتب للأساتذة الباحثين حسب الرتب العلمية، وتبين من خلال إجابات الباحثين أن 75% منهم لم يؤلفوا كتباً موزعين على 82.6% أساتذة مساعدين قسم ب، 86.4% أساتذة مساعدين قسم أ، 50% أساتذة محاضرين قسم ب، 20% أساتذة محاضرين قسم أ، 66.7% أساتذة التعليم العالي، في حين أكد 25% من الأساتذة الباحثين صرحوا بأنه سبق لهم التأليف موزعين على 17.4% أساتذة مساعدين قسم ب، 80% أساتذة محاضرين قسم أ، 50% أساتذة محاضرين ب، 13.6% أساتذة مساعدين قسم أ، 33.3% أساتذة تعليم عالي.

يمكننا الاستنتاج من الأرقام والنسب المبيّنة في الجدول أعلاه أن التأليف ليس حكرا على رتب معينة بقدر ما هو قدرة على تنظيم وقت أو اكتساب خبرة أو رغبة في تقديم معرفة وربما ترجمة لمؤلف ما بلغة أجنبية وغيرها. لكن الأهم هو محتوى هذه الكتب التي تعتبر ذخرا لأصحابها ومعرفة علمية تتخذ اتجاهها سوسيولوجيا دافعا لتطور علم الاجتماع والمجتمع معا معالجاً لقضاياها الهامة.

إن الكتب المؤلفة جزء من تأسيس العلوم وتطويرها فهي في جزء منها مصادر وفي جزء آخر منها مراجع، تمكن الطلبة من دراسة العلوم الاجتماعية وفهمها ومحاورتها باللغة التي يفهمون من الأستاذ. ويعتبر تأليف الكتب دليل على تمكن الأساتذة من بعض العلوم وعلى رغبتهم في تطوير العلوم وتقدير إنجازات في مجال التخصص، ولا تخلو العديد من الكتب المؤلفة من إسقاطات نظرية ودراسات ميدانية لبعض المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع الجزائري والتي يعتبر علم الاجتماع الجزائري في حاجة إليها.

ولعل الكتب هي معرفة علمية محصنة من الضياع تسعى لإبراز آراء قد تكون ناقدة أحيانا ومؤيدة أحيانا أخرى، وقد تكون مستجدة أو مكملّة لغيرها، لا تخلو من منهجية متبعة في تأليفها ولا من نتائج قيمة ترقى أحيانا لدرجة الامتياز.

المحور الثالث: مدى ارتباط الممارسة السوسولوجية بالواقع الاجتماعي
الجدول رقم (32) يبين مدى وجود عوائق للمعرفة السوسولوجية حسب متغير الرتبة العلمية

عوائق المعرفة	الرتبة العلمية						المجموع
	أستاذ مساعد قسم ب	أستاذ مساعد قسم أ	أستاذ محاضر قسم ب	أستاذ محاضر قسم أ	أستاذ تعليم عالي		
نعم	65	14	2	10	3	94	التكرار
النسبة	94.2%	63.6%	25.0%	100%	100%	83.9%	
لا	4	8	6	0	0	18	التكرار
النسبة	5.8%	36.4%	75.0%	0.0%	0.0%	16.1%	
المجموع	69	22	8	10	3	112	التكرار
النسبة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	

يوضح الجدول مدى وجود عوائق للمعرفة السوسولوجية بحسب متغير الرتبة العلمية وتبين من خلال إجابات الأساتذة الباحثين أن هناك عدة عوائق بنسبة إجابات بلغت 83.9% مدعمة بالرتب العلمية التالية: 94.2% أساتذة مساعدين قسم ب، 63.6% أساتذة مساعدين قسم أ، 100% أساتذة محاضرين قسم أ، 100% أساتذة تعليم عالي، 25% أساتذة محاضرين قسم ب، في حين أجاب البعض بأنه ليس للمعرفة السوسولوجية أية عوائق مدعمة بالرتب العلمية التالية: 36.4% أساتذة مساعدين قسم أ، 75% أساتذة محاضرين قسم ب، 5.8% أساتذة مساعدين قسم ب، وانعدمت الإجابات بالنفي لدى المراتب العلمية أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين قسم أ.

إن ما يمكن قوله تفسيراً لهذه الأرقام هو أن للمعرفة السوسولوجية عدة عوائق ذلك أن الرتب العلمية كلها لم تنفي عدم وجودها خاصة تلك الرتب العلمية التي بلغت أعلى المراتب متمثلة في أساتذة التعليم العالي، حيث أن من بين هذه العوائق ما حال دون تحقيق انجازات علمية تطويرية على عدة مستويات.

لكن المعلوم على أية معرفة علمية أنها تواجه مشاكل عدة لتخرج إلى النور بكل ثقة، وهو ما يؤكد جورج غوفيتش بقوله "فهؤلاء وأولئك يتساءلون بفارغ الصبر، وحتى بانفعال، عما إذا كان وضع المعرفة في المنظور السوسيولوجي ليس وسيلة جديدة ابتكرتها الارتيازية والعدمية لكي ترمي رداء العجز على كل معرفة"⁽¹⁾ من ذلك نجد أن المعرفة السوسيولوجية لم تواجه عوائق على المستوى الجزائري أو العربي فقط بل على المستوى العالمي ككل، وليس على مستوى الممارسة أو التجميع المعرفي فقط بل كذلك على مستوى إحداث القطيعة مع الحس المشترك، وعلى مستوى ضغوطات وحتميات المجتمع، كما أن عالم الاجتماع يواجه عوائق منهجية تحليلية مفاهيمية ابستمولوجية.

وللاحتكاك أكثر بنوع العوائق التي تواجه الباحث الاجتماعي عينة الدراسة تم اقتراح بعض العوائق لمعرفة ما إذا كانت العوائق متعلقة بطرف اجتماعي ما، أم بالباحث أم متغير لم ينتبه إليه صاحب البحث ليتم الحصول على النتائج الميينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (33) يبين طبيعة عوائق إنتاج المعرفة السوسيولوجية حسب متغير الرتبة العلمية

عوائق إنتاج المعرفة	الرتبة العلمية						المجموع
	أستاذ مساعد قسم ب	أستاذ مساعد قسم أ	أستاذ محاضر قسم ب	أستاذ محاضر قسم أ	أستاذ تعليم عالي		
متعلقة	3	6	2	2	2	12	بالأستاذ
بالأستاذ	4.9%	33.33%	40%	28.5%	66.6%	12.7%	
متعلقة	44	4	1	1	0	48	بالإدارة
بالإدارة	72.13%	22.22%	20%	14.2%	0.0%	51%	
متعلقة	4	0	0	0	0	4	بالمجتمع
بالمجتمع	6.5%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	4.2%	
أخرى	10	08	2	4	1	30	أخرى
أخرى	16.39%	44.44%	40%	57.4%	33.3%	31.9%	

(1) جورج غوفيتش، مرجع سابق، ص 10.

المجموع	التكرار	61	18	5	07	3	94
	النسبة	100%	100%	100%	100%	100%	100%

يبين الجدول العوائق التي تحول دون إنتاج معرفة سوسيولوجية بحسب الرتبة العلمية للأساتذة الباحثين وتبين أنه من أكثر العوامل إعاقاً للمعرفة السوسيولوجية فتبين أن العوائق الإدارية هي أهم معيق لإنتاج المعرفة بنسبة 51% واختلف توزيع الأساتذة الباحثين بحسب رتبهم العلمية حيث بلغت نسبة الأساتذة المساعدين قسم (ب) فيها 44%، في رأى 6.5% منهم أن العوائق المتعلقة بالمجتمع ورأى 4.9% منهم أنها عوائق متعلقة بالأستاذ وعبر ما نسبته 16.39% منهم العوائق إلى أسباب أو عوائق من نوع آخر، أما بالنسبة للأساتذة المساعدين قسم (أ) فقد اختلفت عن ذلك حيث وجدنا أن 33.33% منهم يرجعون ذلك إلى عوائق متعلقة بالأستاذ و 22.22% منهم إلى عوائق إدارية لتتعد عند العوائق الاجتماعية في حين لا ينفي هؤلاء وجود عوائق من نوع آخر وبلغت نسبتهم 44.44%، أما ما تعلق بالأساتذة المحاضرين قسم (ب) فنجد أن ما نسبته 40% يرجعونها إلى عوائق إدارية، و 20% عوائق متعلقة بالأستاذ نافين بذلك العوائق المتعلقة بالمجتمع ليحيل البعض منهم مجموعة من الأسباب والعوائق غير التي تم ذكرها وهم بنسبة 40% نفس الشيء ينطبق على الأساتذة المحاضرين (أ) وأساتذة التعليم العالي يحيلونها إلى عوائق متعلقة بالأستاذ بنسبة 28.5% و 66.6% على التوالي وينفون العوائق المتعلقة بالمجتمع بل ويحيلون منها إلى نوع آخر من العوائق.

من خلال أرقام الجدول والتي بررت جزء صغير من الجدول السابق يمكن تحديد بعض العوائق التي تواجه إنتاج المعرفة السوسيولوجية بعدما تم تأكيد وجودها، والتي تنوعت حسب آراء الأساتذة الباحثين إلى إدارية، اجتماعية وأخرى متعلقة بالأستاذ ليضيف الأساتذة الباحثين عوائق أخرى تمثلت في عوائق ابستمولوجية ومنهجية وغيرها.

بالرغم من تعدد العوائق إلا أن الباحث يرى أن المشكل الأساس متعلق بالباحث في حد ذاته وطريقة تأطيره البيداغوجي والمعرفي ورغبته الجادة في البحث وشغفه في إنتاج المعرفة وإيصالها ضف إلى ذلك رغبته في تأسيس العلم في حد ذاته، فرغم الإصلاحات التي مست إطار التعليم العالي إلا أن الباحثين لم يهتموا بإنتاج المعرفة وتأطير أنفسهم وتكوينها بقدر ما اهتموا بمقارنة

الأنظمة المختلفة للإصلاحات والمطالبة بالمزايا الممنوحة واعتماد البيروقراطية كنظام إداري تقوي على مستوى المؤسسات الجامعية.

إن ما يمكن إضافته للحد من المشكلات التي تواجه إنتاج المعرفة السوسيولوجية في الجزائري هو تكثيف التكوين الميداني للأساتذة الباحثين تحت رقابة علمية لا منتقصة تجسسية، ومحاولة لمس الواقع الجزائري المعروف لدى الباحثين في دراساتهم واعتماد التاريخ كنقطة انطلاق.

الجدول رقم (34) يبين مدى مساهمة الأساتذة الباحثين في إنتاج دراسات سوسيولوجية تعالج مشاكل المجتمع الجزائري حسب متغير المؤهل العلمي

المجموع	دكتوراه دولة	دكتوراه علوم	دكتوراه الطور الثالث	ماجستير	المؤهل العلمي	
					المعالجة الواقعية	
56	3	9	3	41	التكرار	نعم
50.0%	100%	30.0%	50.0%	56.2%	النسبة	
56	0	21	3	32	التكرار	لا
50.0%	0.0%	70.0%	50.0%	43.8%	النسبة	
112	3	30	6	73	التكرار	المجموع
100%	100%	100%	100%	100%	النسبة	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 100% من الأساتذة الباحثين الذين يحملون شهادة دكتوراه الدولة يعتبرون أن الأساتذة الباحثون يساهمون في معالجة مشاكل الواقع بدراسات سوسيولوجية، في الاتجاه المقابل تقترب نسبة 70.0% من الأساتذة الذين يحملون دكتوراه علوم يرون أن الأساتذة الباحثون لا يساهمون بدراسات سوسيولوجية تعالج المشاكل الواقعية، ونجد أن نسبة 56.2% من الأساتذة الباحثين الذين يحملون شهادة الماجستير يقرون بأنه يوجد دراسات سوسيولوجية تعالج المشاكل الواقعية. بالمقابل نجد أن نسبة 43.8% منهم يقرون بأنه لا توجد دراسات سوسيولوجية يساهم بها الأساتذة تعالج معالجة فعلية للواقع.

نستنتج من خلال الجدول أن نسبة الأساتذة الباحثين الذين يرون أن هناك مساهمة للأساتذة بإنتاج دراسات سوسيولوجية تعالج قضايا الواقع تقاربت إلى حد كبير مع نسبة الأساتذة الذين يرون أنه لا توجد دراسات سوسيولوجية منتجة من طرف الأساتذة تعالج مشاكل الواقع

الاجتماعي الجزائري إلا أن هذا التقارب لا ينفي التباين بين رتبة الأساتذة الذين يحملون شهادة دكتوراه علوم والأساتذة الذين يحملون شهادة دكتوراه دولة.

هذا التقارب في الاتجاه العام لرأي الأساتذة حول الإنتاج السوسيولوجي وعلاقته بقضايا الواقع يعكس لنا قضية أساسية هي انه فعلا توجد دراسات جادة من بعض الأساتذة الباحثين يعالجون من خلالها قضايا الواقع الاجتماعي بجدية وفي المقابل توجد أيضا دراسات غير جادة من طرف البعض الأخر هدفها تحقيق أغراض شخصية لأصحابها كالحصول على درجة علمية معينة أو ترقية إلى منصب أعلى أو رتبة أعلى في الهرم الوظيفي والمهني.

الجدول رقم (35) مدى معالجة الممارسة السوسيولوجية للقضايا الواقعية حسب متغير المرتبة العلمية

المرتبة العلمية	معالجة القضايا						المجموع
	أستاذ مساعد	أستاذ مساعد	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر	أستاذ	أستاذ	
تعالج قضايا الواقع	34	15	8	5	2	64	النسبة
	49.3%	68.2%	100%	50.0%	66.7%	57.1%	
ليس لها صلة بالواقع	35	7	-	5	1	48	النسبة
	50.7%	31.8%	-	50.0%	33.3%	42.9%	
المجموع	69	22	8	10	3	112	النسبة
	100%	100%	100%	100%	100%	100%	

اتضح من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين الجداول السابقة والجدول المتعلق بمعالجة القضايا الواقعية أعلاه حيث أكد معظم الأساتذة الباحثون على أن الممارسة السوسيولوجية تعالج القضايا الواقعية وبلغت نسبتهم 57.1% مدعمة بالنسب التالية: 34.3% أساتذة مساعدين ب، 68.3% أساتذة مساعدين أ، 100% أساتذة محاضرين ب، 50% أساتذة محاضرين أ، 66.7%، 42.9% أساتذة تعليم عالي، في حين نجد ما نسبته 42.9% من الأساتذة الباحثين يرون أن الممارسة السوسيولوجية ليس لها صلة بالواقع مدعمة ب: 50.7% أساتذة مساعدين ب، 31.8% أساتذة مساعدين أ، 50% أساتذة محاضرين أ، 33.3% أساتذة تعليم عالي.

إن ما أكده الأساتذة الباحثون حول الممارسة السوسيولوجية ربما يستوجب دراسة سوسيولوجية؟؟؟ ذلك أنه بالرغم من أن علم الاجتماع بدأت تنتشر فروعاً على مستوى الجامعات إلا أن الدراسات لم تتخذ مجرى السوسيولوجيا بأتم معنى الكلمة، ذلك أن المجال البشري لم تحدد أبعاده الحقيقية بعد وأن علم الاجتماع لازال لم يتخذ مكانته الحقيقية بعد لدى أفراد المجتمع الجزائري، بالرغم من أن إجابات هذا السؤال هي مجرد أحكام تعبر عن آراء أصحابها تبعاً لاطلاعهم وملاحظتهم وخبرتهم في المجال، إلا أن الاتفاق له مفهومه في علم الاجتماع.

كما توجه دائماً الممارسة السوسيولوجية أهدافها نحو معالجة قضايا فتكت بالمجتمعات، سلبية تنبئ بما هو أسوأ، أو حالات وقضايا إيجابية يسعى الباحثون معرفة أسبابها وعوامل الوصول إليها لتطبيقها في مجتمعات أخرى تتشابه في الظروف المحيطة لتعم الفائدة وأي انحراف عن هذا المجال ما هو إلا مجرد محاولات تختبر قدرة الأفراد القائمين عليها في المجال، فمسئولية الباحث أمام أفراد المجتمع عظيمة تجعله في منأى عن مشكلاته الشخصية راکضاً ساعياً نحو المصلحة العامة للمجتمع محاولاً الغوص فيه بحثاً عن حلولاً لمشكلاته التي تحول دون سعادته.

وهذا المنحى سار عليه المؤسسون الأوائل لعلم الاجتماع وأصحاب النظريات السوسيولوجية الكبرى. فقد حاول دوركايم دراسة الانتحار من خلال المقارنة بين فئتين تعتقدان مذهبين مختلفين وتوصل إلى نتيجة مفادها أن إحدى الديانتين متشددة ما أدى إلى كثرة الانتحار من قبل معتنقيها، وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه الدراسة إلا أنها كانت دراسة واقعية قائمة على فرضية تحاول حل مشكل أو آفة حلت بمجتمع، ما جعلها تفتح المجال لعدة دراسات وغلقت الطريق أمام عدة متغيرات كان البعض يشك في اشتراكها في الموضوع.

إن من مستوجبات الدراسات السوسيولوجية كما تم التأكيد مسبقاً أن تكون معالجة للقضايا الواقعية والمشكلات الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع، حيث أكد معظم الأساتذة الباحثين على أن الممارسة السوسيولوجية تعالج القضايا الواقعية، وهو ما يجعلنا نطرح التساؤل الرئيسي لماذا أكد معظم الأساتذة عن عدم وجود إنتاج للمعرفة السوسيولوجية؟.

الجدول رقم (36) مدى تعبير التخصصات المدرسة في علم الاجتماع عن البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري حسب متغير الرتبة العلمية

المجموع	أستاذ تعليم عالي	أستاذ محاضر قسم أ	أستاذ محاضر قسم ب	أستاذ مساعد قسم أ	أستاذ مساعد قسم ب	الرتبة العلمية التخصص والبعد الثقافي	
						نعم	التكرار
27	1	1	3	7	15	النسبة	
24.1%	33.3%	10.0%	37.5%	31.8%	21.7%	التكرار	
85	2	9	5	15	54	النسبة	لا
75.9%	66.7%	90.0%	62.5%	68.2%	78.3%	التكرار	
112	3	10	8	22	69	النسبة	المجموع
100%	100%	100%	100%	100%	100%	التكرار	
						النسبة	

يوضح الجدول إجابات الأساتذة الباحثين حول تعبير التخصصات المدرسة في علم الاجتماع عن البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري حسب متغير الرتبة العلمية، وتبين من خلال تفرغ الاستمارة أن 75.9% من الأساتذة الباحثين أكدوا على نفي ذلك وتوزعوا على الرتب العلمية التالية: 78.9% أساتذة مساعدين قسم ب، 68.2% أساتذة مساعدين قسم أ، 90.9% أساتذة محاضرين قسم أ، 62.5% أساتذة محاضرين قسم ب، 66.7% أساتذة تعليم عالي، في حين أيد 24.1% أن الدراسات تعبير عن البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري موزعين على الرتب العلمية التالية: 21.7% أساتذة مساعدين ب، 31.8% أساتذة مساعدين أ، 37.5% أساتذة محاضرين ب، 10% أساتذة محاضرين أ، 33.3% أساتذة تعليم عالي.

من خلال قراءة أرقام الجدول تبين أن الأساتذة الباحثين بمختلف رتبهم العلمية يشكلون محورا يسوده نوع من الاتفاق حول القضايا المتعلقة بسوسيولوجيا المجتمع الجزائري، بالرغم من أنهم أحد أطراف الفئة الفاعلة في تنمية علم الاجتماع والبحث السوسيولوجي إلا أن أجوبتهم المتعلقة بعلم الاجتماع كانت صريحة نوعا ما بالرغم من أنها جارحة لمستقبلهم ومستقبل علم الاجتماع. تمثل الشخصية الجزائرية جزءا من التاريخ العالمي الحافل بالبطولات والملاحم المتعلقة بالوطنية، وعلاقات الجيرة مع الدول العربية والإسلامية والمتحررة، كما لم تخلوا الكتابات الأجنبية من ذكر

بعض مميزات المجتمع الجزائري سواء من ناحيتها الايجابية أو السلبية الصادقة أو الكاذبة وهو ما أكده ابن خلدون أن التدوين له شروطه وقوانينه، إلا أن ما يعتقده الباحث من خلال الإجابات هو أن علم التاريخ وعلم الاجتماع في الجزائر يمثلان خطان متقاطعان لا متوازيان يساير أحدهما الآخر، بل يتفقان فقط على أن المجتمع محل الدراسة هو مجتمع جزائري ثم ينفصلان، فلا الدراسات التاريخية ساهمت في تفكيك المتغيرات الاجتماعية ولا الدراسات الاجتماعية استطاعت الاستعانة بالمعطيات التاريخية.

إن المتتبع للتخصصات الاجتماعية والبرامج المدرسة فيها لا يكاد يعلم أين المجتمع المستهدف أو الغرض من تدريس هذا العلم، إلا أن العموميات تشوبه والدراسات الغربية تملأه والنظري في جانب منه لا يخطئه، فالمعلوم أن المنهجية السوسيولوجية عامة لكن التنظير والتطبيق والنتيجة تختلف باختلاف الزمان والمكان والمجتمع البشري، ذلك أن خصائص العنصر البشري تحكمها متغيرات مفصول فيها منها عدم القدرة على ضبط السلوك الاجتماعي وان بعض العناصر تتحكم في المجتمعات أهمها المعتقدات والأعراف.

لكن خلاصة القول التي يمكن للباحث إيجازها والتي استنتجها من خلال الدراسة القائمة والمعرفة المفتقرة أن هناك صلة معقدة بين العلم والمجتمع فنجد أن أغلب مواطني المجتمعات المتقدمة يحملون نظرة ايجابية حول جدوى العلم في الرفاهية والتقدم وتحسين شروط الحياة للمجتمع، لكن أفراد المجتمع بصفة عامة يجهلون تماما كيفية عمل العلم بحيث لا يملكون فهما واضحا لمفهوم الدراسة العلمية هذا في الدول التي لديها مجتمعات توصف بالمتحضرة والمتقدمة فكيف يكون الحال في المجتمعات التي توصف بأنها ضمن العالم الثالث أو السائر في طريق النمو؟.

الجدول رقم (37) مدى وجود أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية حسب متغير الرتبة في مجال البحث

المجموع	غير منخرط	رئيس فرقة بحث	رئيس قسم بحث	مدير مختبر بحث	مدير وحدة بحث	عضو فرقة بحث	الرتبة في البحث	
							وضوح الاهداف	
28	7	1	0	0	0	20	التكرار	نعم
25.0 %	25.0 %	20.0%	-	-	-	29.9 %	النسبة	
84	21	4	5	3	4	47	التكرار	لا
75.0 %	75.0 %	80.0%	100%	100%	100%	70.1%	النسبة	
112	28	5	5	3	4	67	التكرار	المجموع
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	النسبة	

يبين الجدول مدى وضوح أهداف الممارسة السوسيولوجية بحسب الرتبة في مجال البحث وتبين من خلال إجابات المبحوثين أن 75% من الأساتذة الباحثين يؤكدون بعدم وضوح أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية، مدعمة بـ: 70.1% أعضاء فرق بحث 75% غير منخرطين، 100% رؤساء أقسام البحث، و100% مدراء فرق البحث، 100% مدراء مختبر البحث، 80% رؤساء فرق البحث، كما أكد جزء منهم على أنها ذات أهداف واضحة وهم بنسبة 25% موزعين فقط على 29.9% من أعضاء فرق البحث، 25% غير منخرطين و20% من رؤساء فرق البحث.

ويمكننا من خلال ربط العلاقة بين الرتبة في مجال البحث وأهداف الممارسة السوسيولوجية من معرفة أولاً مدى مساهمة مختبر البحث في تحديد والتأكيد على أهمية تحديد الأهداف لعملية البحث السوسيولوجي، ثانياً مدى تعميم ضرورة تحديد الأهداف للممارسات السوسيولوجية على مستوى الأعضاء المنخرطين، ثالثاً الفرق بين آراء الأفراد المنخرطين في مختبر البحث وغير المنخرطين، رابعاً محاولة لمس نوع من الجدلية والواقعية على مستوى البحوث السوسيولوجية القائمة على مستوى مختبر البحث، خامساً أخذ نظرة عامة على أهداف الممارسة السوسيولوجية بصفة عامة.

لقد تبين من خلال أرقام الجدول أن أعضاء فرق البحث وغير المنخرطين في فرق البحث ممن كانت لهم بعد نظر إيجابية للممارسة السوسولوجية من حيث وضوح الأهداف، ما يوحي بعدم القدرة على الثقة في مخرجات الأبحاث السوسولوجية في الاحتكاك بالمشكلات الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري، كل هذا بعيدا عن مدى جديتها ومدى القدرة على تعميم نتائجها القابلة للتعميم.

ومهما تكن أهداف الممارسة السوسولوجية واضحة فإن بعض الباحثين يرون أن وضوح الأهداف في ظل عدم تطبيق ومحاولة تطبيق النتائج على السواء، أي أن الأمر سيان كعدم وجود البحث إلا لأغراض شخصية النفعية المؤقتة، ومما لاحظته الباحث على بعض مخابر البحث والدراسات السوسولوجية القيمة ذات الأهداف البعيدة والقريبة المدى، أن الجامعة الجزائرية تقوم بالتعاون مع مخابر البحث وبعض المؤسسات الفاعلة في المجتمع بملتقيات علمية ذات صبغة علمية عالية وأهداف قيمة أحيانا وطنية وأحيانا أخرى دولية، تصرف عليها أموالا طائلة تبدأ بالمرحلة الفردية على مستوى الأساتذة الباحثين المتخصصين، المبتدئين وذوي الخبرة وتنتهي بالمرحلة الجماعية أثناء عقد الملتقيات لتنتهي بتوصيات في منتهى العلمية والدقة، إلا أن الإشكال يكمن في أن الأوراق تطوي بطي واختتام الملتقيات لتبقى حبر على ورق بالرغم من وجود عدد من الملتقيات التي تعقد في عدة طبقات ومنها ما ينشر في مجلات ودوريات، ما يطرح عدة تساؤلات تبقى رهن الانتظار تبحث عن إجابات مقنعة ليس للباحثين في علم الاجتماع بل للأفراد الذين ينتظرون من علم الاجتماع أن يحقق شيئا أو أن يظهر ما يستوجب الاعتراف به كعلم يمكن الثقة في ويستسلم الأفراد المبحوثين أمام دراساته والتحلي بالموضوعية والجدية في الإجابة على أدوات البحث التي تستخدم فيه خاصة ما تعلق بالاستمارة والمقابلة التي ما يفتأ المبحوثين إن رأوا إحدى هاته الأدوات إلا أن يقولوا قد أجبنا على مثلها ولم يحدث شيئا أو دائما تأتون بمثل هذه الأوراق ولا ندري بالفائدة منها وغيرها من التساؤلات التي تصدر من أفراد المجتمع العاديين وغيرها من أصحاب الاختصاص والتي منها نعلم أن الإجابات كاذبة في جزء منها أو أن بعض الزملاء يتعاونون على ملئ الاستمارات مثلا بنفس الطريقة أو أننا وجدنا نفس الخط على استمارتين وغيرها كل هذا يمثل على عدم وجود ثقة بين الباحث وعينة الدراسة التي من خصائصها عدم تقبل العمل البحثي مبدئيا ما يجبر الباحث على استخدام بعض المقدمات المقنعة للقيام ببحثه.

الجدول رقم (38) مدى تقديم المختصين في علم الاجتماع إضافة للمجتمع حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي / تقديم الإضافة		ماجستير	دكتوراه الطور الثالث	دكتوراه علوم	دكتوراه دولة	المجموع
نعم	التكرار	25	3	8	0	36
	النسبة	34.2%	50.0%	26.7%	0.0%	32.1%
لا	التكرار	48	3	22	3	76
	النسبة	65.8%	50.0%	73.3%	100%	67.9%
المجموع	التكرار	73	6	30	3	112
	النسبة	100%	100%	100%	100%	100%

من خلال الجدول يتبين أن 67.9% من الأساتذة الباحثين يرون أن المختصين في علم الاجتماع لم يقدموا إضافة للمجتمع مدعمة بـ: 65.8% من ذوي المؤهل العلمي ماجستير، 73.3% من ذوي المؤهل العلمي دكتوراه العلوم، 100% من ذوي المؤهل العلمي دكتوراه الدولة، 50% من ذوي المؤهل العلمي دكتوراه الطور الثالث، وأكد البعض الآخر وهم بنسبة 32.1% على أن المختصين في علم الاجتماع قدموا إضافة للمجتمع. مدعمة بالفئات العلمية: 34.2% ماجستير، 26.7% دكتوراه العلوم، 50% دكتوراه الطور الثالث.

هذا يتوافق مع أطروحة "مرتون" حول ارتقاء تقدم العلم بالدعم الذي يلقيه من المؤسسات والقيم الاجتماعية والحضارية وتأكيده على أن معاداة العلم قد تظهر إذا كانت طرائق البحث العلمي ونتائجه مضادة للقيم الاجتماعية أو إذا كانت النزعات الداخلية في الروح العلمية تتصادم مع تلك الموجودة في المؤسسات الأخرى، ورأى أن المصادر الأخرى لمعاداة العلم تكمن في القيم والمعايير والمعتقدات التقليدية ومواقف الشك إزاء سلطة العقل وهذه المصادر قد تقود الناس إلى ازدياد العلم.

ويتم اكتساب صفة الرغبة في العطاء والتحلي بروح المسؤولية من مراحل التنشئة الاجتماعية بداية بالأسرة ثم المؤسسات الفاعلة في المجتمع من مدرسة وجامعة ودور الشباب والمساجد وغيرها، ويؤكد على ذلك "برتراند رسل" في كتابه "أسس لإعادة البناء الاجتماعي" حيث يقول: "لا مفر

من قتل البحث الحر طالما يكون هدف التربية خلق موقف بدلا من خلق فكر، ودفع النشء إلى التمسك بآراء إيجابية في مواضيع يملؤها الشك بدلا من تركه يكتشف هذه الحقيقة بنفسه بتشجيعه على تقليد رأيه بحرية". ثم يضيف: "التنظيم كما هو حاليا في المدارس هو شر إلى حد كبير وليست الرغبة في المعرفة العفوية والبعيدة عن المنفعة غير شائعة في النشء، ويمكن إيقاظها بسهولة في الكثيرين ممن تكون دفيئة فيهم، ولكن يكتبها المعلمون الذين لا يفكرون إلا بالامتحانات والشهادات والدرجات تفكيراً لا يعرف الشفقة... يقود نظام الامتحانات والتعليم، الذي ينتظر منه أن يكون تمرينا على كسب المعاش، الفتيان لكي ينظروا إلى المعرفة من وجهة نظر نفعية خالصة، كوسيلة للحصول على المال وليس كمدخل إلى الحكمة"⁽¹⁾. وهو ما يؤكد على أن الإضافة العلمية السوسولوجية التي تهم المجتمع لن تكون إلا بتوجيه الفكر وإحياء الضمير العلمي وروح المسؤولية.

الجدول رقم (39) مدى تأثير الانتماء الايديولوجي للأستاذ على الممارسة السوسولوجية

النسبة	التكرار	تأثير الانتماء الايديولوجي
32.1	36	سلبي
67.9	76	إيجابي
100	112	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 67.9% من الأساتذة الباحثين يرون أن الممارسة السوسولوجية تتأثر إيجاباً بالانتماء الايديولوجي للأستاذ، بالمقابل نجد أن 32.1% يرون أن الممارسة السوسولوجية تتأثر سلباً بهذا الانتماء.

هذه النتيجة التي تحصلنا عليها من خلال الجدول تتوافق إلى حد كبير مع فرض أساسي في علم الاجتماع المعرفة مفاده: "أن المثقف أو المفكر لا يعبر عادة عن قيمه الخاصة بقدر ما يعبر بطريقة شعورية أو لا شعورية عن قيم ومتطلبات جماعة اجتماعية أكبر ينتمي إليها، وفي كثير من الحالات عن طبقة اجتماعية يدافع عنها"⁽²⁾. ورغم صحة هذا الطرح وإمكانية تعميمه على مستوى واسع بما أن الأساتذة الباحثين في علم الاجتماع يدخلون في هذا الإطار الذي تكلمت

(1) برتراند رسل: أسس لإعادة البناء الاجتماعي، ترجمة إبراهيم يوسف النجار، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1987، ص 125-129.

(2) محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990، ص 13.

عنه الفرضية إلا أن مشكل الممارسة السوسيولوجية لا يعتبر بالضرورة مظهرًا من مظاهر الصراع بين اديولوجيات تعكس مصالح طبقية متناحرة.

وبالتالي فإن المسألة لا تطرح كصراع اديولوجي على الصعيد النظري لأن الممارسة السوسيولوجية تتميز باستقلال نسبي عن الواقع، رغم أنها تعكس الواقع فهي لا تعكسه بكل تفاصيله كما تفعل المرأة مثلاً. هنا تكون الممارسة السوسيولوجية تشتغل في إطار ما يسمى بـ "البراديقم" الذي هو تصور للكون والذات والفعل بحيث يوجه أفعال الباحثين وأبحاثهم وممارساتهم... الخ. وهو موجود في كل واحد فينا رغماً عنا. لأنه عبارة عن نسيج يتكون بطول المدة بالتماهيات المختلفة التي تمر بها التجارب الفردية والمجتمعية فهو موجود نتيجة مختلف الترصبات في ذوات الأساتذة الباحثين.

حيث يعتبره توماس كون إطار يعرف لنا المشاكل والمناهج الشرعية والناشر للغة موجودة وموجهة للأبحاث العلمية في فترة معينة ويشمل "البراديقم" على نظريات وقوانين وتطبيقات وأجهزة تجريبية مختلفة، وتقاليده ومعتقدات تؤدي إلى انسجام البحث العلمي يتكون بتسلسل المعرفة عبر التاريخ حسب في الانتقال من العلمي العادي ذو البراديقم العادي إلى المحير، ثم بعد ذلك تظهر الثورة العلمية ويولد البراديقم من جديد⁽¹⁾.

الجدول رقم (40) الانتماء اديولوجي للأستاذ على الممارسة السوسيولوجية حسب متغير الجنس

المجموع	أنثى	ذكر	الجنس	
			التأثير	سلبي
36	20	16	التكرار	
32.1%	54.1%	21.3%	النسبة	
76	17	59	التكرار	إيجابا
67.9%	45.9%	78.7%	النسبة	
112	37	75	التكرار	المجموع
100%	100%	100%	النسبة	

(1) عبد الرحمان بوزيدة، محاضرات في مقياس سوسيولوجيا العلوم، لطلبة الدكتوراه، مدرسة الدكتوراه، علم الاجتماع، جامعة الجزائر-أبو القاسم سعد الله.

من خلال الجدول يتضح أن للانتماء الإيديولوجي تأثير على الممارسة السوسيولوجية وذلك بحسب النوع إما سلباً أو إيجاباً وهو ما وضحته إجابات الأساتذة الباحثين على استمارة البحث حيث نجد 67.9% يرون بأنه يؤثر تأثيراً إيجابياً منهم 78.7% ذكور و 45.9% إناث، أما من يرون أنه يؤثر تأثيراً سلبياً فقد بلغت نسبتهم 32.1% منهم 54.1% إناث و 21.3% ذكور.

يتأثر النوع الإنساني بالايديوجيا الاجتماعية وذلك نظراً لطبيعة المجتمع ونوع الايديولوجيا، مثلما يتأثر بالانتماء السياسي، بالرغم من أنه من أهم خصائص البحوث الاجتماعية ومستوياتها الموضوعية، إلا أن الايديولوجيا والذاتية لهما حصتهما التي لا يستطيع الباحث الترفع عنها منها تلك المتعلقة بالخصائص الاجتماعية للمجتمع.

فالطابع الشخصي للفرد كما يقول "نيكولاي برديايق" يظهر في اختياره للمشكلات وفي إثارة لنمط أو لآخر من أنماط الفلسفة وفي طبيعة الحس القائمة لديه وفي مقدار اهتمامه ببعض المشكلات المعنية، وفي درجة تجربته، وان اشتداد الإيمان بعقيدة هو ما يؤكد الشدة في القتال إذ يأتي النصر إلى من يشعر بيقين قوي في مواضيع يكون عدم اليقين بها هو الموقف العقلي الوحيد⁽¹⁾.

وهو ما يؤكد على أن للايديولوجيا تأثير كبير يكون أحياناً سلبياً وفي أحيان أخرى إيجابياً بحسب ما تؤمن به من أفكار وما تحمله من أهداف ويتسرب تأثيرها إلى أطراف الجماعة المنتمية إليها سواء إناث أو ذكور ولا يرتبط النوع الإنساني بالتأثر بالايديولوجيا بقدر ما تؤثر الايديولوجيا بأفكارها في المنتمين إليها باعتبار الاجتماع الإنساني والجماعات الإنسانية قائمة على مجموعة من الأهداف يتحلى بها جميع أفراد المجموعة وكل سلوك ينافي ما هو متفق عليه يحتكم فيه إلى القانون الخاص بالمجموعة كذلك.

(1) نيكولاي برديايق: العزلة والمجتمع، ترجمة: فؤاد كامل، علي أدهم، مكتبة النهضة، مصر، 1960، ص126.

خلاصة:

يمكن تتبع جدوى وفعالية الممارسة السوسيولوجية من معرفة أولا مدى مساهمة مخابر البحث في تحديد والتأكيد على أهمية تحديد الأهداف لعملية البحث السوسيولوجي، حيث تبين لنا ما يوحي بعدم القدرة على الثقة في مخرجات الأبحاث السوسيولوجية في الاحتكاك بالمشكلات الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري، كل هذا بعيدا عن مدى جديتها ومدى القدرة على تعميم نتائجها القابلة للتعميم.

ومهما تكن أهداف الممارسة السوسيولوجية واضحة فإن بعض الباحثين يرون أن وضوح الأهداف في ظل عدم تطبيق ومحاولة تطبيق النتائج على السواء، أي أن الأمر سيان كعدم وجود البحث إلا لأغراض شخصية النفعية المؤقتة، ومما لاحظته الباحث على بعض مخابر البحث والدراسات السوسيولوجية القيمة ذات الأهداف البعيدة والقريبة المدى، أن الجامعة الجزائرية تقوم بالتعاون مع مخابر البحث وبعض المؤسسات الفاعلة في المجتمع بملتقيات علمية ذات صبغة علمية عالية وأهداف قيمة أحيانا وطنية وأحيانا أخرى دولية، تصرف عليها أموالا طائلة تبدأ بالمرحلة الفردية على مستوى الأساتذة الباحثين المتخصصين، وتنتهي بالمرحلة الجماعية أثناء عقد الملتقيات لتنتهي بتوصيات في منتهى العلمية والدقة، إلا أن الإشكال يكمن في أن الأوراق تطوي بطي واختتام الملتقيات لتبقى حبر على ورق بالرغم من وجود عدد من الملتقيات التي تعقد في عدة طبعات ومنها ما ينشر في مجلات ودوريات، ما يطرح عدة تساؤلات تبقى رهن الانتظار تبحث عن إجابات مقنعة ليس للباحثين في علم الاجتماع بل للأفراد الذين ينتظرون من علم الاجتماع أن يحقق شيئا أو أن يظهر ما يستوجب الاعتراف به كعلم يمكن الثقة فيه من أجل حل المشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي.

الفصل التاسع:

عرض تحليل أطروحات الدكتوراه

تمهيد:

أولاً: خصائص الممارسة السوسيولوجية من خلال التحليل البييوغرافي

ثانياً: تطبيق ملائمة المعايير مع الأطروحات

تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل تحليل خطاب أطروحات الدكتوراه، ومن اجل تسهيل عملية التحليل اعتمدنا على أسلوب العينة، حيث قمنا بسحب عينة من أطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها بجامعة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2008/2014. كما قمنا بوضع مجموعة من المعايير لتسهيل لنا عملية التحليل وهي ثمانية معايير تشمل أهم المحطات التي يمر بها انجاز عمل علمي بمستوى عال وهي: (طريقة تبرير اختيار الموضوع، مدى الانسجام بين الإطار النظري والميداني، كيفية صياغة مشكلة البحث، مدى انسجام أهداف البحث مع النتائج، مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص، مدى وعي الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة، ملائمة نتائج البحث، مدى ثراء وجدة وملائمة المراجع).

أولاً: ملائمة المعايير حسب كل أطروحة:

عنوان الأطروحة الأولى: العلاقات الإنسانية وتأثيرها على الأداء

مؤشراته	معيار الملائمة
تم بناء الموضوع بطريقة تراعي إلى حد كبير الشروط العلمية والمنهجية والموضوع قابل للدراسة لكنه ليس جديد بل هو موضوع مستهلك وتم بناء المفاهيم بطريقة استنباطية، وتم تبرير الموضوع في الإشكالية	طريقة تبرير اختيار الموضوع
هناك انسجام كبير بين الإطارين النظري والميداني للبحث، توظيف الدراسات السابقة، الثراء العلمي، استخدام المقاربة وتوظيفها في البحث	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
لم يقم الباحث باستغلال الدراسة الاستكشافية وهذا ما جعل الدراسة الميدانية غير منسجمة تماما مع إشكالية البحث، تم الإحاطة بالموضوع بطريقة ملائمة وإعطاء الإشكالية إطار نظري. التساؤل كان يعبر عن موضوع البحث وملائم له	كيفية صياغة مشكلة البحث
لا يوجد انسجام بين الأهداف المعلن عنها والنتائج المتوصل إليها في الدراسة بحث لم تصل النتائج إلى طموح الأهداف التي تم صياغتها وبالتالي لم يتوصل البحث	انسجام أهداف البحث مع النتائج

للأهداف المعلن عنها	
مساحة الاستشهاد في النص أكبر من مساحة التحليل هذا في الجانب النظري أما في الجانب الميداني فالمعطيات الإحصائية تغطي على التفسير والتحليل السوسيولوجي الذي يعتبر ناقص. لم تظهر كثيرا لمسة الباحث في التحليل والنقد والتقييم.	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص
اتبع البحث المدرسة الفرنسية في المنهجية لكنه لم يلتزم بها بدرجة كبيرة حيث نجد الاختلاف في طريقة التهميش وكذا التباين في ترقيم العناوين.	وعي الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة
تم تبرير النتائج وتفسيرها ولكن لم يظهر حل واضح لإشكالية البحث	نتائج البحث
ثراء المراجع استخدام مراجع في الفكر الإداري والسلوك التنظيمي عامة وغابت المراجع في علم الاجتماع التنظيم. المراجع عموما لم تكن حديثة حيث أقدم مرجع استخدمه الباحث 1962 وأحدث مرجع كان في 2006. لم يستخدم الباحث أمهات الكتب والمصادر.	المراجع

عنوان الأطروحة الثانية: الدلالات السوسيولوجية للإشكال الاجتماعي السياسي لتنظيم وتسيير

وتوجيه البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر

مؤشرات	معيار الملائمة
الموضوع جديد يبدو أنه تم بناؤه بطريقة استقرائية، وتم تبرير الموضوع في الإشكالية بطريقة ملائمة تراعي اللحظات المنهجية لبنائها.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
العمل كان يعتمد على التحليل بدرجة كبيرة ما جعل هناك انسجام واضح. لم نجد أي دراسات سابقة في هذه الدراسة. الثراء العلمي من حيث ثراء المعطيات وكذا الثراء في التحليل. لم تستخدم الدراسة المقاربة السوسيولوجية.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
غابت الدراسة الاستكشافية في البحث حيث اعتمد هذا البحث على التحليل البيبليوغرافي فقط، تم الإحاطة بالموضوع بطريقة ملائمة وإعطاء الإشكالية إطار	كيفية صياغة مشكلة البحث

نظري/ كان التساؤل في صلب الموضوع.	
يوجد انسجام كبير بين الأهداف المعلن عنها والنتائج المتوصل إليها في الدراسة بحث توصل الباحث من خلال النتائج إلى اغب الأهداف التي أعلن عنها	انسجام أهداف البحث مع النتائج
اعتمدت الدراسة بشكل كبير على التحليل وهذا ما جعل مساحة التحليل أكبر من مساحة الاستشهاد. ظهرت في الدراسة لمسة الباحث في التحليل والنقد والتقييم بشكل ملفت للانتباه لان الدراسة أصلا بنيت على التحليل البيبليوغرافي.	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص
اتبع البحث المدرسة الفرنسية في المنهجية والتزم بها في كل فصول الدراسة	وعى الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة
قام الباحث بتبرير النتائج وتفسيرها بشكل ملائم وتوصل من خلال ذلك إلى الإجابة على إشكالية البحث بشكل مقنع.	نتائج البحث
لم نلمس في هذا البحث ثراء في قائمة المراجع خاصة المراجع في التخصص كما أن المراجع المستعملة في هذا البحث لم تكن حديثة كما أن الباحث اعتمد على بعض أمهات الكتب والمصادر.	المراجع

عنوان الأطروحة الثالثة: التغير الاجتماعي ومحاولة تجديد علم الاجتماع

مؤشرات	معيار الملائمة
الموضوع عبارة عن دراسة وثائقية تحليلية وهو جديد يبدو أنه تم بناؤه بطريقة استقرائية حيث جاء هذا الموضوع من خلال انشغال فكري لدى الباحث، وتم تبرير الموضوع في الإشكالية بطريقة ملائمة جدا.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
عمل تحليلي يركز على التحليل الكيفي. لم نجد أي دراسات سابقة في هذه الدراسة لان الموضوع جديد. الثراء العلمي من حيث ثراء المعطيات وكذا الثراء في التحليل. استخدمت الدراسة المقاربة السوسيولوجية ضمينا ولم يتم التصريح بتبنيها	الانسجام بين الإطار النظري والميداني

من طرف الباحث.	
اعتمد البحث على طريقة جديدة هي التركيب المنهجي بحيث جمع بين المنهج التاريخي ومنهج تحليل المحتوى. تم الإحاطة بالموضوع بطريقة ملائمة وتم الانتقال السلس. كان التساؤل يعبر عن الموضوع المدروس.	كيفية صياغة مشكلة البحث
توصلت الدراسة بشكل بارع إلى الأهداف التي تم صياغتها	انسجام أهداف البحث مع النتائج
جاءت مساحة التحليل أكبر من مساحة الاستشهاد لان الدراسة تحليلية وصفية ظهرت بشكل واضح لمسة الباحث في التحليل والنقد والتقييم	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص
اتبع البحث المدرسة الفرنسية في المنهجية والتزم بها في كل فصول الدراسة	وعي الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة
قام الباحث بتبرير النتائج وتفسيرها بشكل ملائم وتوصل من خلال ذلك إلى الإجابة على إشكالية البحث بشكل مقنع.	نتائج البحث
هذا البحث جاء ثريا بالمراجع خاصة المراجع في التخصص إلا أن المراجع المستعملة في هذا البحث لم تكن حديثة كما أن الباحث اعتمد على بعض أمهات الكتب والمصادر.	المراجع

عنوان الأطروحة الرابعة: الخواء الاجتماعي دراسة ميدانية تحليلية لظاهرة اللانظام المنظم

مؤشراته	معيار الملائمة
موضوع الدراسة جديد حيث حاول الباحث أن يمارس نقد سوسيوبنائي من خلال صياغة مفهوم جديد ومحاولة تقصي نشأته ودلالاته إذ عالج في هذه الدراسة مفهوم و جديد وحاول تبيان أصوله المعرفية و الفلسفية وكذا تتبع مساراته السوسيونقدية وتم تبرير الموضوع في الإشكالية بطريقة ملائمة جدا.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
يتطلب هذا الموضوع منهجية معقدة كما يتطلب هذا الموضوع ضبطا نظريا لا	الانسجام بين الإطار

النظري والميداني	يمكن تجسيده إلا من خلال الدراسات السابقة التي لم نجد لها أثر في هذا البحث. نلمس ثراء علمي في هذه الدراسة سواء من حيث ثراء المعطيات وكذا الثراء في التحليل، لم تعتمد الدراسة على المقاربة السوسيولوجية.
كيفية صياغة مشكلة البحث	حدد الباحث بدقة القصد الذي جعله يختار هذا الموضوع دون غيره جاء السؤال كحصر لمشكلة البحث بدقة ويرسم النطاق الذي يمكن من خلاله التقصي حول الموضوع.
انسجام أهداف البحث مع النتائج	بما أن هذا البحث ينتمي إلى البحوث الكيفية فإنه يحمل ظاهرة يصعب قياسها كما يصعب على الباحث توقع ما سيتم اكتشافه لاحقا رغم ذلك ظهرت من خلال الدراسة براعة كبيرة في التنسيق والانسجام بين أهداف البحث ونتائجه.
مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص	لان الدراسة تحليلية وصفية جاءت مساحة التحليل أكبر من مساحة الاستشهاد و ظهرت بشكل واضح لمسة الباحث في التحليل والنقد والتقييم.
وعي الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة	اتباع البحث المدرسة الفرنسية في المنهجية والتزم بها في كل فصول الدراسة
نتائج البحث	قام الباحث بتحليل وتفسير للنتائج يظهر من خلاله التحكم بمتغيرات الموضوع والقدرة على الربط بينها وتوصل من خلال ذلك إلى الإجابة على إشكالية البحث.
المراجع	هذا البحث جاء ثريا بالمراجع واستعمل الباحث أمهات الكتب والمصادر

عنوان الأطروحة الخامسة: العائلة التقليدية في الوسط الحضري

مؤشرات	معيار الملائمة
الموضوع جدي و قابل للانجاز يراعي الحدود والمقاييس الموضوعية لانجازه لكن لم يتم تبرير الموضوع بطريقة ملائمة لأنه لم يراعي درجة التعقيد بحيث نجد أن هذا الموضوع يتطلب فحص العديد من العناصر إذ نجد أن هذا الموضوع يحتوي مجموعة من المواضيع.	طريقة تبرير اختيار الموضوع

الدراسة استخدمت أسلوب التحليل الكمي. استخدم الباحث في الدراسة الدراسات السابقة لكن لم نجد توظيف ملائم لها في البحث. استخدمت الدراسة المقاربة السوسيولوجية ولكن لم يتم التحليل على ضوءها في محطات البحث.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
استخدم الباحث المنهج الوصفي وتم صياغة الإشكالية وصفا حيث انتقل بالظاهرة المدروسة من إطارها الكوني إلى إطارها المحلي. كان التساؤل يعبر عن الموضوع المدروس بدقة.	كيفية صياغة مشكلة البحث
لم تتوصل الدراسة إلى الأهداف التي تمت صياغتها بل توصل بصفة جزئية فقط	انسجام أهداف البحث مع النتائج
جاءت مساحة الاستشهاد أكبر من مساحة التحليل لذلك لم تظهر بشكل واضح لمسة الباحث في التحليل والنقد والتقييم.	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص
اتباع البحث المدرسة الفرنسية في المنهجية والتزم بها في كل فصول الدراسة	وعى الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة
قام الباحث بتبرير النتائج وتفسيرها بشكل ملائم وتوصل من خلال ذلك إلى الإجابة على إشكالية البحث بشكل مقنع.	نتائج البحث
هذا البحث جاء ثريا بالمراجع خاصة المراجع في التخصص إلا أن المراجع المستعملة في هذا البحث لم تكن حديثة كما أن الباحث اعتمد على بعض أمهات الكتب والمصادر.	المراجع

عنوان الأطروحة السادسة: أنظمة تقييم الأداء وأثرها على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة

الاقتصادية

مؤشرات	معيار الملائمة
الموضوع من المواضيع المستهلكة تم بناء مفاهيمه من التراث النظري بطريقة استنباطية، تم تبرير الموضوع على انه يوجد تيارات فكرية جديدة في مجال هذا البحث، وعلى أساس أن الموضوع يشغل اهتمام المختصين في المنظمات والتنمية البشرية.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
وجدنا من خلال قراءة هذا العمل انه لا يوجد انسجام بين الشق النظري والشق الميداني للبحث حيث أن نسبة الشق النظري تمثل 62.48 % من البحث بينما تمثل نسبة الشق الميداني 37.15% فقط. نلمس وجود الثراء العلمي من حيث المعطيات فقط ويغيب الثراء في التحليل حيث لم تظهر لمسة الباحث كثيرا. استخدم البحث المقاربة السوسيولوجية ووظفها خلال محطات البحث.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
لم يستخدم الباحث الدراسة الاستكشافية ما جعل بعض الغموض يكتنف مسار انجاز البحث خاصة تطبيق أدوات البحث. تم الإحاطة بالموضوع بطريقة ملائمة وإعطاء الإشكالية إطار نظري. كان التساؤل في صلب الموضوع.	كيفية صياغة مشكلة البحث
نلمس من خلال هذا البحث انسجام بين الأهداف المعلن عنها والنتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة توصل الباحث من خلال النتائج إلى اغب الأهداف التي أعلن عنها	انسجام أهداف البحث مع النتائج
نجد في هذه الدراسة أن مساحة الاستشهاد أكثر من مساحة التحليل كما أن البحث غرق في الأساليب الإحصائية على حساب التحليل السوسيولوجي وكأننا بصدد بحث إحصائي وليس دراسة سوسيولوجية. لم نلمس من خلال الدراسة لمسة الباحث في التحليل والنقد والتقييم بشكل لان الدراسة أصلا بنيت على المعطيات الإحصائية والنسب والأرقام وغاب فيها النص	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص

التحليل.	
وعى الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة	مزج الباحث بين مدرستين في المنهجية هما المدرسة الفرنسية والمدرسة الأمريكية.
نتائج البحث	توصل الباحث بشكل جزئي فقط إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة في بحثه.
المراجع	يوجد ثراء في قائمة المراجع واستعمل الباحث كراجع حديثة نسبيا كما اعتمد في الغالب على مراجع في صلب التخصص حيث نجد نسبة المراجع في التخصص تقدر ب 71% من مجموع عدد المراجع التي استخدمها الباحث في الدراسة.

عنوان الأطروحة السابعة: الصراع ودلالاته السوسولوجية في الرواية الجزائرية المكتوبة باللغة

العربية ما بين 1982-2002

مؤشرات	معيار الملائمة
في هذا العمل لم يتم تبرير الموضوع بطريقة ملائمة لأنه لم يراعي بعض الشروط العلمية لبنائه مثل خاصية الوضوح والقابلية للتنفيذ والتلاؤم مع الموضوع.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
الدراسة استخدمت أسلوب التحليل الكيفي. استخدم الباحث في دراسته الدراسات السابقة وتوظيفها بشكل ملائم في البحث. واستخدمت الدراسة المقارنة السوسولوجية ولكن لم يتم توظيفها في البحث بشكل واضح وملائم.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
تم صياغة الإشكالية بشكل ملائم نوعا ما. لم يكن التساؤل الذي انطلق منه البحث يعبر عن الموضوع المدروس بدقة.	كيفية صياغة مشكلة البحث
لم تتوصل الدراسة إلى كل الأهداف التي تم التصريح بها في بداية البحث	انسجام أهداف البحث مع النتائج
جاءت مساحة الاستشهاد أكبر من مساحة التحليل لذلك لم تظهر بشكل واضح لمسة الباحث في التحليل والنقد والتقييم.	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة

النص	
وعى الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة	لم يتبع البحث طريقة منهجية واضحة حيث اتبع البحث ما يسمى بالممارسة المنهجية التقليدية عن طريق النقل الحرفي في تعريف الأدوات دون التبرير الكافي كيف تم استخدام تلك الأدوات في البحث الحالي وكذا دون تبرير مدى فائدتها في البحث.
نتائج البحث	لم يقوم الباحث بتبرير النتائج وتفسيرها بشكل ملائم ولم يتوصل إلى الإجابة على إشكالية البحث بشكل مقنع.
المراجع	هذا البحث جاء فقيرا من حيث المراجع خاصة المراجع في التخصص كما أن المراجع المستعملة في هذا البحث لم تكن حديثة بل كانت قديمة نسبيا.

عنوان الأطروحة الثامنة: المرأة بين العمل خارج البيت والتنشئة الاجتماعية للأبناء

مؤشرات	معيار الملائمة
يعتبر موضوع هذا البحث من المواضيع المتناولة حيث نجد العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا النوع من المواضيع لكن طريقة التناول قد تختلف قليلا في هذا البحث ورغم ذلك لم يقوم الباحث بتبرير الموضوع في الإشكالية بطريقة ملائمة بحيث لم نلمس الوعي العلمي الكافي لاختيار وصياغة وتبرير مشكلة البحث.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
لم نجد لها أثر للدراسات السابقة في هذا البحث وهذا ما جعل البحث يظهر مشوشا في مراحله ونلمس عدم الوعي بحدود الممارسة السوسيولوجية. رغم ذلك نلمس ثراء علمي في هذه الدراسة من حيث ثراء المعطيات والبيانات، لم تعتمد الدراسة على المقاربة السوسيولوجية.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
لم يحدد الباحث بدقة القصد الذي جعله يختار هذا الموضوع دون غيره حيث جاء السؤال الرئيسي لهذا البحث يحمل خطابا مشوشا إلى درجة أثرت على كامل مراحل البحث.	كيفية صياغة مشكلة البحث

انسجام أهداف البحث مع النتائج	أظهرت النتائج هي الأخرى خطاب علمي مشوش من خلال ضعف القدرة على تمييز حدود السوسيولوجيا التي يعتبرها بيار بورديو من الأسس التي تبنى عليها الممارسة السوسيولوجية الانعكاسية، وهنا فنتائج هذا البحث لم تكن انعكاس لأهدافه.
مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص	ظهرت في هذا البحث مساحة الاستشهاد أكثر من مساحة التحليل بحيث أن الباحث لا يلجأ إلى النقد والتحليل للمقولات النظرية وإنما يضعها في قوالب جاهزة ويستعملها كما هي، وهذا التحيز نجده له الأثر في النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية وتم تجاوزه من خلال النظريات الحديثة حيث قامت بالتفنيد العلمي ودحض العديد من النظريات التي كانت مهيمنة في علم الاجتماع وتدعي خطاب سوسيولوجي ليس له بديل مثل النظرية الوظيفية والبنائية.
وعى الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة	اتبع هذا البحث الممارسة المنهجية التقليدية رغم ذلك نلمس الانسجام في البحث من حيث الممارسة المنهجية المتبناة حيث اتبع مسار سليم مكنه من تحديد الأدوات المنهجية الملائمة، وكذا تنظيم عرض وتحليل البيانات بشكل مناسب.
نتائج البحث	قام الباحث بتحليل وتفسير للنتائج يظهر من خلاله التحكم بمتغيرات الموضوع والقدرة على الربط بينها وتوصل من خلال ذلك إلى الإجابة على إشكالية البحث.
المراجع	استعمل هذا البحث تنوع المراجع وركز على المراجع العربية بنسبة 83.33% بينما مثلت نسبة استخدام المراجع باللغة الأجنبية ما نسبته 16.66% فقط.

عنوان الأطروحة التاسعة: المتبقين من العمال بعد عملية التقليل من عددهم وفعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية العمومية

مؤشراته	معيار الملائمة
موضوع هذه الدراسة تم بناءه انطلاقا من الواقع الاجتماعي حيث يرصد مرحلة عاشتها المؤسسات الجزائرية نتيجة ظروف معينة و يظهر انه تم بناء مفاهيم الموضوع بطريقتين استقرائية واستنباطية في نفس الوقت ما جعل الموضوع يحقق الشروط العلمية والمنهجية لبنائه.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
وجدنا من خلال قراءة هذا العمل انه لا يوجد انسجام تام بين الشق النظري والشق الميداني للبحث حيث أن نسبة الشق النظري تمثل 74.82% من البحث بينما تمثل نسبة الشق الميداني 25.17% فقط. رغم انه لا يوجد انسجام من خلال عدد الصفحات إلا انه يوجد انسجام كبير من حيث التحليل والمحتوى وتوظيف الدراسات السابقة والمقاربة السوسيولوجية في الدراسة.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
نلمس من خلال هذه الدراسة قدرة الباحث على الصياغة العلمية لمشكلة البحث وتبريرها نظريا ومنطقيا وتطبيقيا بصورة واضحة، حيث اتسمت الدراسة بالوعي الكافي لاختيار وتبرير وصياغة مشكلة البحث.	كيفية صياغة مشكلة البحث
يتمتع هذا البحث بالقدرة على صياغة أهداف قابلة للتحقق حيث لمسنا وعي علمي انعكاسي لدى الباحث وبقدرة على التحديد الدقيق لأهداف البحث وانسجامها التام مع نتائج البحث.	انسجام أهداف البحث مع النتائج
نجد في هذه الدراسة أن مساحة التحليل أكثر من مساحة الاستشهاد كما أن البحث تميز بوجود التحليل السوسيولوجي بشكل كافي لتفسير وتحليل البيانات حيث لمسنا لمسة الباحث في التحليل والنقد والتقييم بشكل بارز ما يجعلنا نستنتج أن الباحث لديه الوعي الاستمولوجي الكافي جعله يتبنى ممارسة سوسيولوجية تعتمد على استنطاق البيانات ومقارنة المعلومات النظرية بالمعلومات	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص

المستقاة من الميدان.	
وعى الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة	اتصف هذا البحث بالالتزام بمدرسة منهجية واحدة حيث ظهر من خلال الدراسة الوعي الاستمولوجي والمنهجي بالممارسة السوسيولوجية لدى الباحث بداية من الوعي بطبيعة البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف البحث وتحديد الأدوات المنهجية الملائمة وانتهاء بامتلاك المهارة الكافية لجمع وتنظيم وعرض البيانات.
نتائج البحث	البحث قدم تميزا واضحا للبيانات التي يريد جمعها من الميدان وتوصل إلى أهدافه المعلنة حيث نجح الباحث في استنطاق الواقع من خلال القدرة الاستمولوجية للباحث على استنطاق البيانات المحصل عليها بواسطة أدوات البحث المستخدمة.
المراجع	استخدم الباحث المراجع الأصلية الخاصة بالتخصص حيث مثلت المراجع المستخدمة آخر تطورات المعرفة العلمية في مجال علم الاجتماع التنظيم حتى فترة انجاز البحث على الأقل، مما جعل الدراسة تظهر ثرية بالمعلومات الجديدة في صميم التخصص وقد استخدم الباحث عددا ملائما من المراجع يكفي من الناحية الكمية لتحقيق غرض الاستشهاد العلمي.

عنوان الأطروحة العاشرة: علم الاجتماع بيار بورديو

مؤشراته	معيار الملائمة
موضوع هذا البحث من المواضيع النظرية التحليلية حيث نجد في هذا النوع من المواضيع محاولة تحليل نظرية ومقاربتها من الواقع وهذا النوع من المواضيع ينتمي إلى المجال السوسيواستمولوجي.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
في هذا البحث حيث قام الباحث بتبرير الموضوع في الإشكالية بطريقة ملائمة ينم على الوعي العلمي الكافي لاختيار وصياغة وتبرير مشكلة البحث حيث ينتمي هذا البحث إلى نوع البحوث الأساسية لأنه يهتم بنظرية ومحاولة مقاربتها واقعا أو ميدانيا بدءا من اختيار فرضياته و انتهاء بتنقية نتائجه من الرؤى الضيقة أو	

تعميمات واسعة المدى لكي تصبح قابلة للتطبيق، و قد بدأ الباحث كما يتطلب هذا النوع من البحوث إلى تحدي، أو نقد أو تقويمه للإحدى النصوص النظرية المعينة فذهب إلى اختبارها و التأكد من صحتها أو بطلانها ، لذلك نجد أن القارئ العادي(غير المتخصص) لا يستمتع بقراءتها أو الإطلاع عليها لأنها لا تعالج مشكلات مجتمعه المعاصرة، و قد صاغ الباحث عمله بأسلوب فلسفي و منطقي يتميز بعمق التفكير فضلا عن استخدامه النموذج البحثي الذي يعني نمطا أو مثالا يحتدا به أو رؤية أو إطارا مرجعيا يعكس صورة الحياة الاجتماعية متضمنا مجموع من المفاهيم و الاحتمالات كما يراها الباحث، باعتبارها نموذج أو (براديقم*) ينظر من خلاله الباحث إلى مجريات الحياة الاجتماعية وينعكس بالضرورة على ممارسته السوسيولوجية.	
لم نجد لها أثر للدراسات السابقة في هذا البحث في هذا البحث وهذا ما جعل البحث يظهر مشوشا في مراحله ونلمس عدم الوعي بحدود الممارسة السوسيولوجية. رغم ذلك نلمس نلمس ثراء علمي في هذه الدراسة من حيث ثراء المعطيات والبيانات. لم تعتمد هذه الدراسة على المقاربة السوسيولوجية.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
حاول الباحث بناء موضوعه على طريقة بيار بورديو حيث في البداية صنع القطيعة مع الحس المشترك المكون أساسا من التمثلات التي تكون هي الأخرى متعددة وتمثل في أساليب إدراك العالم والدوافع وقواعد السلوك وتحليل المعيش والأحكام القيمية والعقائد المنظمة في مجموعة متجانسة وتشكل بالتالي اديولوجية⁽¹⁾. واستطاع بالتالي الباحث أن يتقصى الشروط الضرورية لصياغة	كيفية صياغة مشكلة البحث

* هو عبارة عن نسج يتكون بطول المدة بالتماهيات المخلقة التي تمر بها التجارب الفردية والمجتمعية فهو موجود نتيجة مختلف الترصبات في الذات وهو تصور للكون والذات والفعل بحيث يوجه أفعالنا وأبحاثنا وكلامنا...الخ. إذن البراديقم هو القالب العام الواعي الذي يشمل على تصور ينتج مواقف، مثلا: البراديقم الوضعي: هو الذي يعتمد في البحث على: نظرية/ فرضيات/ ميدان/ ملاحظات تعميم/ نظرية. فالوضعية ترى الواقع بمعنى معين ثم تدرسه وفق براديقم أي قالب فكري، لان البراديقم العلمي يشتمل على نظرية. أما البنائية فهي ترى بأن الواقع لا ينعكس في أذهان الباحثين وإنما يبني.

(1) عبد الكريم بزاز، علم الاجتماع بيار بورديو، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 30

مشكلة بحثه ما جعل البحث ينطلق انطلاقاً تتميز بوعي ابستمولوجي كاف من أجل الإجابة على الإشكال المطروح.	
من خلال نتائج هذا البحث ظهر خطاب علمي واعي من خلال القدرة على تمييز حدود السوسيولوجيا التي يعتبرها "بورديو" من الأسس التي تبنى عليها الممارسة السوسيولوجية الانعكاسية، وهنا فتائج هذا البحث كانت انعكاس لأهدافه وعبرت عنها بشكل لائق إلى حد كبير.	انسجام أهداف البحث مع النتائج
يلجأ الباحث من خلال هذا البحث إلى النقد والتحليل للمقولات النظرية يتم على امتلاك الباحث للأدوات النظرية الكافية التي جعلته يتبنى تفسيرات علمية تتميز بالوعي ابستمولوجي بالممارسة السوسيولوجية، فقد استخدم في بحثه أسلوب التحليل والتفسير في فهم التصورات الفكرية للنظرية التي أراد اختبارها في الواقع حيث نلمس الانسجام بين مساحة الاستشهاد ومساحة التحليل.	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص
نلمس من خلال هذا البحث الوعي ابستمولوجي للباحث بالممارسة المنهجية المتبناة وهذا قلما وجدناه في الأطروحات التي تم تحليلها وقراءتها حيث استخدم المبررات النظرية والتطبيقية الكافية التي تبرر منهجية البحث المتبعة.	وعي الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة
يظهر من خلال نتائج البحث تحكم الباحث بالممارسة السوسيولوجية المتبناة مما جعل الباحث يغوص بعمق في مشكلة البحث ويتفاعل مع الموضوع سوسيولوجيا وابستمولوجيا ما جعل النتائج تجيب بشكل دقيق ومفصل على إشكالية البحث وتعبّر بدقة عن أهداف البحث.	نتائج البحث
اعتمد الباحث على الاستشهاد كوسيلة وليس غاية في هذا البحث وهذا لغرض تبرير الاختيار البحثي من خلال عمليات الوصف والتفسير، كما أن العبارات التي استشهد بها. الباحث كانت تمثل إضافة معرفية وسند ابستمولوجي دعم ممارسته السوسيولوجية وجعل البحث يظهر ثريا من حيث استعمال المراجع في صلب التخصص وكذا استخدام المصادر.	المراجع

عنوان الأطروحة الحادية عشر: الرهان المستقبلي لفعالية الإطارات

مؤشراته	مقياس الملائمة
تم بناء هذا الموضوع بطريقة سليمة تراعي الشروط العلمية والمنهجية لبناء المواضيع في هذا المستوى من البحث. قام الباحث بتبرير الموضوع في الإشكالية بطريقة ملائمة بوعي سوسيولوجي وابستمولوجي تظهر القدرة على تحديد حدود البحث السوسيولوجي من خلال الموضوع.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
وجدنا من خلال هذا البحث انسجام تام بين محتوى الإطار النظري للبحث و الإطار الميداني من حيث عدد الصفحات. رغم ذلك لم نلمس ثراء علمي في هذه الدراسة من حيث ثراء المعطيات والبيانات، لم تعتمد الدراسة على المقاربة السوسيولوجية، وتم الاستعانة بالدراسات السابقة لكن لم يتم توظيفها فعليا.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
تمت صياغة مشكلة البحث بطريقة تسمح للباحث التحقق منها حيث اعتمد الباحث في اشكاليته على تحليل الواقع من كما قام بوصف ملائم للموضوع من خلال الإحاطة بالإشكالية واستطاع إيجاد شبكة تفسيرية للعلاقة بين المفاهيم لكن دون أن يعطي لموضوعه واقع سوسيولوجي كما يلاحظ ذلك بورديو: "يتصرف عدد من علماء الاجتماع المبتدئين كما لو كان كافيا أن يعطوا أنفسهم موضوعات تتمتع بواقع اجتماعي من أجل أن يمتلكوا دفعة واحدة موضوعات تتمتع بواقع علمي اجتماعي" (1).	كيفية صياغة مشكلة البحث
ظهرت أهداف البحث منسجمة مع نتائجه وقام الباحث بالإجابة على إشكالية البحث من خلال النتائج كما توصل إلى صياغة فرض بديل وبالتالي حقق مبدأ المراكمة العلمية بحيث مهد لأن تكون نهاية بحثه بداية لبحث حيث انطلق من مشكلة محددة ووصل إلى مشكلة جديدة وهنا يعتقد "كارل بوبر": "أن	انسجام أهداف البحث مع النتائج

(1) مادالين غراويز، مرجع سابق، ص51.

حلقات إنتاج المعرفة متسلسلة تبدأ بالبحث في مشكلة ما، وتنتهي بمواقف مغايرة ومشكلات جديدة وهكذا دواليك .	
لا يوجد في هذا البحث انسجام بين مساحة الاستشهاد ومساحة التحليل حيث نجد كثرة الإحالات بمعدل خمس إحالات في الصفحة الواحدة وهي عبارة عن معلومات نظرية مستقاة من المراجع خالية من لمسة الباحث في التحليل والتقييم والنقد والتفسير والمقارنة.	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص
استخدم الباحث بعض المبررات النظرية والتطبيقية التي دفعته إلى تبني المنهجية المتبعة، رغم ذلك لم يتبع الباحث المرونة الكافية في تصميم البحث وبناء المفاهيم.	وعى الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة
جاءت نتائج هذا البحث لتجيب على إشكالية البحث وقد عبرت عن أهدافه، من خلال عرض مفصل لتداخل المستويات في مظهر منسجم ومتحرك ودينامي لقد كتب "لوفيفر": "أن الكون لا يمكن تصوره مثل بناء صارم ولا مثل نهر متحرك بل مثل تفاعل بين المستويات لا حدود له ⁽¹⁾ ".	نتائج البحث
يظهر الاستشهاد في هذا البحث وكأنه غاية وليس وسيلة حيث بالغ الباحث في الاستشهاد دون أن يضيف لمسته في الوصف والتفسير، كما أن العديد من الاستشهادات التي استعان بها الباحث لم تمثل إضافة معرفية وسند إبستمولوجي يدعم الممارسة السوسيولوجية رغم ذلك ظهر البحث ثريا من حيث استعمال المراجع في صلب التخصص.	المراجع

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص78.

عنوان الأطروحة الثانية عشر: النخبة النسوية والسلطة في الجزائر

مؤشراته	معيار الملائمة
تم بناء المفاهيم في هذا الموضوع بطريقة جعلت المتغيرات المستقلة والتابعة واضحة، وانعكس ذلك على سؤال الانطلاق وكذا الأسئلة الفرعية والفرضيات وبالتالي عملية فهم وتفسير الظاهرة الاجتماعية، صار أكثر دقة وموثوقية، كما تم تبرير الموضوع في الإشكالية بشكل محكم وواضح بحيث قام الباحث بتفكيك المفاهيم إلى أبعاد واضحة وتعبر عن مكونات الموضوع.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
يوجد انسجام كبير بين الإطار النظري لهذا البحث و الإطار الميداني من حيث عدد الصفحات. كما يوجد ثراء علمي في هذه الدراسة من حيث التحليل والتفسير، كما اعتمدت الدراسة على المقاربة السوسيولوجية وتم توظيفها خلال محطات البحث، وتم الاستعانة بالدراسات السابقة وتم توظيفها في ثنايا البحث.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
قام الباحث في اشكاليته بوصف الموضوع بشكل ملائم كما برر بدقة طريقة بناءه للموضوع وظهر ذلك من خلال الإحاطة بالإشكالية وفسر العلاقة بين المفاهيم من خلال مخطط تفصيلي للتحليل المفاهيمي، بحيث لا يكشف الواقع للباحث في غالب الأحيان إلا مظهرها واحدا للظواهر، ولذلك فان عليه من أجل تحديد بعض العناصر أن يتصور فرضية لما يراه والمفهوم بصفته أداة لا يقدم نقطة انطلاق للباحث فحسب بل أيضا وسيلة للتعبير عبر التجريد والتصور ما لا يدرك مباشرة.	كيفية صياغة مشكلة البحث
ظهرت نتائج البحث تتوافق إلى حد كبير مع نتائجه كما وجدنا إجابة على إشكالية البحث من خلال النتائج كما تميزت نتائج البحث بالتحكم في كل متغيرات وأبعاد الموضوع المدروس حيث نلمس الوصف العلمي الذي يوضح مختلف الارتباطات والأسباب ومنح الدلالة السوسيولوجية كما ظهرت خاصية التنبؤ التي تولد من رحم الخيال السوسيولوجي.	انسجام أهداف البحث مع النتائج
يوجد في هذا البحث انسجام بين مساحة الاستشهاد ومساحة التحليل حيث	مساحة الاستشهاد

بالنسبة لمساحة النص	تدخلت لمسة الباحث في التحليل والتقييم والنقد والتفسير والمقارنة.
وعى الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة	تبني الباحث المدرسة الفرنسية والتزم بها خلال محطات البحث حيث تميز البحث بالانسجام المنطقي في عرض الفصول مما يدل على الوعي السوسيولوجي والابستمولوجي بالممارسة المنهجية المتبناة.
نتائج البحث	توجد قدرة تفسيرية لدى الباحث ظهرت من خلال صياغته لنتائج البحث حيث وجدنا في بعض البحوث خطاب مشوش في عرض النتائج لكن هذا البحث استطاع أن يعطي خطاب علمي واع يظهر من خلاله الباحث متحكم في جوانب الموضوع جعلته يعطي إضاءة شافية مكنته من الإجابة على الإشكالية بشكل واضح ومنطقي.
المراجع	نجد أن هذا البحث جاء متنوع من حيث استخدام المراجع كما نلمس الثراء في المعلومات كون الباحث استعان بالمصادر كما استعان بالمراجع في التخصص كما استعان بالمراجع باللغة الأجنبية حيث نجد نسبة المصادر في هذا البحث تقدر بـ 5% وهي نسبة مقبولة إلى حد كبير بينما تقدر نسبة المراجع باللغة العربية في البحث بـ 55% والمراجع باللغة الأجنبية تقدر نسبتها بـ 40%.

عنوان الأطروحة الثالثة عشر: دراسة سوسيونسقية في علم الاجتماع التدبير

معيار الملائمة	مؤشرات
طريقة تبرير اختيار الموضوع	تم تبرير الموضوع في الإشكالية بشكل ملائم وواضح بحيث قام الباحث ببناء الموضوع بصورة محكمة نقله بطريقة ملائمة من واقعه الاجتماعي إلى واقع علمي اجتماعي (سوسيولوجي)، لان بناء الموضوع مرحلة هامة في البحث والأكثر صعوبة لأنه ليس معطى جاهر وإنما يتم بناؤه من طرف الباحث، يقول باشلار: "إن العلم يحقق موضوعاته دون أن يجدها أبداً منجزة كلياً، انه لا يتوافق مع عالم يجب وصفه، بل مع عالم يجب بناؤه.. فالواقعة تخضع للبحث وتبنى

	ويتحقق منها ⁽¹⁾ .
الانسجام بين الإطار النظري والميداني	يوجد انسجام كبير بين الإطار النظري لهذا البحث و الإطار الميداني من حيث عدد الصفحات حيث نجد أن نسبة الجانب النظري في هذا البحث 54% بينما نسبة الجانب الميداني 46% وبالتالي جاء البحث منسجما ومتجانسا.
كيفية صياغة مشكلة البحث	صاغ الباحث اشكاليته بصورة ملائمة حيث انتقل من الظاهرة في إطارها الكوني إلى الظاهرة في إطارها المحلي كما قام ببناء وتفكيك المفاهيم بحيث بحث في شيء لا يظهر بسهولة ولكنه استطاع استجلائه حيث يقول باشلار: "لا علم إلا علم الخفي".
انسجام أهداف البحث مع النتائج	إن بناء الموضوع لا يمين أن يتحول إلى مجرد صيغة تستعمل بلا تفكير وفي الحالة الراهنة للعلوم الاجتماعية يشكل الجمع البسيط للوقائع أو الوصف أو قياس الوقائع أعمالا نافعة، رغم ذلك بلغ هذا البحث الهدف التي تم التصريح به حيث لمسنا وصول الباحث إلى أهدافه من خلال نتائج بحثه، حيث وضع الباحث هدف وموقع دراسته.
مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص	نجد كثرة الاستشهادات داخل النص الواحد دون أن يقوم الباحث بالنقد والتحليل والتفسير وهذا ما جعل عدم الربط المحكم بين فقرات البحث وصعوبة الانتقال السلس من فكرة إلى أخرى حيث يغيب التفسير الذي يعتبر أساس الممارسة السوسيولوجية إذ يرى "دوركهايم" أن الحقائق الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا بالتفسير الاجتماعي.
وعي الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة	نلمس الوعي السوسيولوجي والابستمولوجي بالممارسة المنهجية المتبناة من قبل الباحث حيث تبني الباحث المدرسة الفرنسية والتزم بها خلال محطات البحث المتبناة
نتائج البحث	استطاع هذا البحث أن يعطي خطاب علمي واع يظهر من خلاله الباحث

(1) نفس المرجع السابق، ص 50.

متحكم في جوانب الموضوع جعلته يعطي إضاءة شافية مكنته من الإجابة على الإشكالية بشكل واضح ومنطقي كما نلمس وجود قدرة تفسيرية لدى الباحث ظهرت من خلال صياغته لنتائج البحث.	
جاء البحث ثريا من حيث المراجع سواء من حيث الكم أو من حيث النوع كما استعان الباحث بالمصادر والمراجع الأجنبية ما جعل البحث يظهر ثريا من حيث المعلومات والبيانات والاستشهادات المتنوعة حيث نجد نسبة المراجع الأجنبية 65% ونسبة المراجع العربية 35%.	المراجع

عنوان الأطروحة الرابعة عشر: الصيرورة الانتقالية ومنطق تجديد البنى الاجتماعية المهنية في

الجزائر

مؤشراته	معيّار الملائمة
قام الباحث بتبيري موضوعه حيث راعى العناصر الضرورية لذلك من خلال قيامه برصد العناصر الضرورية لبحثه من تحديد إطار الدراسة و إجراءات البحث (الهدف ، الفرضية ، العينة ، أسلوب جمع المعطيات ، أسلوب التحليل الإحصائي) وظهر ذلك من خلال انسجام البحث مع المحطات التي يمر بها وهي مرحلة تقييم البحث، مرحلة تنفيذ البحث، مرحلة مراجعة وتحليل النتائج.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
لا يوجد في هذا البحث انسجام كبير بين الإطار النظري و الإطار الميداني من حيث عدد الصفحات حيث نجد أن نسبة الجانب النظري في هذا البحث تقدر ب 65% بينما نسبة الجانب الميداني 35% وبالتالي جاء البحث يحتوي على كم هائل من البيانات والمعطيات والتي في غالبيتها لا تخدم البحث كما غاب التحليل والنقد والتقييم وتغيب لمسة الباحث في غالب الأحيان.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
صاغ الباحث إشكاليته بصورة تراعي المبادئ الأساسية التي ينبغي وصفها موضوع التنفيذ لكل بحث علمي وقدم هذه الأهداف في مبادئ انسجمت مع الشروط الضرورية لبناء الإشكالية كما نجد في هذه الدراسة تحديدا لمراحل المسار العلمي التي	كيفية صياغة مشكلة البحث

يسير عبرها الباحث لانبجاز بحثه.	
بلغ هذا البحث الهدف التي تم التصريح به حيث لمسنا وصول الباحث إلى أهدافه من خلال نتائج بحثه، حيث وضع الباحث هدف وموقع دراسته.	انسجام أهداف البحث مع النتائج
نجد كثرة الاستشهادات داخل النص الواحد دون أن يقوم الباحث بالنقد والتحليل والتفسير وهذا ما جعل عدم الربط المحكم بين فقرات البحث وصعوبة الانتقال السلس من فكرة إلى أخرى حيث يغيب التفسير الذي يعتبر أساس الممارسة السوسيولوجية إذ يرى "دوركاييم" أن الحقائق الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا بالتفسير الاجتماعي.	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص
يتحدد نوع الدراسة وفقا لمستوى المعلومات المتوفرة لدى الباحث و كذلك على أساس الهدف المتوخى، وقد وضع الباحث فروض ترتبط بنوع الدراسة، ولأن دراسته تنتمي إلى الدراسات الوصفية قد اتبع الباحث المدرسة الفرنسية والتزم بها خلال محطات ومسار البحث.	وعى الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة
قام الباحث بعد جدولة البيانات بتحليلها إحصائيا لإعطاء صورة وصفية دقيقة جعلت نتائجه قابلة للتعميم و ظهر من خلال تفسير النتائج أن الباحث استطاع اكتشاف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة و اكتشف العلاقة الترابطية بين المتغيرات. كما استطاع الإجابة على إشكالية البحث التي انطلق منها من خلال النتائج التي توصل إليها.	نتائج البحث
ظهر هذا البحث ثريا من حيث المراجع سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية ونلمس ذلك من خلال كثرة الاستشهادات وكذا من خلال عدد المراجع التي استخدمها الباحث كما أن عدد كبير من المراجع المعتمدة جاء في صلب التخصص وفي صلب موضوع الدراسة ما جعل الباحث يبرز شرعية التخصص في قضية التعامل مع الاستشهادات والإحالات والمراجع.	المراجع

عنوان الأطروحة الخامسة عشر: ثقافة المؤسسة

مؤشرات	مقياس الملائمة
لم يحدد الباحث موضوعه بدقة حيث يظهر متغير واحد في الموضوع دون أن يحدد الباحث الجانب الذي يرتبط به البحث سواء المتغير المستقل أو التابع رغم ذلك حاول الباحث أن يتدارك هذا التعميم والشمولية للموضوع في مشكلة الدراسة و إطارها العام حيث لجأ إلى ضبط المفاهيم الرئيسية المرتبطة بموضوع الدراسة و تحديدها بشكل دقيق حتى يتمكن هو كباحث ويمكن القارئ من إدراك المعاني و الأفكار الذي يريد الباحث التعبير عنها دون شعور القارئ بالغموض في فهم عناصر الموضوع و المفاهيم الأساسية. و بعد ذلك انتقل الباحث إلى وضع الفروض التي جاءت في هذا البحث في صياغة تخمين معقول أو حل ممكن طرحه الباحث كإجابات مؤقتة لسؤاله في الإشكالية.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
في هذا البحث نجد الإطار الميداني يفوق من حيث عدد الصفحات الإطار النظري وهذا قلما نجده في البحوث المشابهة لأنه عادة نجد الباحثين في غالب الأحيان يطنبون في الجانب النظري على حساب الجانب الميداني ما يجعل البحث يظهر مبتورا من حيث التحليل و التفسير و بروز لمسة الباحث، لان لمسة الباحث الخدق تظهر أساسا في الجانب الميداني، حيث نجد أن نسبة الجانب الميداني في هذا البحث تقدر ب 66% بينما نسبة الجانب النظري 34% وبالتالي جاء البحث يحتوي على تحليل محكم للبيانات والمعطيات والتي خدمت الباحث كما دعمها الباحث بالتحليل والنقد والتقييم.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
راعي الباحث في صياغة اشكاليته المبادئ الأساسية التي ينبغي وصفها موضوع التنفيذ لكل بحث علمي حيث جاءت منسجمة مع الشروط الضرورية لبناء الإشكالية كما راعى الباحث أهمية الإشكالية كونها تعد أهم خطوات البحث لأنها تؤثر في باقي الخطوات التي تليها، فمن دون تحديد دقيق لمشكلة البحث يصعب	كيفية صياغة مشكلة البحث

على الباحث تنفيذ بحثه .. حيث صاغ الباحث جملة من التساؤلات التي حاول الإجابة عنها مستخدما ما هو متوافر لديه من معارف حولها من جهة، و من خلال ما حصل عليه من معارف جديدة عنها في الميدان من جهة أخرى. و قد حرص الباحث عند اختيار مشكلته تحديد النقاط الرئيسية و الفرعية التي تشتمل عليها كما صاغها في مصطلحات واضحة محددة مما سهل عليه وضع تصميم منهجي دقيق لدراستها و بحث جوانبها المختلفة.	
لمسنا في هذا البحث وصول الباحث إلى أهدافه من خلال نتائج بحثه، حيث وضع الباحث هدف وموقع دراسته من الدراسات السابقة، وأجابت النتائج بشكل لائق على الأهداف التي صاغها الباحث في بداية بحثه.	انسجام أهداف البحث مع النتائج
أحدث هذا البحث تكامل نظري بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية حيث لاحظنا من خلال بعض البحوث السابقة أن أغلب الباحثين يميلون إلى الاستعمال الأحادي أو لنقل الفردي للنظرية (عدم توظيف النظرية في الجان الميداني). فقليلًا ما نجد تكامل نظري في البحوث الميدانية وهذا البحث حقق هذا التكامل إلى حد كبير. هذا الموضوع اعتمد على الاستشهاد للضرورة المعرفية فقط ويمزج ذلك بالتحليل الوافي والهادف ما يبين امتلاك الباحث لوعي ابستمولوجي وسوسولوجي بالمنهجية المتبناة وبالمقاربة المتبناة.	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص
تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، حيث قامت على تحليل البيانات انطلاقا من مؤشرات قابلة للدراسة والاختبار، إلا أن هذه الدراسة لم تراعي شرعية التخصص بحيث استعان الباحث بمفاهيم تستخدم أساسا علوم مجاورة دون أن يضيفي عليها الصبغة السوسولوجية، رغم ذلك اتبع الباحث إستراتيجية منهجية محكمة منحت الوصول إلى تفسيرات واقعية والابتعاد عن التفسيرات الغيبية ومنحته الكثير من الدقة وأبعدته عن الارتياب.	وعى الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة
صاغ الباحث نتائجه بطريقة محكمة حيث اعتمد على معلومات من الواقع الملموس	نتائج البحث

من أجل إثبات فرضاته واستند في تحليل ومناقشة النتائج إلى خلفية نظرية حيث حلل بياناته على ضوء الفرضيات وكذا على ضوء المقاربة النظرية المتبناة، حيث ذهب (دوركاييم) إلى أنه: "يجب البحث عن سبب الحقيقة الاجتماعية بين الحقائق الاجتماعية الأخرى التي تسبقها"⁽¹⁾.	
هذا البحث ثري من حيث المراجع سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية ويظهر ذلك خاصة من خلال نوعية المراجع التي اعتمد عليها الباحث حيث أغلبها مراجع رصينة وهي في صلب التخصص.	المراجع

عنوان الأطروحة السادسة عشر: الزوايا والأولياء الصالحون في الجزائر

مؤشراته	معيار الملائمة
وفق الباحث لتحديد موضوعه بشكل واضح حيث برر أسباب اختيار الموضوع ووضح أبعاد الموضوع، حيث نلمس وعي الباحث بأهمية مرحلة بناء الموضوع على اعتبار أن مرحلة اختيار وبناء الموضوع هي أول عملية يمر بها الباحث، وهذا الوعي جعل الباحث يغطي موضوعه تغطية شاملة.	طريقة تبرير اختيار الموضوع
نلمس في هذا البحث انسجام كبير بين الإطار النظري والإطار التحليلي لأن الباحث قام بسرد وتحليل بيانات نظرية ولم يقم بدراسة ميدانية. رغم ذلك قدم الباحث المعطيات والبيانات اللازمة لبحثه بحيث شملت كل جوانب مشكلة البحث، كما قدم تحليلا منطقيا حيث وفر جميع الأدلة والبراهين التي تجعل من موضوعه سليما وقابلا للدراسة.	الانسجام بين الإطار النظري والميداني
يظهر الباحث ملما الماما جيدا بمشكلة بحثه وواعيا بأهميتها حيث مما زاده حافزا في التفكير في مختلف جوانبها وساعده على المثابرة في تحليل أبعادها المختلفة، حيث لمسنا في هذا البحث معرفة الباحث بالمعايير العلمية لصياغة الإشكالية: بحيث طرح أسئلة قابلة لأن يجد لها الإجابة في الواقع، حيث اعتمد على المعرفة النظرية حول	كيفية صياغة مشكلة البحث

(1) علي عبد الرزاق جليبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ت، ص 52.

المشكلة المدروسة من اجل إثراء موضوعه، ونجح في ذلك إلى حد كبير لما قدمت له المعارف النظرية من مفاهيم وأفاق لتفسير مشكلة بحثه. حيث التزم الباحث بالأسئلة الأربع التي تفيد في تدقيق مشكلة البحث⁽¹⁾: لماذا نهتم بهذا الموضوع؟ ما الذي نطمح بلوغه؟ ماذا نعرف إلى حد الآن؟ أي سؤال بحث سنطرح؟.	
جاءت أهداف البحث واضحة ومحددة على اعتبار أن لكل بحث علمي غاية أو مجموعة من الأهداف يرسمها الباحث مسبقا ويستمدّها من حقائق الواقع الاجتماعي كما لمسنا في هذا البحث وصول الباحث إلى أهدافه من خلال نتائج بحثه، وأجابت النتائج بشكل لائق على الأهداف التي صاغها الباحث في بداية بحثه.	انسجام أهداف البحث مع النتائج
جاء هذا البحث ثريا من حيث الاستشهاد لأنه في الأصل بحث نظري كما أن الموضوع يتوفر على كم هائل من المعطيات النظرية وهذا يدل على الحذق السوسيولوجي للباحث باختياره هذا الموضوع حتى لا يجد صعوبة في الحصول على المراجع، مما ساعده على رسم فكرة واضحة عن موضوع بحثه ومكنه من التعرف على العناصر التي سيركز عليها في البحث لأهميتها أو لتوافر قدر اكبر من المعلومات عنها.	مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص
تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، حيث قامت على تحليل البيانات انطلاقا من مؤشرات قابلة للدراسة والاختبار، وقد وضع الباحث فروض ترتبط بنوع الدراسة، ولأن دراسته تنتمي إلى الدراسات الوصفية قد اتبع الباحث المدرسة الفرنسية والتزم بها خلال محطات ومسار البحث.	وعى الباحث بالممارسة المنهجية المتبناة
اعتمد على معلومات نظرية وظفها في تحليل الواقع بطريقة جيدة في تحليل ومناقشة النتائج إلى خلفية نظرية حيث حلل من على ضوء الفرضيات وكذا على ضوء المقاربة النظرية المتبناة. وهذا ما جعل نتائج بحثه تنسجم مع الأهداف التي انطلق	نتائج البحث

(1) موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 142.

منها وتجب عليها بشكل دقيق إلى حد كبير	
استطاع الباحث الوصول إلى أمهات الكتب التي تتكلم عن موضوع بحثه وهذا ما جعل البحث ثري من حيث المعلومات والبيانات النظرية والتي أعطاها حقها في النقد والتحليل والتفسير. كما نجد تنوع المراجع سواء من حيث العدد أو النوع أو من حيث وجود مراجع في صلب الموضوع وفي صلب التخصص.	المراجع

الجدول رقم (41): ملائمة المعايير في كل الأطروحات

معيار الملائمة		تتلاءم		لا تتلاءم		نوعا ما	
التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
08	50	02	12.5	06	37.5		
07	43.75	04	25	05	31.25		
06	37.5	05	31.25	05	31.25		
04	25	07	43.75	05	31.25		
05	31.25	06	37.5	05	31.25		
06	37.5	4.8	30	5.2	32.5		

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 37.5% من أطروحات الدكتوراه تتلاءم مع المعايير العلمية الضرورية للعمل العلمي مدعمة ب: 50% من حيث ملائمة تبرير الموضوع و 43.75% من حيث الانسجام بين الإطار النظري والميداني للبحث و 37.5% من حيث كيفية صياغة مشكلة البحث و 25% من حيث انسجام أهداف البحث مع النتائج و 31.25% من حيث مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص. بينما 32.5% من الأطروحات تتلاءم نوعا ما فقط مدعمة ب: 37.5% من حيث مدى ملائمة تبرير الموضوع و 31.25% لكل من الانسجام بين الإطار النظري والميداني للبحث و كيفية صياغة مشكلة البحث و انسجام أهداف البحث مع النتائج و مساحة الاستشهاد بالنسبة لمساحة النص. في حين نجد أن نسبة 30% لا تتلاءم مع المعايير وإذا جمعنا النسبتين الأخيرتين نجدها 62.5% من الأطروحات بعيدة نوعا ما عن المعايير.

نستنتج أن أغلب أطروحات الدكتوراه تم بناء مواضيعها بطريقة تراعي إلى حد كبير الشروط العلمية والمنهجية، كما أن أغلب المواضيع تم بناؤها بطريقة استقرائية حيث جاءت هذه المواضيع في

الغالب من خلال انشغال فكري لدى الباحثين، وتم تبرير بعض المواضيع في الإشكالية بطريقة ملائمة جداً، كما أن أغلب المواضيع هي قابلة للدراسة لكنها ليس جديدة في الغالب بل مستهلكة تم بناء مفاهيمها من التراث النظري بطريقة استنباطية، بحجة انه يوجد تيارات فكرية جديدة في مجال هذا البحث، وعلى أساس أن الموضوع يشغل اهتمام المختصين.

إذ تعتبر من المواضيع المتناولة حيث نجد العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا النوع من المواضيع لكن طريقة التناول قد تختلف قليلاً في هذه البحوث ورغم ذلك لم نلمس الوعي العلمي الكافي لاختيار وصياغة وتبرير مشكلة البحث

ومن بين هذه المواضيع جاء البعض منها من النوع النظري التحليلية حيث نجد في هذا النوع محاولة تحليل نظرية ومقاربتها واقعياً وهذه المواضيع تنتمي إلى المجال السوسيولوجي في هذه البحوث قام الباحثين بتبرير مواضيعهم في الإشكالية بطريقة ملائمة تدل على الوعي العلمي الكافي لديهم لاختيار وصياغة وتبرير مشكلة البحث حيث هذه البحوث تصنف ضمن البحوث الأساسية لأنها تهتم بنظرية ومحاولة مقاربتها واقعياً أو ميدانياً بدءاً من اختيار فرضياته و انتهاء بتنقية نتائجه من الرؤى الضيقة أو تعميمات واسعة المدى لكي تصبح قابلة للتطبيق، و قد بدأو كما يتطلب هذا النوع من البحوث إلى تحدي، أو نقد أساسه تقوم لإحدى النصوص النظرية المعينة بهدف اختبارها واقعياً و التأكد من صحتها أو بطلانها ، لذلك نجد أن القارئ العادي (غير المتخصص) لا يستمتع بقراءتها أو الإطلاع عليها لأنها لا تعالج المشكلات التي تمسه مباشرة، و قد صيغت هذه الأعمال في غالبها بأسلوب فلسفي و منطقي يتميز بعمق التفكير فضلاً عن استخدامها النموذج البحثي الذي يعني نمطاً أو مثلاً يحتذى به أو رؤية أو إطاراً مرجعياً يعكس صورة الحياة الاجتماعية متضمنة مجموعة من المفاهيم و الاحتمالات كما يراها الباحث، باعتبارها نموذج أو (براديقم) ينظر من خلاله الباحث إلى مجريات الحياة الاجتماعية وينعكس بالضرورة على ممارسته السوسيولوجية. هذا النوع من المواضيع محاولة تم بناؤه بطريقة سليمة تراعي الشروط العلمية والمنهجية لبناء المواضيع في هذا المستوى من البحث.

الفصل العاشر:

عرض نتائج الدراسة

أولاً: عرض نتائج تحليل الاستثمارات

ثانياً: عرض نتائج التحليل البيبليوغرافي للأطروحات

ثالثاً: الاستنتاج العام للدراسة

أولا: عرض نتائج تحليل الاستثمار

من خلال تحليل نتائج الاستثمار وجدنا أن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر تعاني من بعض الحمول، غير قابلة للتموضع بين طرفي عملية التنمية الاجتماعية، قاصرة عن تفسير أدنى مستويات الحياة الاجتماعية في مجتمعاتها. ذلك أن المعلوم على المعارف والعلوم أنها تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها (الهدف، المنهج، القدرة على التنبؤ). والممارسة السوسيولوجية تهدف إلى وجود علم اجتماع يعالج قضايا المجتمع وعدم وجود هدف لهذه الممارسة يتناسب تناسبا طرديا مع انعدام وجود علم اجتماع يحمل هذا الانشغال السامي.

الأساتذة الباحثين انقطعوا عن التجربة الملموسة لحياة المجتمع وعن العلاقة الحسية أو الحميمية التي يفترض أن تقام بينهم وبين مجتمعاتهم. ما جعلهم لم يتمكنوا من إنتاج نظرية نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري لأن النظرية في علم الاجتماع لا تنتج من فراغ بل هي نتاج أعمال مجموعة من الباحثين ومجموعة من الظواهر الاجتماعية السوية وغير السوية إضافة إلى الرغبة في التغيير إلى الأحسن وتحقيق حياة متكاملة لأفراد المجتمع، بدايتها مجموعة من الافتراضات التي تبنتها الدراسات النظرية والميدانية لتخلص في الأخير إلى مجموعة من القوانين الاجتماعية التي تحكم الظاهرة الاجتماعية وتفسر أسبابها وطرق علاجها والعوامل المؤثرة فيها إضافة إلى تزكية كبار الباحثين وغيرهم من المهتمين بتنمية المجتمع.

أغلب الأساتذة الباحثين في علم الاجتماع في الجزائر غير راضون عن محتوى البرامج المقدمة للطلبة في هذا التخصص لأنهم يعتبرونها لا تقدم الرصيد العلمي والمعرفي الكافي الذي يحتاجه الطالب خلال مساره الدراسي ثم المهني. لأنها لا تقدم معرفة كافية للطلبة، بالإضافة إلى أنها لا تمت إلى الواقع الاجتماعي الجزائري بصلة، إضافة إلى أنها لا تؤهلهم بالقدر الكافي للحياة المهنية، وهذا نتيجة لغياب الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيواقتصادي، حيث أن أغلب المعلومات النظرية التي يتلقاها الطالب خلال مساره الدراسي لا وجود لها في الواقع المهني. وهذا الشرح أو الخلل في مجال التكوين امتد إلى مجال البحث لأنه لا يمكن الفصل بين البحث في علم الاجتماع والتفكير في واقع تدريس هذا العلم، باعتبار أن هذا البحث يتم أساسا بوصفه تكويننا في إطار تحضير شهادة التخرج.

كما أنهم يتلقون محاضرات ومقالات وكتب في غالبها تنتمي إلى مجتمعات بعيدة كل البعد عن مجتمعاتهم من حيث القيم والعادات ونمط التفكير... الخ. فالعديد من المواد المبرمجة في برامج علم الاجتماع نظرية، خارجية عن المجتمع، عالمية، كما تنتمي في أصلها لمجتمعات تختلف عن المجتمع الجزائري، خاصة من ناحية: (الخصائص، التكوين، أسباب المشكلات الاجتماعية، الثقافة، الدين، المنطقة الجغرافية... الخ). والمعلوم أن المشكلة الاجتماعية تختلف عن المشكلات الأخرى لأنها نسبية تتأثر ببعض العوامل أهمها: (متعددة الأسباب حسب تعدد المجتمعات، الاختلاف في نتائجها، تداخل الذات الباحثة مع الموضوع... الخ).

نلمس أن الهدف الأساسي من التكوين الجامعي في علم الاجتماع هو احتواء واستيعاب الطلبة الحاصلين على البكالوريا ضمان لهم مقعد بيداغوجي دون رؤيا واضحة لما سوف نحصل عليه من نتائج فيما بعد. لأن الجامعة تستقبل أعداد كبيرة من الطلبة في تخصص علم الاجتماع بدون شروط مسبقة وهذا لا شك يحجب إمكانية تكوين جيل من الباحثين المتميزين في هذا التخصص يساهمون ببحوث جادة بهدف الاستجابة لضرورة اجتماعية تتمثل في إعداد كفاءات قادرة على فهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول لها.

فوجود علم الاجتماع في مجتمعنا كما أقر العديد من الباحثين ليس نابع من حاجتنا إليه، بل هو كضرورة تعليمية تابعة لسياسة الدولة في تكريس نظام تعليمي شامل.

علم الاجتماع في الجزائر لا يقدم فائدة فعلية للمجتمع الجزائري، لأن الباحثين في علم الاجتماع أنفسهم لم يتمكنوا من تقديم فائدة فعلية للمجتمع إلا ثلة منهم أو القليل والقليل منهم، لأنهم أهملوا بشكل كبير النقاشات المؤسسة على مشاكل المجتمع وعلى تجارب الذوات المعاشة وعلى قلقهم العلمي وحيالهم السوسيولوجي وذلك لمصلحة البنى وقوة الأشياء ومحاولات التموضع بالانقطاع نظريا أو ذهنيا عن الواقع الذي يعيشون فيه من أجل الاهتمام أو الانشغال بعمليات الموضوعة التي تفرض نفسها على ذوات الباحثين السوسيولوجيين.

يشتكي الأساتذة الباحثون من عدة عراقيل تعترضهم في علمية النشر العلمي أهمها تلك المتعلقة بالإدارة، وتشمل تعقيدات وإجراءات خاصة بعملية النشر بالإضافة إلى غياب المصدقية التامة في عملية انتقاء الأعمال القابلة للنشر، فتحكيم المقالات يخضع أحيانا لمعايير غير علمية.

التخصصات المدرسة في علم الاجتماع لا تعبر -في عمومها- عن البعد الثقافي والتاريخي للمجتمع الجزائري على اعتبار أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي يتسم بها ويعيش فيها، كما أن لكل ثقافة ميزات وخصائصها ومقوماتها المادية والمعنوية والتي تتألف من طرائق المعيشة والأدوات التي يستخدمها أفراد المجتمع في قضاء حوائجهم والأساليب التي يضعونها لاستخدام هذه الأدوات، ويشمل التناول السوسيولوجي للثقافة المقاربات الأخرى لفهمها سواء (الأنثروبولوجية أو الأيديولوجية)، باعتبار الثقافة تحليلا لطبيعة العلاقات والترابطات الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري وسماته العامة من جهة، ومعطيات البنية الاجتماعية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والبيئية، التاريخي منها والمعاصر من جهة أخرى، وبالتالي دراسة وظائف هذا الإنتاج الفكري وآلياته وتفاعلاته في المجتمعات على مستوياته كافة، يجعل الممارسة السوسيولوجية تعبر عن البعد التاريخي للمجتمع المدروس.

الدراسات السوسيولوجية لا تستجيب للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي، لأن الممارسة السوسيولوجية تعالت نوعا ما عن الفعل الاجتماعي وأصبحت مجالا مخاطبيا منفصلا ومنغلقا لا يبت بصلة إلى المشكلات والقضايا الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري. ولم تعطي القيمة الكافية للنظرية الاجتماعية من حيث هي نشاط منتج للمعرفة.

يقر الممارسين لعلم الاجتماع أن علم الاجتماع في الجزائر لا يقوم بدور جوهري تجاه المجتمع وهذا ما جعل أغلبهم يصرح بأنه لو اختفى علم الاجتماع كتخصص يدرس في الجامعات وكمجال بحثي يمارس من خلال فرق بحث و مخابر بحث ومراكز بحث لن يقدم أو يؤخر ذلك شيء لأن وجوده لا يقدم أي إضافة أو حلول للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي، وإنما يقدم عدد من الخرجين يحملون شهادات في هذا التخصص لا أكثر، وهذا يتنافى مع المبادئ والأسس التي بني عليها هذا الحقل العلمي لأنه وجد أساسا لخدمة المجتمع وإيجاد الحلول لمشكلاته.

صرح أغلب المستجوبين أن الدراسات السوسيولوجية في تدهور مستمر. لأنها لم تستطع استقراء الواقع المعاش والكشف وتتبع أساليب الممارسات الاجتماعية في الحياة اليومية، التي يقوم بها الفرد الجزائري في واقعه، و تبقى التفسيرات السوسيولوجية الحالية عبارة عن دراسات تجانب الواقع في أغلب الأحيان، وهذا لا يعني أن تتحول السوسيولوجية إلى أشكال جاهزة من التحليلات تطبق على كافة الاستشكالات التي ينتجها تفاعل الأفراد مع واقعهم اليومي، لأنه من الناحية الزمنية يعتبر علم الاجتماع هو ابن للحدث و مهمته هي كشف أسرار سير عملها في مجتمع فقد الكثير من معاييرها، ومن خلال هذا الوعي فان السوسيولوجيا -يفترض بها أن- تساعد البشر على التحكم الأفضل بمصيرهم، وهذا ما لم يحصل لحد الآن في مجتمعنا.

إن عالم الاجتماع أو الباحث في المجال الاجتماعي يتميز بعدة خصائص تمكنه وتؤهله من استقراء واستنباط كل ما يتعلق بالمحيط الاجتماعي، إلا أن عمل هذا الأخير مرتبط بالتقبل الاجتماعي لآرائه وأعماله العلمية، وبالتشجيع والتمكين في أداء أعماله وهو ما يفتقده عالم الاجتماع في الجزائر، ما أدى إلى فقدان هيبته ومكانته لدى المجتمع، ذلك أنه بالرغم من الاستعانة بهم أحيانا في بعض التحليلات الاجتماعية المتعلقة ببعض المشكلات الاجتماعية إلا أن الأفكار تبقى رهينة أوراق أو مكان وزمان محددين وانتهى، فالدراسات الاجتماعية في الجزائر تفتقد إلى تكاتف العلاقات بين المؤسسات الفاعلة في المجتمع مما يفقدها قيمتها العلمية والرغبة في تأديتها بصدق على أساس أنها لا تراعي بعين الاعتبار بل هي مجرد إجراءات شكلية تؤهل لمرحلة معينة في حياة الباحث العلمية وفقط.

العلوم والمعارف المقدمة في علم الاجتماع لا تمكن من إخراج فئة قادرة على استخلاص وحل المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع الجزائري مؤهلة من الجامعة الجزائرية. ففي الجزائر علم الاجتماع لازال لم يبلغ ذروته، ذلك أن التاريخ الاجتماعي وتاريخ علم الاجتماع لم يتمخض بالدراسات بعد. لأنه لا زال لم يستطع الدخول إلى مرحلة إنتاج معارف جديدة حول المجتمع المدروس، بل بقي يمارس استهلاك معرفة سوسيولوجية موجودة ومتداولة مسبقا محاولا تفسير الواقع الاجتماعي الجزائري على ضوءها دون تكييفها أو تنقيحها أو الإضافة إليها.

إن إنتاج المعرفة العلمية الدقيقة في أي فرع من الفروع العلمية يستوجب توفر عدة شروط أولية وثانوية تمكن الباحث من أداء تجاربه والتحقق منها ميدانيا مع وجود كم معرفي هائل نظري يشتق منه فرضياته ومجتمع يلاحظه ليلقي استفساراته في ظل تمتعه بمعرفة علمية صحيحة تمكنه من معرفة ما إذا كان السلوك الاجتماعي الملاحظ سلوك طبيعي أم لا، يتوافق والقيم الاجتماعية والقانون والأعراف السائدة أم لا، كل هذا وغيره يؤدي إلى تمكين العلوم من التطور وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومما يلاحظ على الجامعة الجزائرية أنها تواجه العديد من المشاكل في شتى المجالات (الإدارية، الاتصالية، الاقتصادية، الاجتماعية...) وغيرها من المشاكل التي تعرقل السير الحسن للجامعة وإنتاج المعرفة العلمية في الحين ذاته، فالتعليم بجميع مراحله ورغم الإصلاحات القائمة لم يتمكن من إنتاج ما هو مرغوب، من هنا يمكن القول أن المعرفة السوسيولوجية تتطلب إعادة توجيه وإلى اهتمام أكبر لأنها محور الاجتماع البشري.

لعله بين المشاكل التي أدت إلى عدم إنتاج المعرفة العلمية السوسيولوجية وجود عراقيل للنشر العلمي يعاني منها الأساتذة بمختلف رتبهم العلمية. لأن عملية النشر في إطار فرق البحث ضعيفة جدا لدى الأساتذة الباحثين، ويؤثر ذلك على العمل الجماعي داخل الجامعة الجزائرية وعلى أداء مخابر البحث التي تسعى إلى تطوير البحث العلمي، كما يؤثر على إنتاج المعرفة السوسيولوجية التي رغم تفهقها تسعى الجامعة كأداة فعالة إلى إنتاجها.

وهو ما يؤدي إلى الشك في مخرجات الجامعة الجزائرية، وفي طرق تسيير المراكز والمخابر البحثية التي تسعى بالتعاون مع الجامعة إلى إيجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها المجتمع، فمما يجب أن يكون هو أن يتم نشر الأبحاث القيمة ذات الصيت والتي تحمل في ثناياها حلولاً للمشكلات الاجتماعية، والتعاون مع أصحاب القرار لتنفيذها وتحقيق ما جاء فيها لخدمة المجتمع.

إن الرغبة في تطوير ذلك تستوجب رقابة ومحاربة البيروقراطية خاصة في المجال العلمي باعتباره الملجأ الوحيد للعديد من المشكلات سواء الاجتماعية أو النفسية ولا يقتصر ذلك على العلوم الإنسانية والاجتماعية فقط بل حتى العلوم التجريبية وغيرها فاحتكار العلم أو عرقلة مساره يؤدي إلى مسار مغلق عاقبته مذبذومة ووخيمة.

إن ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد هو عملية الاتصال داخل الجامعة الجزائرية، والجهل بالقوانين التي تدير عملية البحث العلمي، ففرق البحث العلمي على مستوى مخابر البحث دائما ما لا تولي اهتماما لدمج الباحثين الجدد بالرغم من أن الجامعة الجزائرية تجبر الباحثين في الماجستير والدكتوراه على الانخراط في المراكز البحثية أقل شيئا الانخراط في مخبر بحث معين، إلا أن الانخراط يكون شكليا فقط ذلك أن سير المخابر لا يجبر على إنشاء البحوث، وأحيانا لا تكون عملية الاتصال مركزة لدمج الباحثين وتكثيف النشاطات العلمية التي تؤهل الباحثين في مجال تخصصهم، مما يؤدي إلى قلة خبرتهم في مجال البحث وربما يصبح هذا من بين العراقيل التي تحول دون عملية النشر العلمي لبحوثهم العلمية سواء النظرية أو الميدانية، فالباحث دائما في حاجة إلى تنمية قدراته وإلى رسكلته في مجال التخصص ذلك أن العلوم تتطور خاصة على المستوى العالمي ما يجعلنا نحكم على أن البحث الاجتماعي يعاني احتباسا على مستوى الجامعة الجزائرية.

بالإضافة إلى عوائق النشر العلمي وجدنا بعض العوائق الأخرى تحول دون إنتاج المعرفة السوسيولوجية، تم تصنيفها حسب عينة الدراسة إلى عوائق: (إدارية، اجتماعية، وأخرى متعلقة بالأستاذ). ليضيف الأساتذة الباحثين عوائق أخرى تمثلت في عوائق ابستمولوجية ومنهجية وغيرها. بالرغم من تعدد العوائق إلا أن الباحث يرى أن المشكل الأساس متعلق بالباحث في حد ذاته وطريقة تأطيره البيداغوجي والمعرفي ورغبته الجارحة في البحث وشغفه في إنتاج المعرفة وإيصالها ضف إلى ذلك رغبته في تأسيس العلم في حد ذاته، فرغم الإصلاحات التي مست إطار التعليم العالي إلا أن الباحثين لم يهتموا بإنتاج المعرفة وتأطير أنفسهم وتكوينها بقدر ما اهتموا بمقارنة الأنظمة المختلفة للإصلاحات والمطالبة بمزايا هي في الغالب تصب في المصلحة الفردية وليست في الصالح العام وهذا لا شك يبتعد عن رسالة عالم الاجتماع الذي يحمل انشغال إصلاح المجتمع وازدهاره.

رغم ذلك لمسنا أن الأساتذة الباحثين بمختلف رتبهم العلمية يشكلون محورا يسوده نوع من الاتفاق حول واقع السوسيولوجيا في تعاطيها مع المجتمع الجزائري، بالرغم من أنهم معنيون مباشرة ويتحملون جزء كبير من مسؤولية تدهور الممارسة السوسيولوجية في الجزائر وفشل علم الاجتماع في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي تعترض تطوره وازدهاره. إلا أن أجوبتهم كانت صريحة، عندما

اعترفوا بوجود فشل واعترفوا بأنهم يتحملون جزء منه بالرغم من أن هذا الحكم قد يكون جلدًا للذات و جارحا في نفس الوقت لمستقبلهم العلمي والمهني.

مما يدل على أنهم واعين جيدا بمسؤولياتهم تجاه مجتمعهم لان: "المثقف أو المفكر لا يعبر عادة عن قيمه الخاصة بقدر ما يعبر بطريقة شعورية أو لا شعورية عن قيم ومتطلبات جماعة اجتماعية أكبر ينتمي إليها، وفي كثير من الحالات عن طبقة اجتماعية يدافع عنها". ورغم صحة هذا الطرح وإمكانية تعميمه على مستوى واسع بما أن الأساتذة الباحثين في علم الاجتماع يدخلون في هذا الإطار الذي تكلمت عنه الفرضية إلا أن مشكل الممارسة السوسيولوجية لا يعتبر بالضرورة مظهرا من مظاهر الصراع بين اديولوجيات تعكس مصالح طبقية متناحرة. وبالتالي فان المسألة لا تطرح كصراع اديولوجي على الصعيد النظري لأن الممارسة السوسيولوجية تتميز باستقلال نسبي عن الواقع، رغم أنها تعكس الواقع فهي لا تعكسه بكل تفاصيله كما تفعل المرأة مثلا. هنا تكون الممارسة السوسيولوجية تشتغل في إطار ما يسمى بـ "الباراديقم" كنسيج يتكون بطول المدة بالتماهيات المختلفة التي تمر بها التجارب الفردية والمجتمعية فهو موجود نتيجة مختلف الترصبات في ذوات الأساتذة الباحثين.

خلاصة القول التي يمكن للباحث إيجازها والتي استنتجها من خلال الدراسة القائمة والمعرفة المفتقرة أن هناك صلة معقدة بين العلم والمجتمع فنجد أن أغلب مواطني المجتمعات المتقدمة يحملون نظرة ايجابية حول جدوى العلم في الرفاهية والتقدم وتحسين شروط الحياة للمجتمع، لكن أفراد المجتمع بصفة عامة يجهلون تماما كيفية عمل العلم بحيث لا يملكون فهما واضحا لمفهوم الدراسة العلمية هذا في الدول التي لديها مجتمعات توصف بالمتحضرة والمتقدمة فكيف يكون الحال في المجتمعات التي توصف بأنها ضمن العالم الثالث أو السائر في طريق النمو؟.

ثانيا: عرض نتائج التحليل الببليوغرافي لأطروحات الدكتوراه

1. حول جدية وجدوى المواضيع المتناولة:

من خلال تحليلنا لأطروحات الدكتوراه لمسنا بعض المواضيع الجديدة حاول من خلالها أصحابها أن يمارسوا نقد سوسيوبنائي من خلال صياغة مفهوم جديد ومحاولة تقصي نشأته ودلالاته و تبيان أصوله المعرفية و الفلسفية وكذا تتبع مساراته السوسيونقدية، حيث لمسنا في بعض المواضيع جدية كبيرة و وكانت قابلة للانجاز تراعي الحدود والمقاييس الموضوعية لانجازها كما أنها تراعي درجة التعقيد بحيث تطلب هذا النوع من المواضيع من أصحابها فحص العديد من العناصر.

حيث أن هذه المواضيع تم بناءها انطلاقا من الواقع الاجتماعي وتم بناء مفاهيم هذه المواضيع بطريقتين استقرائية واستنباطية في نفس الوقت ما جعلها تحقق الشروط العلمية والمنهجية لبنائها قام أصحابها بتبرير الموضوع في الإشكالية بطريقة ملائمة بوعي سوسيولوجي وابستمولوجي تظهر القدرة على تحديد حدود البحث السوسيولوجي من خلال الموضوع، حيث تم بناء المفاهيم في هذه المواضيع بطريقة جعلت المتغيرات المستقلة والتابعة واضحة، وانعكس ذلك على سؤال الانطلاق وكذا الأسئلة الفرعية والفرضيات وبالتالي عملية فهم وتفسير الظاهرة الاجتماعية، صار أكثر دقة وموثوقية، كما تم تبرير الموضوع في الإشكالية بشكل محكم وواضح بحيث راعى العناصر الضرورية لذلك من خلال قيامه برصد العناصر الضرورية لبحثه من تحديد إطار الدراسة و إجراءات البحث (الهدف، الفرضية، العينة، أسلوب جمع المعطيات، أسلوب التحليل الإحصائي). وظهر ذلك من خلال انسجام البحث مع المحطات التي يمر بها وهي مرحلة تقييم البحث، مرحلة تنفيذ البحث، مرحلة مراجعة وتحليل النتائج.

كما قام الباحثين بتفكيك المفاهيم إلى أبعاد واضحة وتعبير عن مكونات مواضيعهم كما قاموا ببناء المواضيع بصورة محكمة نقلوا بها مواضيعهم بطريقة ملائمة من واقعها الاجتماعي إلى واقع علمي اجتماعي (سوسيولوجي)، لان بناء الموضوع مرحلة هامة في البحث والأكثر صعوبة لأنه ليس معطى جاهر وإنما يتم بناؤه من طرف الباحث.

وجدنا بعض المواضيع التي لم يحددها أصحابها بدقة حيث يظهر متغير واحد في الموضوع دون أن يحدد الباحث الجانب الذي يرتبط به البحث سواء المتغير المستقل أو التابع حيث لجأ إلى ضبط المفاهيم الرئيسية المرتبطة بموضوع الدراسة و تحديدها حتى يتمكن هو كباحث ويمكن القارئ من إدراك المعاني و الأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون شعور القارئ بالغموض في فهم عناصر الموضوع و المفاهيم الأساسية، وقد تمكنا من تصنيف الأعمال حسب الخطاب السوسيولوجي المتبنى إلى مجموعة من المستويات:

أ. بحوث ذات الخطاب العلمي الواعي:

جاءت هذه الأعمال اشكالياتها في غالبها مصاغة بطريقة تسمح للباحث التحقق منها، حيث اعتمد أصحابها على تحليل الواقع من خلال القيام بوصف ملائم للموضوع و الإحاطة بالإشكالية إحاطة شاملة تراعي الانتقال السلس من الظاهرة في إطارها الكوني إلى الظاهرة في إطارها المحلي. واستطاع هذا النوع من الخطاب إيجاد شبكة تفسيرية للعلاقة بين المفاهيم. توج ذلك بصياغة جملة من التساؤلات بهدف إيجاد حل لها و الإجابة عنها مستخدمين ما هو متوافر لديهم من معارف حولها من جهة، و من خلال ما حصلوا عليه من معارف جديدة عنها في الميدان من جهة أخرى.

قام الباحثون بوصف الموضوع بشكل ملائم كما برروا بدقة طريقة بناءه للموضوع وفسروا العلاقة بين المفاهيم من خلال مخطط تفصيلي للتحليل المفاهيمي، لان البحث الحقيقي يتم في شيء لا يظهر بسهولة ولكنه استطاع استجلائه حيث يقول باشلار: "لا علم إلا علم الخفي". كما لا يكشف الواقع للباحث في غالب الأحيان إلا مظهرا واحدا للظواهر، ولذلك فان عليه من أجل تحديد بعض العناصر أن يتصور فرضية لما يراه والمفهوم بصفته أداة لا يقدم نقطة انطلاق للباحث فحسب بل أيضا وسيلة للتعبير عبر التجريد والتصور ما لا يدرك مباشرة.

تراعي هذه البحوث المبادئ الأساسية التي ينبغي وصفها موضوع التنفيذ لكل بحث علمي وقدموا هذه الأهداف في مبادئ انسجمت مع الشروط الضرورية لبناء الإشكالية كما نجد تحديدا لمراحل المسار العلمي التي يسير عبرها الباحث لانبجاز بحثه، تماما كما يقدمها الباحثون في كتب المنهجية المعتمدة في هذا المجال.

و قد حرص هذا الخطاب عند اختيار مشكلته تحديد النقاط الرئيسية و الفرعية التي تشتمل عليها كما تم صياغتها في مصطلحات واضحة محددة مما سهل عليهم وضع تصميم منهجي دقيق لدراساتها و بحث جوانبها المختلفة. حيث جاء السؤال كحصر لمشكلة البحث بدقة ويرسم النطاق الذي يمكن من خلاله التقصي حول الموضوع.

اتسم هذا الخطاب بالوعي العلمي الكافي لاختيار وتبرير وصياغة مشكلة البحث، حيث حاول الباحثون بناء مواضيعهم على طريقة "بيار بورديو" حيث في البداية صنعوا القطيعة مع الحس المشترك المكون أساسا من التمثلات التي تكون هي الأخرى متعددة وتتمثل في أساليب إدراك العالم والدوافع وقواعد السلوك وتحليل المعيش والأحكام القيمة. واستطاعوا بالتالي تقصى الشروط الضرورية لصياغة مشكلة بحثهم ما جعل البحث ينطلق انطلاقا تتميز بوعي ابستمولوجي كاف من أجل الإجابة على الإشكال المطروح.

ب. الأطروحات ذات الخطاب السوسيولوجي غير الواعي:

يتميز هذا الخطاب بعدم تحديد الموضوع بدقة حيث يظهر في غالب الأعمال التي تحمل هذا النوع من الخطاب متغير واحد في الموضوع دون أن تظهر بوضوح متغيرات البحث سواء المتغير المستقل أو التابع رغم ذلك حاول الباحث أن يتدارك هذا التعميم والشمولية للموضوع بالإضافة إلى غياب التحديد المضبوط والدقيق للمفاهيم الرئيسية المرتبطة بموضوع الدراسة و تحديدها بشكل دقيق حتى يتمكن هو كباحث ويمكن القارئ من إدراك المعاني و الأفكار الذي يريد الباحث التعبير عنها دون شعور القارئ بالغموض في فهم عناصر الموضوع و المفاهيم الأساسية.

كما أن هذا النوع من الدراسات لم يقوم باستغلال الدراسة الاستكشافية وهذا ما جعل الدراسة الميدانية غير منسجمة تماما مع إشكالية البحث ما جعل بعض الغموض يكتنف مسار انجاز البحث خاصة تطبيق أدوات البحث، كما انه لا يوجد انسجام بين الأهداف المعلن عنها والنتائج المتوصل إليها في هذا النوع من البحوث، بحيث لم تصل النتائج إلى طموح الأهداف التي تم صياغتها وبالتالي لم يتوصل البحث للأهداف المعلن عنها.

هذه الدراسات في غالبها اكتفت باستخدام أسلوب التحليل الكمي فقط مما غلب عليها الإحصاء أكثر من التحليل والتفسير. كما نجد هذه الدراسات في الغالب لم تستخدم الدراسات السابقة وحتى بعض الأعمال التي استخدمتها لم نجد توظيف ملائم لها في البحث، كما استخدمت الدراسات المقاربة السوسيولوجية دون التحليل على ضوءها من خلال محطات البحث.

لم يحدد أغلب الباحثين بدقة القصد الذي جعلهم يختارون هذه المواضيع دون غيرها حيث جاء السؤال الرئيسي يحمل خطابا مشوشا إلى درجة أثرت على كامل مراحل البحث، وانعكس ذلك على نتائج البحث إذ أظهرت هي الأخرى خطاب علمي مشوش يميز بضعف القدرة على تمييز حدود السوسيولوجيا التي يعتبرها "بيار بورديو" من الأسس التي تبنى عليها الممارسة السوسيولوجية الانعكاسية، وهنا فنتائج هذه البحوث لم تكن انعكاس لأهدافها.

2. الوعي بالممارسة المنهجية المتبناة:

هناك بحوث اتبعت مدرسة منهجية واحدة والتزمت بها في كل فصول الدراسات حيث ظهر من خلال هذه الدراسة الوعي الاستمولوجي والمنهجي بالممارسة السوسيولوجية لدى الباحث بداية من الوعي بطبيعة البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف البحث وتحديد الأدوات المنهجية الملائمة وانتهاء بامتلاك المهارة الكافية لجمع وتنظيم وعرض البيانات. ونجد من بين البحوث من لم يلتزم بمدرسة منهجية معينة وإنما مزج الباحث بين مدرستين في المنهجية. رغم ذلك لمسنا في هذه البحوث الانسجام من حيث الممارسة المنهجية المتبناة حيث اتبعت مسار سليم مكنها من تحديد الأدوات المنهجية الملائمة، وكذا تنظيم عرض وتحليل البيانات بشكل مناسب. ما يجعلنا نحكم على أن هذه البحوث لدى أصحابها الوعي الاستمولوجي بالممارسة المنهجية المتبناة وهذا حيث استخدمت المبررات النظرية والتطبيقية الكافية التي تبرر منهجية البحث المتبعة.

وهناك البعض الآخر لم يتبع مدرسة منهجية معينة ولم يمزج بين مدرستين وإنما سلك ما يسمى بالممارسة المنهجية التقليدية عن طريق النقل الحرفي في تعريف الأدوات دون التبرير الكافي حيث تم استخدام تلك الأدوات في هذه البحوث دون تبرير مدى فائدتها في البحث. بحيث لم نلمس المرونة الكافية في هذه البحوث في تصميم الباحث وبناء المفاهيم ولم تستخدم المبررات النظرية

والتطبيقية التي دفعتهم إلى تبني المنهجية المتبعة، بحيث لم تراعي شرعية التخصص بحيث استعان الباحث بمفاهيم تستخدم أساسا علوم مجاورة دون أن يضيف عليها الصبغة السوسيولوجية. وبالتالي يمكن الحكم على أن هذا النوع من البحوث يغيب فيها تماما الوعي السوسيولوجي والابستمولوجي بالممارسة المنهجية المتبناة.

تحدد الممارسة المنهجية العلمية بالالتزام بمدرسة منهجية ملائمة وفقا لنوع الدراسة ومستوى المعلومات المتوفرة لدى الباحث و كذلك على أساس الهدف المتوخى من البحث، ثم يضع الباحث فروض ترتبط بنوع الدراسة، ويقوم الباحث بتحليل البيانات انطلاقا من مؤشرات قابلة للدراسة والاختبار. ثم يتبع إستراتيجية منهجية محكمة كي يتمكن من الوصول إلى تفسيرات واقعية والابتعاد عن التفسيرات الغيبية وتمنحه الكثير من الدقة وتبعده عن الارتياح.

3. طريقة عرض وتفسير الباحثين لنتائج بحوثهم:

جاءت بعض البحوث تحمل تفسير علمي واع يظهر من خلاله الباحث متحكم في جوانب الموضوع، حيث ظهر انسجام كبير بين الأهداف المعلن عنها والنتائج المتوصل إليها بحيث توصلت البحوث من خلال النتائج إلى اغب الأهداف التي أعلن عنها، كما لمسنا تبرير النتائج وتفسيرها بشكل ملائم وتوصل الباحثون من خلال ذلك إلى الإجابة على إشكالية البحث بشكل مقنع مما يدل على وجود تحكم في متغيرات الموضوع والقدرة على الربط بينها مما ساعد على بروز خطاب علمي واعى يتميز بالقدرة على تمييز حدود السوسيولوجيا التي يعتبرها بيار بورديو من الأسس التي تبنى عليها الممارسة السوسيولوجية الانعكاسية، وهنا فنتائج هذا البحث كانت انعكاس لأهدافه وعبرت عنها بشكل لائق إلى حد كبير.

حيث نجحت هذه البحوث في استنطاق الواقع من خلال القدرة الابستمولوجية لأصحابها على استنطاق البيانات المحصل عليها بواسطة أدوات البحث المستخدمة، مما يدل على تحكمهم بالممارسة السوسيولوجية المتبناة ساعدهم ذلك على الغوص بعمق في مشكلة البحث والتفاعل مع الموضوع سوسيولوجيا و ابستمولوجيا، انعكس ذلك على نتائج بحوثهم التي جاءت تجيب بشكل دقيق ومفصل على إشكالية البحث وتعبير بدقة عن أهداف البحث. حيث لمسنا الوصف العلمي الذي

يوضح مخلف الارتباطات والأسباب ومنح الدلالة السوسولوجية كما ظهرت خاصية التنبؤ التي تولد من رحم الخيال السوسولوجي.

أما بعض البحوث والتي لم تكن غالبية بل كانت قليلة فجاءت تحمل خطابا مشوشا في عرض النتائج، بحيث لم يقوم اصحاب هذه البحوث بتبرير النتائج وتفسيرها بشكل ملائم ولم يتوصلوا إلى الإجابة على إشكالية البحث بشكل مقنع أكما لا يوجد انسجام بين الأهداف المعلن عنها والنتائج المتوصل إليها في الدراسة بحث لم تصل النتائج إلى طموح الأهداف التي تم صياغتها ما جعل هذه البحوث لم تتوصل إلى الأهداف المعلن عنها.

إن بناء الموضوع لا يمين أن يتحول إلى مجرد صيغة تستعمل بلا تفكير وفي الحالة الراهنة للعلوم الاجتماعية يشكل الجمع البسيط للواقعات أو الوصف أو قياس الوقائع أعمالا نافعة، ولعل عدم قدرة الباحثين التحكم في جوانب الموضوع جعلتهم لا يقدمون إضاءات شافية تمكنهم من الإجابة على الإشكالية بشكل واضح ومنطقي، ما جعلهم لم يستطيعوا تقديم خطاب علمي واع يظهر قدرة تفسيرية لدى الباحث تنعكس في صياغته لنتائج بحثه.

بحيث اعتمدت هذه البحوث على معلومات نظرية لم توظف في تحليل الواقع بطريقة جيدة ولم تستخدم بشكل لائق في تحليل ومناقشة النتائج. بحيث لم نلمس التحليل على ضوء المقاربة النظرية المتبناة وعلى ضوء فرضيات البحث. وهذا ما جعل نتائج بحوثهم لا تنسجم مع الأهداف التي انطلقوا منها ولا تجيب على إشكالية البحث بشكل دقيق.

4. ممارسة الاستشهاد الاستشهاد من خلال تحليل الأطروحات:

أظهرت نتائج التحليل النقدي لأطروحات الدكتوراه أنها تستعين في غالبها بمراجع باللغة العربية (إما أصلية أو مترجمة)، وذلك بنسبة تفوق 70%، ومراجع باللغة الفرنسية بنسبة 24%، أما نسبة استخدام المراجع باللغة الانجليزية فهي ضئيلة جدا بحيث لا تتجاوز 6%. وجدنا مجموعة من الأسباب جعلت النسب تأتي بهذا الشكل نذكر منها:

✓ العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع في الجزائر هي علوم معربة وانجاز الأطروحات يتم باللغة العربية خاصة إذا كانت تناقش داخل الوطن.

- ✓ انخفاض مستوى القدرة اللغوية لدى الأساتذة الباحثين خاصة في اللغة الانجليزية.
 - ✓ احتمال فقر المكتبات الجامعية وعجزها عن توفير بعض المراجع المعاصرة باللغات الأجنبية.
 - ✓ انخفاض الدافع العلمي من طرف الأساتذة الباحثين للبحث الخلاق، لان الدافع الأساسي هو انجاز بحث للحصول على الدرجة العلمية.
- وقد أثبتت النتائج الخاصة بنماذج الاستشهاد في أطروحات الدكتوراه العديد من الدلالات فمساحة الاستشهاد في النص اكبر من مساحة التحليل في غالب الأطروحات هذا في الجانب النظري، أما في الجانب الميداني فالمعطيات الإحصائية تغطي على التفسير والتحليل السوسيولوجي الذي يعتبر ناقص كما لم تظهر كثيرا لمسة الباحثين في التحليل والنقد والتقييم. كما أن أغلب البحوث خاصة التي اعتمدت على الأسلوب الكمي غرقت في الأساليب الإحصائية على حساب التحليل السوسيولوجي وكأننا بصدد بحث إحصائي وليس دراسة سوسيولوجية.
- بحيث أن الباحثين في الغالب لا يلجئون إلى النقد والتحليل للمقولات النظرية وإنما يضعوها في قوالب جاهزة ويستعملوها كما هي، وهذا ما جعل عدم الربط المحكم بين فقرات البحث، وصعوبة الانتقال السلس من فكرة إلى أخرى حيث يغيب التفسير الذي يعتبر أساس الممارسة السوسيولوجية إذ يرى "دوركهايم" بهذا الصدد أن الحقائق الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا بالتفسير الاجتماعي.
- إلا أننا وجدنا بعض الأعمال والتي كانت قليلة اعتمدت بشكل كبير على التحليل وهذا ما جعل مساحة التحليل أكبر من مساحة الاستشهاد، حيث ظهرت في هذه البحوث لمسة الباحثين في التحليل والنقد والتقييم بشكل ملفت للانتباه لان الدراسات منها ما بني على التحليل الجغرافي ومنها ما استعمل أسلوب التحليل الكيفي أكثر من التحليل الكمي، كما أن هذه البحوث تتميز بوجود التحليل السوسيولوجي بشكل كافٍ لتفسير وتحليل البيانات.
- وجدنا لمسة الباحثين في التحليل والنقد والتقييم ما يجعلنا نستنتج أن هذه الأعمال يوجد لدى أصحابها الوعي الاستمولوجي الكافي الذي جعلهم يتبنون ممارسة سوسيولوجية تعتمد على استنتاج البيانات من الواقع، مما عزز لديهم الاعتماد على أسلوب النقد والتحليل للمقولات النظرية وهذا يدل أيضا على امتلاك الباحثين للأدوات النظرية الكافية التي جعلتهم يتبنون تفسيرات علمية

تتميز بالوعي الاستمولوجي بالممارسة السوسيولوجية، فقد استخدموا أسلوب التحليل والتفسير في فهم التصورات الفكرية للنظرية التي انطلقوا منها ولم يكتفوا بذلك بل حاولوا اختبارها في الواقع .

كما أحدثت هذه البحوث تكامل نظري في بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية حيث حققت هذا التكامل إلى حد كبير. وذلك بالاعتماد على الاستشهاد ليس كغاية وإنما للضرورة المعرفية فقط وتم بالإضافة إلى ذلك المزج بين التحليل الوافي والهادف ما جعل الانسجام بين الجانب النظري و الجان الميداني من جهة و الثراء من حيث الاستشهاد من جهة أخرى. كما توفرت على كم هائل من المعطيات النظرية، وهذا يدل على الحذق السوسيولوجي للباحثين باختيارهم لمواضيع تستجيب لانشغالات المجتمع من جهة وقابلة للدراسة والبحث من جهة أخرى، مما ساعدهم على رسم فكرة واضحة عن مواضيعهم ومكنهم من التعرف على العناصر التي سيركزون عليها في البحث لأهميتها أو لتوافر قدر اكبر من المعلومات عنها.

أصبحت مواضيع علم الاجتماع تنمو وتتسع بحيث تستعصي على باحث بمفرده أن يجيب على مشكلات الواقع الاجتماعي وان يلم بكل جديد فيه، لذا فمن الضروري العمل ضمن فريق أو فرق بحث عن طريق إنشاء بعض الأجهزة للبحث مثل المخابر والمجلات وغيرها من الأدوات المتخصصة التي تساهم أكثر في تأطير وتوجيه البحث السوسيولوجي ليكون أكثر ارتباطا وفعالية بالمشكلات الواقعية ويساهم في حلها.

الاستنتاج العام للدراسة:

من خلال هذا البحث وجدنا أن هناك قطيعة بين الباحثين في علم الاجتماع وبين مجتمعهم نتيجة انعدام وجود علاقة حسية حميمة يفترض أن تقام بين الباحثين في علم الاجتماع ومجتمعهم وارتباط البحث العلمي عموماً والبحث في مجال العلوم الاجتماعية خصوصاً بجهاز السلطة المسير للسياسة العامة في البلاد، وهذا ما يبين أن السياسة هي الموجه الرئيسي للبحث العلمي، على عكس الدول المتقدمة التي يرتبط البحث العلمي فيها ارتباطاً وثيقاً بحاجات المجتمع ما جعله يساهم في حل الكثير من المشاكل.

بالمقابل الدول النامية تعتبر مشكلتها الكبرى بخصوص البحث العلمي أنه معزولاً عن حركة المجتمع ولم يتم بتلبية الاحتياجات الاجتماعية وهذا ينطبق كثيراً على العلوم الاجتماعية والإنسانية بل يظهر بحدّة في مجال علم الاجتماع وهذا نتيجة عوامل كثيرة تتعلق بأنماط التنمية السوسيواقتصادية أو نتيجة لتفشي البيروقراطية والفساد الإداري والسياسي أو الظروف الاجتماعية في بعض الدول النامية إلى جانب مجموعة من العوامل الموضوعية الدولية الخارجية.

عدم تطبيق واستعمال نتائج البحوث بحيث نجد أن الأطروحات والرسائل الجامعية تكس في الرفوف والمكتبات ولا يتم استغلالها أو الاستفادة منها واقعياً على عكس الدول المتقدمة التي تستخدم نتيجة البحوث. فعلى سبيل المثال تمثل الولايات المتحدة الأمريكية الريادة من حيث عملية تطبيق واستعمال نتائج البحوث، كما تسعى بعض الدول المتقدمة لخلق التعاون فيما بينها في مجال العلوم الاجتماعية مثل بريطانيا.

غياب العلاقة الحسية أو الحميمة التي يفترض أن تقام بين الأساتذة الباحثين ومجتمعهم. ما جعلهم يفشلون في إنتاج نظرية سوسولوجية نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري لأن النظرية في علم الاجتماع هي نتاج أعمال مجموعة من الباحثين انطلاقاً من الظواهر الاجتماعية السوية وغير السوية التي يفرزها المجتمع، تكون بدايتها مجموعة من الافتراضات التي تبنتها الدراسات النظرية والميدانية لتخلص في الأخير إلى مجموعة من القوانين الاجتماعية التي تحكم الظاهرة الاجتماعية وتفسر أسبابها وطرق علاجها والعوامل المؤثرة فيها تكتسب الشرعية من المجتمع العلمي.

محتوى البرامج المقدمة للطلبة في علم الاجتماع لا تقدم الرصيد العلمي والمعرفي الكافي الذي يحتاجه الطالب خلال مساره الدراسي ثم المهني. لأنها لا تمس واقعهم الاجتماعي، إضافة إلى أنها لا تؤهلهم للحياة المهنية، وهذا نتيجة لغياب الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيواقتصادي، حيث أن أغلب المعلومات النظرية التي يتلقاها الطالب خلال مساره الدراسي لا وجود لها في الواقع المهني. وهذا الشرخ أو الخلل في مجال التكوين امتد إلى مجال البحث لأنه لا يمكن الفصل بين البحث في علم الاجتماع والتفكير في واقع تدريس هذا العلم، باعتبار أن هذا البحث يتم أساساً بوصفه تكويناً في إطار تحضير شهادة التخرج.

غياب الحوار والتشاور بين الجامعة كمنتجة للبحث والباحثين والمحيط السوسيواقتصادي كمستعملة للإنتاج العلمي الجامعي.

عدم التجاوب بين الخطاب الرسمي والبحث غير الرسمي لأن وجود علم الاجتماع في مجتمعنا كما -أقر العديد من الباحثين- ليس نابع من حاجتنا إليه، بل وجد كضرورة تعليمية تابعة لسياسة الدولة في تكريس نظام تعليمي شامل، أكثر من اعتماده على إستراتيجية بحثية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة.

نحن نعتمد أساساً على المال لشراء العلم و التكنولوجيا ولم نعتمد على التكوين القليل جداً من مشاريع البحث جاءت ببعض النتائج التي يمكن تطبيقها في الميادين المعنية وهذا بسبب وجود مجموعة من العراقيل يمكن حلها في ما يلي:

- ✓ التأخر في الموافقة على مشاريع البحث من طرف الوزارة وكذا التأخر في عملية تمويل وتخصيص الميزانية المعتمدة للمشاريع بالإضافة إلى ثقل الإجراءات المخصصة لاستغلال الرصيد المالي الخاص بالمشروع وكذا عدم ملائمة المدونة الخاصة بإجراءات بعض المصاريف.
- ✓ غياب التكفل التام بالباحثين للمشاركة في الندوات الوطنية والدولية سواء داخل الوطن أو خارج الوطن

✓ غياب الطلب لقطاعات التنمية وغياب الحاجة الضرورية لنتائج المشاريع المنفذة وبهذا يغيب إطار تطبيقي لنتائجها.

الخاتمة

خاتمة:

لقد عجزت سوسيولوجيا المجتمعات العربية على إنتاج نظرية واحدة للعالم الاجتماعي. لأننا بقينا دائما ننظر إلى واقعنا بعيون غيرنا وبراديغمات بناها فاعلون ينتمون إلى واقع مختلف عن واقعنا.

لعل غياب الوعي الاستمولوجي بالممارسة السوسيولوجية جعلها لا الباحثين في هذا الحقل لا يحاولوا فهم الحياة الاجتماعية لأن ممارساتهم لم تنبع أساسا من خصوصية واقعهم الاجتماعي.

كما أن التكوين في مجال علم الاجتماع بما يشمل البرامج والرسائل والأطروحات التي تنجز في إطار التحضير لشهادة الدكتوراه بالإضافة إلى البحوث التي تنجز للنشر في مجلات علمية محكمة ومعترف بها من طرف الجماعة العلمية والأكاديمية في هذا المجال من البحث، كلها لم تستطع فهم الواقع الاجتماعي وتشخصه ولم تستطع الخروج من تناقضاته.

ما أنتج غياب تلك العلاقة التي يصنعها الباحث مع موضوعه، وغياب الوعي لدى الفاعلين السوسيولوجيين كباحثين ممارسين للسوسيولوجيا. مما أدى إلى فقدان حلقة الوصل التي تربط الممارسة السوسيولوجية كما هي موجودة انطلاقا من تراكماتها وخبراتها، وبين المشكلات الاجتماعية المنتجة في نفس الواقع الذي أنتج الظاهرة. وبين الممارسة كما يجب أن تكون عليه في المستقبل من تصحيح للأخطاء الحاصلة في المبادئ والفرضيات والنتائج العلمية للبحوث السوسيولوجية.

كما لمسنا غياب الوعي بالشروط الحقيقية لإنتاج المعرفة العلمية في المجال السوسيولوجي. أليس حريا بعلم الاجتماع أن يعلن فشله وفشل استراتيجياته البحثية عن تفسير الواقع ومعالجة المشكلات الاجتماعية التي يفرزها هذا الواقع؟. أو ليس من الضروري اليوم أن تكف جامعاتنا ومراكزنا البحثية عن تلقين المعارف واستهلاك المعرفة والانشغال بالاديولوجيا. أما أن الأوان لأهل العلم أن ينتجوا معرفة مبتكرة تنطلق من الواقع قبل التأمل لمعالجة المشكلات التي تتخبط فيها مجتمعاتنا؟.

المراجع

I. المراجع باللغة العربية

• القرآن الكريم

أولاً: الكتب:

1. أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج4، شرح نصر الدين الطوسي، تحقيق سليمان دنيا، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف، القاهرة، 1958.
2. أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، رسالة في معرفة النفس الناطقة وأحوالها، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، د.ت.
3. أحمد زايد، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية، دار الكتاب المصرية، القاهرة، 2000.
4. ادخار موران، العقل والعقلانية، دفاثر فلسفية- نصوص مختارة، إعداد وترجمة: محمد سبيلا، عبد السلام بنعبد العالي، دار طوبقال للنشر، المغرب، ط2، 2007.
5. إشراف روزنتال ويودن، الموسوعة الفلسفية، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1981.
6. ألان تورين، إنتاج المجتمع، تر: الياس بديوي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976.
7. إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، دار موفم للنشر، القاهرة، 1985.
8. أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، مؤسسة ترجمان، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الأردن، ط4، 2005.
9. برتراند راسل، أسس لإعادة البناء الاجتماعي، ترجمة: إبراهيم يوسف النجار، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1987.
10. برهان غليون، اغتيال العقل محنة الثقافة العربية بين السلفية والطائفية، المركز الثقافي العربي، 2004، ط3.
11. بيار بوديو، أسباب عملية "إعادة النظر بالفلسفة"، ترجمة: أنور مغيث، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، ط1، 1998.
12. بيار بوديو وآخرون، مهنة عالم الاجتماع، ترجمة: نظير جاهل، دار الحقيقة، بيروت لبنان، ط1، 1993.
13. تركي رابح، أصول التربية والتعليم (لطلبة الجامعات والمفتشين والمشتغلين بالتربية والتعليم في مختلف المراحل التعليمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1990.
14. توم بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، سلسلة عالم الكتاب المعاصر، جامعة القاهرة، مصر.

15. جاك هارمان، **خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية**، ترجمة: العياشي عنصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2010.
16. جان ميشال برتلو، **بناء علم الاجتماع**، ترجمة: جورجيت الحداد، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ط1، 1999.
17. جورج غورفيدش، **الأطر الاجتماعية للمعرفة**، ترجمة: خليل أحمد خليل، مؤسسة المجد الجامعية، بيروت، ط3، 2008.
18. جون ب دكنسون، **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي**، ترجمة: شعبة الترجمة باليونسكو، سلسلة عالم المعرفة، رقم 112، 1990.
19. حسين عبد الحميد احمد رشوان، **نظرية المعرفة والمجتمع "دراسة في علم الاجتماع المعرفة"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
20. دومنيك فينيك، **علم الاجتماع العلوم**، ترجمة: ماجدة أباضة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، 2000.
21. ديرك لايدر، **قضايا التنظير في البحث الاجتماعي**، ترجمة: عدلي السمري، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2000.
22. رضا احمد، **معجم متن اللغة**، موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ، 1960، مج4.
23. روبير بلانشي، **نظرية العلم الاستمولوجيا**، تر: محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004.
24. روبير بلانشي، **نظرية العلم الاستمولوجيا**، ترجمة: محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004.
25. روجر كينج، **الجامعة في عصر العولمة**، تر: فهد بن سلطان السلطان، مطبوعات مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2008.
26. روجر هيكوك وآخرون، **البحث النقدي في العلوم الاجتماعية مداخلات شرقية غربية عابرة للاختصاصات**، تر: إليزا أغزريان، معهد علم الإنسان، الأكاديمية النمساوية للعلوم، ط1، 2011.
27. ريمون كيبي، جان لوك كينهود، **دليل الباحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: يوسف الجباعي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1997.
28. زينب ابراهيم شوريا، **الاستمولوجيا دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث**، دار الهادي، بغداد، ط1، 2004.

29. ساري حنفي وآخرون، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز البحث في الانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ط1، 2014.
30. سعد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة، دار الشروق، عمان، ط1، 2004.
31. سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة "المفاهيم النظم العمليات"، دار المناهج، الأردن، ط1، 2007.
32. سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصة للنشر، الجزائر، ط2، 2012.
33. سمير سعيد حجازي، معجم المصطلحات الحديثة في علم النفس وعلم الاجتماع ونظرية المعرفة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2005.
34. سمير نعيم احمد، النظرية في علم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، لبنان، ط5، 1981.
35. سيد عويس، علم الاجتماع في المجتمعات النامية بين التبعية والاستقلال، ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1984.
36. شبل بدران، سعيد سليمان، التعليم في مجتمع المعرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2007.
37. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الحادية عشر، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990.
38. عبد الرحمان أبو زيد ولي الدين بن خلدون، المقدمة "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.
39. عبد الرحمان التليلي، ابن رشد الفيلسوف العالم، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1998.
40. عبد القادر بشتة، الاستمولوجيا مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1990.
41. على ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار المعارف، القاهرة، 1982.
42. علي حرب، أزمة الحداثة الفائقة "الإصلاح الإرهاب الشراكة"، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2005.
43. علي شتا، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997.
44. علي عبد الرزاق جلبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ت.

45. علي عبد المعطي محمد، أعلام الفلسفة الحديثة، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص25، 26.
46. العياشي عنصر، أي غد لعلم الاجتماع "نحو علم الاجتماع نقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
47. العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
48. غاستون باشلار، الفكر العلمي الجديد، تر: عادل العوا، مراجعة عبد الله عبد الدائم، منشورات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق، 1969.
49. غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي "مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية"، ترجمة: خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة 2، 1982.
50. فردريك معتوق، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب و في الغرب، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع: بيروت، لبنان، ط1، 1985.
51. فريدريك معتوق، تطور علم اجتماع المعرفة من خلال تسعة مؤلفات أساسية، بيروت، دار الطليعة، 1982.
52. قباري محمد إسماعيل، نظرية المعرفة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط2.
53. كارل أوتو آبل، التفكير مع هابرماس ضد هابرماس، ترجمة وتقديم: عمر مهيل، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2005.
54. كارل ماركس، نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة: راشد البراوي، دار النهضة العربية، ط1، 1969، ص 6، 7.
55. كامل مصطفى الشبيبي، الصلة بين التصوف والتشيع، دار المعاف، القاهرة، 1969.
56. مادلين غراويتز، منطق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: سام عمار، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، ط1، 1993.
57. مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، دار الفكر، الجزائر-دمشق، 1986.
58. محمد احمد بيومي، دراسات في علم الاجتماع المعرفة والعلم، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2007.
59. محمد أركون، قضايا في نقد العقل الديني، تر: هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، 1998.
60. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990.
61. محمد عابد الجابري، العقل عبر التاريخ، دفا تر فلسفية: العقل والعقلانية.

62. محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي سلسلة نقد العقل العربي، ج 1، دار الطليعة، بيروت، 1984.
63. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة "معالم النظرية الخلدونية في التاريخ الإسلامي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ب ت.
64. محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي "بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية للنظم المعرفية في الثقافة العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 7، 2004.
65. محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار مجدلاوي، الأردن، 2008.
66. محمد عزة حجازي وآخرون، نحو علم اجتماع عربي "علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة"، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
67. محمد نور الدين افاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة، إفريقيا الشرق، المغرب، ط 2، 1998.
68. محمد وقيدى، الاستمولوجيا التكوينية عند جان بياجى، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2007.
69. محمد وقيدى، الاستمولوجيا التكوينية عند جان بياجى، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2007.
70. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، ترجمة: محمد خلف عبد الجواد، جامعة القاهرة، 2002.
71. مصطفى خلف عبد الجواد، نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة، عمان، ط 1، 2009.
72. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، ط 2، 2006.
73. ميشال دوبوا، مدخل إلى علم الاجتماع العلوم، ترجمة: سعود المولى، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ط 1، بيروت، 2008.
74. ميشال فوكو، حقايق المعرفة، تر: سالم يافوت، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط 3، 2005.
75. ميشال فوكو، حقايق المعرفة، ترجمة: سالم يافوت، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط 3، 2005.
76. ميشال مال، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل مختار الهواري، سعيد عبد العزيز مصلوم، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
77. نبيل رمزي، سوسيولوجيا المعرفة، جدل الوعي والوجود الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001.
78. نيكولاي برديايق: العزلة والمجتمع، ترجمة: فؤاد كامل، علي أدهم، مكتبة النهضة، مصر، 1960.
79. يمنى طريف الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية تقنيها وإمكانية حلها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2، 1996.

80. يورغن هابرماس، المعرفة والمصلحة، تر: حسن صقر، مراجعة: إبراهيم الحيدري، منشورات الجمل، كولونيا، ط1، 2001.

81. يوسف محمود، سوسيولوجيا العلم والتكنولوجيا "دراسة التأثيرات المجتمعية على العلم والتكنولوجيا"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

ثانيا: الأطروحات والرسائل:

1. ابراهيم بويحيوي، نشأة علم الاجتماع واتجاهاته المعاصرة (الأسس والدعائم النظرية)، إشراف: مصطفى بوتفنوشت، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009/2008.

2. أحمد رميتة، التغير الاجتماعي ومحاولات تجديد علم الاجتماع "دراسة وثائقية تحليلية لدلالة الفكر الاستراتيجي والنظريات الحديثة الأخرى في هذا المضمار"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008/2007.

3. أحمد زايد، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة "حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية"، أطروحة دكتوراه (منشورة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009.

4. عبد الكريم بزاز، علم الاجتماع بيار بورديو، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007/2006.

5. مساك أمينة، علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين الأكاديمية والخصوصية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2001.

6. يوسف حنطابلي، إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر الواقع العربي المعاصر "بين ماضي الأنا وحاضر الآخر"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2008.

ثالثا: المجالات المحكمة:

1. الاستمولوجيا وتعليمية علم الاجتماع، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 121، 2000.

2. أحمد بوملحم، أزمات التعليم العالي، الفكر العربي، عدد 98، بيروت، 1999.

3. بوبكر بوخريسة، الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي، التواصل، العدد: 6، جوان 2000، جامعة عنابة: الجزائر.

4. بوبكر بوخريسة، المعرفة السوسيولوجية "المشاكل الإستيمولوجية لعلم الاجتماع"، دراسات عربية، العدد 8، يونيو 1990، دار الطبيعة، بيروت.

5. عبد الله ساقور، فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة العلمية واستهلاكها "طلبة قسم علم الاجتماع نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جوان 2002.

6. لوبك ج.د.فاكان، نحو علم ممارسة اجتماعي: بنية سوسيولوجيا بورديو ومنطقها، ترجمة أحمد حسان، مجلة فصول، العدد60 ، 2002، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
 7. مانويل دوديكي، العقل وأوثانه، تر: عبد الله زارد، مجلة فكر ونقد، العدد4، 1997.
- رابعاً: الملتقيات العلمية والتقارير العالمية
1. نورة قنينة، الممارسة السوسيولوجية وتمثالاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، أعمال الملتقى الوطني حول: علم الاجتماع والمجتمع الجزائري أية علاقات، وهران:4-5-6 ماي 2002، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
 2. صيدم صبري، البناء المعرفي في ظل النزاعات والحروب "التحديات والآليات"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي التحضيري الثاني للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات، دمشق 22-23 نوفمبر 2004.
 3. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية.
- خامساً: المحاضرات الأكاديمية:
1. عبد الرحمان بوزيدة، محاضرات في مقياس سوسيولوجيا العلوم، لطلبة الدكتوراه، مدرسة الدكتوراه، علم الاجتماع، جامعة الجزائر-أبو القاسم سعد الله.
 2. عبد الرحمان بوزيدة، محاضرات في مقياس المنهجية المعمقة، السنة الأولى مدرسة الدكتوراه في علم الاجتماع، السنة الجامعية 2009/2010، جامعة قاصدي مرياح ورقلة.
- سادساً: القوانين والتشريعات:
1. القانون رقم 11-98، المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1419، الموافق ل 22 غشت 1998، يتضمن: القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، المعدل والمتمم، المادة 17.
 2. مرسوم تنفيذي رقم 03-279، المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424، الموافق ل 23 غشت 2003، يحدد: مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد51.
 3. مرسوم تنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 3 ماي 2008، يتضمن: القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، المادة: 1-4 ، الجريدة الرسمية، العدد 23.
- سابعاً: المواقع الالكترونية:
1. د.م، الاستمولوجيا، الموقع على الانترنت: www.arab-ency.com.
 2. علي هاشم، مبادئ أساسية (البنية الاجتماعية)، مقال على شبكة الانترنت، على الرابط: WWW.ONTHROPOS.COM

II. المرجع باللغة الأجنبية:

1. A.Hélou Abdou, **le vocabulaire philosophique**. Beyrouth ; Librairie de leben, 1994.
2. Alain Touraine, **pour une sociologie**, ed du Seuil, Paris 1974.
3. Alain Touraine, **université et société aux état unis**, paris ;éd du seuil, collection sociologie, 1972.
4. Anré : Pierre Cantandriopoolons et des autres , **Savoir préparé une recherche**, Québec, les Presses de L'université de Montereal , 1990.
5. Badawi Zaki, **Dictionnaire of sociology science**. Beyrouth ; Library of lobnane, 1985.
6. Derek Robbins, (1991), **The Work of Pierre Bourdieu**, San Francisco, West View Press, .
7. Djamel Guerid : **l'université d'hier et aujourd'hui**. 8 édition crase, oran, 1998.
8. Elias Edward, **Elias collegiate dictionary: English Arabic**, Elias modern publishing house, 1995.
9. Gaston Bachelard, **La formation de l'esprit scientifique**, in : Madeleine Grawitz, Méthode des sciences sociales, 5°editions, Ed Dalloz, Paris, 1981.
10. Grand usuel Larousse : **dictionnaire Encyclopédique** ,Paris ; Larousse, 1997, t2.
11. Guy Rocher, **L'action sociale**, Ed HMH, Paris, 1968.
12. L.brunchwic, **G.lxpérience humaine et la causalité physique**.
13. Legrand Gérard, **Dictionnaire de philosophie**, Paris ; Bordas, 1995.
14. Marcuse H ; Philosophie et Révolution, Paris ; Ed, Denoël, 1969.
15. Maurice Angers: **Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines**, Ed Casbah, Alger, 1997.
16. Max horkheimer, **theories critique**, present par le groupe de traduction du college de philosophie, Paris
17. Oxford: **Advanced learner's dictionary**: 5th ed, London: Oxford, 1995.
18. Pier Bordiou, et allia, **Le mité de Sociologue**: bordas, paris, 1968.
19. Pier Bourdieu, **Questions De Sociologie**, Minuit; 1984.
20. Pierre Bourdieu, **Sociology in Question, Theory, Culture and Society**, London; Thousand Oaks, 1993
21. Raymond Boudon , **les methodes en Sociologie** , 9 ed .P.U.F 1993.
22. Raymond Quiny et Lucan Canpenhauldt, **Manuel de recherche en sciences Sociales**, Paris, 1988.



الملحق رقم (02): قائمة أطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها في جامعة الجزائر

2014/2008

الرقم	اسم الطالب	العنوان	التاريخ
01	يوسف حنطابلي	إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر الواقع العربي بين ماضي الأنا وحاضر الآخر	2008
02	بوشرف كمال	اقترب سوسيولوجي لظاهرة عمالة الأطفال	2008
03	علي موسى رابح	السيرورة الانتقالية ومنطق تجديد البنى الاجتماعية المعنية في الجزائر	2008
04	أمينة مساك	تأثير سياسة التعليم العالي على علاقة الجامعة بالمجتمع	2008
05	سواكري طاهر	موقف الصحافة المكتوبة من ظاهرة الانتحار في المجتمع	2008
06	بن يمينه السعيد	فعالية تسيير الموارد البشرية لدى الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر	2008
07	بورعدة عائشة	المدرسة الجزائرية والاستراتيجيات الأسرية	2008
08	تابليت نور الدين	المرأة بين العمل خارج البيت والتثنية الاجتماعية	2008
09	بويحيوي عبد الكريم	الخواء الاجتماعي دراسة لظاهرة اللانظام المنظم	2008
10	درويش الشريف	العائلة الجزائرية والمسكن علاقة النمط العائلي المرغوب بالنموذج السكني المطلوب	2008
11	اونابنية عمر	مسيرو الصناعات في الجزائر	2008
12	بوكربوط عز الدين	المتبقين من العمال وفعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية العمومية	2008
13	فريدة ايت قاسي	تنظيم المؤسسة الجزائرية (بالفرنسية)	2008
14	نور الدين عيساني	التحول الديموغرافي وإشكال الأسرة في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر المستقلة	2008
15	خربيش عبد القادر	علم الاجتماع التدبير دراسة سوسيونفسية في مؤسسة الخطوط الجوية	2009
16	زهرة شريف	التغيرات الاجتماعية وأثارها في الشخصية القروية	2009
17	بن شين أحمد	التغير الاجتماعي وأثره على جنوح الأحداث في الجزائر	2009
18	طالبي رتيبة	الصراع الثقافي وتأثيره على هوية الشباب الجامعي	2009
19	دروش فاطمة	الصراع ودلالاته السوسيولوجية في الرواية الجزائرية	2009
20	بوزيد مريم	دور الغناء والموسيقى في تشكيل الهويات الاجتماعية عند التوارق	2009
21	صباح عياشي	الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل التغيرات المجتمعية	2009
22	بكاوي ميلود	المسايرة والمغايرة الاجتماعية في الوسط المدرسي	2009
23	عباس سعاد	الصراع الريفي والسلطة استراتيجيات وخطاب	2009
24	منير صوالحية	قيم واستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر	2009

2009	الولاية والرباط بين شرف الأنساب وكرم المناقب دراسة للفضاءات الروحية للمساحات	عبد الغزيز رأس مال	25
2009	العلاقات الاجتماعية الجامعية من خلال تصورات المدرسين والطلبة	بلحسين حواء حسينة	26
2009	صورة المرأة من خلال الأدب الشعبي الجزائري	بن فرحات فتيحة	27
2009	العائلة التقليدية في الوسط الحضري	امحمد دلاسي	28
2009	تأثير خصائص الأسرة والبيئة على صحة الأطفال الأقل من خمس سنوات	بلعربي زبيدة	29
2010	نشأة علم الاجتماع واتجاهاته المعاصرة الأسس والدعائم النظرية	بويحيوي ابراهيم	30
2010	عوامل التغير الاجتماعي	دحماني علي	31
2010	اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين وحق العودة	الزبيدي عائشة	32
2010	ظاهرة العنف لدى الشباب	بن عويشة زبيدة	33
2010	السلوك اللغوي والهوياتي للمكون الجزائري	حمادوش نوال	34
2010	ظاهرة الانتحار في المجتمع الجزائري	بولفلل ابراهيم	35
2010	ظاهرة الصراع بين عمال الصناعة ومشرفيهم وعلاقتها بالبيئة التنظيمية	رحالي حجيبة	36
2011	الثقافة الصحية لدى المرضى المصابين بالأمراض المزمنة في الجزائر	مساني فاطمة	37
2011	البناء الثقافي للطلبة الجزائريين	الكردي انتصار	38
2011	انتقاض المرأة وعلاقته بسلطة الرجل	كويحل فاروق	39
2011	القيادة الاداريو الوسطى وتطوير الثقافة التنظيمية بالمنظمة الادارية	جغولي يوسف	40
2011	العائلات الجزائرية تحديات ورهانات وإنتاج المعنى	بوتخيل معطي	41
2011	القيم الثقافية وإشكالية الهوية الوطنية في الجزائر بعد الاستقلال	بوراني محمد	42
2011	الاتجاهات الحديثة للقيادة وعلاقتها بالأداء	دليلة شريف	43
2011	دوافع إنشاء وصيرورة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال	شويمات كريم	44
2011		جرادي حفصة	45
2011	الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية والمشاركة السياسية	دوكار فريدة	46
2011	العلاقة بين المعلم ومهنة التعليم	بودهدير الزهرة	47
2011	استراتيجية تصور بناء المشاريع المهنية لدى تلاميذ الأقسام النهائية	بن صافية عائشة	48
2011	العمل وعلاقات العمل في المؤسسة الصناعية	مقراني أنور	49
2011	العلاقات الإنسانية وتأثيرها على الأداء	وحدوي نبيلة	50
2011	النخبة النسوية والسلطة في الجزائر	بيبتمون كلتوم	51
2011	معارف ومواقف الفتاه اتجاه الصحة الإنجابية	سي الطيب فاطمة	52

53	بوخملة مسعودة	التكوين المهني وأثاره النفسية والاجتماعية على العمال	2011
54	محمد شعيب موزاث	دراسة سوسيولوجية لعمليات تحويل الأموال بين المهاجرين وغير المهاجرين	2012
55	مقداد علي	الدين والمجتمع	2012
56	دريفيل سعدة	تعاطي المخدرات في الجزائر واستراتيجية الوقاية	2012
57	دريدش حلمي	الأنماط التنظيمية بالمؤسسة الخدمائية الجزائرية	2012
58	دغموني سمير	الفكر التربوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	2012
59	عيساني سمية	العنف اللفظي الاسري من المنظور السوسيولوجي	2012
60	سي فضيل منى	الزوايا والاولياء الصالحون في الجزائر سيدي نايل	2012
61	سعدو حورية	واقع العزوبة النسوية في الجزائر	2012
62	سعداوي الزهرة	الأفاق المستقبلية لعمل المرأة في المجتمع الجزائري	2012
63	قرليفة حميد	الدلالة الاجتماعية للنكتة في المجتمع الجزائري	2012
64	بلمختار محمد رضا	الانتصارات الاجتماعية لمستخدمي الهياكل الحضرية	2012
65	حجال سعود	الشباب والبطالة في المجتمع الجزائري	2012
66	عيساوي وهيبه	الرهان المستقبلي لفعالية الإطار	2012
67	بلعدي علي	رهانات الشراكة والاستثمار الأجنبي بين تناقض القيم والسلوك الاستراتيجي	2012
68	حناوي عبد العزيز	جدل الهوية في الصحف الجزائرية	2012
69	عبد الناصر عزوز	اثر البث الفضائي التلفزيوني في تغيير القيم	2012
70	تكفي كلثوم	المساعدة الطبية للإنجاب في الجزائر	2012
71	زلاقي وهيبه	واقع المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل العولمة	2012
72	بوتفوشيت حياة	المحددات السوسيوديموغرافية للإنجاب	2012
73	حريرية عتيقة	إشكالية قياس وتقييم الأداء الوظيفي للأفراد في المؤسسة الجزائرية	2012
74	بودودة سعيدة	الترويج والنشاطات الترويجية عند الأسرة الجزائرية	2012
75	سيف الدين هبة	البناء الاجتماعي للطرق الصوفية في الجزائر	2012
76	بوفاتيت نسيمه	مدى تأثير الثقافة الفنية على الشباب المراهق	2012
77	فرحات نادية	الأسرة الجزائرية بين القيم التقليدية وقيم الحداثة	2012
78	بولرباح عسالي	تقييم تجربة تعريب الإدارة في الجزائر	2013
79	سومر نعيمة	الإدارة مابين ثقافة تكيف الموظف حالة المؤسسة اليابانية	2013
80	زبيري حسين	النقابات المستقلة في الجزائر	2013
81	بوعتو بشير	تاريخ التصوف في الجزائر	2013

2013	التنشئة الاجتماعية للتلاميذ والنظم المجتمعية بالوسط الريفي	ميهوبي اسماعيل	82
2013	دور التوجيه في التعليم الثانوي	دريالي علي	83
2013	إدارة الموارد البشرية ونماذج التسيير المطبقة في المؤسسة الصناعية	منادلي محمد	84
2013	التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية	بوخدوتي صبيحة	85
2013	تنظيم العلاقات الصناعية	بوجلال مصطفى	86
2013	مقاربة سوسيولوجية لانتشار الأمراض المزمنة في المجتمع الجزائري	طويل محمد	87
2013	الاتصال الأسري في زمن العولمة	قطوش سامية	88
2013	استقرار البدو وعلاقته بالتغير الاجتماعي في الجزائر	درليس سفيان	89
2013	عوامل الاستقرار الزوجي	فاضولي زينب	90
2013	الأبعاد الاجتماعية للتفوق المدرسي	سخوان عطاء الله	91
2013	الثقافة التنظيمية والأداء الوظيفي للمرأة العاملة	علوط الباتول	92
2013		ديلمي عبد العزيز	93
2013		زبوج سامية	94
2013	محاولة الانتحار لدى الفتيات المراهقات	بن عبد الله غنية	95
2013		حمزاوي عبد الكريم	96
2013	إشكالية الاندماج الوطني في الإعلام المحلي	بغداد خيرة	97
2013	المجتمع الجزائري ورهانات المستقبل	ليلي حمود	98
2013	استراتيجية التنظيمات الإسلامية وأنشطة الشباب السياسية	جعيجع مختار	99
2013	صرع القيم الثقافية في التربية الأسرية	فتيحة حداث	100
2013	السلطة والمؤسسة العمومية في الجزائر	ناجي عبد المومن حقيقي	101
2013	الأسرة والسكن في الأحياء الجديدة	لبديري مليكة	102
2013		عيساوة نبيلة	103
2013	الشباب ومسألة الاندماج الاجتماعي في المجتمع الجزائري	العربي حران	104
2013	البعد التربوي والروحي للزوايا	عطية شطة	105
2014	النزعة النقدية لتغيرات الظاهرة السوسيوثقافية	طبيبي محمد	106
2014	الثقافة الدينية للطلاب ودورها في الانحلال الأخلاقي في الجامعة	بن مقله رضا	107
2014	التركيبة السكانية وتأثيرها على القوى العاملة	محمد عمور	108
2014	دور المؤسسات التربوية ما قبل المدرسة في التحصيل الدراسي	يخلف رفيقة	109

2014	الميول الانتحارية وعلاقتها بالاغتراب لدى الطلبة الجامعيين	دوداح علجية	110
2014	نظام الزواج وعلاقته بالطلاق في المجتمع الجزائري	كسال مسعودة	111
2014	السلوكات الصحية لدى النساء في مرحلة نهاية الخصوبة	سامية عمارة	112
2014	توارق ازجر تطور عصبية في ظل نظام استعماري	حسن مرموري	113
2014	المؤسسات والتمثلات الحضرية للفئات المتوسطة	واضح صليحة	114
2014	حقوق المرأة المرتبطة بالإنجاب بالجزائر	الفكرون علي	115
2014	مكانة علم الاجتماع في الجزائر أزمة الهوية عند السوسيولوجيين المهنيين	عمروني نزيهة	116
2014	الفعل الاستراتيجي في الممارسة السياسية عند المثقف	نور الدين بولعراس	117
2014	مرجعية الأسماء والأشخاص في المجتمع الجزائري	رمضاني فتيحة	118
2014	الدور الاجتماعي والتربوي للزوايا في المجتمع الريفي	جباب الله الطيب	119
2014	التأهيل والاندماج من خلال الوسط العقابي	عمر مهدي	120
2014	ظاهرة التسول في المجتمع الجزائري	مصاييح فوزية	121
2014	العنف ضد الأصول في الأسرة الجزائرية	نفيسة فاطمة الزهراء	122
2014	المعتقدات الشعبية عند المرأة الجزائرية والسلوك الانحرافي	وعلي راضية	123
2014	النخبة الجامعية وإشكالية التواصل مع تنظيمات المجتمع المدني	كبار عبد الله	124
2014	دور أهمية حوافز العمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية	بقادلة حكيم	125
2014	الصحافة الجزائرية المكتوبة بين تضليل الرأي العام وأخلاقيات المهنة	شعلال باهية	126
2014	أنظمة تقييم الأداء وأثرها على إدارة الموارد البشرية	نوري محمد	127
2014	الأوقاف الاباضية	رباحين مصطفى	128
2014	المواسم الدينية بين الاتجاه العقائدي والنمط الاستهلاكي	بودالي بن عون	129
2014	البناء الاجتماعي للأسرة والبناء السكني	سهام بن عاشور	130
2014	المخيال الاجتماعي و إعادة إنتاج الرموز الاجتماعية	عبد النور محمد	131
2014	المرجعيات الثقافية والمشاركة السياسية للمرأة	رمضانبي صورية	132
2014	دكتوراه علوم	سليمي فاطمة	133
2014	التنظيم الرسمي وغير الرسمي في الوسط الجامعي	عليوة علي	134
2014	التحفيز والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة	يعلى فاروق	135
2014	دور الشراكة الأجنبية في تحقيق الرضا الوظيفي	فرفار سامية	136
2014	دكتوراه علوم	التونسي فايزة	137
2014	دكتوراه علوم	عمران احمد حكيم	138

2014	اثار السلوك الإنساني على حوادث المرور بالجزائر	لاادي بديعة	139
2014	دكتوراه علوم	زيزاح سعيدة	140
2014	دكتوراه علوم	كواش دليلة	141
2014	الحالة الصحية والظروف المعيشية للمسنين في الجزائر	كريمة بوعزيز	142
2014	دكتوراه علوم	جناوي عبد العزيز	143
2014	التغيير التنظيمي والأداء في المؤسسة الاقتصادية	عكوش عبد القادر	144
2014	العمل غير الرسمي الحضري تصورات واستراتيجيات	تشوافت كريمة	145
2014	ثقافة المبادرة والابتكار بين الأسرة والمدرسة	ابراهيم أم السعود	146
2014	ظاهرة انحراف الطفولة المراهقة في المجتمع الجزائري	علاوة فوزي	147
2014	الخلفية الاجتماعية وبناء الموروث الثقافي اللامادي	زندوي عبد النبي	148
2014	عقود العمل المؤقتة الدائمة بالتجدد وبناء هوية العامل	شريف صديق	149
2014	سوسيولوجية المهن في المجتمع الجزائري مهنة المحاماة نموذجيا	بلقماري هدى	150
2014	التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع البدوي الجزائري	نادية مفتاح	151
2014	من التعليم الكلاسيكي إلى التعليم الالكتروني	طوبال ابراهيم	152
2014	ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري	خارج يوسف مليكة	153

الملحق رقم (03): التوزيع الزمني للدراسة

السنة	الشهر	العمل المنجز حسب مراحل البحث
2012	من بداية شهر مارس إلى غاية بداية شهر جويلية	القراءات الأولية وجمع المادة العلمية
2012	من بداية شهر ديسمبر إلى غاية نهاية شهر أفريل	جمع المادة العلمية وكتابة الجانب النظري
2013	من بداية شهر ماي إلى غاية نهاية شهر جوان	إعداد الاستبيان وضبط حجم العينة
2013	منذ بداية شهر جويلية إلى غاية نهاية شهر نوفمبر	جمع وتبويب وتفرغ البيانات
2014	بداية شهر ديسمبر إلى غاية نهاية شهر ديسمبر	تحليل وتفسير البيانات وعرض نتائج الدراسة
2015	جانفي إلى غاية شهر سبتمبر	كتابة التقرير النهائي للبحث

إستمارة لبحث بعنوان:

**الممارسة السوسولوجية في الجامعة الجزائرية
بين الوعي الاستعماري والواقع الاجتماعي**

— دراسة تحليلية نقدية —

إشراف الأستاذ:
* د: رمينة احمد

إعداد الطالب:

✍ : دناقة احمد

السنة الجامعية 2013/2014 —

البيانات العامة:

- (1) الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- (2) الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐
- (3) العمر:
- (4) المؤهل العلمي: ماجستير ☐ دكتوراه الطور الثالث ☐ دكتوراه علوم ☐ دكتوراه دولة ☐
- مؤهلات أخرى؟:
- (5) الرتبة العلمية: أستاذ مساعد قسم ب ☐ أستاذ مساعد قسم أ ☐ أستاذ محاضر قسم ب ☐ أستاذ محاضر قسم أ ☐ أستاذ التعليم العالي ☐
- (6) الرتبة في مجال البحث: عضو فرقة بحث ☐ مدير وحدة بحث ☐ مدير مخبر بحث ☐ رئيس قسم البحث ☐ رئيس فرقة البحث ☐
- (7) المسؤولية الإدارية: مسئول فريق ميدان التكوين ☐ مسئول فريق شعبة التكوين ☐ مسئول فريق الاختصاص ☐ رئيس قسم ☐
- مسؤوليات أخرى؟:

المحور الأول: واقع الممارسة السوسولوجية من حيث التكوين:

- (8) هل تقدم البرامج المدرسة في علم الاجتماع معرفة كافية للطلبة؟: نعم ☐ لا ☐
- إذا كان جوابك بلا فأين الخلل في رأيك؟:
- (9) هل يخضع التكوين في مجال علم الاجتماع إلى؟: ضرورة اجتماعية معينة ☐ استيعاب مخرجات التعليم ما قبل الجامعي لا غير ☐
- (10) هل توجد علاقة بين البرامج المدرسة في علم الاجتماع وقضايا الواقع الاجتماعي؟: نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐
- (11) هل الأساتذة يقدمون عروض التكوين عن وعي حقيقي بحاجة القضايا الواقعية ☐ من أجل تلبية متطلبات وظيفية لا غير ☐
- (12) هل يقدم علم الاجتماع في الجزائر فائدة فعلية للمجتمع؟: نعم ☐ لا ☐
- إذا كان جوابك بلا فلماذا؟:

المحور الثاني: واقع الممارسة من حيث البحث العلمي (الوعي الاستمولوجي بالممارسة)

- (13) هل يوجد إنتاج للمعرفة السوسولوجية في الجامعة الجزائرية؟: نعم ☐ لا ☐
- (14) هل توجد عراقيل في عملية النشر؟: نعم ☐ لا ☐ طبيعتها؟:
- (15) هل تفضل في البحث؟: العمل الفردي ☐ العمل الجماعي ☐
- (16) هل قمت بإتمام مشروع أو مشاريع بحث في إطار فرقة البحث التي تنتمي إليها؟: نعم ☐ لا ☐
- إذا كان جوابك بنعم هل يوجد تقييم من طرف السلطة الوصية؟: نعم ☐ لا ☐
- (17) هل أنت راض عن ما تقدمه في مجال البحث العلمي وإنتاج المعرفة؟: راض ☐ غير راض ☐
- (18) هل سبق لكم التأليف (كتاب أو كتب)؟: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم الرجاء ذكر العدد؟:
- في حالة لا لماذا؟:

المحور الثالث: مدى ارتباط الممارسة السوسولوجية بالواقع الاجتماعي

- (19) هل توجد عوائق لإنتاج المعرفة في الحقل السوسولوجي في الجزائر؟: نعم ☐ لا ☐
- ما طبيعتها مثال؟:
- (20) هل يساهم الأساتذة في إنتاج دراسات سوسولوجية تعالج مشاكل المجتمع الجزائري؟: نعم ☐ لا ☐
- إذا كان جوابك بلا فلماذا؟:

- 21) هل الممارسة السوسيولوجية من حيث البحث العلمي؟. تعالج القضايا الواقعية للمجتمع الجزائري ليس لها صلة بالواقع
☐ لا ☐ نعم
- 22) هل تعبر التخصصات المدرسة في علم الاجتماع عن البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري؟
☐ لا ☐ نعم
- 23) هل توجد أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية في الجامعة؟:

إذا كان جوابك بلا فلماذا؟:.....

- 24) هل ترى أن علم الاجتماع في الجزائر في حالة؟: أزمة ☐ انتكاسة وتقهقر ☐ ازدهار وتطور ☐
- 25) هل تؤخذ نتائج البحوث السوسيولوجية بعين الاعتبار من طرف السياسي؟: دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐
- 26) إذا كان لا لماذا في رأيك؟:.....
- 27) هل يوجد انحياز لدى الهيئات الرسمية إلى جانب العلوم التطبيقية على حساب العلوم الإنسانية والاجتماعية؟: نعم ☐ لا ☐

ما رأيك؟:.....

- 28) هل تؤثر مناهج ومخرجات ما قبل التعليم العالي سلبا أم اجابا على التعليم العالي؟: المناهج: سلبي ☐ إيجابي ☐
المخرجات: سلبي ☐ إيجابي ☐
- 29) هل الانتماء الايديولوجي للأستاذ يؤثر على الممارسة السوسيولوجية؟:
سلبي ☐ إيجابي ☐
- 30) هل المختصين في علم الاجتماع يقدمون إضافة إلى المجتمع الذي يتواجدون فيه؟:
نعم ☐ لا ☐

31) لماذا لم يستطع علم الاجتماع أن ينتج نظرية سوسيولوجية مرتبطة بالواقع الاجتماعي المحلي؟:.....

.....

- 32) هل يحتاج المجتمع الجزائري إلى كل هذه الأعداد المتخرجة سنويا بهذا التخصص؟: نعم ☐ لا ☐

33) في رأيك ماذا يحصل للمجتمع الجزائري لو اختفى علم الاجتماع فجأة؟:.....

.....

34) كيف ترى واقع الممارسة السوسيولوجية في الجزائر من موقعك كأستاذ (ة)؟:.....

.....

.....



فهرس الموضوعات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

شكر وعرفان	
01	مقدمة.....
الباب الأول البعد الإشكالي والنظري للبحث	
الفصل الأول: المقاربة المنهجية للدراسة	
06	تمهيد.....
07	أولاً: أسباب تناول الموضوع.....
07	ثانياً: أهداف الدراسة.....
08	ثالثاً: أهمية الدراسة.....
10	رابعاً: الإشكالية.....
13	خامساً: الفرضيات.....
13	سادساً: تفكيك المفاهيم على ضوء المقاربة السوسيولوجية.....
17	خلاصة.....
الفصل الثاني: تحليل البناء المفاهيمي للموضوع	
19	تمهيد.....
20	أولاً: الممارسة السوسيولوجية.....
24	ثانياً: الجامعة الجزائرية.....
29	ثالثاً: الواقع الاجتماعي.....
33	رابعاً: الوعي الاستمولوجي.....
45	خلاصة.....
الفصل الثالث: عرض وتقييم للدراسات السابقة	
47	تمهيد.....
48	أولاً: الدراسات الأجنبية.....
58	ثانياً: الدراسات العربية.....
62	ثالثاً: الدراسات الجزائرية.....
74	رابعاً: كيف استفاد هذا البحث من الدراسات السابقة.....

الفصل الرابع: محاولة البحث عن مقارنة سوسيولوجية للدراسة	
76	تمهيد.....
77	أولاً: بيار بورديو و الممارسة السوسيولوجية.....
80	ثانياً: نظرية التشكل البنائي عند أنتوني غيدنز
88	ثالثاً: الممارسة الاجتماعية عند ألان تورين.....
89	رابعاً: المدرسة النقدية.....
91	خامساً: فكرة ما بعد الحداثة.....
93	سادساً: محاولة إيجاد توليف نظري كمقاربة للدراسة.....
96	خلاصة.....
الفصل الخامس: الممارسة السوسيولوجية كوعي ابستمولوجي	
98	تمهيد.....
99	أولاً: المعرفة العلمية بين المفهوم والممارسة.....
110	ثانياً: الابستمولوجيا في وعي العقل العربي.....
121	ثالثاً: علم الاجتماع المعرفة كممارسة سوسيولوجية.....
135	خلاصة.....
الفصل السادس: الأستاذ الباحث في نسق الممارسة السوسيولوجية	
137	تمهيد.....
138	أولاً: الأستاذ الباحث كممارس للمعرفة السوسيولوجية.....
148	ثانياً: الممارسة السوسيولوجية وإنتاج المعرفة.....
157	ثالثاً: الممارسة السوسيولوجية والمنهج.....
166	خلاصة.....
الباب الثاني: الدراسة الميدانية	
الفصل السابع: الإجراءات المنهجية وحدود الدراسة	
169	تمهيد.....
169	أولاً: البحث الاستكشافي.....
171	ثانياً: المنهج المستخدم.....
174	ثالثاً: تقنيات جمع المعلومات

175	رابعاً: كيفية سحب عيني البحث.....
177	خامساً: مجالات الدراسة.....
178	سادساً: خصائص عينة البحث.....
185	خلاصة.....
الفصل الثامن: تحليل وتفسير و مناقشة بيانات الاستمارة	
187	تمهيد.....
187	أولاً: واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث التكوين.....
200	ثانياً: واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث البحث العلمي الوعي بالممارسة.....
213	ثالثاً: مدى ارتباط الممارسة السوسيولوجية بالواقع الاجتماعي.....
227	خلاصة.....
الفصل التاسع: عرض تحليل أطروحات الدكتوراه	
229	تمهيد:
229	أولاً: خصائص الممارسة السوسيولوجية من خلال التحليل البييوغرافي.....
255	ثانياً: تطبيق ملائمة المعايير مع الأطروحات.....
الفصل العاشر: عرض نتائج الدراسة	
258	أولاً: عرض نتائج تحليل الاستمارات.....
256	ثانياً: عرض نتائج التحليل البييليوغرافي للأطروحات.....
273	ثالثاً: الاستنتاج العام للدراسة.....
276	خاتمة.....
278	قائمة المراجع.....
(10-1)	الملاحق.....

- فهرس الجداول والأشكال -

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
173	المعايير المعتمدة لتحليل أطروحات الدكتوراه	01
178	توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس	02
178	توزيع عينة البحث حسب متغير الحالة الاجتماعية	03
179	توزيع عينة البحث حسب متغير العمر	04
179	توزيع عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي	05
180	توزيع عينة البحث حسب متغير الرتبة العلمية	06
181	توزيع عينة البحث حسب متغير الرتبة في مجال البحث	07
181	توزيع عينة البحث حسب متغير المسؤولية الإدارية	08
182	توزيع الأطروحات حسب سنوات المناقشة	09
183	توزيع الأطروحات حسب التقدير المحصل عليه	10
184	توزيع الأطروحات حسب نوع الشهادة	11
187	مدى تقديم البرامج المدرسة في علم الاجتماع معرفة كافية للطلبة	12
188	جدوى التكوين في علم الاجتماع	13
189	مدى تقديم عروض التكوين في علم الاجتماع عن وعي حقيقي بالقضايا الواقعية	14
190	مدى تقديم علم الاجتماع فائدة فعلية للمجتمع	15
191	مدى وجود عراقيل في عملية النشر العلمي بالنسبة للأساتذة	16
192	طبيعة العراقيل التي تحول دون النشر العلمي	17
193	تعبير التخصصات في علم الاجتماع عن البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري	18
194	مدى وجود أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية في الجزائر	19
195	رأي الأساتذة حول لماذا لم يستطع علم الاجتماع إنتاج نظرية سوسيولوجية تفسر الواقع الاجتماعي الجزائري	20
197	ماذا يحصل لو اختفى علم الاجتماع	21
198	رؤية الأساتذة لواقع الممارسة السوسيولوجية في الجزائر	22
200	مدى تقديم البرامج المدرسة في علم الاجتماع معرفة كافية للطلبة حسب متغير الرتبة العلمية	23
201	مدى وجود علاقة بين البرامج المدرسة في علم الاجتماع وقضايا الواقع	24

203	مدى تقديم الأساتذة لعروض التكوين عن وعي حقيقي بهاجس القضايا الواقعية	25
204	مدى تقديم البرامج المدرسة في علم الاجتماع معرفة للطلبة حسب المؤهل العلمي	26
205	مدى وجود إنتاج للمعرفة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية حسب المؤهل العلمي	27
207	مدى وجود عراقيل لعلمية النشر حسب متغير الرتبة العلمية	28
208	مدى قيام الأساتذة بإتمام مشروع بحث حسب الرتبة العلمية	29
210	مدى رضا الأساتذة عن ما يقدموه في مجال البحث العلمي حسب المؤهل العلمي	30
211	مدى تأليف الكتب حسب متغير الرتبة العلمية	31
213	مدى وجود عوائق للمعرفة السوسيولوجية حسب متغير الرتبة العلمية	32
214	طبيعة عوائق إنتاج المعرفة حسب متغير الرتبة العلمية	33
216	مدى مساهمة الأساتذة الباحثين في إنتاج دراسات سوسيولوجية تعالج مشاكل المجتمع الجزائري حسب متغير المؤهل العلمي	34
217	مدى معالجة الممارسة السوسيولوجية للقضايا الواقعية حسب متغير الرتبة العلمية	35
219	مدى تعبير التخصصات المدرسة في علم الاجتماع عن البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري حسب متغير الرتبة العلمية	36
221	مدى وجود أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية حسب متغير الرتبة في مجال البحث	37
223	مدى تقديم التخصصات المدرسة في علم الاجتماع إضافة للمجتمع حسب المؤهل العلمي	38
224	مدى تأثير الانتماء الايديولوجي للأستاذ على الممارسة السوسيولوجية	39
225	الانتماء الايديولوجي للأستاذ على الممارسة السوسيولوجية حسب متغير الجنس	40
255	ملائمة المعايير في أطروحات الدكتوراه	41
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	تفكيك مفهوم الممارسة السوسيولوجية	01
14	أبعاد مفهوم الواقع الاجتماعي	02
15	أبعاد مفهوم العوائق الاستمولوجية على ضوء المقاربة السوسيولوجية	03
16	أبعاد الوعي الاستمولوجي على ضوء المقاربة السوسيولوجية	04